
A D E L S B I S H T A W I
POLITICAL HISTORY
عادل سعيد بشتاوي
تاريخ الظلم الأميركيّ
وبداية زمن الأفول الإمبراطوريّ المديد

تاريخ الظلم الأميركيّ

وبداية زمن الأفول الإمبراطوريّ المديد

تاريخ الظلم الأميركيّ ، وبداية زمن الأفول الإمبراطوريّ المديد / تاريخ - سياسة
عادل سعيد بشتاوي / مؤلّف من فلسطين
الطبعة الأولى ، 2007



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب 5460-11 ، هاتفاكس : 751438 / 752308 1 00961
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب 9157 ، هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ: www.airpbooks.com
الإشراف الفنّي :
®
لوحة الغلاف : **زهير أبو شايب / الأردنّ**
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت، لبنان**
التنفيذ الطباعيّ : **مصطفى قانصو للطباعة والتجارة / بيروت ، لبنان**

ISBN 978-9953-36-168-1



عادل سعيد بشتاوي

تاريخ الظلم الأميركيّ

وبداية زمن الأفول الإمبراطوريّ الجديد



تاريخ الظلم الأميركي

عمل عادل سعيد بشتاوي في الصحافة العربية منذ أكثر من ٣٥ عاماً وشغل منصب مدير التحرير المركزي في وكالة أنباء الامارات، وهو من المؤسسين في صحيفتي الشرق الأوسط والحياة. نشر عدداً من الدراسات والأبحاث التاريخية والروايات والمجموعات القصصية منها «تاريخ الظلم العربي في عصر الأنظمة الوطنية»، «الأمة الأندلسية الشهيدة»، «حدائق اليأس»، «زمن الموت والورود»، «بقايا الوشم»، «الأندلسيون المواركة»، وغيرها. للكاتب موقعين في الإنترنت بالعربية والانكليزية عنوانهما:

-

Arabic:
http://www.creativityinwriting.com/

English :
http://www.bishtawi.com /

الإهداء

إلى عبير حمزة الجنابي

وجميع ضحايا الظلم الأميركي في العراق والوطن العربي والعالم

الأبحاث والتحقيقات والمراجع الإضافية: سامي بشتاوي

المحتويات

الفصل الأول

المال والسلاح

في التاسع من إبريل ٢٠٠٧ دخل احتلال العراق سنته الخامسة فاكتشفت أميركا نفسها في وضع عسكري يختلف تماماً عن الوضع الذي تصوّرته عندما بدأت غزو العراق سنة ٢٠٠٣، إذ كان من المفترض طبقاً لخطط البنتاغون أن تكون القوات الأميركية أكملت انسحابها في مطلع عام ٢٠٠٧ باستثناء نحو ٥٠ ألف جندي ينتشرون في قاعدة "كامب فيكتوري" في مطار بغداد وقاعدة "كامب رينيغيد" في كركوك وقاعدة "بلد" الجوية الضخمة شمال بغداد ونحو عشر قواعد عسكرية وجوية أخرى.

وبعد ١٥٠٠ يوم من الاحتلال، وجدت أميركا نفسها في وضع سياسي عراقي يختلف تماماً عن الوضع الذي تصورته عندما حرّكت قواتها من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقتة في الكويت لاحتلال عاصمة الخلافة العباسية، إذ كان من المفترض طبقاً لتصورات البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية أن تكون الحكومة العراقية انتقلت إلى مبناها الجديد خارج المنطقة الخضراء، واستكملت بناء الهياكل الدستورية والقانونية التي تضمن استمرار السيطرة الأميركية نتيجة تطويع العراق وإيداع من يقاوم الاحتلال السجون أو المقابر.

اقتصادياً كان من المفترض أن تكون الحكومة العراقية بدأت تطبيق قانون النفط والغاز العراقي الذي يضمن منح الشركات النفطية الأميركية والبريطانية عقوداً على أساس المشاركة في الإنتاج بموجب ترتيب خاص لا تلتزم به حتى أقرب الدول الخليجية إلى أميركا. وكان يُفترض أن تنفّذ هذه الشركات المرحلة الأولى من رفع ضخ النفط من نحو مليوني برميل يومياً إلى خمسة أو ستة ملايين برميل، والشروع في بناء خط أنابيب لنقل نفط كركوك عبر الأردن إلى حيفا لتغطية الاستهلاك الاسرائيلي وتصدير الفائض إلى الأسواق الأميركية والأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت نفسه كان يُفترض

بدء عمليات المسح والتطوير لرفع الإنتاج في مراحل لاحقة إلى نحو ١٠ ملايين برميل يستطيع العراق ضخها يومياً لمدة يمكن أن تصل إلى ٩٠ عاماً وبقيمة لا تقل عن ١٥،٠٠٠ مليار دولار.

عربياً كان من المفترض أن تكون القوات الإسرائيلية تمكنت من سحق مقاتلي حزب الله في جنوب لبنان وإزالة جدار الردع المتمثل بنحو ١٢ ألف صاروخ في ترسانة المقاومة اللبنانية، وضم المنطقة حتى نهر الليطاني في عملية تتزامن مع ضرب القوات الأميركية حصاراً على سورية من تركيا في الشمال والعراق من الشرق والأردن من الجنوب.

إقليمياً كان من المفترض أن تكون أميركا أحكمت طوقها حول إيران اعتماداً على قواتها وقواعدها عبر الحدود مع العراق إلى الغرب، ومن خلالها انتشارها العسكري على الحدود الأفغانية والقواعد الأميركية في تركيا وباكستان وكازاخستان وأزبكستان وطاجيكستان إضافة إلى قوتها الضاربة الموجودة على حاملات الطائرات والسفن الحربية في الخليج العربي وبحر عمان. وكان من المفترض بعد ذلك التهديد بشن عمليات عسكرية شاملة ما لم تبدأ إيران بتفكيك المنشآت النووية وتعود إلى حظيرة دول أوبك الأخرى فتوقف المطالبة باليورو ثمناً للنفط والغاز، وتصرف النظر عن إنشاء بورصة للطاقة تعتمد العملة الأوروبية في التسعير والعمليات المالية.

وبتحقيق أهم هدفين استراتيجيين لاحتلال العراق هما استمرار سيادة الدولار على العالم من خلال فرضه دون غيره من العملات على تجارة الطاقة، والسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة الخليج بما يتيح لأميركا ضمان أمن الطاقة الخاص بها والتحكم بقرار تصدير النفط، كان من المفترض أن تبدأ أميركا التركيز على استراتيجية ثالثة ترمي إلى تدمير القوة الوحيدة في العالم القادرة على إفناء الولايات المتحدة وهي القوة النووية الروسية. وتتضمن هذه الاستراتيجية نشر شبكات الصواريخ الأميركية في بولندا وتشيكيا لاعتراض الصواريخ النووية الروسية العابرة للقارات في حال تمكّن روسيا من توجيه ضربة نووية انتقامية رداً على الضربة الأميركية الاستباقية.

إن هدف هذا الكتاب ليس عرض معالم الاستراتيجية الأميركية التي بدأت بغزو العراق إذ لا يوجد أي سر في كل هذا ويستطيع أي باحث التأكد منه في الوثائق الأميركية والدراسات المتاحة للجمهور، بل عرض مضاعفات إخفاق أميركا في تحقيق أول بند من بنود الاستراتيجية وهو السيطرة على العراق مما أدى إلى انهيار الاستراتيجية بكاملها. وسيتبع هذا الانهيار تسريع الأفول الأميركي الاقتصادي المديد وإعادة هيكلة الاستراتيجية الدولية لتقوم على تعددية القوى العظمى في العالم فتفقد أميركا مركز أحادية القطب الذي ادعته لنفسها بالتزكية الذاتية نتيجة زوال الاتحاد السوفيتي وتهبط إلى مرتبة أدنى من التي

احتلتها عام ١٩٩١ فيما ترتفع مرتبة الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا بغض النظر عن النتائج العسكرية النهائية في العراق.

وفي كلا العراق ولبنان لعب التعامل المحترف مع تقنيات الفقراء العسكرية وتوافر الإرادة القوية والتصميم على تحقيق النجاح، دوراً مدهشاً في إفشال الاستراتيجيتين العسكريتين الأميركية والاسرائيلية القائمتين على كثافة النيران والتقنيات العالية. وإذا اعتبر البروفيسور غابريل كولكو خبير الحروب الدولية الحديثة حرب تموز ٢٠٠٦ أهم حرب في الشرق الأوسط حتى الآن، فإن حرب العراق بمضاعفاتها أهم حرب في عصرنا الحالي ومن أهم حروب التحرر الوطني التي عرفها التاريخ. لذا نحسب أن الرئيس جورج بوش الابن كان متحفظاً جداً عندما حذر بأن "الفشل في العراق سيكون كارثة لأميركا." [١]

وأفرز النجاح الباهر الذي حققته المقاومة في العراق ولبنان مضاعفات حاسمة أهمها تزايد فرص التصدي بكفاءة لأي عمل أميركي محتمل في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وافريقيا وجنوب غربي آسيا. وبما أن القوة العسكرية أهم أدوات حماية الدولار فإن فشلها في الشرق الأوسط سيضعف فاعليتها السابقة في فرض الدولار عملة احتياط رئيسية على الدول الآسيوية الاقتصادية الكبرى والدول الرئيسية المصدرة للنفط وحملها على شراء الدين العام لتمويل الحرب في العراق وأفغانستان وبنود الانفاق على "حروب الأجيال".

ويخفي التركيز على المضاعفات العسكرية والسياسية للحرب في العراق المضاعفات النقدية والتمويلية والاقتصادية العامة وتلك المتصلة بالطاقة وبدور حلف الناتو ومضاعفات أخرى ستجد أميركا صعوبة بالغة في تداركها نتيجة إسقاطها نفسها في حفرة عراقية عميقة لا تستطيع البقاء فيها ولا الخروج. وفيما ستتمكن أميركا من المحافظة على قوتها العسكرية الكبيرة فترة طويلة، فإن قوتها الاقتصادية التي دعمت القوة العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ستواصل الهبوط. وفي سنوات لاحقة ستتكفل الضغوط التمويلية على الأرجح بتقليص القوة العسكرية نتيجة ضعف قدرتها على الردع وتراكم أعباء الانتشار العسكري الأميركي الذي أفقده انتهاء الحرب الباردة جزءاً مهماً من قيمته السابقة، وتزايد موجة الاستياء الشعبي من الوجود العسكري في الفلبين واليابان وكوريا الجنوبية وإيطاليا حيث لعب دوراً مهماً في انهيار حكومة رومانو برودي في فبراير ٢٠٠٧.

ويتضح الآن أن احتلال أفغانستان والعراق والمساهمة في غزو الصومال وإشعال حرائق العنف والتوتر والفوضى السياسية التي تقف أميركا وراءها في فلسطين ولبنان والسودان وعلى أطراف إيران ضمن ما تطلق عليه أميركا اسم "الحرب على الإرهاب" هي مشاهد الفصل الثاني من حرب إرهابية واسعة النطاق بدأت عام ١٩٨١ لضمان هيمنة أميركا على العالم. وكشف نعوم تشومسكي في كتابه "الهيمنة أو البقاء: المسعى الأميركي

للسيطرة على العالم" أن أول ما فعلته حكومة رونالد ريغان ونائبه جورج بوش عام ١٩٨١ هو "إعلان الحرب على الإرهاب" في أميركا اللاتينية. لكن الهدف الحقيقي كان وقف تحدي الشعب والكنيسة للأنظمة المتحالفة مع أميركا. "وفوراً تحولت المبادرة الأميركية إلى حرب إرهابية وإلى حملة للذبح والتعذيب والبربرية ما لبثت أن امتدت إلى مناطق أخرى في العالم." [٢]

واستكمل بوش الابن ما بدأه بوش الأب عندما تبنت حكومته في سبتمبر ٢٠٠٢ "استراتيجية الأمن القومي" التي احتفظت بحق اللجوء إلى القوة لإزالة أي تحد حقيقي أو ظاهري للهيمنة الأميركية الدولية، واعتبرت هذه الاستراتيجية بمثابة إنذار دائم للعالم. وخلال الأشهر القليلة التالية بدا واضحاً أن الولايات المتحدة عازمة على غزو العراق بغض النظر عن موقف الدول الأخرى، وسواء وافق مجلس الأمن على هذه العملية العسكرية أو لم يوافق. وانقسمت حكومات العالم إلى معسكرين فأيد المعسكر الأول أميركا في كل ما تشاء فعله، فيما التزم المعسكر الثاني الصمت خوفاً من أميركا. ويئست الشعوب من تحرك حكوماتها لوقف الغزو فنزلت إلى شوارع لندن وباريس وروما ومدريد وبعض المدن الأميركية للاحتجاج. ولم يتظاهر العالم يوماً كما تظاهر ضد تلك الحرب، ولم يخرج ٣٠ مليون شخص إلى الشوارع للاحتجاج على أي حرب أخرى، لكن أميركا مضت في مشروعها غير عابئة وبدأت في التاسع من إبريل ٢٠٠٣ احتلال العراق.

وخلال أكثر من ٢٠٠ عام خاضت الولايات المتحدة عدداً كبيراً من الحروب كان بعضها من بين الأطول في التاريخ. وكانت الحروب الأولى لضمان بقائها لكن الحروب التالية كانت استجابة لرغبتها في التوسع غرباً في اتجاه أراضي الأمم الهندية الأميركية، وشمالاً في اتجاه كندا، وجنوباً في اتجاه المكسيك. وتغير الأعداء والأصدقاء بتغير المصالح فحاربت إنكلترا إلى جانب فرنسا وحاربت فرنسا إلى جانب إنكلترا ثم حاربت ألمانيا إلى جانب إنكلترا وفرنسا. وفي نهاية القرن التاسع عشر عبرت الأساطيل الأميركية البحار الكبيرة واستعمرت الفلبين، ثم غزت الصين قبل الاشتراك في أكبر حربين عرفهما العالم في القرن العشرين هما الحرب العالمية الأولى فالثانية.

وبين عامي ١٩٤٧ و١٩٩١ تفادت أميركا الصدام المباشر مع الاتحاد السوفيتي لكنها خاضت بعض أهم الحروب التي شهدها العالم خلال تلك الفترة وأهمها الحربان في كوريا وفيتنام. وسلكت موسكو في آخر أيام نفوذها الطريق الذي سلكه خصومها الإمبرياليون فغزت أفغانستان. ولم يخرج الاتحاد السوفيتي بعد عشر سنوات إلا وهو في المرتبة الثانية بين دول العالم، وبات تجمّع الدول التي ساهمت في تعزيز وضعه الدولي عبئاً كبيراً عليه.

وكان حل الاتحاد السوفيتي خياراً روسياً أخلى ساحة التنافس الدولي لأميركا مؤقتاً

لذا بنت الولايات المتحدة المرحلة التالية من استراتيجيتها الدولية على مبدأ ضمان استمرار الوضع الذي اكتسبته بالتزكية الذاتية. وتطلب استمرار وضع القطب الأوحد في العالم التصدي لأي محاولة من أي قوة في العالم لتغييره بكل الأسلحة في ترسانتها الكبيرة بما فيها الأسلحة النووية.

ودخلت أميركا السنوات الأولى من القرن الثالث على تأسيسها فوجدت نفسها في الموضع الذي كانت فيه قبل أكثر من ٢٠٠ عام عندما كانت تحارب من أجل البقاء لأن استبقاء سيطرتها على العالم صار شرطاً أساسياً لاستمرار بقائها كقطب أوحد في العالم، ولم يعد الفرق بين البقاء قطباً وحيداً والبقاء العضوي بالأهمية التي اتسم بها قبل ١٩٩١. ونحو نهاية القرن العشرين طرأ تطوران اقتصاديان مهمان ترتّبت عليهما مضاعفات طويلة الأمد: الأول هبوط ضخ النفط الأميركي المحلي بحدة نتيجة الاخفاق في اكتشاف مكامن جديدة، والثاني عزم أوروبا طرح اليورو منافساً للدولار.

ورأت مؤسسة الحزب الجمهوري الأميركي المتصالحة مع المتمولين الكبار والليكوديين المتنفذين أن استمرار فرض أميركا على العالم يقتضي تحقيق هدفين رئيسيين: الأول توجيه ضربة عسكرية ذات رنين وطنين إلى العراق المارق على الدولار كي تسمعه دول أوبك الأخرى والصين وروسيا وغيرها من المنافسين، والثاني تعزيز السيطرة الأميركية على قرار تصدير النفط بالانتقال العضوي الكثيف إلى شواطئ أكبر بحيرة نفط في العالم. وأقامت أميركا على أرضية نجاح الاحتلال هرم تحقيق عدد كبير من الأهداف أحدها الحلم الأميركي – الإسرائيلي الاستراتيجي بنقل النفط العراقي عبر الأردن إلى حيفا وتصدير ما يفيض عن حاجة إسرائيل (٢٧٠,٠٠ برميل يومياً) عبر البحر الأبيض المتوسط لتقليص الاعتماد على مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

يقول الأمير ريموندو مونتيكيكولي (١٦٠٩ – ١٦٨٠) الذي ولد شمال الدولة التي نعرفها اليوم باسم إيطاليا: "لكي تشن الحرب ستحتاج أولاً إلى المال وثانياً إلى المال وثالثاً إلى المال،" لذا فإن الدولار، الذي تطبعه أميركا بألوف الأطنان، هو القوة الحقيقية التي تدعم العمل العسكري وتدعم بالتالي التدخل الأميركي في العالم، وهو البطن الطري في جسد التمساح الأمبراطوري. ولا يعني هذا إغفال أهمية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (الأختان البشعتان) وغيرهما من المؤسسات التي أقامتها الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية بهدف فرض سيطرتها الاقتصادية والنقدية على العالم. لكن على القارئ الانتباه إلى أن كل هذه الأدوات الرديفة وغيرها تستمد قوتها النهائية من القوة العسكرية والدولار، لذا فإن هاتين القوتين هما الساقان اللتان ترتفع عليهما السيطرة الأميركية فإن اختلت واحدة اختلت الثانية.

وموّلت أميركا الحرب العالمية الأولى بخفض الإنفاق العام ورفع نسبة الضرائب على أصحاب الشريحة العليا إلى ٧٧٪ ثم خلال الحرب العالمية الثانية إلى ٩٤٪ ثم هبطت إلى ٧٠٪ خلال حرب فيتنام. وعلى الرغم من أن نفقات الحرب في العراق تماثل نفقات حرب فيتنام فقد استقر الحد الأعلى للضرائب منذ بدء هذه الحرب على ٣٥٪ فيما منحت إدارة الرئيس بوش الأغنياء حسومات ضريبية سخية. وأنتج هذا الوضع حالة تمويلية لم تعرفها دولة في التاريخ شرحتها صحيفة كريستيان ساينس مونيتور (٢٠٠٦/١/١٦) بالقول: "كان على الأميركيين شراء سندات الادخار وشد الحزام جيداً لتمويل الحرب العالمية الثانية. ورفع الرئيس هاري ترومان الضرائب وخفّض النفقات غير الحربية لتمويل الحرب الكورية. وخلال حرب فيتنام رفعت الولايات المتحدة الضرائب لكن لم يكن ذلك كافياً. ولكي تدفع الولايات المتحدة نفقات الحرب الدائرة في العراق وأفغانستان لجأت إلى بطاقة الائتمان واعتمدت على الصينيين وغيرهم من مشتري ديونها لتمويل الحرب."

ولا يشكل تمويل الحرب إلا نسبة صغيرة من الدين العام لذا فإن أميركا في حاجة دائمة إلى الاقتراض. وتسبب لجوء إدارة بوش إلى الاقتراض المفرط بارتفاع ما تحتاجه من الأموال الخارجية نحو خمسة أضعاف فامتصت عام ٢٠٠٦ أكثر من ثلثي مدخرات الدول ذات الفائض المالي مثل بعض دول أوبك والصين واليابان. ولا يبدو أن ارتفاع الدين العام إلى مستويات فلكية حرم الرئيس بوش النوم فانتقل التساؤل عن توقيت سداد الديون إلى التساؤل ما إذا كانت أميركا تفكّر فعلاً بسدادها، أو الوقوف في المكان الذي وقفت فيه عام ١٩٧١ فترفض تسديد ديونها كما سبق ورفضت تحويل الدولارات إلى ذهب.

إن السؤال عن عدم انهيار الدولار الأميركي نتيجة استمرار الحروب والتدخلات وارتفاع الدين العام إلى حجم أسطوري والعجز الهائل في ميزان المدفوعات واتساع الهوة بين قيمة الصادرات الأميركية والواردات يشبه السؤال عن سبب عدم ثوران بركان "إتنه" في صقلية حتى الآن على رغم استمرار نفث الدخان وسيلان الحمم. والجواب أن العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ثوران هذا البركان لم تتضافر بعد ولن يعرف الناس أنها تضافرت إلا بعد فوات الأوان. لكن النتيجة يعرفها كل من زار مدينة بومبيي التي طمرها بركان فيسوفيوس عام ٧٩ قبل الميلاد، ومات الناس حيث ناموا أو وقفوا أو استراحوا في البيوت والطرق والحمامات، ولم تقم لها قائمة منذ ذلك التاريخ.

ومنذ انتهى أمل مشاة البحرية (المارينز) بالسيطرة على الأنبار في سبتمبر ٢٠٠٥ اتضح أن ٥٠ عاماً من العنف والتدخل الأميركيين في العالم العربي دخلت أيامها الأخيرة. وانتقل التركيز العسكري والاستخباراتي آخر ٢٠٠٦ إلى تأجيج العنف الطائفي في العراق وتعزيز "المنطقة الخضراء" بما يشمل السيطرة على المناطق المحيطة بها والبدء بتنفيذ برامج لترحيل

ألوف العراقيين الذين خدموا القوات الأميركية كمستشارين ومترجمين ومخبرين وغير ذلك. ورافق إخفاق القوات الأميركية في تطويع مناطق غرب العراق وفشل القوات البريطانية في السيطرة على الجنوب انكشاف الاقتصاد الأميركي على مجموعة جديدة من المخاطر. وتسارع التحوّل من الدولار إلى اليورو فبات في مطلع ٢٠٠٧ العملة الأهم في التداول الدولي من جهة القيمة، والعملة الأهم في أسواق السندات الدولية. وسيلعب استمرار هذا الاتجاه دوراً حاسماً في ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الأميركي وبروز مصاعب مهمة في استقدام نحو مليارين ونصف المليار دولار يومياً من الخارج في ظل تسجيل معدل الادخار الشخصي عام ٢٠٠٦ نسبة نمو سالبة للمرة الأولى منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين. وستحاكم الدول ذات الفائض أميركا يوماً لا على الحروب غير الضرورية التي شنتها على الشعوب في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، ولا على إدخال البشرية في حقبة جديدة من القتل والتعذيب وإلغاء حقوق الإنسان التي ضمنتها المعاهدات والأعراف الدولية منذ الحرب العالمية الأولى، بل على إخفاقها في سداد ديونها الفلكية.

عصر الأزمات

كما نجحت صناعة الترويج الأميركية في ماديسون أفنيو (شارع وكالات الدعاية والاعلان الأميركية في نيويورك) أيما نجاح في تحويل "أزمة الدولار" في بداية السبعينات إلى "أزمة النفط" وتحويل السخط الدولي على الأزمة من مسببه الحقيقي (إدارة الرئيس نيكسون) إلى الدول النفطية، فإن التركيز شبه المطلق على المضاعفات العسكرية لحرب فيتنام أخفى بصورة ذكية أهم المضاعفات النقدية والاقتصادية لتلك الحرب على الإطلاق وهو قرار عام ١٩٧١ بإلغاء النظام النقدي العالمي القائم على اتفاقات "بريتن ودز". وتضمن القرار وقف العمل بمبدأ تحويل الدولارات إلى ذهب نتيجة هبوط احتياط الذهب بسبب ارتفاع نفقات الحرب. ولحق بتعويم سعر صرف الدولار آنذاك اضطراب حركته في أسواق القطع وعزوف الدول الصناعية الكبرى عن اقتنائه إلى أن تمخضت المحادثات التي تولاها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية مع عدد من دول أوبك عامي ١٩٧٣و١٩٧٤ عن اتفاق تضمّن موافقة الحكومة الأميركية على رفع سعر برميل النفط في مقابل استمرار الاعتماد الحصري على الدولار عملة للاتجار بالنفط وإيداع قسم كبير من العائدات النفطية في حسابات مصرفية خاصة عُرفت باسم حسابات "البترودولار".

وعشية رفع أسعار النفط بنسبة ٤٠٠٪ كانت الدول الصناعية الغربية وغيرها تحاول التخلص من احتياطها من الدولار المكشوف وإذ بها تنزل إلى أسواق القطع لشراء أكبر

كمية ممكنة من الدولارات لدفع فواتير النفط. وأدى اشتداد الطلب على الدولار إلى دعم وضعه فتحسنت أسعار صرفه في مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وتجاوز المشاكل الحادة التي كان يواجهها في الوقت الذي بدأت فيه مضاعفات "أزمة النفط". وأنتجت هذه الأزمة أزمتين فرعيتين: الأولى الأزمة العالمية التي تمثلت بركود اقتصادي عميق، والثانية اكتشاف الولايات المتحدة أن تعميم الديون الدولارية على العالم يمكن أن يقدم حلاً دائماً للعملة الأميركية المكشوفة لأنه يضمن استمرار الدول المستدينة في استبقاء الدولار بل وشراء المزيد منه لخدمة الديون. واستخدمت البنوك الأميركية والبريطانية الودائع البترودولارية لهذا الغرض فارتفعت أعباء الدول المستدينة مما تسبب في تدهور الموازين التجارية وموازين المدفوعات. وعجزت دول كثيرة عن خدمة ديونها وأعلنت دول مثل المكسيك الإفلاس خلال "أزمة ديون أميركا اللاتينية"، وساد الكساد وفقد عشرات الملايين أعمالهم وتراجعت أحوالهم المعيشية وظلت في حال هبوط إلى سنوات قليلة خلت.

وبفضل نفط أوبك اكتشفت أميركا في سنوات لاحقة طريقة للحصول على وارداتها من الدول الآسيوية الصناعية مجاناً لقاء الدولارات المكشوفة، فتراكمت لدى اليابان والصين وتايوان وكوريا الجنوبية وغيرها جبال من الدولارات فاستردتها الولايات المتحدة لقاء أوراق مطبوعة أخرى هي السندات وأوراق الخزينة. ولا يزال نفط أوبك العربي الأرضية الأصلب التي يقف عليها الدولار، فيما تقف الديون وأذونات الخزينة والسندات على أرضية أقل صلابة، وتقف طائرات إف - ١٦ وإف - ٢٢ متأهبة في القواعد العسكرية في بلاد النفط وما حولها وفي اليابان "لإقناع" الدول ذات الفائض باستمرار اعتماد الدولار وشراء الديون.

وبما أن مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) يستطيع طباعة أي كمية من الدولارات إذا وجد من يقتنيها فإن النتيجة، في ما يتعلق بدور النفط على الأقل، تدعو إلى الدهشة كما أوضح الخبير المالي الدولي هنري ليو: "عندما يُقوّم سعر النفط بالدولارات بقرار حكومي، وعندما تكون العملة عملة غير مغطاة مثل الدولار، فإن الولايات المتحدة تملك في واقع الأمر نفط العالم المقوّم بالدولار مجاناً. وكلما طبعت الحكومة الأميركية كميات جديدة من العملة الخضراء ارتفعت الأصول التي تملكها (النفط ضمناً). وهكذا نجد أن اتباع سياسة تدعم قوة الدولار يعطي أميركا فرصة تحقيق فوز مزدوج."[٣]

وفي سبتمبر عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين أن الدولار عملة "أعدائنا" ولن يقبل العراق عائدات النفط إلا باليورو. ولم يكن لمجلس الأمن صلاحية

تحديد عملة البيع فوافق على طلب الحكومة العراقية تقاضي العائدات باليورو، ثم وافق في وقت لاحق على تحويل نحو ١٠ مليارات دولار في الصندوق الاحتياط الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء إلى العملة الأوروبية. وكتب المؤلف وليام كلارك[٤] الخبير الدولي في نزاعات النفط والعملات في فبراير ٢٠٠٣ (أي قبل الغزو) مقالاً يُصنّف التاسع عشر في لائحة تضم ٢٥ مقالاً مهماً تجنّبها إعلام المؤسسات الأميركي: "خطّ صدام نهايته بيده عندما قرر التحول إلى اليورو آخر ٢٠٠٢، ولا مناص الآن من فبركة حرب خليجية أخرى في عهد بوش الابن. ولا يمكن وقف هذه الحرب إلا في أقصى الحالات وأشك بقدرة أي شيء على منع نشوب هذه الحرب باستثناء إطاحة صدام وإحلال نظام طيع محله."[٥]
وقضى الرئيس الراحل صدام لكن بعدما أرشد الآخرين، بوعي أو بغيره، إلى عقب أميركا الدولاري فبدأت إيران عام ٢٠٠٣ تقاضي عائداتها باليورو والسعي إلى تسعير النفط والغاز باليورو، ولم تلبث أن لحقتها روسيا وهما أكبر منتجين للغاز الطبيعي في العالم ومن أكبر مصدري النفط، وبدأت دول عدّة تنويع جزء معتبر من احتياطاتها النقدية مثل ماليزيا وفنزويلا.

وكما رفعت أوبك أميركا إلى عرش العالم الاقتصادي بعدما فرضت الدولار على الدول، فبيد أوبك والدول الأخرى صاحبة الاحتياط الدولاري الكبير تنحية الولايات المتحدة عن عرشها النقدي كما بيّنت الدكتورة سونيا إبرو التي تعتبر من أشهر المعلقين الاقتصاديين في أميركا: "إن تحوّل أوبك من الدولار إلى اليورو في ظل هشاشة الاقتصاد الأميركي سيؤدي إلى انهيار سريع ومدمر للدولار الأميركي وسوق وول ستريت (سوق الأسهم) مما يجعل الكساد الكبير عام ١٩٢٩ بالمقارنة هزة خفيفة تماثل خسارة ٥٠ دولاراً على طاولة القمار."[٦]

وتكشف الدراسة المتأنية لخلفيات غزو العراق وجود قروح نقدية ونفطية أميركية مؤثرة طمست معظمها الهستريا الاعلانية الأميركية عن الديمقراطية والحرية والتحرر. ويعود بعض هذه القروح إلى مرحلة التسعينات عندما تحولت الولايات المتحدة من أكبر دائن في العالم إلى أكبر مدين، ومن أكبر مصدر في العالم إلى أكبر مستورد.

ومنذ بداية التسعينات بدأت القاعدة الأميركية الصناعية بالتقلّص وارتفعت فوق أنقاض مصانع السيارات والمصاهر وورش العمل السوبرماركات ومخازن البضائع الآسيوية وأماكن اللهو والترفيه وبات الاقتصاد في الجزء الأكبر منه (٨٣٪) اقتصاداً استهلاكياً وخدماتياً يقوم على الاستدانة الشخصية شبه الدائمة وقدرة ربات البيوت على التسوّق. ولم تعد أميركا قادرة على إنتاج بضائع كثيرة تغري حتى الأميركيين بشرائها ناهيك عن الصينيين والتايوانيين والكوريين وغيرهم. وما النكبة التي حلت بديترويت،

عاصمة صناعة السيارات الأميركية، إلا مثال واحد على ما يحدث في أميركا إذ خسرت المدينة أكثر من نصف سكانها خلال السنوات الثلاثين الماضية نتيجة المنافسة اليابانية والكورية الجنوبية، وصارت البيوت الكبيرة تُباع بالمزاد بآلاف قليلة من الدولارات.

ولا نضعف أهمية أسباب أخرى إذا أشرنا إلى أن الهستريا الأميركية الخاصة بنشاط إيران النووي تضمنت هي الأخرى محتوى اقتصادياً ودولارياً فيما بدأت أميركا وبريطانيا تمهدان لغزو العراق آخر ٢٠٠٢. ورأى محللون كثيرون خارج نطاق إعلام المؤسسات أن كل ما قالته الحكومة الأميركية عن احتمال تطوير إيران قنبلة نووية مجرد مزاعم تبدو نسخة طبق الأصل عن المزاعم الخاصة بوجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. ولم تقدّم الحكومة الأميركية أي برهان أكيد على وجود نية لدى إيران لصنع قنبلة نووية، لذا يعتقد كثيرون أنه حتى لو لم تكن هذه الأزمة قائمة فالأرجح أن تجد واشنطن عذراً ما وتطوره بمساعدة الإعلام لتحويله إلى خطر يدب الرعب في قلوب الأميركيين للموافقة على تدمير إيران بهدف حقيقي هو تدمير قدرتها على اتخاذ القرار المستقل عن أميركا الخاص بالطاقة وبعملة التجارة الخارجية والاحتياط النقدي.

وكما زعم الرئيس الأميركي بولك عام ١٨٣٦ أن المكسيكيين "سفكوا الدم الأميركي فوق التراب الأميركي" لتبرير الحرب التوسعية ضد المكسيك، وكما زعم الرئيس جونسون أن البحرية الفيتنامية الشمالية هاجمت السفن الحربية الأميركية في خليج تونكين (١٩٦٤/٨/٤) لبدء قصف تلك الدولة، فإن الجنرالات الأميركيين في العراق زعموا في فبراير ٢٠٠٧ أن إيران مسؤولة عن تهريب أسلحة إلى العراق "قتلت ١٧٠ جندياً أميركيا وحليفاً وجرحت ٦٢٠ آخرين منذ عام ٢٠٠٤." ولا يعني هذا أن أميركا ستهاجم إيران حتماً لأن أزمتها في العراق صارت عام ٢٠٠٧ فوق ما تحتمله حتى دولة عظمى في حجم أميركا. ومن الملفت أن يواكب زعم الجنرالات الأميركيين تهريب الأسلحة الإيرانية إلى العراق المحادثات التي كانت الإدارة الأميركية تجربها مع كوريا الشمالية التي اعتبرها الرئيس بوش أحد محاور الشر إلى جانب العراق وإيران للاتفاق على حل للخروج من أزمة السلاح النووي. وفي حين وافقت واشنطن عملياً على كل ما طلبته كوريا الشمالية، التي يُرجح وجود قنبلة نووية لديها أو أكثر، لقاء تنازلات جد بسيطة، فإن هستريا احتمال نجاح إيران في صنع قنبلة ذرية في يوم من الأيام لم تتوقف للأسباب المعروفة نفسها ولسبب آخر هو أن كوريا الشمالية مستهلك للنفط الثقيل لا يجاور الخليج، فيما إيران منتج كبير للنفط والغاز الطبيعي معاً ويطل بحدوده الممتدة آلاف الكيلومترات على أكبر بحيرة للنفط في العالم.

تطويق النفط

درس الكاتب المعروف وليام بلوم عمليات التدخل العسكري والجاسوسي وما ألحقته بالدول والشعوب من الدمار والاضطراب خلال العقود الستة الماضية كما لم يدرسها أحد قبله. وخلص في كتابه الموسوعي "قتل الأمل: تدخلات الجيش الأميركي ووكالة الاستخبارات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية" إلى القول: "قصفت الولايات المتحدة العراق عام ١٩٩١ فانتهت بإقامة قواعد عسكرية في السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات. وقصفت يوغسلافيا عام ١٩٩٩ فانتهت بإقامة قواعد عسكرية في كوسوفو وألبانيا وبلغاريا ومقدونيا والمجر والبوسنة وكرواتيا. وقصفت أفغانستان في ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ فانتهت بإقامة قواعد عسكرية في أفغانستان وباكستان وكازاخستان وأزبكستان وطاجكستان وقرغيزيا وجورجيا واليمن وجيبوتي، وقصفت العراق ثم غزته عام ٢٠٠٣ فانتهت بإقامة نفسها في العراق." [٧]

وما عرضه بلوم استنتاج ذكي على القارئ أن يضيف إليه استنتاجاً آخر هو أن كل هذه القواعد موجودة في دول منتجة للنفط أو في دول لا تبعد أكثر من ساعتي طيران أو ثلاث عن الدول النفطية. ومضي المحلل السياسي الدولي نعوم تشومسكي خطوة أخرى عندما استنتج أن "نظام القواعد العسكري الدولي من المحيط الهادىء إلى جزر الآزور مصمم إلى حد كبير للعمليات في منطقة الخليج. أضف إلى ذلك أن الدافع لتنظيم عمليات مكافحة المقاومة والتخريب في اليونان وإيطاليا في الأربعينات كان في جانب منه القلق المرتبط بتدفق نفط الشرق الأوسط إلى الغرب، وامتد نظام القواعد العسكرية الآن إلى دول المعسكر السوفيتي السابقة مثل بلغاريا ورومانيا." [٨]

وتجب الملاحظة أن معظم ما تحقق لأميركا بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٥ كان حصاد ذراع واحدة من أذرع السيطرة هي العمل العسكري. لذا فإن القائمة تصبح أطول بكثير عند إضافة حصاد سلاح الدولار الذي استخدمته أميركا بفاعلية ملفتة لقلب الأنظمة وإطاحة الحكومات وتمويل المرتزقة وشراء الولاء في أكثر من ١٠٠ دولة من بانكوك إلى سانتياغو ومن أديس أبابا إلى بغداد. ولا تكتمل صورة فاعلية الأسلحة التي تتوافر في ترسانة التدخل الأميركي ما لم يُضف إلى العمل العسكري السافر والدولار النشاط الجاسوسي الذي تتولاه وكالة الاستخبارات المركزية ومجموعة من الوكالات الجاسوسية التي تشرف عليها وزارة الدفاع والحكومة الاتحادية، والمؤسسات الاقتصادية الناشطة في تعظيم الديون الدولارية وتحويل اقتصاديات الدول النامية من اقتصاديات تقوم على إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات إلى اقتصاد موجه للتصدير وأهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفيما عبرت الحرب الأميركية في العراق سنتها الرابعة توافر للباحثين كم هائل من

المعلومات المتصلة بها وبأهدافها لكنها لا تزال مع ذلك من أكثر الحروب التي عرفها العالم تعقيداً. ولا يُحلّ جزء من التعقيد إلا بتفكيك تداخل الأهداف عن بعضها ويمكن أن يتضح إذ ذاك أن الحرب العراقية ليست حرباً واحدة بل مجموعة من الحروب التي تُخاض في الوقت نفسه تقريباً لتحقيق أهداف مختلفة تماماً. ورأينا كيف أنتج الاتفاق العام على تحقيق الهدف الأول (إنجاح غزو العراق) نصراً عسكرياً حاسماً وسريعاً، فيما تسبب الخلاف على أولوية الأهداف التي يجب تحقيقها بعد مرحلة الغزو بتداخل القرار وتضارب مراحل تنفيذه مما ساهم في إتاحة الفرصة لتطوّر المقاومة العراقية. ولم تخض الجيوش على مدى التاريخ حرباً لم تحدد لها القيادة هدفاً أو أهدافاً واضحة يمكن استخدامها بالقياس والمقارنة للحكم على نجاحها أو فشلها وعبثها أو جدواها. ويعرف القارئ أن الهدف الأميركي الأهم لتبرير الغزو هو إزالة أسلحة الدمار الشامل، لذا ألغى عدم اكتشاف مثل هذه الأسلحة سبب الحرب وكان يجب أن تتوقف فوراً وتبدأ القوات الأميركية والبريطانية الانسحاب. لكن أميركا طرحت أسباباً بديلة في كل مرحلة من مراحل الاحتلال، وانتهت إلى السبب الذي غزت أفغانستان من أجله وهو محاربة الإرهابيين الذي تستخدمه الإدارات الأميركية غطاءً للسيطرة على أكبر مكمن للطاقة في العالم.

أما الحديث المتواصل عن جعل العراق المنارة التي تشع الديمقراطية والتحرر على مكامن النفط المجاورة فهو تهريج كان شكوكو سيأنف من تكراره إذ لا توجد خبرة أميركية في إقامة الديمقراطيات لأن الجهد المحموم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تركز على اكتساب الخبرات الفعّالة في إطاحة الحكومات الديمقراطية أو ترتيب محاولات الانقلاب وقطع طريق وصول الأحزاب الشعبية إلى السلطة كما حدث في إيطاليا (١٩٤٨)، واليونان (١٩٤٩)، وإيران (١٩٥٣)، وسورية (١٩٥٧)، وتشيلي (١٩٧٣)، وحماس (٢٠٠٦) وغيرها،[٩] وتدمير الحركات الدولية التي حاولت الاستقلال بقرار الدول مثل حركة عدم الانحياز فوقفت وكالة الاستخبارات المركزية وراء انقلابين أطاحا باثنين من أهم زعماء الحركة هما كوامي نيكروما (غانا) وسوكارنو (إندونيسيا).

يقول الكاتب الروسي ألكسندر سولجينيتسن "لا يمكن ستر العنف إلا بالكذب، ولا يمكن ستر الكذب إلا بالعنف". لذا تنفرد أميركا من بين دول العالم بوجود إدمان مفرط على قلب الحكومات وإشاعة العنف والفوضى في بلاد البشر ووصوله في حالات بعينها إلى حال غير بعيد عن الهوس. ومن يعتقد أن أميركا وصلت في العراق إلى حال متقدمة من التوحش فإنه لا يعرف ماذا حدث في الفلبين أو فيتنام أو كمبوديا أو لاوس أو إندونيسيا.

إن أبعد مكان لفهم الدوافع الحقيقة للحرب العراقية هو قراءة خطابات الرئيس بوش الابن وتصريحات موظفين مثل كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية والجنرالات في العراق

وإعلام المؤسسات عن الديمقراطية والحكومات المدنية وحكم القانون. والدليل أن الشخصيات العراقية التي اختارتها الإدارة الأميركية لتسيير شؤون العراق كانت من الصنف الذي اختاره علي بابا لإدارة نشاطاته المعروفة في قصص ألف ليلة وليلة. وكان غيرهم ضالعين بالاغتيالات ومتمرسين في البيع على نطاق واسع وممن يُشهد لهم بالولاء للوكالات الاستخبارية الدولية المتعددة الجنسيات والخبرة الاحترافية في صنع المفخخات ونسف المساجد والجامعات وأسواق الكتب والثقافة وملاعب كرة القدم والأسواق الشعبية.

وكانت إسرائيل شريكاً كبيراً في الحض على الغزو وشريكاً كبيراً في أهدافه لأن عدداً من أهم أقطاب التخطيط للغزو هم من اليهود الليكوديين مثل بول ولفوفيتس نائب وزير الدفاع السابق رئيس البنك الدولي، وجو ليبرمان عضو مجلس الشيوخ، ومستشارين أو موظفين في وزارة الدفاع وغيرها مثل ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وإليوت أبرامز ولاري فرانكلين ولويس ليبي وأبرام شولسكي وإليوت كوهين وغيرهم العشرات. ولهؤلاء "أجندات" تختلف عن الأجندات الأميركية لذا كانت حربهم تختلف عن حرب الأميركيين. ولعب الثقل الليكودي اليهودي الكبير في مؤسسات مهمة مثل البنتاغون ووزارة الخارجية دوراً واضحاً في تسهيل انتقال عدد كبير من الليكوديين إلى العراق لتنفيذ الأهداف الليكودية في ظل إدارة بول بريمر ربيب وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر.

وفي الوقت نفسه كانت صناعة النفط الخائفة من ثبوت صحة نظرية "ذروة النفط" شريكاً أساسياً في الحرب ومستفيداً كبيراً منها فتضاربت مصالحها في استغلال مكامن الطاقة، وفق اتفاقات قريبة من تلك المعمول بها في الدول الخليجية لتفادي عملية تأميم أخرى لقطاع النفط في المستقبل، مع مصالح الاقتصاديين الأميركيين اليمينيين الليكوديين المنضوين تحت لواء التجمع الاقتصادي المعروف باسم "إجماع واشنطن الاقتصادي" (Washington Consensus) الرامية إلى استخدام النفط العراقي لتدمير أوبك، خصوصاً السعودية، من خلال بيع المكامن النفطية العراقية في المزاد العلني فوراً.

وتضاربت كذلك أهداف البنتاغون الشروع فوراً بإقامة القواعد العسكرية الدائمة مع توجهات وزارة الخارجية الرامية أولاً إلى تهيئة الشروط السياسية المناسبة لتحقيق أهم الأهداف اللاحقة لتبرير الغزو وهو جلب الديمقراطية إلى العراق، على أن يتبع ذلك في مرحلة لاحقة الاتفاق مع الحكومة العراقية على مستقبل القواعد العسكرية. وإضافة إلى تضارب استحقاقات مراكز النفوذ ضمن المؤسسة الأميركية نفسها، برز تناقض فرعي تناول الاستحقاقات السياسية والاقتصادية المتضاربة للقوى التي ساهمت في إنجاح الاحتلال الأميركي. وكان لكل منها حربها الخاصة لا سيما الزعامات الكردية التي تريد

الاستفراد بمكامن النفط الهائلة في كركوك تمهيداً لإقامة الدولة الكردية، والزعامات الشيعية التي أرادت الاستفراد بالمكامن النفطية في الجنوب. وركبت هذه الزعامات القوات الأميركية في العراق إلى خدمة أهدافها بتحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية، فيما انشغل قسم معتبر من أهل السنّة بالتصدي للوجود الأميركي على العراق عبر حرب مذهلة اختلفت تماماً عن الحروب التي خاضتها كل القوى الأخرى في العراق لأنها استهدفت عرقلة جهود القوى الأخرى أو إحباطها.

وواكبت الحملة العسكرية لاحتلال العراق حملة إعلانية تشويشية استهدفت تسويق أسطورة استفراد السنّة بثروات العراق دون غيرهم خلال حكم صدام. ومن يعرف العراق يعرف أن الوضع الاقتصادي في الفلوجة والرمادي وسامراء وبعقوبة والمحمودية واليوسفية وديالي وبلد والدور وباقي مدن وسط العراق لم يختلف كثيراً عن وضع البصرة أو السماوة أو الناصرية أو إربيل. أما الحقيقة فهي أن أنصار النظام هم الذين استفادوا من ثروات العراق أكثر من غيرهم أكانوا سنّة أم شيعة أم أكرادا. وهذه طبيعة الأنظمة الديكتاتورية في كل مكان، لذا شارك الكثيرون من السنّة أمل العراقيين الآخرين بأن يحمل الغزو التغيير الايجابي الذي وعد به الأميركيون.

وبعد ثلاثة أشهر من الاحتلال وجد سنّة العراق أنفسهم أمام واقع فرض عليهم المقاومة فرضاً مطلقاً بغض النظر عن النتائج. وسبب ذلك أن حقائق الوضع الراهن حملت إليهم خسارة مكانتهم التاريخية في السياسة والإدارة، فيما بدت حقائق المستقبل القريب تكريساً مؤكداً لهذه الخسارة. وفي الوقت نفسه تنافست زعامات شيعية وكردية على تقديم الولاء ومليشيات الاغتيالات وفرق الموت لمساعدة القوات الأميركية، فتمكنت من تقاسم المكاسب السياسية والادارية والاقتصادية ضمن قالب تشريعي يكفل لها هذه المحاصصة الثلاثية الدائمة بموجب دستور قريب في بعض بنوده ومضامينه من الترتيب الذي كفل استمرار الوضع غير العادل في لبنان. ومع ذلك فإن أميركا غير معنية بالاتجاهات الطائفية فجميع العراقيين بالنسبة لها فئتان: فئة تهادنها وتستحق المكافأة، وفئة تقاتلها وتستحق القتل لأن استتباب الاحتلال يقتضي تطويع الطوائف كلها.

ولم ينهزم الجيش الأميركي والجيوش الرديفة التي تسانده بمجموع يمكن أن يزيد على ٦٠٠,٠٠٠ جندي ومقاتل ومرتزق، لكنه لم يستطع تحقيق أيٍ من الأهداف الاستراتيجية بعد أربع سنوات من الحرب لذا لم ينتصر، والجيش الذي لا ينتصر مهزوم. وأتاح التخبط الأميركي في العراق على مدى أربع سنوات فرصة ذهبية مكّنت الصين وروسيا وإيران والهند ومجموعة كبيرة من الدول في أميركا اللاتينية وافريقيا من التحرك بسرعة للخروج من وضع الضعف إلى وضع القوة.

ولم يكن الهدف الأميركي من احتلال العراق رفع سعر البترول بل العكس، أي رفع مستوى الضخ العراقي لخفضه، لكن الإخفاق في السيطرة على العراق تسبب في إعطاب قسم كبير من منشآت الإنتاج فارتفعت أسعار النفط عالمياً إلى مستويات تاريخية مما أتاح لروسيا وإيران وفنزويلا أكثر من ثلاثة أضعاف العائدات قبل احتلال العراق. وهكذا توافرت لروسيا عشرات المليارات التي ساعدتها على تسديد ديونها والخروج من الإفلاس وتحقيق فائض مالي ضخم مكّنها من البدء ببرنامج كبير لإعادة بناء قوتها النووية الضاربة. وتوافرت لإيران مبالغ ضخمة استخدمت بعضها لمساعدة حزب الله وحماس وتعزيز ترسانتها الحربية وشراء تقنيات الصناعة النووية، فيما أتقنت الصين الدور الذي مارسته أميركا جيداً خلال ١٠٠ عام فاستخدمت احتياطها الدولاري الهائل (١٠٠٠ مليار) لبناء قوتها النووية والعسكرية الرادعة، وفتح الأبواب إلى اتفاقات النفط والصفقات التجارية في آسيا الوسطى وافريقيا وأميركا اللاتينية التي اعتبرتها الولايات المتحدة ساحتها الخلفية الدائمة.

النكسة الكبرى

إذا كانت حرب تموز أهم حرب في الشرق الأوسط فإن حرب العراق بنتائجها ومضاعفاتها أهم حرب تخوضها أميركا منذ الحرب العالمية الثانية. وأرادت أميركا من الدرامية التي بدأت بها الحرب على العراق أن ترسل الرهبة في قلوب البشر فلا يجرؤ أحد على مجرد التفكير بالوقوف في طريقها. وأثبتت الدراسات الدولية التي تناولت هذا الشأن نجاح أميركا في هذه المهمة لأن "الخوف من الولايات المتحدة وصل مطلع ٢٠٠٣ إلى ذرى مدهشة في كل أنحاء العالم"، كما أوضح تشومسكي.[١٠] ومنذ نهاية عام ٢٠٠٥ لم يعد العالم بحاجة إلى دراسات للإثبات بأن المقاومة العراقية التي تحررت من خوفها من أميركا في النصف الثاني من العام ٢٠٠٣ حررت العالم من خوفه من أميركا فاختفت البسمة الغريبة التي كان بوش يناكد بها العالم الخائف منه، وحل محلها القلق من أن يكون تسبب بأكبر هزيمة في تاريخ أميركا وطعن هدفها بالتربع الدائم على عرش العالم في الصميم.

ومهما حدث من الآن فصاعداً فإن أميركا ستحتاج إلى معجزتين أو أكثر من الوزن الثقيل لعكس نتائج فشل مشروعها الاستراتيجي العراقي على مجال دولي بغض النظر عما سيحدث في العراق الحزين. وتدل مؤشرات جديدة على وجود علاقة بين استمرار المأزق الأميركي في العراق وتسارع إيقاع ضعفها الاقتصادي والدولاري، وتأثير ذلك في مركزها الدولي، فيما ستلعب طبيعة خروجها من العراق دوراً حاسماً في تحديد شكل بقائها في الشرق الأوسط أو رحيلها.

وفيما تعكس تصريحات المسؤولين الأميركيين، بمن فيهم الرئيس بوش، المخاوف من مضاعفات الفشل في الشرق الأوسط، فإن تخبط بعض أنظمة الظلم العربية التي وضعت نفسها في الحفرة الأميركية الواحدة يعكس مخاوف أعمق من تزايد احتمالات اهتزاز وضعها نتيجة حتمية اهتزاز الوضع الأميركي. وبما أن بعض هذه الأنظمة لعب دوراً أساسياً في إنجاح الغزو الأميركي وتهوين احتلال العراق وشرعنته، فإنها تجد نفسها مطالبة بالتحرك على جبهات عدّة لتثبيت الاحتلال ومساعدة القوات الأميركية على تطويع العراق وفرض الوصاية الأميركية عبر وصاية عربية من الباطن. ورفع خوف هذه الأنظمة درجة "التكليح" إلى مستوى غير مسبوق في المنطقة مما جعل نوري السعيد شخصية وطنية بالمقارنة، ولم يعد للقاع قاع وللنهاية نهاية فانفتحت الخزائن لإثارة الفتنة الطائفية وتمويل مرتزقة المفخخات ومليشيات القتل والتعذيب وإشاعة الفوضى الرامية إلى انهيار العراق، في وقت تدعي هذه الأنظمة حرصها على وحدة العراق وعدم التدخل في شؤونه وتعزيز الاستقرار في بلاد الرافدين والحض على مطاردة "بؤر العنف والإرهاب"، أي المقاومة العراقية.

وتطلّب إنجاح استراتيجية البقاء الأميركي – الإسرائيلي – العربي الثلاثي تحالف بعض أنظمة الظلم ليس مع أميركا فقط بل مع إسرائيل، وتنسيق خطط العمل لدعم هذه الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه تحرّك سفراء بعض الدول العربية لإقناع الحزب الديمقراطي الأميركي بتأييد التصعيد العسكري والتشديد على بقاء القوات الأميركية في العراق: "وخلال النقاش الذي استمر طوال اليوم، لجأ النواب الجمهوريون إلى المناشدات العاطفية التي خرجت بها قلوب أسرى الحرب السابقين، وإلى الاستشهاد بآراء الخبراء عن التشدد الديني وحتى إلى السفراء العرب للحملة على محاولة الديمقراطيين استصدار قرار ضد إرسال التعزيزات العسكرية إلى العراق... وعرض النواب الجمهوريون على نظرائهم في المجلس فرصة الاستماع إلى آراء سفراء لعدد من الدول العربية. وسبق أن حضر نحو ٣٠ نائباً جمهورياً جلسة غير رسمية استمعوا فيها إلى وجهة نظر السفراء رعاها النائب الديمقراطي جون دنغيل، فيما شارك نحو ٥٠ نائباً جمهورياً في جلسة أخرى لتبادل الآراء مع سفراء عرب (٢٠٠٧/٢/١١)".[١١]

إن بعض الأنظمة العربية حليف لأسوأ إدارة أميركية في تاريخ الولايات المتحدة. وعندما يرحل بوش من البيت الأبيض سيحين أوان المحاسبة وستجد هذه الأنظمة نفسها أمام القاضي نفسه لأن مرشحين أميركيين كثيرين لشغل مقاعد في مجلسي النواب والشيوخ خسروا بعدما شارك بوش ونائبه تشيني في حملتهم الانتخابية. ولا يخرج بوش أو تشيني إلى الناس للإشادة بصديق أو حليف إلا انتكب بهما وبتأييدهما كما حدث لبلير

وبيرلسكوني وجون هاوارد رئيس وزراء استراليا، والانقلابي البيّاع الجنرال برويز مشرف.

إن الحرب الأميركية في العراق حرب جارية لذا على الباحث أن يتوخى الحذر الشديد في تقفّي خيوط تحليله التي تمتد في المستقبل. لكن الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها هذه الحرب ليست محل جدال. ولم تتسبب أي حرب منذ الحرب العالمية الثانية بالهزات السياسية التي سببتها الحرب في العراق حتى قبل أن تنتهي. ومنها سقوط حكومة رئيس وزراء أسبانيا خوسيه ماريا أثنار، وسقوط حكومة رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو بيرلسكوني، وتدمير مستقبل رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير، واستقالة أو نقل عدد معتبر من الوزراء وكبار المسؤولين منهم كولن باول وزير خارجية أميركا السابق، ودونالد رمسفيلد وزير الدفاع السابق ونائبه بول ولفوفيتس، وروبن كوك وزير الخارجية البريطاني السابق زعيم مجلس العموم وكان آخر السياسيين النبلاء لحظة وفاته عام ٢٠٠٥.

وليس محل جدال أيضاً أن روسيا والصين ودول كثيرة أخرى في العالم تحررت من خوفها من أميركا بفضل تحرر المقاومة العراقية من خوفها من أميركا، وتريد هذه الدول من أميركا الاعتراف بحقها في التحرك في المجال الحيوي الذي يتناسب وقوتها الاقتصادية والعسكرية. ومن المهم في الوقت نفسه الملاحظة بأن امتداد نفوذ الدول الأخرى في أي منطقة استراتيجية اعتبرتها أميركا حقاً مكتسباً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي يمكن أن يولد الصدام لا سيما في مناطق مكامن الطاقة وخصوصاً في الحالات التي تتضمن تعاون إيران وروسيا في مشاريع الطاقة. وأحد الأمثلة المشروع العملاق لمد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي المسال من إيران إلى الهند عبر باكستان بكلفة سبعة مليارات دولار ستشارك شركات روسية في بنائه، ومشروع روسي - إيراني طموح لمد شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي عبر آسيا وأوربا يدعمه امتلاك الدولتين أكثر من ٤٠٪ من احتياط الغاز الطبيعي في العالم، إضافة إلى مشاريع مشتركة بين الصين وروسيا لاستغلال نفط دول وسط آسيا، وازدياد اهتمام الشركات الصينية بنفط افريقيا وأميركا اللاتينية.

لو كانت أميركا حققت الانتصار السهل في العراق ثم امتدت إلى الدول المجاورة فإن هدفها التالي خارج الشرق الأوسط على الأرجح هو الصين التي حلّت محل أميركا ثاني أكبر مصدّر في العالم بعد ألمانيا. والصين شريك تجاري تاريخي مع العرب وهي تلعب الدور نفسه الآن وتحتل مرتبة أكبر شريك تجاري مع الخليج. والصين مستهلك كبير للطاقة ومثلها اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والهند، لذا فإنها بديل طبيعي إذا أرادت أميركا الاستيراد من دول أقرب إليها. ومن المخاوف الأميركية الجديدة احتمال اشتراك الخليج يوماً في شبكة أنابيب النفط والغاز الممتدة إلى شرق آسيا، وقيام الصين بدور مهم في إنجاح هذه الشبكة. إلا أن التحرر من الخوف الأميركي لم يكن سوى البداية بالنسبة للصين. بعدها عرفت

بالضبط ما الذي تريده أميركا، وبدأت تخصيص مبالغ ضخمة لتمويل قوة الردع التي تكفل لها الاستمرار ببناء قوتها الاقتصادية دون قلق.

ومنذ سبتمبر ٢٠٠١ صارت الإدارة الأميركية أسيرة "حرب الأجيال" التي اخترعتها فلم تعد قادرة على التفاوض مع إيران أو حزب الله أو حماس أو المقاومة العراقية لأنها اعتبرتهم أعداء لا توجد لغة للتفاوض معهم سوى لغة العنف. وصارت هذه الإدارة أسيرة حربها الكونية ضد الإرهاب عندما وضعت العالم أمام خيار الوقوف في صفها أو في صف الإرهاب، ووضعت عدداً كبيراً من الدول أمام الأمر الواقع الذي لم يقتض دعم أميركا سياسياً وإعلامياً فقط بل إرسال الجيوش للمقاتلة إلى جانب الأميركيين.

وخافت دول حلف الناتو من أميركا فأرسلت قوات عسكرية إلى أفغانستان وتبعتها حتى قوات من فرنسا التي لا تنتمي إلى الحلف، فيما ساهمت أكثر من ٣٠ دولة في إرسال قوات للمقاتلة إلى جانب الأميركيين في العراق. وكشف مئات الملايين في العالم اللعبة الأميركية، واختار عدد متزايد الوقوف في غير صف أميركا لأنهم لا يريدون أن يموتوا دفاعاً عن المصالح الأميركية. وشيئاً فشيئاً بدأ التحالف الأميركي في العراق يتقلص، وبدأ حتى أقرب أصدقاء أميركا النفور من سياساتها، فوجدت نفسها في العراق مطلع ٢٠٠٧ وحيدة إلا من بعض الألوية الأجنبية غير المقاتلة. ولا تزال أميركا ماضية في إشاعة الوهم بأن حلفاء كثيرين لا يزالون في العراق ومن هؤلاء السلفادور التي يُقال إن لديها ٣٨٠ جندياً، وبلغاريا (١٥٠)، ومنغوليا (١٠٠)، وأرمينيا (٤٦)، ومولدافيا (١٢).[١٢]

ولم يكن غزو العراق عام ٢٠٠٣ الصفحة الأولى في تاريخ التدخل الأميركي في الشرق الأوسط، ولم يكن التدخل الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨ بداية التدخل في العالم العربي أو نهايته. لكن أميركا طالبت العرب دائماً بفتح صفحة جديدة كلما انتكس مشروع لها في المنطقة، وإذ بالصفحة الجديدة الصفحة القديمة نفسها، والموقف الجديد الموقف القديم نفسه حتى استنفدت أميركا حسن نية العرب وصبرهم، ولم يعد هناك فرق حقيقي بين الإدارة وأختها وبين الحزب والآخر وبين الموقف ونظيره.

إن انهيار روما لم يأت نتيجة حرب كبيرة بل نتيجة مجموعة من الحروب الصغيرة التي بدأت تخوضها على أطراف حدود الأمبراطورية فسئم الرومان استمرار هذه الحروب وتفادوا الجيش فلجأت روما إلى المرتزقة وحمل هذا الحل فناءها العاجل. ولم يبالغ كولن باول وزير الخارجية السابق والجنرال الذي أمضى ٣٥ من حياته في المجال العسكري عندما ابلغ صحيفة واشنطن بوست (٢٠٠٦/١٢/١٨) أن الجيش العامل "قريب من الانهيار ولا يوجد أي جنود إضافيين" لإرسالهم إلى العراق.[١٣] وانتبهت نانسي بيلوسي الزعيمة الديمقراطية في مجلس النواب إلى هذه الحقيقة فكتبت إلى الرئيس بوش في ٢٠٠٧/٢/١٤

متسائلة كيف سيرسل القوات الإضافية إلى العراق من دون تدريب ومن دون الدروع والمعدات التي تمكنهم من أداء مهمتهم؟

لقد استنتج المؤرخ البريطاني أ. تيلور أن وجود الأمبراطورية يقتضي تشكيل جيش كبير، لكن بقاءها يقتضي الامتناع عن استخدام هذا الجيش. وجلب استخدام الجيوش في الحرب العالمية الأولى نهاية أربع أمبراطوريات عالمية هي الألمانية والنمساوية والعثمانية والروسية، فيما لعبت الحرب العالمية الثانية أهم الأدوار في انهيار الأمبراطورية البريطانية وانقراض أجل فرنسا كدولة عظمى. ويقترب الآن دور أميركا لأنها لم تتعلم من التاريخ شيئاً إذ اعتقدت دائماً أن إخفاق جولة جديدة من القتل والتدمير والتصعيد والبلطجة في العالم العربي لتحقيق هدفي سيادة الدولار والسيطرة على الطاقة يتطلب استخدام مزيد من القتل ومزيد من التدمير ومزيد من التصعيد ومزيد من البلطجة فدفعت الصدام حتى الآن في اتجاه نتيجة واحدة لا ثانية لها هي هزيمة العالم العربي والإسلام، أو هزيمة أميركا.

ومنذ عام ١٩٩١ أتاحت هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان فرصة تاريخية لأميركا كي تثبت أنها تريد حقاً نشر الحرية والعدالة والديمقراطية وتستأهل لذلك أن تكون القوة الأعظم في العالم، فإذ بها تثبت في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان والصومال وغيرها عبر ممارساتها القبيحة وممارسات حلفائها العرب والإسرائيليين الأكثر قبحاً أن كل ما ادعته من أهداف نبيلة مجرد قشور تخفي تحتها سياسة خارجية فالتة من العصر الاستعماري في القرن التاسع عشر. لذا حرمها المجتمع الدولي المتحرر من أميركا من الصدقيّة والشرعية لأنها قلّبت بين خياري السلام والتسلط في العالم فاختارت التسلط، وقلّبت بين خياري الاستقرار والفوضى فاختارت الفوضى، وقلّبت بين خياري وضع أسلحتها الحديثة في خدمة الخير أو الشر فوضعتها في خدمة الشر.

وما يقف بين استمرار الحرب في العراق وإيقافها هو إخفاق أميركا في الاعتراف بفشل مشروعها العراقي على رغم استحالة تحقيق الأهداف التي رمت إلى تحقيقها عندما بدأت غزوه. وسيزيد استمرار الحرب معاناة العراقيين والأميركيين معاً لكنه لن يلغي المضاعفات التي انتجها هذا الفشل لأن استمرار وجود القوات الأميركية في العراق يمكن أن يؤجل الاعتراف بالفشل لكنه لن يلغيه. والوقت ليس إلى جانب أميركا لذا سيؤكد استمرار الحرب لكل من تابع تطوراتها خلال أكثر من أربع سنوات أن أميركا أضعف بكثير مما كان العالم يظن، وأن كلامها عن الحرية والعدالة والقانون في مكان وممارساتها في العراق وفلسطين ولبنان والصومال وغيره في مكان مختلف تماماً. لهذا لا تستأهل أميركا أن تبقى دولة عظمى وحيدة في العالم فحين تذهب الأخلاق ستذهب الأمم بذهابها ولو بعد حين.
أما المخاوف الأميركية الرسمية من سيطرة "القاعدة" على العراق في حال انسحاب القوات الأميركية فلها هدف واحد هو إقناع الأميركيين بتصعيد الحرب، ولا يوجد على

الأرض العراقية ما يبررها فعندما ترحل القوات الأميركية سيرحل معها القتل والإرهاب والاضطراب.

لقد تسببت هذه الحرب بموت مئات ألوف العراقيين لذا فهي من أخطر المذابح الجماعية التي عرفها العالم في العصور الحديثة. ولم يعد هناك شك بأن أسبابها العلنية مُفتعلة وأسبابها الحقيقية دعم الدولار والسيطرة على الطاقة في الشرق الأوسط، لذا لا يحق لأحد التدخل لتغييب المسؤولية، وآن الأوان لاستشارة القانون الدولي بهدف إحالة كل المشتركين في هذه الحرب إلى المحاكم الدولية. هذا رأي قانونيين كثيرين منهم القاضي الأسباني بلتزار غارسون الذي سعى عام ١٩٩٩ إلى تقديم الديكتاتور التشيلي أوغسطو بينوشيه إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ووصف الحرب العراقية في مقال نشرته صحيفة "إل بايس" الأسبانية في ٢٠٠٧/٣/٢٠ بأنها "إحدى أكثر أحداث تاريخ الإنسانية الحديث خسّة وانتفاءً للمبررات". [١٤]

الفصل الثاني

التصعيد والمواجهة

إن الناظر إلى الأمّة من شرفة الزمن سيرى فئتين فاعلتين وسط بحر من اللافعل: فئة عازمة على بقاء أميركا لأنها تعرف أنها لن تستطيع البقاء إن رحلت، وفئة عازمة على طردها لأنها تعرف أنها لن تستطيع البقاء إن بقيت، ومعظم ما يُقال عن وجود خيارات خلاف ذلك كذب لا يُغرق صوت تقاسيم نغمة البقاء والرحيل الواحدة. وكذب أيضاً ما يُقال عن الإجماع العربي فهو إجماع الأنظمة، وعن المصالحة الوطنية فهي خلاف الفئات على تقاسم الوطن، وعن الحوار بين أخوة السلاح فهو حوار بالسلاح، وعن إعلاء مصالح الإسلام فهو إعلاء مصالح ممتطي الطوائف إلى السلطة لأن الفئتين تعرفان أنهما وصلتا إلى نهاية الطريق لأن الولايات المتحدة وصلت إلى نهاية الطريق ولم يعد تعايشهما أو تصالحهما ممكناً. لذا لا مفرّ من الاستنتاج بأن الفئتين إلى صدام كبير، ولا يبدو أنه سينتهي قبل أن تشلّ إحدى الفئتين الأخرى فتسلك الولايات المتحدة طريق البقاء في بلاد العرب إلى حين، نجزم بأنه قصير، أو تسلك طريق الخروج الذي سلكته كل الأمبراطوريات التي عاثت في بلاد العرب خلال الألفية الثانية.

وصورة الكل في بلاد العرب عموماً جملة صورة الأجزاء. لذا فإن الناظر إلى العراق الذبيح سيرى فئتين رئيسيتين: فئة تقاتل لبقاء أميركا لأنها تعرف أنها لن تستطيع البقاء إن رحلت، وفئة تقاتل لخروج أميركا لأنها تعرف أنها لن تستطيع البقاء إن بقيت، وكل ما يُقال عن المصالحة الوطنية وحقن الدماء والتوفيق والتوافق بين الفئتين كذب إذ لا يمكن أن تتعايش هاتان الفئتان، ولا مفر من استمرار حمام الدم العراقي إلى أن تقضي فئة على الأخرى. لهذا ولج العراقيون بوابة الذبح قبل العرب الآخرين لأن جيوش أميركا عبرت البوابة البابلية إلى العراق قبل أن تعبر بوابات الدول العربية الأخرى.

وسمعنا الرئيس بوش على مدى أربع سنوات وهو يتحدث عن الأمل الذي جاءت به القوات الأميركية إلى العراق لكن معظم ما فعلته أميركا منذ ٢٠٠٣ كان يستهدف حقيقة

قتل أمل العراقيين بالتحرر، وسمعناه يتحدث عن تحويل العراق إلى منارة للحرية والتحرر لكن ما تريده أميركا حقيقة هو استرقاق العراقيين. وسمعنا من يقول إن نظام بوش الذي تسبب بفناء أكثر من ٦٥٠ ألف عراقي أهون من نظام صدام لكن المكابرة أو المصالح أو اعتبار أميركا دائماً على حق، أو الثلاثة معاً، وراء الإنكار بأن الوضع الذي كان قائماً في العراق قبل الغزو الأميركي أفضل من الوضع القائم عام ٢٠٠٧ بدرجات. ولا نقصد المقارنة بين توافر الكهرباء والماء والمشتقات البترولية والخدمات كافة بين الفترتين بل اختفاء معظم المواصفات التي ميزت العراق عن غيره من الدول، وإحلال دولة فاشلة محله كما أحل نظام بوش دولة الفشل في أفغانستان ويحلّها من جديد في الصومال. لقد تلاشى العراق الذي كان قائماً قبل الغزو، وأصبح مهد الحضارة في بلاد الرافدين مقبرة الحضارة فخرجت منه الحياة وخرج منه العقل وخرج منه الأمل. ولم يتمكن عراقيون كثيرون من التآخي في الحياة فتآخوا في الموت: "لم تبق في العراق رحمة،" قال محمد علي كاظم بائع الخضر في الدورة جنوب بغداد بعد انفجار أودى بحياة ١٧ عراقياً وأصاب ٤٧ بجروح، "الناس هنا لأنهم يريدون أن يحصّلوا لقمة العيش لكنهم لحقوا بالفقراء إلى هذا المكان الفقير: سنة وشيعة ومسيحيون لا يريدون شيئاً من الدنيا سوى الحياة." [١٥]

ومن لا يعرف العراق رآه على مر العصور طريدة لا تماثلها طريدة في العالم فاندفع إليها وقد قتل الطمع في نفسه الخوف. لكن من يعرف العراق رآه أكبر مصيدة عرفها العالم لأنه رأى في التاريخ كل الغزاة وهم يغنون ويرقصون في طريقهم إلى العراق ثم رآهم يخرجون وهم يولولون. ومن يسمع الأميركيين الذين لا يعرفون العراق يتحدثون عن النصر ليستهجن عليهم ادعاءه لأنفسهم فيما هو نصر للمقاومة ولإيران. ومن يسمعهم يتحدثون عن التصعيد والمواجهة في العراق والخليج وبحار العرب ولبنان وفلسطين والصومال والسودان وإيران وغيرها ليسمع الهستريا الأميركية وقد وصلت الأوج واضطربت قرارات أميركا فباتت تستعد لمعركة رهيبة في الشرق الأوسط بمساعدة أدواتها من العرب والأكراد والاسرائيليين، وتستعد في الوقت نفسه للانسحاب.

ولا يمكن فهم ما يجري في العراق حقيقة ما لم يطلع القارئ على اعتراف بعض الأميركيين خارج أضواء استديوهات أدوات التبويق بأن القوات الأميركية غارقة في المستنقع الذي حفرته لنفسها في العراق ولم تستطع تحقيق أهدافها، وكلما ازداد الغرق زاد الحفر فزاد الغرق. ولو تحقق لأميركا النصر لما رفعت حكومة بوش عدد الجنود الأميركيين بدلاً من خفضه، ولما اختارت التصعيد بدلاً من التهدئة، ولما مضت في استعداء العرب بدلاً من استمالتهم، ولما رفعت ألسنة لهب الإرهاب بدلاً من إخماده، ولما أعلت الفوضى الخلاقة، أو أياً كانت صفتها، على استتباب الأمن، ولما اختارت الحلول

العسكرية والعنف واستبعدت التوفيق والتوافق. وهذا كله استنتاج خطير لكن الأخطر منه احتمال آخر هو أن الأميركيين مقتنعون بأن أهدافهم لن تتحقق في العراق ما لم يرتفع عدد الجنود الأميركيين في العراق إلى ٥٠٠ ألف جندي ويبقون هناك أكثر من ١٠ سنوات.

هذا ليس ما توقعته أميركا عندما بدأت غزو العراق، لذا لا يوجد مثل هذا العدد من الجنود تحت تصرف البنتاغون، ولا تستطيع أنظمة الظلم العربية المتحالفة مع أميركا تقديم أي مساعدة عسكرية تتضمن وضع الجنود العرب تحت تصرف الجنود الأميركيين. إلا أن محاولة فهم طبيعة الخطة الأميركية التي كان يُفترض أن تكون الإدارة الأميركية وضعتها في حال إخفاق احتلال العراق تقود إلى طريق مسدود. لا توجد خطة احتياطية. ومن الواضح الآن أن الخطة "ألف" التي وضعها الاستراتيجيون العسكريون الأميركيون عشية غزو العراق هي خطة نجاح الغزو، ثم نجاح الاحتلال في ما بعد، لذا لا يبدو أن أميركا فكّرت بوضع يمكن أن يجبرها على الانسحاب. وتحدث استراتيجيون كثيرون منذ تعثر الاحتلال الأميركي عن وجود الخطة "ب" لكن هذه الخطة ليست في الواقع سوى محاولة إنجاح الخطة "ألف" باعتماد الاستراتيجيات الفعالة التي تُعتبر أميركا مدرسة فيها واستخدمتها بنجاح كبير في فيتنام والبرازيل والسلفادور وغواتيمالا وهاييتي وإندونيسيا وأوروغواي وهي تتضمن تنظيم فرق الموت والمفخخات والاغتيالات و"الفتنمة" و"العرقنة" لذا لا يوجد أي حل أميركي لتطويع العراق سوى تفجير حرب طائفية شاملة.[١٦]

وهكذا يبدو أن الأميركيين لم يتصوروا أي نتيجة أخرى سوى رضوخ العراقيين لهم ولذا استعجلوا إزالة دولة العراق، واستعجل الأكراد إزالة الحدود بينهم وبين كركوك الغنية بالنفط، واستعجلت كتائب بدر وغيرها فصل جنوب العراق عن شماله لأن أميركا استعجلت النصر فوقف بوش الابن ليعلن من على ظهر حاملة الطائرات أبراهام لنكولن (٢٠٠٣/٥/١) انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق. وانتبه بعد شهرين إلى أن النصر لم يتحقق فاستعجله ثانية عندما دعا (٢٠٠٣/٧/٢) من يريد قتال الجنود الأميركيين إلى التوجه إلى العراق. ولبّى الكثيرون دعوته وجاءوا جنوده من سورية والمغرب واليمن وفلسطين وتونس والسودان والسعودية فتقدمت الخسائر وتراجع النصر.

ويتميز بوش عمن سبقه إلى قيادة الحروب بأنه الوحيد الذي منيت قواته بعد إعلان النصر بأكثر من عشرين ضعف الخسائر قبله. ومع مرور الوقت وكثرة الادعاء صار بوش هدفاً للسخرية والتهكم. ونشر موقع theonion.com الساخر في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦ تعليقاً يهزأ من ادعائه النصر دائماً فقال تحت عنوان "أميركا تحتفل بمرور ثلاث سنوات ونصف السنة على تحقيق النصر في العراق ونحو ٣,٠٠٠ موت انتصاري": "تشير إحصاءات نشرتها وزارة الدفاع إلى أن نحو ٢,٩٣٧ جندياً أميركيا وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ مدني عراقي

لاقوا حتفهم نتيجة النصر العسكري الأميركي المستمر في العراق. وتوقع الرئيس بوش في خطاب وجهه إلى الأمة في ١٠ ديسمبر أن يؤدي استمرار المساعي المبذولة في العراق وفق وتيرتها حتى الآن إلى جعل النصر في العراق أطول نصر تحققه أميركا في تاريخها." [١٧]

لقد كان في العراق جوع، ثم صار فيه ظلم، ثم صار فيه حرب ودمار، ثم صار فيه قتل، ثم صار فيه تهجير لكن الزمن الوحيد الذي صار في العراق جوع وظلم وحرب ودمار وقتل وتهجير هو زمن أميركا في العراق. ونعرف اليوم أن حكومات بوش وبلير وبيرلسكوني (إيطاليا) وأثنار (أسبانيا) وهاوارد (استراليا) وحكومات دول صغيرة من النوع الذي يمكن شراء بعضه من مواقع المزادات العلنية في الإنترنت، لجأت إلى أكبر حملة كذب وتضليل وتزييف عرفها العالم لتسويغ غزو العراق. ونعرف أن الإعلام في الدول الضالعة بالغزو والإعلام في دول عربية ظالمة ضالع هو الآخر في التمهيد للغزو ومن ثم تسويغه وتسويقه لذا فهو ضالع بالقياس والمقارنة في ذبح العراقيين واغتصاب بناتهم وإذلال شبابهم وتدمير مدنهم. ونعرف أيضاً أن وعود السياسيين الأميركيين والبريطانيين ببيع الشرق الأوسط أفضل الديمقراطيات التي يمكن شراؤها بدولارات النفط والتخويف وبيع مواقف الشعوب والأمة تهريج غير مسبوق.

إن بعض أنظمة الظلم العربية تحاول إقناع العرب أن إيران هي التي تحتل العراق لا أميركا، وأن شيعة العراق هم الذين دمروا الفلوجة وليست القوات الأميركية، لكن يجب أن يعرف العرب أن تمزيق العراق هو ثمن بقاء بعض أنظمة الظلم ومليشيات الحكيم وغيره. ولن تتضح فداحة هذا الثمن إلا عندما يكتشف العالم المذابح التي عرفها العراق في زمن نظام بوش، وعندما يتضح مدى الدمار الهائل الذي ألحقه الطيارون الأميركيون بمدن وسط العراق وبلداته وقراه. ولا تمر دقيقة دون أن تقلع طائرة حربية من قاعدة بلد الجوية وهي تحمل القنابل والصواريخ لقصف مدن الأنبار، ومثلها طائرات تقلع من الكويت وغيرها. ويضخ إعلام المنطقة الخضراء مئات التقارير الإخبارية عن العراق يومياً لكن معظمها تقارير البنتاغون ووكالات التجسس الأميركية مع إضافات لا قيمة لها. وحتى وكالات الأنباء المفترض أن تبتعد عن مواطنية ملكيتها وتلتزم الحياد لأنها تعيش على بيع أخبارها ليس لأميركا فقط بل للعالم لا تلتزم الحياد. بل أن صحافيين عاملين في بعض الوكالات لا يفوّتون فرصة لبث السموم الطائفية وينقلون مزاعم عراقيين مشبوهين يعملون أدوات للاحتلال الأميركي ويدرجون إحصاءات فبركها الاحتلال عن الشيعة الذين قتلهم السنّة وعن السنّة الذين قتلهم الشيعة مع أن معظم الصحافيين لا يبرحون الكيلومترات المربعة الأربعة التي تقوم عليها المنطقة الخضراء.

وسقط كثيرون مع سقوط المشروع الأميركي في العراق منهم الإعلام الأميركي وإعلام

اليمين في بعض الدول الأوروبية كما تعكسه صحف ومحطات روبرت ميردوخ وغيرها. واتضح للمراقب أن قسماً مهماً من الصحافة العربية على مصائبها ليست الصحافة الأميركية والغربية التي دعت إلى سفك دم أطفال العراق وضرب طبول حرب الأجيال. لقد اخترقت الإنترنت احتكار الصحافة الأميركية والغربية لذا فإن الحقيقة آتية. وعندما تكتمل صورة العنف الأميركي فيجب أن تُدرس وتدون وتزرع في عقول العرب وضمائرهم كي تعرف الأجيال القادمة ما الذي فعلته أميركا وبريطانيا في العراق بالضبط، وما الذي فعلته بعض أنظمة الظلم العربية في العراق بالضبط، وما الذي فعلته المقاومة، وما الذي فعلته مقاومة المقاومة المتحالفة مع أميركا وإسرائيل وبعض أنظمة الظلم، وما الذي فعلته مليشيات الموت والمفخخات والتعذيب والاغتيال، وما الذي فعلته الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية والعربية التي نشطت في العراق، وما هو دور المثقفين العرب ورجال الأعمال والصحافيين العرب ومن يُطلق عليهم اسم "النخبة" في مقاومة الظلم، أو الترويج له، ومن هو الذي وضع كوفيّة المقاومة على رأسه وفتح فمه لينشد لعصر أميركا في العالم العربي، ومن هو غيره.

وسيكون لكل هذا وغيره وقته المناسب عندما تنتهي المواجهة لكن كاره الظلم ينظر إلى وطن العرب في عهد العدوان الأميركي ثم ينظر إلى الوطن نفسه في عهد العدوان الثلاثي ويتساءل لماذا خرجت جماهير العرب بغضبها إلى الشوارع في الخمسينات لتنصر مصر وتدين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ولم تفعل الشيء نفسه بالقوة نفسها في عام ٢٠٠٣؟ ولماذا خرجت الجماهير إلى الشوارع لإدانة فظائع أميركا في فيتنام ولم تخرج إلى الشوارع نفسها لإدانة فظائع أميركا في العراق؟ ولماذا وقف المثقفون العرب ضد ظلم الغرب في الستينات والسبعينات ثم وقف كثيرون إلى جانب الظلم الأميركي الآن؟

وحاول آيزنهاور في الخمسينات بناء التحالفات العربية ضد جمال عبد الناصر وطلب من الحكومة العراقية انتقاد الرئيس المصري على قرار تأميم شركة قناة السويس فرفضت وانضمت إلى السعودية في حجب النفط عن بريطانيا وفرنسا. من كان على رأس الحكومة العراقية؟ صنيعة بريطانيا في العالم العربي بلا منازع نوري السعيد! تصوروا! نوري السعيد الذي عرف نبض الشارع العراقي فآثر غضب آيزنهاور وبريطانيا على غضب العراقيين. ثم جاء نوري الآخر فآثر غضب الناس على غضب الأميركيين، وأثبت أن على رأس العراق المحتل حكومة عراقية محتلة تعيش في ظل الاحتلال الأميركي ولا هم لها سوى تكريس الاحتلال وبيع مستقبل العراق الاقتصادي بعدما انتهت مرحلة بيع الماضي والحاضر.

إن كاره الظلم ليقول: لا تنصروا العراق لعروبته، ولا تنصروه لإسلامه، ولا تنصروه لأنه حمى ميسرة العرب ألف عام ـ انصروه لأنه شعب مظلوم لا يجد أمامه خياراً سوى

المقاومة لأن أميركا المتحالفة مع بعض أنظمة الظلم العربية في القرن الواحد والعشرين لم تترك له خياراً آخر لأن أميركا لم تترك خلال النصف الثاني من القرن العشرين أي خيار لأحد سوى أن يكون تابعاً أو عدواً. انصروا العراق لأن الحضارة الإنسانية كلها مدينة له ولولاه لربما بقي الناس في الكهوف، لكن تراث العراق الحضاري يختفي بالتخريب والسرقة لأن الاحتلال يهمه نفط العراق لا حضارته.

لقد رأى بعض من يعرف ما الذي تريده أميركا من العالم حقيقة أن التحالف حتى مع الشياطين أهون الشرين. ويجد غالبية العرب أنفسهم اليوم، ولأسباب معروفة تماماً، في وضع يمكن أن يفضلوا فيه أي شيطان على الشيطان الاميركي الذي خبروه كغيرهم على مدى نصف قرن فوجدوا فيه من العنف والإرهاب والتسلط ما لم يجدوه في غيره من الشياطين التي اقتحمت بيتهم. وليس السبب الاعتقاد بأن كل فرد من ٣٠٠ مليون أميركي يريد أن يسفك دم العرب لأن المواطن العربي المتنوّر يعرف أن عشرات الملايين من الأميركيين يريدون للعرب ارتفاع الظلم ويتمنون لهم الخير والديمقراطية والحرية، بل لأن أميركيين كثيرين غيرهم يعتقدون أن فناء ملايين العرب كي تحيا أميركا ليس ثمناً باهظاً. وبوش ليس الديكتاتور الذي كان صدام حسين وغيره، لذا لا يستطيع الأميركيون لوم بوش على كل ما حدث ويحدث في العراق ويعفون أنفسهم من المسؤولية. وفاز بوش بفترة رئاسية ثانية ليس لأنه قاد الدبابات إلى البيت الأبيض بل لأنه حصل على أصوات ٦٢ مليون ناخب أميركي كانوا يعرفون بوش تماماً لأنهم خبروه على مدى أربع سنوات. وهذا الموقف ليس بجديد فأميركيون كثيرون قبلهم كانوا يعتقدون أن فناء عشرات الملايين من الهنود الحمر والأفارقة والمكسيكيين والفليبينيين والكوريين والفيتناميين واللاتينيين ليس ثمناً باهظاً كي تعيش أميركا وتنمو. وليس مستبعداً أن ينظر أميركيون كثيرون إلى حال أميركا خلال ١٥ – ٢٠ سنة ويلومون حتى الرئيس بوش لأنه لم يكن أكثر دموية وتدميراً واستفزازاً خلال زمن الشر والتصعيد في الشرق الأوسط.

وكما تطرح بعض أنظمة الظلم العربي على أميركا الاختيار بينها وبين الإرهاب الذي صنعت معظمه، فإن أميركا تطرح على العرب الاختيار بين الفوضى التي تنتظرهم إذا خرجت من الشرق الأوسط والفوضى التي يعيشونها في ظل وجود أميركا. ويرى الملايين في فوضى الخروج أهون الشرين لأنهم يعرفون أميركا الآن جيداً، ويعرفون أن الذبح والتدمير سيكون أقل بكثير حتى مع المغول. ويوجد في التاريخ المعاصر حالات كثيرة على ترتيب ما يُطلق عليه الأميركيون اسم "الفوضى الخلاقة" وقفت مؤسسات الجاسوسية الأميركية وراء أهمه وأكثره نجاحاً على الاطلاق مثل الفوضى التي سبقت الانقلاب على رئيس الوزراء الإيراني المنتخب محمد مصدق (١٩٥٣)، والفوضى والاضطرابات العمالية

التي مهدت لانقلاب أوغسطو بينوشيه العسكري على حكومة سلفادور أيندي التشيلية المنتخبة (١٩٧٣)، و١٠٠ حالة مشابهة رمت إلى تحقيق أهداف مختلفة خصوصاً في أميركا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط. لكن نادرة هي الفوضى "الخلاقة" وأدواتها الانقلابية والعسكرية التي تنتهي وفق تصوّر مسبق أو بالتوقعات المُسبقة نفسها. ولم يتوقع الأميركيون أن تؤدي حملة "خليج الخنازير" على كوبا عام ١٩٦١ إلى تعزيز حكم الرئيس فيديل كاسترو بدلاً من إطاحته، ولم يتوقعوا أن تؤدي إطاحة مصدق وفرض الشاه على الإيرانيين إلى قيام الثورة الإيرانية (١٩٧٩)، ولم يتوقعوا أن تؤدي إطاحة الرئيس العراقي صدام حسين إلى إحلال عدو أخطر بكثير هو المقاومة، ولم يتوقعوا أن تؤدي ١٠٠ عام من الظلم في أميركا اللاتينية إلى عودة اليسار إلى البرازيل والأرجنتين وتشيلي وجمهورية الدومينكان وأوروغواي وبوليفيا وفنزويلا ونيكاراغوا، فيما صبت إدارة الرئيس بوش إمكاناتها الحربية والجاسوسية على العراق وسحبت حراساتها من بوابات أميركا اللاتينية لنقلها إلى مدن بلاد الرافدين.

ومن يعتقد أن إسرائيل في الشرق الأوسط قصة نجاح كبير عليه أن يقارن حالها بين عامي ١٩٦٧ و٢٠٠٧ وربما اكتشف بعدها أنها مرآة الفشل الأميركي الكبير في الشرق الأوسط لأن المعلم والمخطط كان واحداً في الحالتين فوضع إسرائيل في موقع لم تعد قادرة فيه على تحقيق السلم ولم تعد قادرة على تحقيق النصر العسكري. وغير صحيح أن خارطة الحلم اليهودي بدولة من الفرات إلى النيل هي الخارطة التي رسمتها مخابرات قياصرة روسيا لتأجيج الكراهية لليهود بل الخارطة التي رسمتها الأساطير القديمة.[١٨] إنها أيضاً الخارطة التي وضعتها إسرائيل على العملة الجديدة التي أصدرتها عام ١٩٨٠ عندما انتقلت من الليرة إلى الشيكل وسكت "العاقورات الحداشة" (العاقورة الجديدة) كأجزاء مئوية للشيكل. إنها القطعة النقدية المقومة بعشرة عقورات التي عرضها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على مجلس الأمن الذي انتقل من نيويورك إلى جنيف ليستمع إلى شكواه من إسرائيل في ٢٥ مايو ١٩٩٠ بعدما منعته أميركا من زيارة نيويورك لمخاطبة العالم. وعندما أزالت إسرائيل حدودها الشرقية (الخط الأخضر) من الخرائط والكتب المدرسية فإن الإزالة لم تكن قرار المطبعة بل قرار غولدا مائير التي قالت إن حدود دولة إسرائيل هي حدود الأرض التي يعيش فيها اليهود.

لقد قاد شارون الحلم اليهودي إلى بيروت عبر الحدود الشمالية عام ١٩٨٢ فأوصلها إلى ذروة قوتها، ولم ينسحب إلى ظلمة عالمه في مستشفى حداسة عام ٢٠٠٦ إلا وفي لبنان الذي طارد فيه فلول منظمة التحرير الفلسطينية خصم أعند وأقوى هو حزب الله. وفي فلسطين حكومة تضم حماس التي لا تعترف بوجود إسرائيل "ضمن حدود آمنة" ويجب

أن تصر على هذا الموقف لأن إسرائيل لا تعترف بأي حدود بعدما قررت اللجنة الثقافية في الكنيست في يناير ٢٠٠٧ بأغلبية كبيرة "أن الحدود التي سبقت حرب الأيام الستة (١٩٦٧) لم تعد قائمة." [١٩] أما الاعتراف "بحق إسرائيل في الوجود" فهو يختلف تماماً عن مجرد "الاعتراف بإسرائيل" لأنه يتضمن حكماً أخلاقياً يعني موافقة الفلسطينيين على أن النكبة التي ألحقها الإسرائيليون بهم كانت عملاً مقبولاً. [٢٠]

وينطبق على ديناميكية "الفوضى الخلاقة" ما ينطبق على كثير من الحروب التي اختلقتها الولايات المتحدة في القرن العشرين، أو كانت فيها أهم أطراف النزاع خصوصاً الحرب الكورية وحرب فيتنام ثم المثال الأهم وهو الحرب في العراق. وفي الدراسات العسكرية نظريات كثيرة حاول أصحابها تسليط الضوء على هذه الناحية لكن يبدو أن الحرب كائن طبيعي يعكس طبيعة المشتركين فيها. لذا تكتسب الحرب بسرعة ديناميكية خاصة لا يمكن السيطرة عليها كما بالنسبة لحالات طبيعية أخرى مثل العواصف والفيضانات الارتدادية. وهكذا نجد أن تجربة أميركا الناجحة عموماً في صنع الفوضى الخلاقة قابلتها تجربة فاشلة في صنع الحروب الخلاقة، وتجربة أكثر فشلاً في إقامة الدول المستقرة. ولم تربح أميركا الحرب الكورية لأن الصين منعتها من تحقيق النصر، ولم تربحها في فيتنام لأن صلابة الفيتناميين منعتها من تفادي الهزيمة، وهي تتجه إلى نهاية مماثلة في أول حربين تخوضهما في القرن الواحد والعشرين وهما حرب أفغانستان وحرب العراق.

إن هاتين الحربين يمكن أن تكونا مثالين أولين على الاضطراب الذي يتربص بالعالم في القرن الجديد. وما لم يحدث التغيير الكبير في الولايات المتحدة، وهو غير متوقع، فإن القرن الواحد والعشرين الذي يتصور الأميركيون أنه سيكون قرن سيطرة أمبراطوريتهم على العالم بلا منازع، سيكون قرن القوى التي اعترضت سبيل أميركا في العالم. ولم يكن العنف الأميركي السبب الرئيسي في جعل القرن العشرين أكثر القرون التي عرفها العالم عنفاً في تاريخه، ولم تكن أميركا السبب الرئيسي في ارتفاع ضحايا حروبه الكبيرة إلى ١٦٠ مليون شخص على الأقل، لكنها كانت سبباً مهماً في كل هذا فلم تتردد كثيراً في استخدام الأسلحة النووية في اليابان، ولم تتردد في استخدام النابالم والقنابل العنقودية في فيتنام لإعادة فيتنام وكمبوديا ولاوس إلى العصر الحجري بعدما قصفتها الطائرات الأميركية بأربعة أضعاف ما ألقته من قنابل في الحرب العالمية الثانية.

ما الذي تريده أميركا؟

في مطلع ٢٠٠٧ أخذ فرقاء البقاء والخروج مواقعهم لبدء المعركة الكبيرة، وكشفوا أوراقهم فبان معظم ما خفي عن العيون، ووجد معظم العرب أن صراعهم مع أنظمة الظلم ومع

إسرائيل الظالمة ومع الولايات المتحدة الظالمة واحد، يمتصّ كل طرف القوة من الآخر ويستمد منه بقاء الظلم واستمراره. ويعرف معظم العرب اليوم ما الذي تريده أنظمة الظلم وهو البقاء ولا شيء سوى البقاء، ويعرفون ما الذي تريده إسرائيل وهو البقاء ولا شيء سوى البقاء، ويعرفون ما الذي يريده صغار شركاء اتحاد ثالوث الظلم وهو بقاء الثالوث لأن بقاءهم يرتبط ببقاء الثلاثة، لكن صورة الشأن الأميركي ليست بالوضوح نفسه. لذا نريد التساؤل مع المتسائلين ما الذي يريده الأميركيون من العرب بالضبط؟

إن كانوا يريدون النفط، كما يؤكد البعض، فمن هي الدولة العربية النفطية التي حرمتهم منه؟ ألم تكن الولايات المتحدة حتى في زمن صدام حسين أكبر مستورد للنفط العراقي؟ إن كانوا يريدون سلب العرب استقلالهم، كما يؤكد البعض، فأين هو هذا الاستقلال الذي يستأهل السلب؟ لقد تعقّب جنود الأمبراطورية البريطانية العثمانيين في بلاد الشام والحجاز فأخرجوهم ثم لم يخرجوا، ثم خرجوا في الخمسينات وأدخلوا حلفاءهم الأميركيين في عملية تشبه إلى حد ما عملية الاستلام والتسليم. وفعل الفرنسيون في الدول العربية التي احتلوها ما فعله البريطانيون في أشكال مختلفة وأزمان مختلفة لكن النتيجة النهائية تكاد تكون واحدة لأن الأنظمة الوطنية تكاد تكون واحدة في الظلم والتخويف واللاشرعية والاعتماد على الأجنبي.

ولجأت الأنظمة الوطنية في عهد بريطانيا إلى الجيوش البريطانية وفي عهد فرنسا إلى الجيوش الفرنسية وها هي تلجأ في عهد أميركا إلى الجيش الأميركي والقواعد الأميركية. وصحيح أن الأميركيين لا يحتلون شوارع كل بلد عربي، ولم يقيموا قواعد عسكرية في كل بلد عربي لكن لهم اليوم قواعد كبيرة في تسع دول عربية.[٢١] ولهم وجود عسكري واستخباري معتبر في معظم الدول العربية الأخرى، إضافة إلى تسهيلات تدريب مشترك ومخازن أسلحة متطورة ومراكز تجسس ومراقبة في إسرائيل. وخارج العالم العربي هناك قواعد عسكرية تحيط بالعرب من معظم الجهات يصل عددها شاملاً ما تقدم إلى ٣٣ قاعدة تضم أكثر من ٢٠٠ ألف جندي. وهذا رقم مرتفع ومع ذلك فهو أقل من خمسة في المئة من ٧٣٧ قاعدة أميركية مختلفة الأحجام في ما وراء البحار تدعمها ٦٠٠ قاعدة في الولايات المتحدة. ولا تشمل هذه القواعد "معسكرات مؤقتة" أقامتها أميركا في عدد من دول الشرق الأوسط مثل الأردن الذي ينتشر فيه، طبقاً لتشالمرز جونسون مؤلف كتاب: "المنتقم: آخر أيام الجمهورية الأميركية"،[٢٢] نحو ٥,٠٠٠ جندي في مواقع على الحدود مع سورية والعراق لا يعترف البنتاغون بوجودها.[٢٣]

ولا نعرف دولة عربية يمكن أن ترفض طلباً أميركياً بإقامة قواعد فوق ما لها الآن إلا من رحم الله، لكن نعرف دولاً عرضت على أميركا إقامة قواعد فاعتذرت شاكرة. لماذا

تريد أميركا القواعد في كل مكان إن كانت تملك كل هذه القواعد الثابتة ثم قواعد متحركة ومنصات إطلاق الصواريخ على حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى تنقلها أنى شاءت وأينما شاءت؟ إن وجود قواعد عسكرية أميركية في إيطاليا وفرنسا لا يعني على الإطلاق أن إيطاليا وفرنسا ليستا دولتين مستقلتين أو أنهما لا تملكان قرارهما لأن هدف تلك القواعد ليس حماية الحكومتين، لكننا لا نستطيع التوصل إلى استنتاج مماثل في بعض الدول العربية إذ خرج استقلال القرار بدخول تلك القواعد، وعادت عملياً إلى عصر ما قبل الاستقلال.

وهل صحيح، كما يؤكد البعض، أن أميركا تريد فرض إسرائيل على العرب، أو أنها تخيّرهم بين الجوع والركوع، كما يقول آخرون، أو أنها لم تأت إلى البيت العربي إلا للانتقام؟ إنّ إسرائيل مفروضة على العرب ولا خيار لهم في وجودها بحضور أميركا أو بغيابها. وكانت هيمنة إسرائيل في الشرق الأوسط مرآة مصغّرة لهيمنة أختها الكبيرة في العالم إلى أن تمكن حزب الله من تعرية ردعها في حرب تموز ٢٠٠٦. والركوع موجود من خلال بعض أنظمة الظلم الراكعة ومعظم من بقي في وطن العرب يركع لله ويعرف بوش، الذي أبلغنا أن "الله يتكلم من خلاله" ذلك، ولم يقل علناً، حتى الآن، إنه يريد أن ينافس الله. أما التجويع فيبدو لنا متناقضاً مع مبادئ الرأسمالية التي لا يمكن أن تنتعش وتنمو إلا بوجود الأسواق الاستهلاكية لترويج بضائعها وخدماتها.

وأميركيون كثيرون يقولون إن الانتقام كان أحد دوافع غزو العراق بعدما اتهم بوش صدام بالتخطيط لاغتيال والده في الكويت، لكن يُفترض أن يكون بوش اكتفى بعدما قتل ولدي صدام ثم أعدمه، وأعدم أو قتل أو سجن معظم أركان الرئيس الراحل، فسقط بعضهم من منصات الشنق قبل أن يُتاح لهم استكمال التشهّد، وسقط جسد البعض في مكان والرأس في مكان.

وهناك أسئلة كثيرة يرددها رجل الشارع العربي ونرددها معه لكن كاره الظلم ينظر إلى بيت العرب في عهد الظلم العربي والأميركي وهو يُقحم في زمن الشر فيعرف ما الذي تريده بعض أنظمة الظلم وإسرائيل وصغار شركاء اتحاد ثالوث الظلم لكنه لا يعرف بالضبط ما الذي يسعى الأميركيون لتحقيقه بقتل العرب. وترتفع الأسئلة في سماء الذهن مثل السحاب ثم تتلاشى لأنها لا تجد إجابة منطقية واحدة عن كل الأسباب العلنية التي قدمتها أميركا وبريطانيا لتبرير الغزو ثم الاحتلال. ولا يبدو عكس هذه الأسئلة أقرب وصولاً إلى الحقيقة. لا توجد مثلاً إجابات وافية إن وقفنا في مكان معاكس وسألنا أنفسنا ما الذي لا تريد الولايات المتحدة أن يتحقق في وطن العرب: هل لا تريد له الحرية؟ هل لا تريد له الديمقراطية؟ هل لا تريد له السلام؟ هل لا تريد له التنوّر؟ هل لا تريد له البقاء؟

صحيح أن الوطن العربي أقل حرية الآن من المرحلة التي سبقت احتلال العراق لكن الحرية في الوطن العربي نسبية في الماضي ونسبية الآن. وصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة لم تجلب الديمقراطية إلى أي دولة عربية، ولم تجلب بغزوها واستمرار تدخلها سوى التوتر والفوضى، وصبّت ٥٠ مليار دولار في حسابات الشركات الأميركية لتمويل مشاريع في العراق لم يتضمن مشروع منها إقامة جامعة متميزة واحدة، لكن الأميركيين يزعمون أن صنع الدول الفاشلة وتحويل الشرق الأوسط العربي من الصومال إلى العراق ومن المغرب إلى الخليج إلى ما يشبه أفغانستان ضخمة ليس أحد أهدافهم، ولو كان الأمن استتب في العراق لساهم ذلك، كما يزعمون، في تحقيق كل ما تقدم وغيره الكثير.

إن الحقيقة الوحيدة التي لا يمكن الجدال في شأنها هي أن الألوية الأميركية لم تأت من الطرف الآخر من العالم للسياحة في ربوع بلاد ما بين النهرين، لذا فهي موجودة في بيت العرب لهدف، أو أهداف، محددة. وضحّت أميركا بأكثر من ٦٠٠ ألف عراقي وبألوف الأميركيين وبمئات المليارات التي أنفقتها على تمويل الحرب لكن هذا الهدف، أو الأهداف، لم تتحقق بعد أربع سنوات من القتل والتدمير الذي لم يعرف الشرق الأوسط مثيلاً له في أي زمان. ويعرف من يعرف العراق أن المقاومة السنيّة تسيطر عموماً على الأنبار، وأن الميليشيات تسيطر على معظم بغداد التي تضم نحو ستة ملايين ونصف المليون عراقي، وأن معظم قبائل الشيعة العرب أو القبائل الشيعية - السنيّة المختلطة في الجنوب قبائل معروفة بوطنيتها ومقاومتها للاحتلال الأجنبي وهي تسيطر إلى حد كبير على مناطقها. وما يتبقى تحت سيطرة الأميركيين هو القواعد العسكرية بما في ذلك قاعدة "المنطقة الخضراء" التي يقيم فيه ألوف الأميركيين والبريطانيين ومعظم العراقيين المتعاونين معهم، وكثيرون من هؤلاء لا يخرجون من هذه القاعدة الضخمة فيعيشون فيها ويموتون.

ومن بسطاء اليمين المسيحي في أميركا من يعتقد أن "شيئاً ما سيحدث"، وستتدخل العناية الإلهية التي يعرفونها إلى صالحهم، وسيتمكن الخطأ الكبير في النهاية وبطريقة ما من إزالة الأخطاء الأصغر، وستحقق الولايات المتحدة الانتصار وستستمر الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط كي تستمر الهيمنة الأميركية في العالم. لكن نحسب أن العناية الإلهية التي يتوسل إليها اليمين المسيحي لا تحب القتل والتسلط والاغتصاب.

باختصار، لا يبدو معظم ما تفعله الولايات المتحدة جزءاً من خطة استراتيجية شاملة ذات أفق محدد هدفها النهائي تحقيق الانتصار أو حتى التصدي للمخاطر التي يتعرض لها النفوذ الأميركي في العراق والشرق الأوسط ومعه نفوذ بعض أنظمة الظلم العربية وإسرائيل. ومن تابع تصريحات كوندوليزا رايس بعد لقائها مسؤولين من بعض أنظمة الظلم العربية في بداية ٢٠٠٧ وهي تحض الجامعة العربية وكل نظام عربي صديق على

القيام بكل ما يمكن أن يساهم في تطويع العراق وتجديد الهمة الأميركية لحل مشكلة الشرق الأوسط بعد أربع سنوات من التجاهل، من تابع كل هذا وغيره ربما استنتج أن تصرفها هو تصرف من ضاقت به الحيل وانطبع سلوكه بالتخبط لا سلوك وزيرة مهمة تمثل دولة مهمة. ونستبعد أن تكون السياسة الأميركية في الشرق الأوسط خبط عشواء حتى في زمن الرئيس بوش، لذا سنفترض أن الإدارة الأميركية المتحالفة مع اليمين الاسرائيلي المتطرّف وضعت خطة استراتيجية شاملة لتحقيق الأهداف التي تريدها في الشرق الأوسط في صورة حاسمة ونهائية، لكن حدث "شيء ما" فانهارت الخطة، أو لم يعد تنفيذها ممكناً، فحل التكتيك محل الاستراتيجية والغموض محل الوضوح والهدف المرحلي محل الهدف النهائي.

النصر والنجاح

في ٣١ يناير ٢٠٠٦ استعرض بوش في خطابه السنوي التقليدي رؤيته لدور أميركا العالمي والخيارات التي ستواجهها فقال: "في هذه السنة الحاسمة سنشترك معاً في تقرير مستقبل بلدنا. سنختار العمل بثقة لملاحقة أعداء الحرية أو نختار النكوص بواجباتنا أملاً في أن ننعم بحياة أسهل. سنختار بناء رخائنا عن طريق قيادة الاقتصاد العالمي، أو التقوقع بعيداً عن التجارة والفرص... أمتنا ملتزمة خارجياً بهدف تاريخي بعيد الأمد: نريد أن ننهي التسلط في عالمنا. البعض يستخف بهذا الهدف ويعتبره مثالية في غير محلها لكنه في الحقيقة الأمن الذي تعتمد عليه أميركا في المستقبل. في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ اكتشفنا أن المشاكل التي تفرزها دولة فاشلة تبعد سبعة آلاف ميل عنا وتعمل بسياسة القسر يمكن أن تجلب القتل والدمار إلى بلدنا. الديكتاتوريات ملاذ الإرهابيين. إنها تؤجج نار الاستياء والراديكالية، وهي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. أما الديمقراطيات بالمقابل فتُحل الأمل محل الاستياء وتحترم مواطنيها وجيرانهم وتنخرط في الحرب ضد الإرهاب. إن كل خطوة نحو الحرية في العالم تجعل بلدنا أكثر أماناً ولذا فإننا سنتصرف بشجاعة لخدمة قضية الحرية." [٢٤]

ما الذي أراد بوش قوله بالضبط في هذا الخطاب الرئيسي؟ ومن هي الدولة التي تقع على بعد سبعة آلاف ميل من أميركا وجلبت القتل والدمار إلى الولايات المتحدة؟ العراق؟ حتى بوش قال إن العراق لا علاقة له بـ ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ولمن سيجلب بوش الديمقراطية؟ إلى العراق؟ العراق بدأ بداية ديمقراطية لكن أميركا عادت وألغت الديمقراطية لأنها لم تجدها مناسبة وصارت تحكم بسفارتها. هل تستطيع أميركا الادعاء بأنها دولة ديمقراطية إذا قررت أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون بروتستانتياً؟ لا تستطيع. إذن عراق نوري المالكي لا يستطيع أن يدعي أنه دولة ديمقراطية لأن النظام الطائفي في الدول المتعددة الطوائف لا يمكن أن يكون ديمقراطياً. لمن يريد جلب الديمقراطية أيضاً؟ للدول العربية

"المعتدلة"؟ حتى بوش يعرف أن أنظمة الظلم المتحالفة معه تقبل أي تسمية باستثناء "الديمقراطية"، لذا لا يستطيع المرء أن يستمع إلى الرئيس بوش وهو يتحدث عن إحلال الديمقراطية في العالم العربي ما لم يمسك خصريه جيداً لئلا يفلتا من الضحك. ومع ذلك فإن الرئيس بوش لم يخاطب العرب الذين يعرفونه كذاباً كبيراً بل خاطب الأميركيين بالبساطة التي يفهمونها. ولكي نفهم ما الذي يريد قوله علينا أن نقف في المكان الذي وقف فيه وننظر إلى مستمعيه وعندها سنكتشف أن جمهوره كان ينصت إلى رئيس واثق بنفسه وبرؤيته وباقتناعه أنه قادر على تنفيذ تلك الرؤية، وأن تحقيقها لم يعد مسألة إمكانات فكل ما طلبه الرئيس حصل عليه، بل مسألة وقت. متى؟ لم يقل متى لكنه قال إن سنة ٢٠٠٦ ستكون "حاسمة"، وإن لديه خطة خاصة بالعراق وإنه "واثق من أن الخطة ستحقق النصر".

هذه كلمة يفهمها الأميركيون جيداً: النصر. إنها أيضاً كلمة واضحة لا تحتمل الجدال أو التأويل لأنها تعني تحقيق هدف محدد وتفرض حالة محددة يقرر فيها المنتصر ما الذي يريده من المهزوم. ولم نحاول إحصاء كلمة "نصر" في الخطابات والمقابلات والمؤتمرات الصحافية التي حضرها الرئيس بوش أو ألقاها منذ سبتمبر ٢٠٠١ وسنكتفي بالإشارة إلى أن الكلمة وردت في الخطاب السنوي لعام ٢٠٠٦ خمس مرات، لذا لا يوجد شك بأن ما يريد الرئيس بوش تحقيقه في العراق هو النصر. ومع ذلك فإن من قرأ الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش على ٤٤ مليون مستمع في الولايات المتحدة وخارجها بعد سنة من ذلك، أي في العاشر من يناير ٢٠٠٧، وتناول فيه الوضع العراقي حصراً ربما استغرب لماذا خلا هذا الخطاب من كلمة "نصر" بالمعنى الصريح الذي وردت فيه في الخطاب الذي ألقاه قبل سنة إذ قال: "إن النصر [في العراق] لن يكون النصر نفسه الذي حققه آباؤنا وأجدادنا، فلن يكون هناك احتفال بالاستسلام على ظهر سفينة حربية". [٢٥]

هل كان بوش يُعدّ الأميركيين لاستبعاد النصر الصريح للمرة الأولى منذ غزو العراق؟

ووردت كلمة "هزيمة" في خطاب عام ٢٠٠٦ ست مرات استخدمها في حالات أربع لتقرير ما سيحدث "للمخربين والإرهابيين" في العراق، بينما استخدمها مرة واحدة في خطاب ٢٠٠٧ ليحذر بها من هزيمة أميركا: "سنستخدم إمكاناتنا الدبلوماسية لحشد التأييد للعراق من سائر الشرق الأوسط، وتحتاج دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر والأردن والدول الخليجية أن تفهم أن هزيمة أميركية في العراق ستخلق ملاذاً جديداً للمتشددين وتهديداً استراتيجياً لبقاء تلك الدول... وأن الفشل في العراق سيكون كارثة بالنسبة لأميركا." [٢٦] أما الكلمة التي أحلها محل "النصر" فهي "النجاح".

هذه كلمة لا يفهمها الأميركيون جيداً في سياق تقرير مصير الحروب، لأن النجاح

نسبي ومتحرك بطبيعته وهو ليس مرادفاً للنصر لذا يمكن اعتباره كمن رضي من الغنيمة بالإياب.

ومن يقارن بين الخطابين سيجد فرقاً كبيراً ليس فقط في وقع الكلمات التي اختارها الرئيس بوش في الحالتين، بل أيضاً في الثقة التي عكسها في الخطاب الأول والقلق الذي لم يستطع أن يخفيه تماماً في الخطاب الثاني. ويمكن ربط القلق في خطاب يناير ٢٠٠٧ بنتائج الانتخابات النصفية التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٦ وملّكت الديمقراطيين زمام الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، لكن هذا لا يفسّر الثقة التي عكسها بوش في خطابه قبل أقل من سنة من ذلك وبالأداء الذي اشتهر به تشرشل خلال الحرب العالمية الثانية.

ونستبعد أن يكون بوش استخدم وصف "الحاسمة" ليعني بها نتائج الانتخابات النصفية إذ كان مديرو الحملات الانتخابية في الحزب الجمهوري يتوقعون خسارة مقاعد في المجلسين فاقت في النهاية الخسائر التي توقعوها بكثير لكنهم لم يتوقعوا أبداً الاحتفاظ بأغلبيتهم في مجلس النواب، لذا لا يُعقل أن يستخدم كلمة "الحاسمة" ليصف الأداء المحتمل لحزبه في تلك الانتخابات.

إن الاحتمال الممكن لتفسير "الانقلاب" في موقف بوش في الفترة بين يناير ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والانتقال من الحديث عن تحقيق النصر إلى تفادي الهزيمة هو أنه كان ينتظر تطوراً حاسماً خلال ٢٠٠٦ لكن حدث شيء ما ولم يتحقق الحسم لأن التطور لم يتحقق، لذا سنعود إلى تلك الفترة لنستقرىء أهم تطوراتها:

> "في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٥ أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي إريل شارون أن إسرائيل لن تحتمل وضعاً تصبح معه إيران دولة نووية. وفي اليوم نفسه أعرب رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال دان حالوتس عن شكه بأن يتمكن الضغط الدبلوماسي من وقف مطامح إيران النووية. وقال حالوتس بوجود خيار عسكري ضد إيران لكنه رفض الكشف عن الجانب الذي سيتولى تنفيذ الخيار. وسئل حالوتس ما هو المدى الذي يمكن أن تذهب إسرائيل إليه لوقف برنامج إيران النووي فقال: ٢٠٠٠ كيلومتر، أي المسافة بين إسرائيل وإيران." وفي ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ نقلت صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية عن مصادر عسكرية إسرائيلية لم تسمها القول إن أوامر صدرت إليها لتكون على أهبة الاستعداد بحلول مارس ٢٠٠٦ لشن هجمات جوية وبرية على مواقع تخصيب اليورانيوم في إيران. ونفى إيهود أولمرت نائب رئيس وزراء إسرائيل ما ذكرته الصحيفة وقال: "هذا هراء. لا أعرف بوجود قرار مثل هذا؛ أعتقد أنه خبر لا صحة له على الإطلاق." وقال سيلفان شالوم وزير الخارجية إن إسرائيل لا تستطيع أن تسمح لإيران بالحصول على أسلحة نووية وأضاف: "امتلاك نظام مثل النظام الإيراني قنبلة نووية

بمثابة كابوس لنا جميعاً وسيؤدي ذلك إلى اختلال الوضع ليس في منطقتنا فقط بل في العالم أجمع، ولهذا يجب أن نتحد جميعاً في هذه الأيام.“ [٢٧]

وقال بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود وأحد المرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك: ”إذا لم يقم إريل شارون بعمل ضد إيران فسنقوم به نحن بعد تشكيلي الحكومة الجديدة [إثر الانتخابات العامة في مارس ٢٠٠٦] وسنفعل ما فعلناه في الماضي عندما استهدفنا المفاعل النووي العراقي في عهد صدام“، في إشارة إلى الهجوم الذي شنته الطائرات الإسرائيلية على المفاعل في يونيو ١٩٨١. [٢٨] وكتب جيمس بيتراس المحلل السياسي المعروف في موقع ”كاونتر بنش“ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤ معلقاً على ذلك وعلى التطورات الأخرى التي كانت تنذر باقتراب الحرب ضد إيران: ”لم نعرف في الماضي حرباً على الأبواب تم الاعلان عنها بهذه الضجة والعلنية مثل الهجوم الاسرائيلي الوشيك على إيران.“

وباقتراب نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ لم يعد في أذهان المحللين العسكريين والمعلقين شك كبير بأن الشرق الأوسط يقترب من حرب لا يمكن توقع نتائجها سلفاً. وفي ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥ كتب محللان كانا يعملان سابقاً في وكالة الاستخبارات الأميركية مقالاً بعنوان ”فلنوقف الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية على إيران“ الآتي: ”على كل حركات السلام في العالم التداعي لوضع نفسها في حال استنفار فوري لمنع الولايات المتحدة وإسرائيل من شن حرب على إيران. إن المخاطر العبثية واللاضرورية لهذه الحرب شديدة الوضوح مما يدعو المرء إلى التساؤل عن سبب إحجام القوى السياسية الناشطة في الدولتين المعتديتين عن التحرك لمنع هذه الحرب لا سيما أن الدولتين المعنيتين مغرمتان بتمجيد نفسيهما كدولتين ديمقراطيتين.“ [٢٩]

ومن الواضح أن التوتر الذي ساد الشرق الأوسط، بل والعالم، في نهاية ٢٠٠٥ لم يأت من فراغ لذا يمكن اعتباره حصاداً طبيعياً لعملية زراعة مسبقة بدأت جادة في ١١ إبريل ٢٠٠٥ بزيارة رسمية أداها شارون للرئيس بوش أجرى خلالها محادثات في مكتب الرئيس في البيت الأبيض لمدة ساعة ونصف الساعة، تبعتها زيارة شارون مزرعة بوش حيث تناولا طعام الغذاء فكان مجموع ما أمضياه من الوقت معاً أربع ساعات بين العاشرة صباحاً والثانية بعد الظهر.

وسُئل سكوت ماكليلان الناطق الصحافي باسم البيت الأبيض في نهاية الزيارة الآتي: ”قلتَ إن الرئيس ورئيس الوزراء تحدثا بنوع من الإسهاب عن إيران، فهل بحث رئيس الوزراء خططاً تناولت قيام إسرائيل بشن هجوم استباقي على إيران إذا مضت قدماً في تنفيذ خطتها النووية؟“ ورد الناطق: ”لا. تركزت المحادثات على الجهود الدبلوماسية

الجارية بين الأوروبيين وإيران، ثم تكلما بتفصيل عن قلق الجانبين معاً من نوايا إيران في ما يتعلق ببرنامجها النووي. ونعتقد أن الإيرانيين يسعون إلى تطوير أسلحة نووية تحت ستار البرنامج النووي السلمي. وتباحث الزعيمان طويلاً في هذا الشأن، وكان هذا هو التوجه لا غير. لا، لم تجر مباحثات في شأن ما أثرته بسؤالك." [٣٠]

وفي زمن الكذب الذي هو زمن بوش وبلير يعرف الناس أن وظيفة ناطق صحافي مثل ماكليلان وغيره هي قول ما يريد بوش قوله للناس لا قول الحقيقة. لذا استمع صحافيون ومحللون إلى الناطق، وانصتوا إلى تحليلهم الذي رجّح اتفاق بوش وشارون في ذلك اليوم على خطة شاملة تتضمن التحرك على جبهات عدّة في الشرق الأوسط يتضمن أهم محاورها شن هجوم أميركي – إسرائيلي كاسح على منشآت تخصيب اليورانيوم في إيران. ومن الواضح أن مهاجمة المنشآت ليست أصعب مراحل الهجوم المشترك إذ تقتضي مثل هذه الخطة شل قدرة إيران على الرد من خلال تدمير سلاح الجو وسلاح البحرية وبطاريات الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى وغيرها لمنعها من استهداف القواعد العسكرية الأميركية والسفن الحربية في مياه الخليج والبحر العربي ومنشآت النفط في الدول الحليفة. ولا يخفى على الأميركيين والبريطانيين أن إيران ستحاول في حال تعرضها للهجوم توسيع نطاق الحرب ليشمل العراق. ولا شك في أن الأميركيين محتاطون لهذا الاحتمال ولن يكشف الجنرالات في العراق هذه الاحتياطات.

وكانت صحف ومواقع إخبارية وتحليلية في الإنترنت تحدثت بين الحين والآخر وطوال الفترة الواقعة بين إبريل وديسمبر ٢٠٠٥ عن اعتبار أميركا وإسرائيل نفسيهما في حال حرب غير معلنة ضد إيران. وشملت الاستعدادات الأميركية "دبلوماسية مكوكية بين واشنطن وكل من تل أبيب وأنقرة ومقر قيادة حلف الناتو في بروكسل"، [٣١] وأن الحرب ستبدأ في نهاية مارس ٢٠٠٦. ذلك أن شارون كان انسحب من حزب الليكود في نوفمبر ٢٠٠٥ وأسس حزباً جديداً (كديما أو قادمة) ودعا إلى انتخابات عامة في ٢٨ مارس ٢٠٠٦ كان يتوقع أن تسفر عن فوز حزبه الجديد بعدد كبير من المقاعد في الكنيست.

وكان شارون يقف على بوابة أهم منعطفات حياته السياسية، وربما أهم المنعطفات السياسية في حياة بوش السياسية أيضاً، عندما أصيب بنوبة قلبية خفيفة (٢٠٠٥/١٢/١٨). وتوقع أطباء شارون أن يشفى منها سريعاً، لذا لم تتوقف الاستعدادات لشن الحرب على إيران لكن عنصراً رهيباً انضم إليها هو احتمال استخدام الأسلحة النووية. وفي الثالث من يناير ٢٠٠٦ كتب ميشيل تشودوفيسكي في نشرة مركز الأبحاث العالمية: "تمر الاستعدادات لشن حرب سافرة ضد إيران باستخدام الرؤوس النووية في مراحل التخطيط النهائية، وبات شركاء التحالف، بما فيهم الولايات المتحدة

وإسرائيل وتركيا، في مرحلة متقدمة من الاستعدادية... ومن آخر تطورات الاستعداد للحرب مهمة بيتر غروس مدير وكالة الاستخبارات المركزية في تركيا حيث طلب من رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء 'تقديم الدعم السياسي واللوجستي لدعم الغارات الجوية على الأهداف النووية والعسكرية الإيرانية'. وفي المقابل أعطى إريل شارون رئيس وزراء إسرائيل القوات الاسرائيلية المسلحة الضوء الأخضر لشن الهجمات في نهاية مارس... وأقر حلف الناتو الخطة العسكرية التي ترعاها الولايات المتحدة لكن من غير المعروف حتى الآن طبيعة مشاركة الحلف في الغارات الجوية المخطط لها." [٣٢]

وبعد نشر هذا التقرير بيوم واحد أصيب شارون بنوبة قلبية حادة ودخل في غيبوبة فتقرر نقل صلاحياته مؤقتاً إلى نائبه أولمرت في الخامس من يناير ٢٠٠٦. وجرت الانتخابات في الموعد المقرر لها لكن إسرائيليين كثيرين كانوا وقتها يئسوا من عودة شارون إلى السلطة. ولم يثبت أولمرت قدرته على الحلول محل شارون فحصل حزب كديما على أكبر عدد من الأصوات في الكنيست لكن مكاسبه (٢٩ مقعداً من أصل ١٢٠) كانت أقل من المتوقع بكثير. ولم يستطع كديما تشكيل حكومة جديدة من دون دعم أحزاب أخرى أهمها حزب العمل الذي تزعمه آنذاك عمير بيريتس وتولى منصب وزير الدفاع في حكومة أولمرت واستبقى دان حالوتس في منصبه رئيساً للأركان.

ويوم فاز بيريتس بزعامة حزب العمال خرج أنصار حركة "السلام الآن" الإسرائيلية إلى الشوارع للاحتفال باعتلاء رفيقهم القديم ونصيرهم الأكبر مركزاً قيادياً سيمكّنه من قيادة الحركة إلى تحقيق السلام بين العرب والاسرائيليين، وإذ به يتحول إلى أحد أهم دعاة الحرب في إسرائيل. وكان العرب يلومون المعلق أحمد سعيد لقدرته الفائقة على تحقيق انتصارات الحناجر فسمعوا من بيريتس ما هو أدهى عندما هدد الشيخ حسن نصر الله بأنه لن ينسى أبداً اسم عمير بيريتس. وحدث ما توقعه بيريتس فعلاً إذ لم ينس الشيخ حسن اسم بيريتس. ولم ينسه الإسرائيليون أيضاً فكتب أحد المعلقين: "كيف نستطيع نسيان اسم عمير بيريتس؟ كيف نستطيع نسيان اسم الرجل الذي تسلم قيادة أفضل وأشجع جيش في الشرق الأوسط، الجيش الذي هزم ثلاث دول عربية في ستة أيام، ثم تسبب بصنع مهزلة من الطراز الأول؟" [٣٣]

ولم ير خبير الحروب الحديثة البروفيسور غابريل كولكو في حرب تموز ٢٠٠٦ "مهزلة" بل رآها أهم حرب في الشرق الأوسط حتى الآن فكتب في ٢٠٠٧/٢/١٠ يقول: "تعلم الجيش الاسرائيلي الذي يُعتبر قمة في الحداثة أخيراً درسه في حرب تموز عندما دمرت صواريخ حزب الله ما لا يقل عن ٢٠ من أفضل الدبابات، وتصدى لها مقاتلو الحزب فأوقفوها فهجرت ساحة المعركة وخسرت أسطورة كبيرة هي أسطورة الدبابات التي لا

تقهر. وانتكبت إسرائيل حتى قبل الحرب بتردي المعنويات وازداد عدد النازحين من حملة الشهادات الأكاديمية. إن تصدير العقول الإسرائيلية مرتفع جداً قياساً إلى المعدلات العالمية، وساهمت حرب لبنان والحديث في إسرائيل نفسها، وفي الخارج بلسان القيادة الايرانية، عن وجود مخاطر تتهدد بقاء إسرائيل، في تعميق الشعور الانهزامي والرغبة في الرحيل." [٣٤]

ولا يعترف إسرائيليون كثيرون حتى بعد صدور تقرير لجنة "وينوغراد" وتنحية بيريتس عن زعامة حزب العمل أن حزب الله حقق انتصاراً في جنوب لبنان. وتجنّب بوش وصف نتيجة تلك الحرب لكن الوحيدين في العالم الذين جزموا بأن حزب الله هُزم في تلك المعركة هم بعض العرب. وسئل أمير سعودي عن رأيه في انتصار حزب الله فقال: "المهم أن ينتصر الإنسان على نفسه"!

إن كاره الظلم لينظر إلى المظاهرات التي نزلت إلى شوارع بعض العواصم العربية لإدانة شيعة العراق على مسرحية إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ويتساءل كيف خرجت كل هذه الجماهير إلى الشوارع لنصرة سنُي واحد ولم تخرج لنصرة مئات الألوف من السنة الذين قتلتهم القوات الأميركية؟ ولماذا لم يسأل المتظاهرون أنفسهم عن سبب سماح الحكومة لهم بالتظاهر ضد شيعة العراق ولا تسمح لهم بالتظاهر ضد جرائم إسرائيل وأميركا في البيت العربي؟ ثم ليسأل إن كان بعض العرب يجهل فعلاً أن من دمّر الفلوجة السنية ليس الشيعة بل جنود أميركا. ولا يعني هذا أن بعض الشيعة لا يريدون قتل السنّة، والعكس صحيح، لكن لماذا يتعبون أنفسهم بقتل السنّة إن كانت القوات الأميركية تقتلهم نيابة عنهم؟ الله فقط من يقرر من هو المؤمن ومن هو الكافر لكن إدانة شيعة لبنان لأنهم لم يسمحوا لإسرائيل بتحقيق الانتصار أمر لا يقبله العقل.

إنّ الكذب الكبير ليس كل ما يراه الناظر إلى بلاد العرب من شرفة زمن الشر. إنه يرى فئة تريد بقاء أميركا حتى لو كان الثمن فناء العراق وتدمير بلاد العرب، وفئة تريد من أميركا الرحيل لأنه الوسيلة الوحيدة لبقاء حرية العراق وحرية بلاد العرب. إن أنظمة الظلم التي جاءت بأميركا إلى بلاد العرب تقول لنا ما يقوله بوش من أن الوضع العربي الراهن ليس الوضع الذي تصوروا حدوثه نتيجة غزو العراق لكنه الوضع الذي آلت إليه المنطقة وآل إليه العراق نتيجة الاحتلال. لذا على الأمة أن تنسى أن الأميركيين وأنظمة الظلم تسببوا باضطراب بلاد العرب والعراق وأن تتذكر جيداً الطرف الذي استغل الاضطراب لصالحه وهو إيران. وليس العرب والفرنسيون والروس فقط من يقولون إن وجود أميركا في بلاد العرب هو المشكلة لا الحل، فأميركيون في موقع المسؤولية يقولون هذا أيضاً ومنهم الديمقراطية نانسي بيلوسي زعيمة مجلس النواب التي قالت في مقابلة مع صحيفة سان فرانسيسكو كرونكل بعد زيارة العراق (٢٠٠٧/١/٢٩) إنها "باتت أكثر يقينا بوجهة

نظرها من إن إخراج القوات الأميركية من العراق أفضل طريق لإحلال الاستقرار في المنطقة."

إن التاريخ الكبير هو الحدث الكبير، وعندما يتكرر الحدث الكبير يتكرر التاريخ وسيصدق عندها قول المهاتما غاندي في زمننا كما صدق في زمنه: "تأتي على الشعوب لحظة لا تأتي في التاريخ إلا نادراً نخطو فيها من القديم إلى الجديد؛ لحظة ينتهي فيها زمن ويبدأ آخر؛ لحظة تجد روح الأمة التي طال اضطهادها القدرة على النطق فتنطق."

الفصل الثالث

الإرهاب والشيوعية

الإسلام و النفط

النفط سلعة ليست كالسلع الأخرى لأنها لا تتجدد مثل السلع الزراعية لذا فإن نضوبه حقيقة لا تقبل الجدل بغض النظر عن حجم الاحتياط النفطي الموجود في باطن الأرض اليوم. ولم تكن هذه المشكلة مهمة في الستينات لأن شركات النفط كانت تعلن بين الوقت والآخر اكتشاف مكامن نفطية ضخمة تعوّض النزف الهائل. ثم تغير الوضع في الثمانينات وبدأت صناعة النفط تعتقد أن زمن اكتشاف الحقول العملاقة مثل الموجودة في السعودية والعراق انتهى فيما بدأت تكاليف التنقيب في الارتفاع بصورة كبيرة. وسيستمر ارتفاع تكاليف الاستخراج حتى من هذه الحقول العملاقة لأن التدفق النفطي أسهل بكثير في المراحل الأولى منه في المراحل التالية عندما يتخطى الحقل منتصف عمره الإنتاجي.

وللبروفيسور مايكل كلير الأستاذ في كلية هامبشير الأميركية كتابان مهمان عن الطاقة. الأول "النفط والدم: مخاطر ومضاعفات تزايد الاعتماد الأميركي على النفط المستورد"، والثاني "حروب المصادر الطبيعية: الخارطة الجديدة للنزاع العالمي". [٣٥] وفي المكتبات مئات الكتب عن الطاقة إلا أن البروفيسور كلير يركز على ناحية لم تلق لدى الآخرين الاهتمام نفسه وهي مضاعفات الفرق الكبير بين استخراج النفط "السهل" والنفط "الصعب". ويعني هذا أن اهتمام دولة مثل أميركا بأمن الطاقة لا ينحصر فقط بمناطق مكامن النفط أياً كان موطنها بل بمكامن النفط السهل الاستخراج وأهمها على الإطلاق المكامن السعودية والعراقية خصوصاً الأخيرة لأن وسطي تكاليف إنتاج النفط في العراق ٥٠ سنتاً للبرميل. لكن تكاليف الإنتاج ليست سوى صفة واحدة من مواصفات النفط السهل ويشمل غيرها: وجود النفط في مكامن قريبة من السطح لتسهيل استخراجه، ضخامة مكامنه، وجوده في أماكن يسهل تصديره منها، واتسام هذه المكامن بالأمن.

ويجادل كلير في كتابيه وفي محاضراته بأن انتقال الإنتاج النفطي من المرحلة السهلة إلى

المرحلة الصعبة سيواكبه الانتقال إلى وضع منافسة دولية على المكامن النفطية تتسم بحدة أشد من حدتها السابقة، وسيفرز مضاعفات جغرافية - سياسية ستتزايد حدتها بتزايد الاقتراب من مرحلة الإنتاج الصعب.

نحن الآن، في رأي البروفسور كلير، والعشرات من خبراء الطاقة، في هذه المرحلة، فيما يعتقد العشرات غيرهم بأننا لسنا بعيدين عن الوصول إلى هذه المرحلة.

وأشرنا إلى دولتين ينطبق عليهما وصف دول الإنتاج السهل. أما الدول الأخرى فهي: إيران، الكويت، الإمارات، أنغولا، نيجيريا، ليبيا، الجزائر، السودان، روسيا، كازاخستان، أذربيجان وفنزويلا. وخارج هذه الدول لا يوجد، في رأي البروفيسور كلير، سوى تسعة بالمئة من النفط السهل في العالم كله. ويعني هذا أن ثلاثة أرباع النفط السهل موجود إما في الدول الإسلامية، أو في دول خارج نطاق السيطرة الأميركية مثل روسيا، أو في دول مناهضة للسياسات الخارجية الأميركية، مثل فنزويلا، أو في دول تعاني من مشاكل كثيرة مثل أنغولا.[٣٦]

والمشكلة الأكبر التي تواجهها أميركا، فيما تخوض أول حرب بترودولارية ذات الجانب النفطي المهم في العراق، ليست الإسلام بل وجود المسلمين المصممين على اعتراض طريقها إلى أهم مكامن الطاقة في العالم. ولا يعني هذا أن المقاومة كانت ستكون أقل حدة لو وجد الفيتناميون البوذيون، مثلاً، أنفسهم في وضع مأساوي مشابه فكل ما في الأمر أن الأهداف المتصلة بالطاقة التي تريدها أميركا موجودة في بلاد المسلمين، وهم لا يقاومون أميركا لأنهم مسلمون فقط بل لأنهم لا يريدون تسليم قرار الطاقة إلى أميركا. ولا يعتقد ملايين المسلمين الواعين لتميز حضارتهم الإسلامية أن أميركا دولة قادرة على الإضافة إلى الكم الأخلاقي والإنساني الهائل الموجود في الحضارة الإسلامية. وكثيرون أيضاً لا يريدون أن تُملي عليهم دولة ظالمة قدرهم أو أن تضعهم في مأزق شبيه بمأزق اليابانيين الذين يجدون أنفسهم بعد ٦٣ عاماً من انتهاء الحرب مع أميركا يعيشون وضعاً قريباً من الاحتلال بوجود أكثر من ٩٠ قاعدة أميركية و٥٠ ألف جندي تنفق طوكيو على وجودهم أكثر من ملياري دولار في السنة.

وبما أن معظم الدول الإسلامية دول منتجة للطاقة أو دول تجاور الدول المنتجة أو دول اكتشفت النفط والغاز وتنتظر تطوير مكامنهما، أو دول تقع على تقاطع إمدادات النفط والغاز، أو نقاط عبور لهذه الإمدادات فإن الدولة الوحيدة التي يمكن استثناؤها من ٥٧ بلداً مسلماً في العالم يمكن اعتبارها ضمن مرمى الهدف الأميركي الحالي أو الأهداف المحتملة في المستقبل هي جمهورية القمر المتحدة، بل ربما أمكن ضم حتى هذه الدولة الصغيرة إلى الدول الإسلامية الباقية بعدما لفت خبير نفطي انتباهي إلى أن بعض ناقلات

النفط العملاقة تبحر على مقربة من مياهها الإقليمية. وفيما يرى المسلمون في بلادهم المساجد والمآذن فإن صناعة النفط ترى فيها منصات حقول النفط والغاز الطبيعي ومثلها الإدارات الأميركية التي دعمت دائماً هذه الصناعة واستخدمت الطاقة الرخيصة للخروج من تحت أنقاض حروبها الكونية، وساهم ذلك مساهمة معتبرة في تحقيق الرخاء الذي رفع الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة التي تحتلها الآن.

والفرق بين أهداف الحروب كلها يكمن في معظم الحالات في طريقة تغليف الأهداف وعرضها على الرأي العام. لهذا رأى العالم معظم الحروب الاستعمارية حروباً لا أخلاقية لأن هدفها صريح هو نهب ثروات الدول المستعمرة. لكن التسويق في بلد مثل الولايات المتحدة صناعة قائمة بذاتها وأحياناً لذاتها، ومن الطبيعي أن تلجأ الحكومات إلى عباقرة ماديسون أفنيو لتسويق هذه الأهداف محلياً وعالمياً. وحققت الولايات المتحدة النتائج نفسها التي حققتها دول استعمارية عريقة مثل بريطانيا وفرنسا وأسبانيا، وربما نتائج أكبر بكثير، لكن من دون اللجوء إلى الفجاجة أو التسويق الذي يعتمد على الفطرة، أي التسويق الصريح.

ووضع اثنان من مؤسسي شركة "كوبرنيكوس" الأميركية للتسويق والاستشارات والأبحاث هما كيفن كلانسي وبيتر كريغ كتاباً يسلط الضوء على هذه الناحية المهمة من التسويق الذي لا يعتمد على المهارات الفطرية، والتركيز في حالات بعينها على شيء لا يمكن رؤيته أو الاحساس به. ويضرب الكاتبان مثالاً على ذلك بـ"الرؤية" لكن الاستنتاج الذي يتوصلان إليه خطير وهو أن "انعدام وجود الرؤية يؤدي إلى انعدام وجود الشركة التي لا تملك هذه الرؤية".[٣٧]

ومن شروط الرؤية قابليتها للتحقيق. وعندما يخاطب الرئيس بوش الأميركيين بالقول: "نريد أن ننهي التسلط في عالمنا" فهذه ليست رؤية بل دجل ما لم يكن يعني إنهاء التسلط الأميركي، لكنه يخدّر الأميركيين بإعطائهم الشعور بأنهم يتحركون في العالم من أجل تحقيق هدف نبيل هو إنهاء التسلط أو نتائج إنهاء هذا التسلط وهي الحرية والديمقراطية الخ، لذا حمل غزو أفغانستان اسماً تسويقياً مناسباً هو "عملية الحرية المستديمة" فيما حمل غزو العراق اسماً مماثلاً هو "عملية الحرية العراقية". وبفضل هذا النوع من التسويق التهريجي يتوهّم ملايين الأميركيين بأنهم يسعون فعلاً إلى تحقيق أهداف نبيلة، وإذا قتل مليون إنسان أو خمسة ملايين إنسان من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل "فهذا مؤسف لكن الناس يُقتلون في الحرب".

ويعرف العالم أن ما يقوله بوش ومعظم المسؤولين الأميركيين الآخرين من كلا الحزبين اللذين يتناوبان حكم أميركا عن الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان أغلفة تسويقية

لأهداف جد دنيوية مثل النفط في الخليج والنحاس في إندونيسيا والمطاط في الفلبين وغيرها من المواد الأولية التي تتطلبها الشركات الأميركية. وفي أميركا ملايين الأذكياء لذا يحق للمرء أن يتساءل إن كان الهدف من ترديد ما يرددونه هو استغباء الناس أم أنهم يعتقدون فعلاً بصدق ما يقولونه. وقالت حكومة بوش منذ أول أيام غزو أفغانستان إنها أفردت لإعمار البلاد مخصصات مالية هائلة لكن الشعب الأفغاني لا يزال من أكثر شعوب العالم فقراً. ولا تزال آثار التدمير الذي خلفته القوات السوفيتية ظاهرة في كل مكان لكن آثار التدمير الجديد الذي خلفه الطيران الأميركي غير بعيد عنها. ولا يزال الأفغان يتذكرون وعد بوش بجلب الحرية إليهم لكنهم لا يرون في الوجود الأميركي إلا الاستعمار الذي عرفوه في الزمن الماضي.

إن الهدف من كل ما يقوله شخص مثل بوش هو إقناع الأميركيين بالموافقة على منحه الصلاحيات التي يريدها لشن الحرب، وعندما يحصل على هذه الموافقة من الكونغرس، كما حدث في شأن غزو أفغانستان مثلاً، فإنه مطلق الصلاحية تقريباً في إدارة الحرب كما يشاء. لكن بوش حصل على كل ما أراده ولم يستطع مع ذلك تحقيق النصر فعاد إلى الشعب مرة أخرى لاقناعه بتقديم مزيد من التضحيات ومزيد من المال ومزيد من الصبر كما فعل اعتباراً من نهاية ٢٠٠٦.

ويواجه بوش مشكلة في الحرب الراهنة لم يواجهها رئيس قبله فهو يعرف أن العالم كله يعرف أن أحد أهم أهداف الحرب في العراق هو النفط لكن استخدام هذه الكلمة محرّم وقلما يجدها القارئ في الصحف الأميركية أو تقارير وكالات الأنباء الأميركية وهذا طبيعي لأن الناس ينسون أحياناً أن الصحف ووكالات الأنباء الأميركية ليست دولية إلا في التوزيع وهي أميركية صرفة في معظم ما تبقى. وحاول بوش الخروج من هذا المأزق "بتنويع" أسباب الغزو ثم الاحتلال، وتمكن من خلق البلبلة في عقول الملايين حتى أن كثيرين يعتقدون أن القوات الأميركية موجودة فعلاً في العراق لإشاعة الحرية والديمقراطية وغيرها من أدوات التسويق الرخيص.

ونتج من هذه البلبلة اعتقاد ملايين المسلمين أن بوش يستهدف الإسلام وليس نفط الإسلام. لكن لا توجد أدلة على قيادته مثل هذه الحملة علناً. ولبوش البروتستانتي رأي سلبي بإسلام من يقاومون السيطرة الأميركية أطلق عليه "الإسلام الراديكالي" [٣٨] لكن لا رأي مهماً له بالإسلام. وما يقوله بوش في كل الحالات يعبّر عن رأيه الشخصي لا رأي أميركا التي كانت من بين أول الدول الغربية التي فصلت الدين عن الدولة. كما يفترض مثل هذا الزعم أن يبدأ بوش الحملة الصليبية في داره التي تضم سبعة ملايين مسلم وهو لم يفعل شيئاً كهذا لأن الدستور يمنعه.

وعلى رغم المخاوف الأميركية من توغّل الشيوعية في الدول العربية فإن هذه المخاوف لم تتحقق إذ اعتبر بعض علماء الإسلام الشيوعيين أعداء الإسلام لأنهم افترضوا خطأ أن كل الشيوعيين العرب والإيرانيين والآسيويين ملحدون. ونتج من هذا الموقف اعتبار الأميركيين الإسلام حليفهم الطبيعي ضد الشيوعية لذا "ساعدوا" الأنظمة العربية على ذبح الشيوعيين أو شجعوا على اعتقالهم وسجنهم بتقديم لوائح بعناوين ألوف الشيوعيين كما حدث في العراق مثلاً إثر الانقلاب على عبد الكريم قاسم.

وخلال الاحتلال السوفيتي لأفغانستان نشأ تحالف استراتيجي بين المقاومة الإسلامية ووكالة الاستخبارات المركزية لتنظيم التصدي للقوات السوفيتية فصار الإعلام الأميركي يتغنّى ببطولة المجاهدين الأفغان ويتسابق لإجراء المقابلات معهم. ولم يتغير الإسلام بين انسحاب السوفييت من أفغانستان عام ١٩٩٠ وبين سبتمبر ٢٠٠٠ لكن موقف مجموعة صغيرة من المسلمين تغير تجاه أميركا فبدأ موقف أميركا يتغير من الإسلام تدريجاً. ويوم زار الملاكم الدولي محمد علي كلاي المركز التجاري الدولي في نيويورك بعد الهجوم الإرهابي تسابق الصحافيون إليه وسأله أحدهم: ما هو شعورك كمسلم وأنت تعرف أن الإرهابيين كانوا مسلمين؟ فأجاب: وما هو شعورك كمسيحي وأنت تعرف أن هتلر كان مسيحياً؟

ومع ذلك بقي تغير النظرة إلى الإسلام على المستوى الشعبي الأميركي محدوداً، واستمر على هذه الصورة تقريباً بعد غزو أفغانستان عام ٢٠٠١ إذ لم تتدخل أي دولة إسلامية لوقف الغزو، وكان انتصار أميركا سهلاً فلم تفقد أكثر من ٣٠٠ جندي. وتفاوتت ردود الفعل في شأن الإسلام بتفاوت درجة المخاطر من العمليات الإرهابية، ثم بدأت تغيراً ملحوظاً مع بدء تعثر المشروع الأميركي في العراق وازدياد الخسائر الأميركية اعتباراً من خريف عام ٢٠٠٣ فارتفع عدد الجرحى الأميركيين في العراق بنهاية العام إلى نحو ٨٠٠٠ جندي وعدد القتلى إلى ٤٨٦ وبدأ الخطر من المقاومة الإسلامية يتعاظم وتتعاظم معه احتمالات الهزيمة فتعاظمت الحملة على الإسلام.

ولا شك أن المسلمين الأميركيين، شأنهم في ذلك شأن المسلمين في معظم الدول غير الإسلامية، يتعرضون إلى مضايقات كثيرة منذ هجمات سبتمبر ٢٠٠١ لكن الموقف من المسلمين يختلف من ولاية إلى ولاية ومن مدينة إلى ثانية. ويعتبر أميركيون كثيرون التهجّم على الإسلام سلوكاً مقبولاً فيما يعتبره آخرون سلوكاً وطنياً. وعلى رغم ذلك تبقى حرية المسلمين في أميركا نسبياً أكبر من الحرية المتاحة لملايين المسلمين في بلاد أخرى بما فيها بعض الدول العربية إذ لا يُمنع في أميركا الحجاب والكتب الدينية كما يمنع الحجاب والكتب الدينية في دول عربية، ولا تُحدد أميركا لأئمة المساجد ماذا يلبسون وماذا يقولون في خطب الجمعة كما في دول عربية.

ومن الملفت أن الغربيين الذين يفكرون بالتحوّل إلى الإسلام يدرسون تاريخ الإسلام جيداً قبل إشهار إسلامهم ويتوصلون إلى استنتاجات لا تزال خافية على ملايين العرب ومنها اعتقاد مسلمين كثيرين، خصوصاً العرب، أن الإسلام انتشر بالسيف. ولا يعرف هؤلاء رأسهم من دبرهم لأنهم لا يعرفون اسم قائد مسلم واحد قاد الجيوش إلى إندونيسيا والفلبين وتايلاند والصين لنقل الإسلام إليه لأنه لا يوجد مثل هذا القائد. وما انتشار الإسلام على طول الخطوط التجارية بين سواحل العرب الشرقية والصين إلا دليل واضح على أن التجار المسلمين هم الذين نقلوا الإسلام إلى تلك الأمصار عندما سيطروا على معظم نقاط التموين والتجارة بين العالم العربي والصين. ومع ذلك فإن هؤلاء التجار لم ينقلوا دين صلاة وصوم وأخلاق ورحمة بل نقلوا مفاهيم ثورية فبات عشرات الملايين من شمال القوقاز في روسيا إلى إقليم شينغيانغ في الصين إلى الجزر الجنوبية في تايلاند والفلبين إلى رواندا في افريقيا لا يرون اليوم في الإسلام ديناً فقط بل حركة تحرر عالمية ضد الظلم والفساد.

وما ينطبق على تلك المناطق وغيرها ينطبق على أميركا فمن الملفت مثلاً أن ينخرط الأميركيون الأفارقة في الإسلام لثلاثة أسباب مهمة: الانضباط في الصلاة، الخضوع لله لا لأحد غيره، تراحم الإسلام مع المضطهدين.[٣٩] والناس أذكياء ويستطيعون التفريق بسهولة بين العمل الإرهابي وغيره، والتفريق بالتالي بين رد فعل الشارع الأميركي العفوي على العمليات الإرهابية وبين الحملة المنظمة ضد الإسلام. ويرى كثيرون في هذه الحملة دوافع غير التي يروّجها أصحاب هذه الحملة فمثلاً أبدى بعض المسؤولين في ألمانيا قلقاً بالغاً في نهاية ٢٠٠٦ من ارتفاع عدد الألمان الذين انخرطوا في الإسلام. ولما درس بعض الباحثين هذه الظاهرة وجدوا علاقة بين الإقبال على الإسلام وبين تزايد التهويل الحكومي والإعلامي من الإرهاب. ويُعتبر الإسلام اليوم أكثر الأديان انتشاراً في آسيا وافريقيا وأوروبا فيما يُعتقد أن عددهم في الولايات المتحدة يقترب من سبعة ملايين، ويراوح عدد المسلمين المسجلين في لوائح الانتخابات الأميركية بين ١,٥ – ٢ مليون شخص.[٤٠]

ووجد عدد معتبر من الأميركيين الأفارقة تشابهاً بين الحملة الإعلامية ضد الإسلام وبين حملة الشيطنة والغولنة ضد رموز حركة الدعوة إلى المساواة مع البيض مثل مارتن لوثر كينغ ومالكوم إكس. ومن الملاحظ ارتفاع عدد المسلمين في الولايات الجنوبية التي خاضت ضد الولايات الشمالية حرباً مدمرة كان استبقاء نظام الرق أحد أسبابها. وأهم مراكز المسلمين السود في أميركا مدينة أطلانطا، لكن عددهم يزداد في ولاية فيرجينيا التي كانت أول ولاية أميركية تتقدم باعتذار رسمي (٢٠٠٧/٢/٢٤) عن ماضيها الاستعبادي القاتم. ولا توجد إحصاءات دقيقة لعدد المسلمين الأميركيين الأفارقة لكن تقريراً نشرته

رويترز في ٢٠٠٧/٢/٢٥ نقل عن خبراء اعتقادهم أنهم بحدود مليوني مسلم، أي نحو خمسة في المئة من عدد الأميركيين الأفارقة المقدر بنحو ٤٠ مليون شخص.

الإرهاب والنفط

إن ارتفاع القيمة الرأسمالية لشركة مثل كوكا كولا إلى ١١٢ مليار دولار (أكثر من أربعة أضعاف قيمة الاقتصاد السوري) وبيبسي كولا إلى ١٠٥ مليارات دولار (أكثر من سبعة أضعاف قيمة الاقتصاد اليمني) مثالان على النجاح الهائل الذي حققته أميركا في مجال التسويق الطاغي حتى ليستغرب المرء كيف يمكن أن تصل القيمة الرأسمالية لشركتين تبيعان شراباً بسيطاً إلى هذا المبلغ الخيالي. ويلعب التسويق دوراً حاسماً في إبراز مواهب في السينما والغناء والترفيه تبدو جد متواضعة لكنها تتخطى في حالات كثيرة حدود الولايات المتحدة. وخلال نصف قرن استجابت هوليود للهاث ملايين الشباب المحرومين من الجنس في العالم فصنعت مجموعة من "رموز الجنس" اللواتي يبدو بعضهن أكثر "عركاً" من فرش السيارات المستعملة التي تنتكب بالأسر الكبيرة. ومع ذلك عشقهن الملايين وعشقوا معهن كل ما هو أميركي وأكلوا وشربوا ما يأكله الأميركيون ويشربونه وصاروا يقلدون الأميركيين في كلامهم ولباسهم وحركاتهم حتى بات الشاب الذي يعيش في قرى كيريلا الهندية النائية يحسب أن بنت جاره لن تحبه ما لم تره يأكل الماكدونالد ويشرب الكولا. وخارج صناعات الجنس والترفيه لا يبدو التسويق السياسي والنقدي والاقتصادي والإيديولوجي أقل فاعلية.

ولم يبلغ من ولد عام ١٩٤٧ (بداية الحرب الباردة) سن الخامسة والأربعين إلا وعقله تعرض إلى الإشعاع التسويقي الأميركي الهستيري ضد الشيوعية نحو ٢٨,٠٠٠ ساعة على الأقل، وصار كل شيوعي أو يساري أو أي متعاطف مع اليسار والشيوعية مُداناً بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية والحرية والديمقراطية أو بالتخطيط لها. ولفقت هذه الآليات من الفظائع والأخطار ما لا يقبله العقل أو يدركه، وأججت الحقد والخوف حتى ليكاد الجنين يخرج من رحم أمه وهو يكره الشيوعيين. ووضعت الهستريا الأميركية كل الشيوعيين واليساريين في مرتبة دون مرتبة الإنسان ويستحقون لهذا الإبادة الشاملة، ثم جمعت إليهم من يناصرهم أو يتعاطف معهم. ومع تراكم الهستريا حجب الناس تعاطفهم مع الشيوعية خوفاً من اتهامهم بالانتماء إليها، وصاروا يهاجمون الشيوعية واليسار لدفع الشبهات عن أنفسهم. وخلال المكارثية في أميركا كان الناس يهمسون لبعضهم بعضاً عما يحدث في أميركا خوفاً من أن يسمعهم الآخرون، وكان العراقيون حتى وهم في النرويج يهمسون لبعضهم بعضاً في ما بعد خوفاً من أن يسمعهم رجال النظام في بغداد.

إن الاستراتيجية الدعائية التي انتهجتها أميركا بخصوص الشيوعيين الذين وقفوا في طريق سيطرتها على بلادهم هي الاستراتيجية نفسها التي تنتهجها بخصوص المسلمين الواقفين في الطريق نفسه. وما إطلاق اسم "الإرهابيين" عليهم إلا بهدف شيطنتهم وغولنتهم كي ترفع عنهم القوانين الدولية وتزيل التعاطف والتفهم وترميهم في السجون النائية وتنكر عليهم التمتع بأي حقوق. وكان هذا حال المسلمين الفلبينيين الذين أطلقت عليهم أميركا صفة "الإرهابيين"، وحال من قاومها في لبنان، وحال من قاومها في العراق وفلسطين والصومال، وحال كل من يقاومها أو يقاوم أنظمة الظلم المتحالفة معها في أي مكان. واكتشفت أميركا والأنظمة نتيجة اشتداد المقاومة أن في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا، وصار الفرق بين النهج الأميركي ونهج الأنظمة المتحالفة معه كالفرق بين شهاب الدين وإخيه: كلاهما ضرّاط لكن شهاب الدين أضرط من أخيه.

ودرس وليام بلوم موضوع الإرهاب في فصلين مختلفين إضافة إلى إشارات أخرى في كتابه "تحرير العالم موتاً" فأدرج مجموعة كبيرة من الاقتطافات نقل فيها عن معظم كبار العاملين في إدارة بوش القول إن سبب شن الهجمات الإرهابية على أميركا هو أن الإرهابيين لا يؤمنون بالديمقراطية أو الحرية ويريدون تغيير نمط سلوك المجتمع الأميركي وليس ما فعلته السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. وبيّن بلوم أن كلمة "إرهاب" صارت "كليشيه" تُستخدم لتشويه سمعة أي شخص أو مجموعة لا يحبها شخص ما لأي تصرف يتضمن العنف. لكن جوهر الكلمة يتضمن معنى سياسياً واضحاً كما في حال استخدام الإرهاب ضد المدنيين، أو قسر الحكومات والناس لدعم المطالبة بهدف سياسي. لذا فإن الإرهاب، كما يقول بلوم، دعاية سياسية في الأصل، بل نوع دموي جداً من الدعاية السياسية.

ويقابل هذا المفهوم فكرة ثابتة تعتمدها الإدارة الأميركية تنفي وجود أي علاقة على الإطلاق بين تزايد العمليات الإرهابية التي تستهدف أميركا وبين السياسات الأميركية. ويعني هذا ضمناً أن أميركا هي الكيان البريء المضطهد في عالم شرير، وأنها حكومة رحيمة تصرّف أمور الدولة بسلام لكنها تُستفز لاتخاذ خطوات للدفاع عن شعبها وحريتها وديمقراطيتها. وما يعنيه ذلك هو إقناع العالم بعدم وجود أي أسباب تدعو إلى تعديل السياسة الخارجية الأميركية مما يرغم الكثيرين على دعم الحروب الأمبراطورية انطلاقاً من الاعتقاد بعدم وجود أي خيار سوى سحق القوة الدولية التي لا يتحكم العقل بتصرفاتها والتي تكره أميركا لحريتها ورخائها وديمقراطيتها وغير ذلك.[٤١]

ويتناول تشومسكي الموضوع نفسه في "الهيمنة أو البقاء" فيشير إلى أن فظائع سبتمبر ٢٠٠١ قدمت الفرصة لقطاعات رجعية من إدارة ريغان ـ بوش الأب، عندما استعادت

السلطة في انتخابات عام ٢٠٠٠، لاستئناف تحقيق أهداف قائمة بتركيز أقوى بكثير من السابق لكن باتباع الأسلوب نفسه الذي اتبعته الحكومة الأولى. ويضيف: "كان من الواجب طرح أسئلة مهمة على الفور: ما هو العمل الإرهابي؟ كيف يختلف عن العدوان أو المقاومة؟ إن الإجابات كانت ستكشف الكثير لكن الأسئلة لم تدخل ساحة النقاش الجماهيري لذا تم تبني تعريف ملائم هو: العمل الإرهابي هو العمل الذي يعلن قادتنا أنه عمل إرهابي." [٤٢]

وحمل البعض، ومنهم زبيغنيو بريزنسكي مستشار الأمن القومي في عهد كارتر، إدارة بوش مسؤولية شيوع "ثقافة الخوف" في أميركا نتيجة طرح الرئيس بوش مبدأ "الحرب على الإرهاب"، واعتبره في تعليق نشره في واشنطن بوست في ٢٠٠٧/٣/٢٥ "جرحاً ألحقته أميركا بنفسها" لأن إدارة بوش استخدمت تعبيراً غامضاً لا تحديد له. لكن بريزنسكي يقترح أن الغموض كان مقصوداً لأنه حقق هدفاً كبيراً هو ظهور ثقافة الخوف. وسبب ذلك أن الخوف "يطمس التفكير الراشد ويعظم العواطف ويبسّط على السياسيين الديماغوجيين مهمة حشد طاقات الجمهور لخدمة سياسات يريد السياسيون تنفيذها."

وهكذا لعبت إدارة بوش والصحافة الدور الأعظم في وضع الخوف من الإرهاب في مستوى الخوف من الموت، أي جعلته دائماً. وكلما ضاقت ببوش الحيل واشتدت عليه الضغوط ضاعف الأوصاف وعمّمها في أوسع نطاق ممكن ليضاعف الخوف ويغذّي الكراهية بمساعدة الصحافة الأميركية التي تسيل أقلام الكثيرين من كتّابها بدم أطفال العراق، وبمساعدة مؤرخين ومفكرين وصحافيين ومروجين محترفين مثلهم. إن المصالح هي التي تحكم علاقات أميركا بالعالم وتحدد مواقف المسلمين وغيرهم من السياسة الأميركية. ولم يكن هناك فرق بالنسبة للإدارات الأميركية في الماضي بين دين أو آخر أو مذهب أو ثان شرط الموافقة على فتح الطريق إلى المطاط الطبيعي في الفلبين والنفط في الخليج والنحاس والزنك في إندونيسيا. ونجد الآن أن إدارة الرئيس بوش متحالفة مع شيعة العراق لكنها متخاصمة مع شيعة لبنان، ومتخاصمة مع سنّة العراق لكنها متحالفة مع سنّة لبنان، ومتحالفة مع حلفاء إيران الشيعة في بغداد لكنها متخاصمة مع شيعة طهران. ولذا فإن الموقف الأميركي من أصحاب أي دين أو عقيدة أو جنسية ارتبط دائماً بموقف كل هؤلاء من مصالح أميركا وقدرتهم على عرقلة مشاريع السياسات الخارجية وليس بما يفكرون أو يعتقدون. والدليل على ذلك أن الشيوعيين الأميركيين ظلوا بمأمن من حرب الإفناء التي خاضتها وكالات التجسس الأميركية ضد الشيوعيين في باقي أنحاء العالم.

إن الأمثلة القليلة التي قدمتها في هذا الكتاب تبرهن على ربط مفكرين ومثقفين كثيرين بين الإرهاب والسياسة الأميركية الخارجية خلال الخمسين سنة الماضية إذ لا يمكن قبول

منطق الرئيس بوش بأن تاريخ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بدأ في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ولا علاقة بما حدث في ذلك اليوم بأي سلوك أميركي سابق. لذا لا أعرف السبب الذي دفع مفكراً مثل البروفيسور برنارد لويس إلى تجاهل وجود هذه العلاقة في كتابه "ما الخطأ الذي حدث؟: التأثير الغربي ورد الفعل الشرق أوسطي". ولا أعرف أيضاً كيف فصل لويس العلاقة بين السلام وبين صنع الحضارة لأنه لم يقدم في كتابه مثالاً على أمة تابعت صنع الحضارة فيما هي تخوض صراعاً من أجل البقاء.

ولا يوجد بين المفكرين الغربيين اليوم من يستطيع الادعاء بأنه أكثر إلماماً بالحضارة الإسلامية من البروفيسور لويس، لذا أحسب أنه لم يستطع أن يمضي الشوط كله في تجرده البحثي فحالت يهوديته دون ذلك للأسباب المعروفة ثم أضاف إليها انتماءه إلى مجموعة "المحافظين الجدد" وهو تعبير تلطيفي وتهويني لكتلة من أشر الكتل التي عرفها العالم منذ قيام النازية. لقد نشر لويس كتابه قبل استهداف نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١ لكنه رأى في التغطية الصحافية الواسعة لأعمال وآراء أسامة بن لادن وضيوفه الطالبان فكرة حية عن غروب ما كان يوماً أعظم الحضارات في تاريخ البشرية وأكثرها تقدماً وانفتاحاً، أي الإسلام. وقال إن عدم وجود الحرية هو الأرضية التي تقف عليها مشاكل كثيرة في العالم الإسلامي: تحرر التفكير بعيداً عن القيود والإيديولوجية، حرية المساءلة والاستفسار والتعبير، تحرر الاقتصاد من الإدارة الفاسدة، تحرر المرأة من اضطهاد الرجل، تحرر المواطنين من القهر. "وإذا استمر سكان الشرق الأوسط في الطريق الذي يسلكونه الآن فإن المفجّر الانتحاري سيصبح المعنى المجازي للمنطقة كلها، ولا مهرب من دوامة الكره والحقد والغضب ورثاء النفس والفقر والاضطهاد، وستتضافر كل هذه المشاعر لعودة محتل جديد ربما كان أوروبا جديدة تعود إلى أساليبها القديمة، أو روسيا ناهضة، أو ربما دولة عظمى صاعدة في الشرق. وإذا استطاع أهل الشرق الأوسط نبذ الشكوى والشعور بأنهم ضحايا وحلّوا خلافاتهم وضفروا مواهبهم وطاقاتهم ومصادرهم في جهد خلاق مشترك فسيستطيعون عندها جعل الشرق الأوسط في العصور الحديثة ما كان عليه في العصور الوسطى وهو مركز حضاري رئيسي. الخيار الآن خيارهم وحدهم فقط."[٤٣]

وستكون الحرب العراقية مادة جديرة بالدرس والتحليل لعقود كثيرة آتية لما تجمعه من تناقضات تحتوي عناصر من التنسيق الدقيق والعشوائية في التطبيق. ومن الملفت في هذه الحرب اعتقاد الأميركيين أن العراقيين سيخرجون إلى الشوارع للترحيب بالقوات الأميركية الغازية وسيرشقون الجنود بالزهور لكن لم يقل لنا أحد بعد من الذي أقنع الرئيس بوش بأن هذا سيحدث فعلاً عندما تدخل قواته العراق. ولفت انتباهي في عام ١٩٩٨ قيام مجموعة من "المحافظين الجدد" بنشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس بيل كلينتون يطالبونه بإطاحة

الرئيس العراقي صدام حسين ضمت عدداً من الأشخاص الذين لعبوا في عهد الرئيس بوش الابن الدور الأهم في الترويج للحرب في العراق ثم تنفيذها وكان بين الأسماء برنارد لويس.[٤٤]

وقال لويس في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت نُشرت مترجمة في موقع (Aish.com) في ٢٧ يناير ٢٠٠٢ "إن مظاهرات الفرح (بالقوات الأميركية) في كابول ستبدو مسيرة تأبين مقارنة بمظاهرات الفرح التي ستعم بغداد وطهران وربما حتى دمشق إذا تسبب الغرب بطرد الأنظمة الاستبدادية غير الفاعلة التي تحكم هذه الدول." [٤٥] وأوضحت دراسة أعدها جون ميرشايمر الأستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة شيكاغو بالتعاون مع ستيفن والت الأستاذ في مدرسة جون كيندي للعلوم الحكومية التابعة لجامعة هارفرد أن المحافظين الجدد لعبوا بعد هجمات نيويورك وواشنطن دوراً أساسياً في إقناع الرئيس بوش ونائبه تشيني بشن الحرب على العراق "وأشهرهم سكوتر ليبي وبول ولفوفيتس والمؤرخ برنارد لويس." [٤٦]

ويذكرنا هذا الموقف بما قاله الدكتور إدوارد سعيد في كتابه "الاستشراق" Orientalism إن دراسات برنارد لويس وغيره من الباحثين أدوات يستخدمها الغرب لتعزيز نفوذه الإمبريالي في المشرق، وبما أكده في مقالة نشرها في ٦ أغسطس ٢٠٠٣ بأن لويس وفؤاد عجمي (لبناني شيعي) مارسا التأثير الأكبر في البنتاغون ومجلس الأمن القومي بإيهامهما أن أميركا وحدها قادرة على عكس اتجاه تخلف العقل العربي وتراجع الإسلام.[٤٧] لكن التوقف فقط عند مثل هؤلاء من مروجي حروب أميركا في العالم العربي يخفي جهد مؤرخي الرعيل الثاني الذي يريد إعادة هيكلة الإسلام، وبعضهم صار مستشاراً أوكلت إليه مهام إعادة بناء المناهج الدراسية لعلوم الإسلام في دول عربية حليفة لأميركا مثل المغرب. ولليهود اهتمام بالغ بهذه الدراسات للأسباب المعروفة لكن استعراض لوائح الناشطين في هذه الدراسات يكشف أيضاً اهتماماً من جانب بعض الإيرانيين الذين خرجوا من إيران بعد الثورة الإسلامية ومن هؤلاء مدرس مستجد في كلية ريد الأميركية يدعى قمبيز غانية بصيري له بحث ميداني باسم "الرؤى المتنافسة للإسلام في الولايات المتحدة ـ دراسة عن مدينة لوس أنجليس" تناول فيه "غياب الارتياح" بين المصلين السنّة والشيعة وغيرهم من أبناء الطوائف الاسلامية الأخرى مثل البهائيين خلال الصلاة في بعض مساجد المدينة.[٤٨]

واتضح لأميركيين كثيرين، بعضهم في إدارة بوش – تشيني، أن جزءاً من تعثر المشروع الأميركي في العراق يعود إلى خطأ الاعتماد على نصائح "خبراء" الحضارة الإسلامية وأكاديميين يعملون في كليات أميركية لذا ساهم بعض هؤلاء في توريط أميركا بمأزق العراق

وأفغانستان بمقالات عكست تبعيتهم أدرج الدكتور سعيد منهم في مقال نشره قبل شهرين من غزو العراق في موقع "كاونتر بنش": فؤاد عجمي وفواز جرجس وكنعان مكيّة وشبلي تلحمي ومأمون فندي.[٤٩] ويبدو أن قراءة الكتب الإسلامية والبحوث التي تتناول المسلمين المتغربين في مجتمعات أوروبية وأميركية أخفقت في قراءة التكوين النفساني للمسلم والتأثير الذي يلعبه الإسلام في حض المسلمين على الوقوف في وجه الظلم. ولم ينتبه البعض إلى وجود هذه العلاقة إلا خلال السنتين الأخيرتين فتطور جهد جديد لهز إيمان المسلمين بدينهم، وتبنت أنظمة عربية عدّة محاربة مظاهر إسلامية مثل الحجاب والموقف من الجهاد وغير ذلك.

ومن الملفت اعتماد الحكومة المغربية مثلاً على باحثين مثل قمبيز الذي كلفه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق "إعداد برنامج جديد للدراسة العليا في دار الحديث الحسنية... وبعض المهام التي يتطلبها إصلاح دار الحديث الحسنية في المرحلة الراهنة،" فيما ينجز هذا الباحث كتاباً جديداً عن الإسلام. ونقلت قناة الجزيرة في ٢٠٠٧/٣/١٤ عن مصادر مغربية أن الوزير أقصى أبناء الدار وأساتذتها وعلماءها، وحتى مديرها من المشاركة في إصلاحها أو إبداء الرأي وإعداد برامج تفوق برنامج الأميركي من حيث الجودة والمعاصرة، وسيطرة الهاجس الأمني على عملية الإصلاح، وسيطرة الرؤية الاستشراقية الدخيلة على حساب الرؤية الأصيلة."[٥٠]

الإسلام وسلاح الخوف

وجدت صناعة الأسلحة الأميركية في ترويج الخوف من الإرهاب طريق الخروج من البطالة التي جلبها انتهاء الحرب الباردة في التسعينات من القرن العشرين. وبعد كل حادثة إرهابية كان الخوف يزداد وكان الشك يتعمق فيما سعت أنظمة بلير وأثنار وبيرلسكوني وهاوارد وغيرها إلى التهويل من مخاطر الإرهاب وتعميمه لئلا تقول شعوبهم إن سبب الإرهاب دعمهم غير المشروط لبوش. ولا شك في أن انتماء "الإرهابيين" إلى الإسلام ولّد في أذهان ملايين الغربيين ارتباط الإسلام بالإرهاب. لكن هذا الربط القياسي لا يكفي لتفسير سبب تطوّر حملة ضد الإسلام في الصحافة الأميركية وبعض الصحف الأوروبية خصوصاً في بريطانيا لأن المسيحية لم ترتبط بالنازيين مثلاً حتى بالانطباع، ولم يرتبط الإيرلنديون البروتستانت بإرهاب جيش التحرير الإيرلندي ولا تقول الصحافة الأسبانية مثلاً إن أعضاء منظمة "إيتا" الانفصالية إرهابيون كاثوليك.

وأقام بلير رابطة بين الإرهابيين والإسلام في أذهان ملايين البريطانيين بطريقة ذكية فلم يتهم الإسلام علناً بالإرهاب لكنه أشرك المسلمين البريطانيين بالإرهاب استنتاجاً من

خلال دعوتهم إلى محاربته في مجتمعاتهم. ولا يتمتع جون هاوارد رئيس وزراء أستراليا بذكاء بلير لذا ربط بين الإرهاب والإسلام بفجاجة الجاهل، ولم يتردد في اللجوء إلى الكذب الفاضح لتهويل الخوف من "الإرهابيين الإسلاميين" وبسن القوانين التي تكرّس الخوف من الإرهاب وبالتالي من المسلمين.

ويشارك بلير وهاوارد وغيرهما الرئيس بوش الاعتقاد أن الحرب ضد الإرهاب حرب طويلة جداً لكن الوحيدين الذين يقولون إن الغرب يخوض الآن الحرب العالمية الرابعة ضد الإرهاب الإسلامي هم الليكوديون وأهل اليمين الأميركي. ومن أهم دعاة هذه الحرب العالمية الرابعة البروفيسور إليوت كوهن مستشار كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية والأستاذ في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جون هوبكنز. ولهذا اليمين الليكودي - الأميركي منابر كثيرة في الصحافة الأميركية أهمها مجلة "كومنتري" [٥١] وهم ناشطون في الترويج للحرب العالمية الرابعة ضد الإسلام صراحة أو إيحاءً في محطات تلفزيون ومجلاتَ وصحف تبنت وجهات النظر هذه مثل فوكس نيوز، وستاندرد، وناشونال ريفيو، ونيويورك تايمز، وول ستريت جورنال، وسي.إن.إن. ويجد الباحث نموذجاً جيداً لها في خطابات عضو مجلس الشيوخ الأميركي جو ليبرمان وكان ديمقراطياً ثم صار مستقلاً وهو الآن ديمقراطي لكنه مؤيد لسياسات الجمهوريين الخاصة بالشرق الأوسط، ويكاد يعاني من هوس مفرط في الدعوة لحرب لا تنقطع والتصعيد في العراق وإيران.

ولا شك أن الحملة على الإسلام حققت انتشاراً معتبراً لكن هذا الانتشار لم يأت نتيجة جهد مجموعة بعينها أو سياسيين بعينهم بل نتيجة عمل جماعي ذكي هدفه الأساسي ضمان هيمنة إسرائيل في الشرق الأوسط وتمزيق أعدائها. لكن هذا الجهد يخدم في الوقت نفسه هدف الإدارة الأميركية بتصعيد الخوف من أعداء أميركا المسلمين وبناء التحالفات للاشتراك مع أميركا في حربها الرامية إلى السيطرة على مصادر الطاقة في الدول الإسلامية وفرض الدولار لتسعير النفط وعائداته بهدف استخدام الفائض المالي لتمويل الحروب الأميركية والعجز في ميزان المدفوعات.

وينبغي الرد على ادعاءات كل هؤلاء حيثما كان ذلك ممكناً لكن يجب أن يعرف العرب والمسلمون السبب الرئيسي من هذه الحملة وهو إخفاق أميركا التي يمثلها بوش في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي أطلق جنوده لتحقيقها، والحاجة الملحة إلى لوم جهة ما على هذا الإخفاق. وبما أن الإخفاق كبير والمضاعفات كبيرة ليس لأميركا وحدها بل لكل النخب السياسية والأكاديمية التي تضرب بسيفها في دول أوروبية عدّة وأستراليا، فمن الطبيعي أن يختار هؤلاء هدفاً كبيراً هو الإسلام. ولو أذعن العراق على الفور ومثله

أفغانستان وإيران وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين لكان الإسلام اليوم أكبر صديق لأميركا التي تحتل العراق وأفغانستان. والدليل على ذلك أن الإسلام كان أكبر صديق لأميركا عندما ساهم المجاهدون الأفغان والعرب بالحرب أو بالتمويل في هزيمة عدو أميركا الأكبر، أي الاتحاد السوفيتي. ولم ينتبه المجاهدون آنذاك إلى أن إزالة الاتحاد السوفيتي سيحمل أميركا إلى قمة العالم عسكرياً، ولن يمر وقت طويل قبل أن يصبحوا أنفسهم حجر الدومينو التالي في اللعبة الأميركية. لذا فإنهم يتحملون، جزئياً على الأقل، مسؤولية ما حدث لأفغانستان، فيما يتحمل العرب الذين ساهموا في تمويلهم أو في قتال السوفييت إلى جانبهم القدر نفسه من المسؤولية لما حدث ويحدث في العراق فخدم بعضهم الأهداف الأميركية دون أن يدروا أحياناً، وبالدراية والتخطيط في أحايين أخرى.

وقلت إن الحرب العراقية مجموعة من الحروب التي تُخاض في آن لتحقيق أهداف مختلفة ومن المستحيل تحقيق كل هذه الأهداف لتضاربها الشديد لذا يستحيل تحقيق النصر الأميركي في هذه الحرب لأن نتائج الحروب تُقاس بتحقيق أهدافها. إلا أن الموقف العربي الرسمي من الحرب في العراق ليس موقفاً واحداً فهناك مجموعة كبيرة من الأهداف التي تختلف باختلاف الدول التي تشترك مع أميركا في محاولة إخضاع العراق و"تشذيب" الإسلام لكي يصبح متوافقاً مع الأهداف الأميركية وموافقاً لها. ولا يكفي حتى هذا لعرض جوانب التعقيد الشديد الذي تتميز به الحرب العراقية ففي بعض الدول العربية الكبيرة مراكز قوى تختلف أهدافها عن أهداف مراكز القوى الأخرى وتصل أحياناً إلى حد التضارب الذي لا يمكن مصالحته. لذا من الواضح أن الموقف العربي الرسمي من الحرب في العراق سيخسر في النهاية معركته لإحاطة المأزق العراقي بسياج وقائي لأنه يواجه بأهدافه المتضاربة أهدافاً انتجت اتحاد الموقف الأميركي - الليكودي - اليميني الثلاثي وأهدافاً متقاربة أنتجت المقاومة العراقية.

وما نعنيه بهذا أن بعض مراكز القوى في بعض الدول العربية المتحالفة مع أميركا يجد نفسه في وضع غريب هو اضطراره إلى دعم الحملة الثلاثية على الإسلام على الرغم من أن الإسلام وسيلة ادعاء شرعية الحكم لديه. أما المراكز الأخرى الواعية لوجود هذا التناقض الخطير فلا تستطيع الرد على الجهد الأكاديمي والثقافي والاعلامي الثلاثي خوفاً من اتهامها بدعم الإرهاب. وحتى لو زادت المراكز الأخيرة الجهد للدفاع عن الإسلام فإنها لن تستطيع فعل الكثير لأنها فقدت المبادرة وتأجج الخوف من الإسلام حتى صار الناس العاديون يرتجفون إن سمعوا أحداً ينطق بالعربية في الطائرة نفسها، أو يصلي في مكان ما من المطار، وصاروا يحذرون القبطان والسلطات، وصارت قوات مكافحة الإرهاب تقود من نطق بالعربية في مطارات أسبانيا ومن صلى في مطارات أميركا للتحقيق. ومن العجب

واستغلت أميركا ضعف روسيا عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وزرعت الناتو في بولندا ثم في لاتفيا ثم ليتوانيا وأستونيا، وصوّت مجلس النواب الأميركي في السادس من مارس ٢٠٠٧ لتوسيع الحلف ليشمل ألبانيا وكرواتيا ومقدونيا وجورجيا وأوكرانيا. وخلال ١٥ سنة من التفاهم في مالطا على إنهاء الحرب الباردة لم توقف الولايات المتحدة جهود التوسع أبداً فامتد النفوذ الغربي حتى إلى جورجيا، مسقط رأس صانع الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين، ووجدت روسيا عام ٢٠٠٧ نفسها محاطة بالقواعد الأميركية والأنظمة المتعارضة معها على معظم طول حدودها الغربية والجنوبية. ولم يكن كل هذا كافياً فبدأت أميركا التخطيط لإقامة جدار ردع للصواريخ الروسية العابرة للقارات على عتبات الأمبراطورية القديمة مما دفع الرئيس فلاديمير بوتين إلى التصريح للصحافة الروسية في منتصف فبراير ٢٠٠٧ أن جدار برلين سقط في ألمانيا وانتقل إلى مكان أبعد من مكانه الأول في اتجاه الشرق. ولم يفت وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عودة أميركا إلى العزف على وتر الخوف الشيوعي القديم نفسه على رغم فنائه عندما اتهم واشنطن في ٢٠٠٧/٣/٢١ بإثارة خوف بعض الأوروبيين لفرض نشر شبكة الصواريخ الأميركية الاعتراضية: "لقد تصرف الأميركيون بالطريقة نفسها في الزمن الماضي خلال الحرب الباردة عندما أدبّوا الذعر من الخطر السوفيتي في قلوب الجميع وأقنعوهم بالتكتل في حلف نظامي." [٥٢]

وفي أميركا، التي اخترعت التسويق فاخترع التسويق هوليود والسي.إن.إن ونيويورك تايمز ومئات الأدوات غيرها، بيّاعون أذكياء يعرفون كيف يؤلّبون العالم على منتقدي الظلم الأميركي، وكيف يحرمون هؤلاء وغيرهم من منتقدي السياسات الأميركية الخارجية من تفهّم العالم وتعاطفه ومن حماية القانون فلا يبقى من يدافع عن هؤلاء ويترحم على ضحايا أميركا إلا من كره الظلم. وكثيرون حتى من هؤلاء يكمدون تعاطفهم في قلوبهم لأنهم يخافون التصريح بما فيها علناً فيُتهمون بتأييد الإرهاب، كما كانوا يخافون في الماضي الاتهام بتأييد الشيوعية.

ولا ينبغي التقليل من خطورة الإرهاب الذي يجب أن يعتبره العاقل عملاً مرفوضاً، إلا أنه ليس الخطر الذي يتهدد مصير العالم ويتطلب قهره حرباً بلا نهاية فهذا تهريج لا يقبله العقل. ذلك لأن العالم الإسلامي بكل مواطنيه ودوله ومؤسساته ومنظماته لم يشكّل، ولن يشكّل في المستقبل المنظور، أي خطر على الوجود الأميركي الأمبراطوري ناهيك عن منظمة مُطاردة واحدة مثل "القاعدة" أو غيرها أو كل هذه المنظمات معاً. ولم يقتنع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ بأن الإرهاب يتطلب من الأميركيين الاستعداد لحروب بلا نهاية فاستدعى عدداً من الخبراء للاسترشاد بآرائهم ومنهم زبيغنيو بريزنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر الذي قال: "إن هذه الرواية الديماغوجية الساذجة تتعامى

شيوع الخوف من الشيوعية لدى صبية وصبايا كانت الشيوعية تاريخاً يوم ولدوا، ومن العجب امتداد الخوف من الإرهاب جهاراً والإسلام ضمناً إلى دول لم تعرف هجوماً إرهابيا واحداً مثل سويسرا أو فنلندا. ومن الملفت انخراط أنظمة عربية وغربية كثيرة في هستريا الإرهاب وإلصاق التهمة بكل من يعارضها على غرار ما فعلته أنظمة كثيرة في الماضي عندما رمت المعارضين بالشيوعية لتسهيل قتلهم وتعذيبهم وسجنهم، وبدأت هذه الهستريا تمتد حتى إلى كلمة "مقاومة" لأن كثيرين في الغرب يعتبرونها مقاومة جهودهم للسيطرة على ثروات العالم الإسلامي، لذا يثير استخدام هذه الكلمة قلقهم وإلا فأعصابهم.

إن دراسة الاستراتيجيات المتعددة الأهداف ضد الشيوعية منذ نهاية الخمسينات وحتى بداية التسعينات من القرن العشرين هي طريق فهم محاور الاستراتيجية الأميركية التي تستهدف الإسلام، فكل ما فعلته أميركا أنها استبدلت عقيدة بعقيدة ومنطقة جغرافية بأخرى. وخرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية قرشاً أبيض أكبر بكثير مما دخلتها فاقتضى مجالاً حيوياً أوسع بكثير وعدواً دائماً لتغذية مجمعات صناعة الأسلحة بالحرب الدائمة. وكان الاتحاد السوفيتي عدواً مناسباً لكن امتلاكه الأسلحة النووية جعله سمكة كبيرة لا يستطيع القرش الأميركي ابتلاعها دون انفجارهما معاً. وكان الاتحاد السوفيتي والدول التي كانت تسير في فلكه منطقة جغرافية محددة لا تستطيع الولايات المتحدة عبور حدودها دون المخاطرة بنشوب حرب نووية كونية. لذا بدأت تطارد الشيوعيين باعتبارهم امتداداً للاتحاد السوفيتي. وخلال الفترة بين منتصف الخمسينات ونهاية الثمانينات امتدت الأذرع العسكرية والجاسوسية والدولارية للأمبراطورية أو الضاربين بسيفها وذبحت الشيوعيين في إندونيسيا وتشيلي والسلفادور ونيكاراغوا والعراق وإيران وغيرها، وأضافت الدول الجديدة إلى مجالها الحيوي. وفي الوقت نفسه تحركت الهسترة التبويقية ضد الشيوعية كمبدأ أو كعقيدة بهدف استئصالها من المجتمعات والعقول وضمت إلى الشيوعيين اليساريين ثم حركة دول عدم الانحياز ثم الحركات الوطنية ثم كل من وقف في وجه أميركا، وفعلت الأنظمة الوطنية الشيء نفسه في دول كثيرة.

إن التمعن في ما حدث منذ انهيار الشيوعية يقود إلى الاستنتاج بأن الصراع الإيديولوجي أخفى دائماً صراعاً أهم بكثير على المجال الحيوي الذي تريده أميركا. وركزت أميركا على هدم الجدار الإيديولوجي الشيوعي لأن هذا الهدم هو الوسيلة الوحيدة لهدم الجدار الطبيعي الذي وقف بينها وبين الامتداد شرق أوروبا. والدليل على ذلك عدم التزام أميركا الاتفاق بين الرئيس جورج بوش الأب والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في قمة مالطا (ديسمبر ١٩٨٩) على امتناع حلف الناتو عن الزحف شرقاً باتجاه موسكو.

عن الحقيقة بأن النازية قامت على أكبر قوة عسكرية واقتصادية أوروبية ونهضت في أكثر الدول الأوروبية تقدماً، فيما تمكنت الستالينية من حشد المصادر العسكرية للاتحاد السوفيتي وفوقها مصادر التأييد العالمي للماركسية فانتصر في الحرب العالمية الثانية." [٥٣]

ومن شاهد وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس وهي تتحدث للصحافة في مطلع عام ٢٠٠٧ فلعله يُعذر إن اعتقد أنها قمة في التواضع لكن لغة المسؤولين الأميركيين، بمن فيهم بوش ونائبه تشيني، في عام ٢٠٠٧ تختلف اختلافاً جذرياً عن اللغة التي كانوا يستخدمونها وهم يستعدون لغزو العراق آخر عام ٢٠٠٢. ولم يكن التناهي في الغطرسة آنذاك ما يثير الأعصاب بل المنطق الذي كانوا يستخدمونه. وكانت كل إدارة بوش ومعظم النواب والشيوخ الجمهوريين يتحدثون كأنهم باتوا أسياد العالم لأنهم كانوا يعتقدون أن العراق بات في جيوبهم حتى قبل أن يدخل جندي أميركي أرض العراق. وكانوا يعتقدون أنهم أصحاب الكلمة الأخيرة والرأي الأخير في كل ما يتصل بالشرق الأوسط ومنهم بوش الذي قرر أن تاريخ أميركا في الشرق الأوسط يبدأ في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ولا علاقة لما حدث في ذلك اليوم بما فعلته أميركا في الشرق الأوسط خلال الخمسين سنة قبله. ولم يكن مسموحاً لأحد أن يقول غير هذا إلى أن بدأ الكتّاب والمعلقون والمحللون الأميركيون يعبرون عن آرائهم الحقيقية بعدما حررتهم المقاومة العراقية ومأزق بوش من خوفهم من بوش ونظامه.

ولا أعرف في التاريخ العربي حادثة انتحارية أهم من اختيار بعض الفرسان العرب القفز بخيولهم في واد سحيق بعد انتصار خالد الزناتي البربري في واقعة الأشراف في وادي الشلف شرق العاصمة الجزائرية خوفاً من أن يلحق بهم ما هو أدهى من الموت، لذا لا علم لي بوجود نمطية واسعة لمثل هذا السلوك إلا في العصر الحديث. لكن لا يخفى بأن قرار فرسان الأشراف الانتحار كان قمة اليأس من وجود خيار آخر، وكثيرون يقولون إن اليأس وراء العمليات الانتحارية الحديثة في العراق وفلسطين وأفغانستان. وأياً كان الصواب فإن ما لا يمكن إنكاره هو أن كثيرين يعتبرون العمليات الانتحارية سلاح التدمير الشامل الذي بقي بيد الضعفاء. وهو سلاح فتّاك دون ريب، لذا لم تجد إسرائيل أو أميركا حماية من مثل هذه العمليات سوى بناء الجدران الأسطورية في فلسطين وحول المنطقة الخضراء في بغداد والقواعد العسكرية الأخرى في العراق.

أما الزعم بأن المسلمين فقط يقومون بهذه العمليات ولذا يستحقون إدانة خاصة فهو زعم دعائي فمن المعروف أن الأميركيين خبروا في العمليات الانتحارية التي رافقت المراحل الأخيرة من الحرب الأميركية مع اليابان تجربة أكثر مرارة بكثير من تجربتهم مع العمليات الانتحارية في لبنان والعراق وأفغانستان. وعندما بدأت الأساطيل الأميركية في

تضييق الخناق على اليابان شن الطيارون اليابانيون اعتباراً من عام ١٩٤٤ عدداً كبيراً من العمليات الانتحارية أغاروا خلالها بطائراتهم المحملة بالقنابل الإضافية على حاملات الطائرات والسفن مما أدى إلى إعطاب سبع حاملات للطائرات وإغراق خمس سفن حربية وإلحاق إضرار بالغة بنحو ٢٣ سفينة أخرى. ومن أشهر هؤلاء الانتحاريين كيوشي أوغاوا الذي فجر طائرته بالسفينة "بنكر هل" مما أدى إلى مقتل ٣٧٢ أميركياً.

إن وجود لجنة فرعية في الكونغرس باسم "لجنة الإرهاب والمخدرات والعمليات الخارجية" أمر ملفت إذ اعتبرت أميركا نشاط تجار المخدرات نشاطاً عابراً للحدود، أي مثل الشيوعيين والإرهابيين، واحتفظت بحقها في مطاردتهم إلى دول مثل كولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس والبهاما وبنما وغيرها فهرب المهرّبون وبقيت هي. وأعطت أميركا لنفسها حق مطاردة الشيوعيين في كوريا فعاد الشيوعيون إلى كوريا الشمالية وبقيت هي في الجنوب. وأعطت أميركا لنفسها حق مطاردة الإرهابيين والمتشددين فانتقلت بقواتها إلى معابر النفط في أفغانستان عام ٢٠٠٢ ومكامن النفط في العراق عام ٢٠٠٣، ثم أمرت أداتها الاثيوبية بمهاجمة الصومال المطل على باب المندب (يناير ٢٠٠٧)، وتابعت الضغط على السودان الغني بنحو مليار برميل من النفط وكميات تجارية من الغاز الطبيعي. ولم يكن مضحكاً أبداً إعلان القنصلية الأميركية في لاغوس في ٢٠٠٧/٢/١٦، أي بعد شهر من ترتيب غزو الصومال، أن "المتشددين النيجيريين ربما كانوا يخططون لتوسيع نطاق نشاطهم." [٥٤] ولهذه الغاية وغيرها قررت أميركا إنشاء قيادة عسكرية خاصة بافريقيا هي "أفري كوم" تدعمها قاعدة عسكرية في جيبوتي وقاعدة أخرى في دولة "سان توميه وبرينسيبه" قبالة خليج غينيا.

من يُطل على هذا الخليج يا ترى؟ نيجيريا: أكبر منتج للنفط في افريقيا بضخ يومي يقترب من مليوني برميل، وأنغولا (١,٦ مليون برميل يومياً).

ولم يكن مستغرباً أن يبدأ بعض الكتاب بالتندر على إصرار أميركا على التهويل من خطر الإرهاب فيما لا يختلف بعض تصرفاتها عما يقوم به الإرهابيون. ومن هؤلاء وليام بلوم الذي قال في كتابه "الدولة المارقة": "الإرهابي شخص يملك قنبلة لكنه لا يملك سلاح الطيران". [٥٥]

وخلال مؤتمر عن"ذروة النفط" تحدث فيها ماثيو سيمنز مؤلف الكتاب الخطير: "غسق في الصحراء" سأله أحد الحاضرين الآتي:

"لقد ذهبنا (أي الأميركيين) تحت ستار الحرب على الإرهاب منذ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أفغانستان ورأينا نشاطاً لتمديد الأنابيب، ورأينا العراق ونرى الآن السعودية، ونرى

التطورات في غرب افريقيا وأيضاً في كولومبيا حيث يبدو الإرهاب كأنه يظهر حيث النفط أو في الدول ذات الضخ الكبير، فهل تعتقد أن كل هذه التطورات عرضية؟"
وضحك الحضور طويلاً وضحك سيمنز معهم ثم ضحك لحظات أخرى وقال: "هذه أسئلة ذكية. أنا أشجّع الناس على التفكير بخطط الطاقة مترافقة مع خطة تنمية مثل خطة مارشال. ولا أزال أعتقد أننا بحاجة إلى خطة مارشال تركز على الطاقة وربطها ببرنامج لتوفير الماء. ولا أعرف إن كنتَ تستطيع استخلاص وجود ترابط بين كل مكان توجد الطاقة فيه وبين وجود الإرهاب بل بالاستذكار أننا استفدنا خلال العشرين سنة الماضية من توافر الطاقة بأسعار زهيدة لا يمكن تصديقها فلم تستطع أي من الدول المنتجة لها خلق مجتمع يتمتع بسمات الحداثة. وخلال العشرين سنة تلك ارتفع عدد السكان في تلك الدول بصورة هائلة وتتصف كلها بنسب تكاثر عالية ووجود نسبة كبيرة من الشباب وأحوال اقتصادية متردية." [٥٦]

فرص الحرب الدائمة

اكتشفت بريطانيا في بداية القرن العشرين أنها لا تستطيع إطالة عمرها الأمبراطوري دون إشراك التحالف الأوروبي في إخضاع الصين الكبيرة، واكتشفت أميركا في بداية القرن الواحد والعشرين أنها لا تستطيع إخضاع العالم الإسلامي الغني بالنفط والغاز الطبيعي من دون معونة حلف الناتو بعدما اكتشفت الإدارة الأميركية أن العالم الإسلامي غني أيضاً بمقاومي سيطرتها الذين تُطلق عليهم اسم الإرهابيين. وطوال العصر الاستعماري اجتاح جنود الأمبراطورية البريطانية دولاً في الشرق الأوسط وآسيا وافريقيا وهم يرفعون شعار تخليص المستَعبدين من توحّشهم، فيما رفع جنود الأمبراطورية الأميركية شعار "عبء الرجل الأبيض" وهم يخطون الخطوة الاستعمارية الأولى باحتلال الفلبين تمهيداً لإقامة مصانع إطارات السيارات اعتماداً على المطاط الطبيعي في مناطق المسلمين الفلبينيين.
وأنتجت العلوم والتطبيقات والاكتشافات الحديثة أنماط تفكير تختلف عن أنماط الماضي لكن العواطف لم تتغير ولا يزال ثالوث الحب والكره والخوف سيد كل العواطف الأخرى. وكما برع الألمان خلال الثلاثينات في استخدام سلاح الخوف لفولذة عزيمة الألمان والنمساويين لعكس نتائج الحرب العالمية الأولى التي خنقتهم، فقد برعت السياسة الخارجية الأميركية في استخدام الخوف لفولذة عزيمة الأميركيين على محاربة الفاشية والنازية في الثلاثينات، ومحاربة الشيوعية اعتباراً من منتصف الخمسينات، ثم محاربة الإسلام اعتباراً من عام ١٩٩٨. لكن الهدف واحد هو مد المجال الحيوي لأمبراطورية متعاظمة إلى أبعد مدى. وسيستمر هذا الامتداد الطبيعي إلى أن توقفه قوة أخرى، وسيبدأ

بعده الانحسار على غرار ما حدث لكل الأمبراطوريات خلال الألفي سنة الماضية.

وقبل أكثر من ٩٠٠ سنة عبرت الأمم الجرمانية الفقيرة بوابة الصليب إلى مكامن الذهب الأصفر في الشرق الإسلامي، وقبل أكثر من ٩٠ عاماً عبر أحفاد تلك الأمم الأوروبية بوابة تخليص العرب من ظلم العثمانيين إلى مكامن الذهب الاسود. ومن البديهي أن الصناعة لا تقوم إلا على توافر الطاقة التي تحرّك عجلاتها، لذا لم يبدأ العصر الصناعي الحقيقي في بريطانيا إلا بعد تطوير طاقة البخار. وفي بداية القرن العشرين طبّقت الأمبراطورية البريطانية برنامجاً واسعاً لتحويل سفنها الحربية من الاعتماد على البخار إلى الاعتماد على البترول بعد اكتشافه في بلاد فارس، واكتسب البترول منذ ذلك الوقت الأهمية العظمى التي يعرفها الجميع. ورافق تعاظم الاعتماد على البترول تطوير مفهوم "أمن الطاقة" فاصبح جزءاً أساسيا من الأمن العسكري والأمن الاقتصادي في كل الدول. ولذا فإن اختفاء أمن الطاقة، أو ضعف إمداداتها، سيقوّض كل الركائز الأمنية الأخرى، وستعود أوروبا إلى العصر الزراعي خلال سنتين، وستعود أميركا إلى العصر نفسه خلال خمس أو ست سنوات لأن إنتاجها النفطي بلغ الذروة في الثمانينات ويتسارع تقلصه بطريقة مقلقة.

وخلال عشر سنوات ستكون أميركا في حاجة إلى كل النفط الذي تنتجه أوبك لأن هذه الدولة التي لا يزيد عدد سكانها على ٥٪ من سكان العالم تستهلك ٢٤٪ من إنتاج النفط في العالم، فيما تستهلك أوروبا التي يزيد عدد سكانها على ٧,٦٪ من سكان العالم نحو ١٥٪ من الانتاج العالمي. وخلال السنوات الثلاث الماضية قوبلت نظرية "ذروة النفط" بالاستنكار والرفض لكن المستنكرين والرافضين لم يتمكنوا من تقديم البراهين الأكيدة المعاكسة فاتسع نطاق تبني النظرية، وباتت مقبولة لمئات الجيولوجيين وأقطاب صناعة النفط والباحثين في شؤون الطاقة والمحللين الاقتصاديين وغيرهم. وإذا صحت توقعات أقطاب نظرية النفط فإن العدّ التنازلي للاحتياط البترولي العالمي بدأ في ديسمبر ٢٠٠٦، بل ربما في مايو من العام نفسه، لذا يقترب العالم بسرعة من مواجهة أزمة كبرى لأن كل بدائل الطاقة التي تطورت بفضل التقنيات الحديثة لن تغطي في نهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين إلا جزءاً يسيراً من الطاقة التي يوفرها البترول والغاز.

وعندما عرض أحد أهم أقطاب الدعوة إلى الحرب الدائمة ضد المسلمين على المؤتمر الأمني الذي انعقد في هامبورغ في بداية القرن الواحد والعشرين الانضمام إلى أميركا في حربها ضد الإرهاب، فإنه كان يقدم العرض نفسه الذي قدمته الأمبراطورية البريطانية إلى الأوروبيين والأميركيين في بداية القرن العشرين لغزو الصين وتقاسم خيراتها الهائلة. واستخدمت بريطانيا آنذاك غطاء الحرب ضد المفسدين (Boxers) فيما استخدم جون

ماكين عضو مجلس الشيوخ الأميركي غطاء الحرب ضد الإرهابيين: "قال الفيلسوف الألماني هيغل في الزمن الذي حمل الملوك إلى عروش أوروبا وحمل بناء الأمبراطوريات النظام إلى العالم: إن تاريخ العالم ما هو إلا تطور الوعي بالحرية. وفي زمننا هزم هذا الوعي الفاشية ودمر أمبراطورية التسلط في العالم، لذا يتجه اهتمام الشعوب الحرة في أوروبا وأميركا اليوم إلى الأراضي التي يُسيء غياب الحرية فيها إلى قيمنا ويهدد أمننا. إن الدفاع عن الحرية يستصرخنا العمل ضد الإرهاب الدولي والدول المارقة التي تبني أسلحة الدمار الشامل. وسيحدد ردنا على التحديات والفرص (opportunities) الموجودة وراء حدود دول حلف الناتو ما إذا كان هذا الحلف الذي هو أكبر تحالف سياسي وعسكري في تاريخ البشرية سيتابع تحقيق دوره في صنع أطول مرحلة من السلام المستتب في تاريخ قارة أوروبا وصهر الدول القيادية في العالم في بوتقة الدفاع الفعلي عن الحرية." [٥٧]

ونزع الأوروبيون من العرض الأميركي الذي قدمه ماكين (٢٠٠٣/٢/٨) قبل غزو العراق بأربعين يوماً قشور غلاف هستريا التبويق المعروفة جيداً عن الحرية والديمقراطية، فوجدوا تحت الغلاف ما سبق أن وجدوه في كل الهستريا الأميركية الداعية على غزو العراق، وهو أن أميركا تريد ركوب بغل الناتو إلى ساحات الحروب التي لم يعد أمام واشنطن مناص من شنها للمحافظة على هيمنة الدولار وضمان أمنها الخاص بتوافر الطاقة، ولم يعد لديها من الجنود ما يكفي لإنجاح المهمة.

إن الخوف الأميركي من مضاعفات عدم انضمام أوروبا إلى حروب البترودولار والطاقة كما انضمت إليها في الحرب ضد الشيوعية هو سبب الاستفزاز الذي طبع لغة بعض المسؤولين الأميركيين لدى الحديث عن فرنسا وألمانيا ومنهم دونالد رمسفيلد وزير الدفاع الأميركي السابق الذي وصف الدولتين الأهم في أوروبا بأنهما تمثلان "أوروبا القديمة"، ومثل أقطاب الحزب الجمهوري الذين استبدلوا فعلاً اسم "البطاطا الفرنسية" في مقاصف الكونغرس باسم "بطاطا الحرية"، فيما تقدم العضو الجمهوري جيم ساكستون بمشروع قرار لمنع أي شركة فرنسية من الحصول على تمويل لأي مشاريع إعادة إعمار في العراق.

وفات عضو مجلس الشيوع الأميركي جون ماكين في هامبورغ، كما فات قطب آخر من أقطاب الحرب على "الأعداء المسلمين" هو نظيره جو ليبرمان الذي تحدث بلغة مشابهة في المؤتمر نفسه، فاتهما أن الحرب العالمية الثانية انتهت بتربّع أميركا على عرش العالم لكن انتهت بأوروبا إلى دمار لم تعرفه في تاريخها، ووضعت كل الدول الأوروبية في المرتبة الثالثة بين دول العالم بعد أميركا والاتحاد السوفيتي. والأوروبيون أكثر وعياً لدروس التاريخ من الأميركيين عموماً، لذا يعرفون أن الحروب الدائمة التي شنوها على العالم

الإسلامي في القرن الحادي عشر انتهت إلى فشل رهيب انتقلت الجيوش الإسلامية بعدها إلى وسط أوروبا، وأن عصر الاستعمار انتهى هو الآخر بفشل ذريع ولم يبق من هاتين الحربين الطويلتين سوى الدموع.

وأعمت الهستريا الأميركية العيون عن رؤية حقيقتين جديدتين وضعتا أوروبا في طريق الصدام المحتمل مع أميركا خلال عشرينات القرن الواحد والعشرين، إن لم يكن قبل ذلك: الأول هو صدام اليورو مع الدولار للسيطرة على التمويل الدولي، والثاني الصدام على الطاقة خصوصاً الغاز الطبيعي لأن إيران شريك أساسي في خطط أمن الطاقة الأوروبي خلال السنوات السبع أو الثماني المقبلة. وتعرف أوروبا أن إقامة بورصة للتجارة بعقود تسليم النفط الآجل باليورو خطوة ستعتبرها أميركا بمثابة إعلان حرب، لكن الأوروبيين يجدون أنفسهم في وضع غريب لا يمكن استمراره إذ لا يُعقل أن تضطر أوروبا إلى استخدام الدولار لشراء الكميات الهائلة من الطاقة التي تحتاجها بعملة منافسة هي الدولار. وهناك أسباب كثيرة وراء المعارضة الألمانية والفرنسية لغزو العراق، لكن هذا لا يلغي سبب خوفهما من نجاح المشروع الأميركي في العراق وتطوّر وضع تستطيع فيه أميركا أن تملي إرادتها على أوروبا، أو نشوء وضع تستطيع فيه أميركا بالاتفاق مع بريطانيا وبعض الدول الصغيرة في وسط أوروبا وشرقها إضعاف قوة اليورو أو عرقلة اتساع نطاق التعامل به أوروبياً ودولياً. لذا فإن الفرص التي قدمها ماكين وغيره للأوروبيين ليست الفرص التي تريدها أوروبا. ولا تريد أوروبا الصدام مع أميركا لأنها غير مستعدة له لكن الوقت إلى صالحها وليس إلى صالح أميركا.

الإرهاب وصراع الحضارات

خاضت دول العالم حروباً لأسباب لا يقل عددها عن عدد الحروب نفسها لكن لم تغلّف دولة عظمى حروب الاستعمار والنفوذ السياسي والتوسع الجغرافي والهيمنة الاقتصادية بقشور الحرية والتحرر والمساواة والديمقراطية كما غلفتها أميركا. واجتاحت الجيوش الأميركية المكسيك عام ١٨٦٢ "دفاعاً عن الحرية والدم الأميركي" لكنها لم تتوقف إلا بعدما حققت هدفها الحقيقي وهو اقتطاع ثلث أراضي المكسيك بما تضمن ولايات نيفادا ويوتاه ومناطق شاسعة أخرى أتبعت لاحقاً بولايات كولورادو وأريزونا ونيو مكسيكو ووايومنغ إضافة إلى كاليفورنيا التي كانت، ولا تزال، أكبر ولاية أميركية. وفي عام ١٨٩٨ شنت أميركا الحرب على أسبانيا "لإنقاذ أهل كوبا من العذاب وحمل الديمقراطية إليهم" وانتهت باحتلال كوبا وبورتو ريكو والفلبين، ثم دخلت الحرب العالمية الثانية لحمل الحرية إلى الألمان واليابانيين وتخليصهم من النازية والتوتاليرية وانتهت الحرب باحتلال اليابان

ونصف ألمانيا، ثم دخلت الحرب في فيتنام لطرد الشيوعية فحلت محلها.

وخلال ١٠٠ عام من التوسع تجاهلت أميركا نصيحة مؤسسي الجمهورية في نهاية القرن التاسع عشر عندما حذروا من التورط في حروب ما وراء البحار، فخاضت حروباً خارجية بلا نهاية لحماية مصالحها، ثم اكتشفت أن سياساتها الخارجية أعمتها عن حماية دارها فسقط في سبتمبر ٢٠٠١ من ضحايا الإرهاب ما لم تعرفه أميركا منذ موقعة انتيتام عندما تشبّع تراب حقول الذرة بدم ٤,٨٠٠ قتيل في أكثر معارك الحرب الأهلية دموية عام ١٨٦٢.

ولم ينفرد العرب بالقلق وهم يتابعون الاستعراض الدموي المجوني الذي بدأ به الرئيس بوش مأساة تدمير العراق عام ٢٠٠٣ فالملايين في العالم الذي لا يحب الظلم قلقوا أيضاً من مصير مشابه إن لم يخضعوا. والملايين من الأميركيين الليبراليين قلقوا أيضاً من احتمال نجاح إدارة بوش في بناء أهم أركان قرن أميركا الواحد والعشرين في الشرق الأوسط لأنهم عرفوا أنه لن يكون قرن كل أميركا بل قرن الجمهوريين. لذا كان إلى جانب ملايين العرب والمسلمين الذين ابتهلوا إلى الله لهزيمة أميركا يوم الغزو، ملايين الأميركيين الذين صلّوا كيلا ينتصر الرئيس بوش انتصاراً مبيناً. لذا لا مفرّ من الاستنتاج المذهل بأن العالم الخائف من مواجهة هيمنة اليمين الأميركي حمّل المقاومة في العراق والشارع العربي في بلاد العرب مسؤولية لم تجرؤ أمّة في الغرب أو الشرق على حملها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي هي التصدي لتلك الهيمنة الجبّارة. وعندما استرد العالم أنفاسه وثقته بنفسه وجرأته على انتقاد أميركا بعد أربع سنوات من الفشل الأميركي في العراق، رفع الكثيرون أصابعهم إلى العرب واتهموهم بالإرهاب. وتحول القلق الفرنسي الدائم من المزاحمة البريطانية في الساحة الدولية والأوروبية إلى خوف عندما انضم الجنود البريطانيون إلى الجنود الأميركيين واجتاحوا العراق في ثلاثة أسابيع. وعندما زال الخوف بزوال فرصة أميركا لتطويع العراق وزوال فرصة بلير كي يصبح أقوى سياسي في أووربا سارت فرنسا على رأس القوات الأوروبية العائدة إلى لبنان بعد رحيل دام أكثر من نصف قرن لتفصل بين مقاتلي حزب الله والجنود الإسرائيليين لكنها تمركزت في الجانب اللبناني فقط وكأنها جاءت لتحمي إسرائيل عبر الحدود.

ولا حرج في تسمية الأشياء بمسمياتها الصحيحة فكثيرون يعتقدون أن المقاومة العراقية حررت العالم من الخوف من أميركا، وأن هزيمة أميركا في العراق انتصار للحرية والسلام في العالم، وأن خسارتها في العراق ربح كبير للديمقراطية وحكم القانون ليس في الدول النامية فقط بل حتى في أميركا نفسها وفي ألمانيا وإيطاليا وكندا وغيرها كما يتضح من إدانة أو اتهام وكالة الاستخبارات المركزية باختطاف المواطنين في الدول الثلاث الأخيرة. ومن

المذهل كذلك الاستنتاج بأن العراقيين الذين لم يتمكنوا بعد من تحرير العراق من الأميركيين، ساهموا في تحرر دول أميركية لاتينية كثيرة من الهيمنة الأميركية التي استمرت أكثر من ١٠٠ عام، وهم لذلك مدينون للعراقيين. والأميركيون المعتزّون بديمقراطيتهم وحرياتهم الشخصية مدينون أيضا للعراقيين فيما بدأوا يستردون من الإدارة الأميركية الحريات التي انتزعها الرئيس بوش بموجب قانون "باتريوت" تحت غطاء الدفاع عن الأميركيين ضد الإرهاب. والديمقراطيون في أميركا مدينون للعراقيين بجزء مهم من فوزهم في انتخابات ٢٠٠٦ التي أنهت عزلة طويلة قاسية في زنزانة الأقليّة استمرت ١٢ عاماً فلولا صمود العراقيين فلربما بقي الديمقراطيون أقلية عشرات السنين الأخرى.

ولولا إخفاق إدارة بوش في تحقيق النصر الهين في العراق لما تجرأت نانسي بيلوسي زعيمة مجلس النواب الديمقراطية على اتهامه بوضع حياة الجنود الأميركيين في خطر لخدمة أهدافه، ولما استرد الأميركيون المعارضون لحروب الأجيال شجاعتهم للتظاهر بمئات الألوف ضد إدارة بوش التي خلقت نظاماً سياسياً جديداً هو أشبه بالديكتاتورية الديمقراطية، ولما وقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام بعض أهم أقطاب الحرب الدائمة في العالم خلال مؤتمر الأمن في هامبورغ في فبراير ٢٠٠٧ ليعلن أن روسيا تجاوزت الإفلاس والاضطراب وباتت مستعدة لفرض وجودها الدولي، لأن أميركا انتقلت من نزاع إلى نزاع دون أن تضع حلاً ناجعاً لأي منها، ولم تخلّف هيمنتها سوى الخراب.

ويعرف الروس الخراب جيداً لأنهم خاضوا، مثل الأميركيين، حربين كونيتين فصلتهما ٢٠ عاماً. وزجت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ١٦ مليون جندي تطلب تسليحهم كميات هائلة من الأسلحة والمعدات وفرتها مجمعات الصناعات الحربية. وتوقفت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ لكن صناعة الحرب الأميركية لم تتوقف إذ كانت أكبر من أن تستطيع الحكومات الأميركية وقفها. وكانت الصناعة خادمة للأمبراطورية فصارت أميركا وفي أشكال عدّة خادمة هذه الصناعة. ووجد الرئيس هاري ترومان أن عليه أخذ مصالح صناعة الحرب في اعتباره وصنع الأعداء لكي تُصنع الحروب فاستولد الحرب الباردة في ١٢ مارس ١٩٤٧. وبدأت هذه الحرب الغريبة عندما قررت أميركا دعم النظام الملكي الذي أقامته بريطانيا في القاهرة وفرضته على اليونان بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، واعتبر ترومان صراع الحركات الثورية اليونانية التي ضمت اليساريين ومعارضيها صراعاً بين "الشعوب الحرة والأنظمة التوتاليرية".

وخلال العقود الستة الماضية لم تعرف أميركا السلام إلا لماماً لأن كتلة مجمعات الصناعة الحربية في الحقيقة كتلة جبّارة لم يستطع أي رئيس أميركي، حتى الآن، تجاهل مصالحها. وعندما طلع الرئيس آيزنهاور بنظرية "الدومينو" (١٩٥٤/٤/٧) فإنه كان يحذر

الأميركيين والسوفييت على حد سواء بأن الولايات المتحدة لن تتردد في دخول الحرب لمنع تقدم الشيوعية على أي محور، ومنها حرب فيتنام. ولم يفت على الكثيرين حقيقة ما فعلته الولايات المتحدة ومنهم الكاتب الأميركي مايكل بارينتي الذي قال: "لقد أعمانا الخوف من أن تتمكن الشيوعية من احتلال معظم العالم فخفي علينا أن القوى المعادية للشيوعية احتلته قبلها." [٥٨]

ومنذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قال كتاب كثيرون بحرب الأجيال وصراع الحضارات وصدام الإسلام بالمسيحية ليغلفوا شوقهم إلى تجدد الحلم بعصر الأمبراطوريات التي حكمت بلاد الإسلام والصين وفقراء العالم في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية تحت شعارات سامية، ثم انتهت بقتل الملايين جوعاً في الهند واغتيالاً في الكونغو وتعذيباً أو رمياً بالرصاص في الجزائر. لا توجد في الواقع كلمة طيبة يمكن وصف أي أمبراطورية بها فكلها أضرط من بعضها لكن البعض كان أسوأ بكثير من الآخر. وعندما يتحدث الناس عن العصر الاستعماري فإنهم يتحدثون عن بريطانيا وفرنسا وأسبانيا واليابان وبلجيكا وإيطاليا لكن نادراً ما يرد اسم أميركا في اللائحة مع أنها لم تكن في الفلبين أقل وحشية من الفرنسيين في الجزائر، وكان عدد الضحايا في الدولتين المحتلتين العدد نفسه طبقاً لمعظم المصادر.

إن قتل ضحية بريئة واحدة لأي سبب قتل لعقد الأخوّة الانسانية لكن كاره الظلم ليستغرب أن يستنتج بعض المؤرخين الغربيين أن الأمبراطورية الرومانية كانت أكثر الأمبراطوريات التي عرفها العالم عنفاً وظلماً عندما يقدّرون عدد ضحايا استعراضات القتل والاغتصاب والتوحّش البشري في الاستادات الرومانية في العالم القديم بنحو ٧٢٠ ألف ضحية، ثم لا يقولون إن أميركا لن تخرج من العراق إلا وعدد الضحايا تجاوز كل ضحايا الأمبراطورية الرومانية في ٤٠٠ عام. ثم يضيف كاره الظلم إلى الضحايا العراقيين ما قتله الأميركيون في الفلبين (مليون ضحية) وفي فيتنام (٣.٢ مليون) وفي كمبوديا ولاوس (١.٥ – ٢ مليون) وفي غواتيمالا وإيران وهاييتي وعشرات الدول والشعوب غيرها مئات الألوف الأخرى فيتساءل من هي حقاً الأمبراطورية الأكثر عنفاً في تاريخ البشرية؟ لكن الصورة، على فجيعتها، لا تكتمل بضحايا القرنين العشرين والواحد والعشرين إذ كانت بداية استيطان العالم الجديد بداية اقتراب أجناسه من الانقراض بعدد إجمالي يزيد على ١٠٠ مليون من السكان الأصليين في القارتين. ولحق بذلك موت ملايين الأفارقة الذين حملتهم السفن البريطانية والفرنسية والاسبانية والأميركية إلى مستعمرات العالم.

وتطلب وصول زعيم من أصل هندي مثل هوغو شافيز إلى سدة الحكم في بلد مثل فنزويلا وإيفو موراليس إلى سدة الحكم في بوليفيا نحو ٥٠٠ عام فني خلالها معظم السكان قتلاً أو جوعاً أو مرضاً، ولم تبدأ أعدادهم في الارتفاع إلا نحو نهاية القرن التاسع عشر.

ولم ينقذ شافيز من الموت بعد انقلاب ذوي الشعر الأشقر (blondes) عليه عام ٢٠٠٢ سوى أكثر من مليون من فقراء كراكاس زحفوا إلى القصر الجمهوري وأحاطوا بالرئيس الذي عينه الإنقلابيون. واقترب هندي آخر من الوصول إلى رئاسة الجمهورية في المكسيك لكن المحكمة العليا هناك أقرت فوز خصمه "الأشقر". وكانت رياح التغيير بدأت تعصف بأميركا اللاتينية في الثمانينات بعد الخلاص من أنظمة الظلم التي ساهمت أميركا في رفعها إلى السلطة في السبعينات عن طريق انقلابات دامية مثل انقلاب تشيلي عام ١٩٧٣، لكن إخفاق أميركا في العراق استعجل التغيير ففتحت أميركا اللاتينية أبواب صداقتها لعدو أميركا الأكبر في العالم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. لكن التحدي لم يأت على لسان أحمدي نجاد بل على لسان ضيفه الفنزويلي شافيز الذي نادى بوحدة المظلومين في العالم لدفن الإمبريالية في القرن الواحد والعشرين في تحد واضح لأميركا التي جاءت إلى العراق كخطوة أولى لتحويل القرن الواحد والعشرين إلى قرن العظمة الأميركية.

ولم يحدث في التاريخ أن تمكنت حرب من إحداث التغيرات الزلزالية التي أحدثتها الحرب في العراق حتى قبل انتهائها. ولا ينقضي يوم على هذه الحرب إلا ابتعدت قدرة أميركا على إعادة الوضع في أميركا اللاتينية إلى مرحلة ما قبل تلك الحرب، فيما تزاد ثقة تلك الدول بأنها لا تستطيع فقط التصدي للقوة العسكرية الأميركية بل تحقيق الانتصار. لذا بدأت تفكيك الأنظمة الاقتصادية التي فرضتها القوة العسكرية السافرة والمؤسسات النقدية والاقتصادية الرديفة وتأسيس بديل اقتصادي لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي باسم "البديل البوليفاري". وفي نهاية ٢٠٠٦ باتت الكلمة التي تعتبرها أميركا أشد خطورة من الإرهاب وهي "التأميم" من مفردات الشارع الأميركي اللاتيني. لهذا خاطب الرئيس بوش الكونغرس للموافقة على التمويل الإضافي الذي يريده للانفاق على الحرب في العراق، وأضاف إلى أسباب احتلال العراق سبباً جديداً هو "أمن أميركا المستقبلي وصدقيتها العالمية". [٥٩] ولهذا انتبهت أميركا اللاتينية إلى مضاعفات الفشل الأميركي في العراق أسرع من غيرها لأنها أقرب إلى أميركا من غيرها وتعرفها أكثر من غيرها.

وفي آسيا يعود الوجود العسكري الأميركي إلى بداية القرن العشرين عندما احتلت الفلبين، ثم تدعّم هذا الوجود بقوة نتيجة الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية وحرب فيتنام والتدخلات في معظم الدول الآسيوية. وكما لا تريد الولايات المتحدة إحلال السلام في الشرق الأوسط لأن إمساكها بملف الأزمة لا بملف السلام هو الذي يحافظ على نفوذها في المنطقة، فإن المساهمة في إبقاء النار الهادئة تحت بؤر النزاع بين الصين وتايوان وبين كوريا الشمالية والجنوبية وزيادة المخاوف من الخطر النووي الذي تمثله كوريا الشمالية الفقيرة على اليابان، تلعب دوراً أكيداً في تبرير استمرار الوجود العسكري في تلك الدول.

إن التساؤل عن السبب الذي دفع الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها إزاء كوريا الشمالية جوابه أنها تحاول إزالة المشكلة النسبية الصغيرة التي تمثلها حكومة كوريا الشمالية التي لا تستطيع إطعام شعبها للتركيز على المشكلة الكبيرة في شرق آسيا وهي الصين. ومن الملفت أن تلحق المحادثات الخاصة بإنهاء أزمة كوريا الشمالية محادثات استراتيجية بين اليابان واستراليا لتعزيز التعاون الأمني بين البلدين، وانضمتا بذلك إلى ترتيب أمني كبير تقوده أميركا وتحاول تعميمه على دول مثل تايوان وتايلاند وسنغافورة. وبعد ١٦ عاماً على انتهاء الحرب الباردة بدأت أميركا تعيد بناء الجدران الأمنية التي أقامتها حول الاتحاد السوفيتي لذا فإن الحرب الباردة لم تنته لأن صناعة السلاح الأميركية لا تريدها أن تنتهي.

ومهما قلّب الباحث في الأسباب الحقيقية التي تدفع الولايات المتحدة على الدوام إلى زعزعة السلام العالمي وخلق بؤر التوتر أو إحيائها وتعميقها فإن الإجابة القديمة هي الإجابة الجديدة وهي النفط والدولار. ولا يوجد نفط تستطيع الولايات المتحدة استغلاله في معظم دول شرق آسيا لكن تلك الدول أصبحت غنية جداً وتحتاج الولايات المتحدة إلى فوائضها المالية لشراء الديون الأميركية واستمرار اعتماد الدولار. وفيما تبحث أميركا عن تعزيز أمن الطاقة زادت التركيز على افريقيا التي عصر الأوروبيون خيراتها على مدى ٢٠٠ عام كما يُعصر الليمون.

إن الطريق الوحيد الذي يمتد أمام الجنوب الاقتصادي هو التنمية وفيه من المصادر الطبيعية ما يكفي لتحقيقها. لكن ارتفاع جدران دول أميركا اللاتينية والدول العربية ودول آسيوية وافريقية كثيرة في وجه أميركا لن يكون مقبولاً ولن يكون فطام أميركا سهلاً. لقد أشرنا إلى بعض الأسلحة الأخرى التي استخدمتها أميركا لبسط سيطرتها ومنها الانقلابات والضغوط وشراء الأصوات وغيرها لكن القوة العسكرية تبقى أساس كل قوة، والحل النهائي عندما تخفق كل الحلول الأخرى في تحقيق أهدافها، ولن يكون استخدام السلاح فاعلاً بعدما علّمت المقاومة العراقية العالم طرق الالتفاف حوله والتصدي له بنجاح.

ولا نعرف ما الذي سيأتي به المستقبل لكن من يراقب تسارع الأحداث في العالم وغرابتها لعله يرى في اهتزازاته ما رآه العالم في آخر أيام الأمبراطورية الرومانية، ولعله يستنتج في يوم ما من المستقبل أن الحرب في العراق كانت أهم حرب تحرير عرفها العالم في العصر الحديث. لكن العراقيين لن يحتفلوا فقد وجد الفلبينيون المسلمون والفيتناميون قبلهم أن فظائع جرائم الحرب التي ارتكبتها أميركا سرقت فرحة الانتصار، وخلفت القوات المنسحبة ملايين اليتامى والمشوهين والفقر لأن الصناعة الوحيدة التي نشطت خلال الاحتلال الأميركي كانت صناعة القبور والأرامل والأيتام والدموع.

الفصل الرابع

السويس والعراق

يقول ماكيافيللي: "إذا شاء المرء أن يستشرف المستقبل فعليه أن يستشير الماضي". ومن يستشر تاريخ العراق منذ خروج العثمانيين عام ١٩١٨ سيكتشف وجود حبل سُرة خفي بين الاحتلال البريطاني والاحتلال الأميركي، وحبل سُرة آخر بين الوجود البريطاني في الشرق الأوسط ووجود خليفته الأميركي. ومنذ نصف قرن أمّم الرئيس جمال عبد الناصر شركة قناة السويس فوجد سير أنطوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا الذريعة التي كان يصلي لمقدمها. وخرج إيدن إلى الناس وذكرى الحرب العالمية الثانية لا تزال حية في أذهانهم وقال إن ما فعله الرئيس عبد الناصر في مصر يماثل ما فعله أدولف هتلر في ألمانيا وبنيتو موسوليني في إيطاليا. وكان إيدن وسيماً ومحبوباً وواثقاً بنفسه فأقنع كثيرين بأن الحق إلى جانب بريطانيا في صراع جديد مع نازي عربي في الشرق الأوسط. لذا أمر قواته بالانطلاق من قواعدها في قبرص ومالطا لغزو مصر بعد أيام قليلة من بدء هجوم إسرائيلي عليها (١٩٥٦/١٠/٢٩) بموجب اتفاق ثلاثي مسبق تضمن فرنسا التي كانت تعتقد أن قهر مصر ضروري للبقاء في "قلبها الأمبراطوري في ما وراء البحار"، أي الجزائر.

ولبريطانيا حبل سُرة مع مصر صادف عام ١٨٧٤ عندما اشترت ٤٤٪ من أسهم شركة قناة السويس، وانقطع عام ١٩٥٤ عندما وافقت بريطانيا على مضض على سحب نحو ٥٦ ألفاً من جنود الأمبراطورية على مراحل. وكان لبريطانيا منتفعون ومؤيدون في بعض أوساط الجيش والسياسة والتجار الكبار والأسر الثرية، شأنهم في ذلك شأن المنتفعين في العراق وغيره، لذا روّج بعض هؤلاء وآخرون أن المصريين سيستقبلون القوات البريطانية بالورود والترحيب، وسينقلبون على الرئيس بعد الناصر ويطيحون به. وعندما يستتب الوضع ستعود بريطانيا إلى مصر بقوة لتستأنف من أهم دولة عربية بناء الشرق الأوسط الجديد الذي سيحل محل الهند، ويساهم في إخراج الأمبراطورية البريطانية من غيبوبتها الاقتصادية في غرفة الإنعاش.

إن هذا هو الهدف الحقيقي الذي أراد إيدن تحقيقه لذا يجب أن نسخر من ادعاء بعض المؤرخين البريطانيين بأن ما حدث وقتها لم يكن غزواً كاملاً لمصر بل عملية عسكرية محدودة لفرض السيطرة على قناة السويس، ويستبعدون وصف ما حدث بأنه حرب ويفضلون عوضاً عن ذلك تسميات تهوينية مثل "أزمة السويس" أو "مهزلة السويس" لتلم مضاعفاتها التاريخية. وبدأ إيدن بمساعدة حليفه الكبير الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور التمهيد لغزو مصر في بداية عام ١٩٥٦ بالطريقة نفسها التي مهدت لغزو العراق وهي عزل مصر وشن حملة دعائية هستيرية للحط من قيمة الرئيس المصري وإبرازه كنازي وفاشيستي يستحق الاطاحة.

وتضمن الاتفاق تنفيذ خطة باسم "أوميغا" لوضع مجموعة من الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية موضع التنفيذ. ولما امتنعت الدولتان عن تقديم المعونات الاقتصادية لمصر قرر الرئيس عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس فتبدّت لإيدن الفرصة. وكشف مسؤولون أميركيون في مرحلة لاحقة أن الولايات المتحدة لم يكن لها علم سابق بترتيبات الغزو. لكن هذا الزعم يتناقض مع قرار آيزنهاور شحن أسلحة إلى إسرائيل قبل شهر من الغزو. والثابت أن إيدن كشف لآيزنهاور الخطة، واتفقا سراً على ألا تتدخل أميركا لوقف القتال قبل تحقيق أهدافه كاملة.

ولا يرد ذكر حرب السويس إلا قال الأميركيون إنهم لعبوا الدور الأهم في وقفها لكن هذا الجهد جزء من كل مختلف. ولاحظ آيزنهاور فيما بدأت بريطانيا الاستعداد لشن الحرب أن الشارع العربي يقف إلى جانب مصر في قرارها لاستعادة ما اعتبره معظم العرب حقاً مشروعاً لمصر من دولة مستعمرة مثل بريطانيا. وحاول آيزنهاور حض السعودية والعراق على انتقاد الرئيس عبد الناصر علناً فلم تجدا ذلك ممكناً بسبب موقف شارعيهما. وخشي آيزنهاور، أبو الحرب الباردة، أن يستقدم غزو مصر الاتحاد السوفيتي إلى العالم العربي، ثم إلى افريقيا عبر مصر، فحاول إقناع إيدن بقبول حل سياسي يتضمن الحصول على تعويض عادل لقاء إعادة قناة السويس إلى مصر، والتوصل إلى اتفاق لضمان تدفق الملاحة الدولية عبر القناة. ولم يلق الاقتراح قبولاً إذ رأى إيدن أن تزايد التأييد العربي لمصر عزز قوة الرئيس عبد الناصر. وإذا لم تنته الأزمة بنصر مبين فسيتعرض نفوذ بريطانيا في العراق والأردن وعدن والخليج إلى خطر كبير، وسيُضعف تأثير حلف بغداد الذي رعته بريطانيا وأميركا عام ١٩٤٥ وضم في تلك المرحلة العراق وتركيا وإيران وباكستان.

وحدث وقتها ما لم يكن في حسبان أحد خارج موسكو فغزت القوات السوفيتية المجر (١٩٥٦/١١/٤) لسحق الثورة الشعبية فيما كان غزو مصر بدأ بهجوم إسرائيلي على السويس. وإزاء هذا التطور الخطير غير المتوقع، لم يستطع آيزنهاور أن ينتقد الاتحاد

السوفيتي على غزو المجر ويسكت عن غزو مصر. وكانت القوات البريطانية التي أتمت مهمتها العسكرية بنجاح تنتظر أخبار خروج المصريين بعشرات الألوف إلى الشوارع لإسقاط عبد الناصر أو تحرّك الجيش للإطاحة به لكن ذلك لم يتحقق. وخشي آيزنهاور أن يتدخل الاتحاد السوفيتي وينفذ تهديده بقصف لندن وباريس بالصواريخ النووية فتندلع حرب كونية فطلب من إيدن إتمام غزو مصر بسرعة أو القبول بوقف إطلاق النار فوراً. وجاء على لسان مسؤول في وزارةالخارجية الأميركية مخاطباً ضابط الاتصال في وكالة الاستخبارات المركزية مع المخابرات البريطانية العامة آنذاك: "قل لأصدقائك أن يلتزموا وقف إطلاق النار الملعون أو أن يمضوا قدماً في الغزو الملعون وسندعمهم في كلا الحالتين شرط أن يحدث ذلك بسرعة. لكن ما لا نستطيع تحمّله هو استمرار ترددهم فهم يرقصون الفالس فيما المجر تحترق." [٦٠]

ولم يتحقق الانقلاب، ولم يخرج المصريون إلى الشوارع ولم يعد إيدن يعرف ما سيفعله تالياً فآثر التريث. وكان الجنيه الإسترليني تعرض خلال تلك الفترة إلى ضغوط حادة نتيجة الغزو والتوتر اللذين سادا الساحة العالمية فطلب هارولد ماكميلان، وزير الخزانة في حكومة إيدن، من واشنطن المساعدة لنجدة الجنيه فوافقت الأخيرة شرط أن تقبل بريطانيا وقف اطلاق النار. ولم يبق أمام بريطانيا خيار فيما بدأت الدول والمستثمرون تفريغ أطنان الجنيهات في أسواق القطع العالمية فوافقت (١٩٥٦/١١/٦). وتولت الأمم المتحدة تطبيق خطة لإنهاء الأزمة تضمنت انتشار قوات الطوارئ الدولية على الحدود بين مصر وإسرائيل والإشراف على خروج القوات الغازية فبدأت القوات البريطانية انسحابها (١٩٥٦/١٢/٢٢). غير أن إيدن لم يكن في استقبالها إذ كان هجر لندن مع زوجته إلى جامايكا. ولما عاد قدم استقالته من منصب رئيس الوزراء (١٩٥٧/١/٩) لأسباب "صحية"، واتبعها بعد يومين باستقالته من منصبه نائباً عن حزب المحافظين. ولم يُكمل إيدن سنته الثانية رئيساً للوزراء، وارتبط اسمه بحرب السويس، وهو يعتبر اليوم أفشل رئيس وزراء بريطاني في القرن العشرين. أما شريكه الفرنسي في الغزو، غي دو موليه رئيس الوزراء، فلم يكن أفضل حظاً إذ انهارت حكومته في السنة التالية للغزو ولما يكمل سنته الثانية في منصبه بعد، وهو معروف في تاريخ فرنسا بوصف "الرجل غير المحبوب".

وقرأت منذ مدة كتاباً للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (رؤيتي ـ التحديات في سباق التميز) فيه الآتي: "هل تعرفون ما هو أقوى شيء بالنسبة لي؟ إنه القرار الصائب في الوقت الصائب، وأخذ مثل هذه القرارات أهم صفات القائد لأنها تتطلب الجرأة وقوة الإرادة وسرعة البت والإدراك العميق لأبعاد قراره والأهداف التي يريد من قراره تحقيقها." [٦١] وللشيخ محمد قرارات عسكرية مهمة لم يشر إليها في كتابه الذي هو أساساً

كتاب في التنمية المتميزة والاقتصاد الحديث، لكن نحسب أن ما قاله الشيخ ضمناً لا بالكلام هو أن الأهم من القرار الصائب في الوقت الصائب أن يتمتع القائد بعقل قادر على التفريق بين الصائب وغيره. والعقل البشري في النهاية لا ينضح إلا بما فيه، فإذا تضمن المحتوى عناصر الإبداع والخلق فإن الخلق والإبداع سيجدان طريقهما إلى اتخاذ القرار الصائب في الوقت الصائب لأن هذا النوع من القرارات قمة الإبداع في السياسة والحرب والاقتصاد. أما جل الباقي فيجب أن يندرج في تصنيف المغامرات، ومنها قرار غزو مصر عام ١٩٥٦ وغزو العراق عام ٢٠٠٣.

ولا يوجد في المغامرة ما يعيب شرط أن تكلل بالنجاح. طارق بن زياد مثلاً أقدم على إحدى أهم المغامرات العسكرية في تاريخ الحروب في العالم عندما عبر الزقاق إلى الجزيرة الخضراء للقاء جيش القوط (٧١١) وقطع على جنوده ونفسه خط الرجعة بإحراق السفن التي انتقل بها إلى الأندلس. لكن الفرق بينه وبين مغامرين مثل إيدن ودو موليه وبوش وبلير أن طارق نجح وصنع تاريخ الانتصار فيما فشل الآخرون وصنعوا تاريخ الهزيمة. ولا يوجد إبداع في قرار غزو العراق لأنه لا يوجد إبداع حقيقي في التضليل والكذب. لذا لا نقول شيئاً لم يقله أكثر من كاتب أميركي قبلنا بكلمات أكثر حدّة بكثير هو أن الرئيس بوش الابن لم يبرهن حتى في سنة حكمه السادسة على امتلاك العقل المبدع وإلا لما كان رمى نفسه وبلاده في أتون العراق الذي اكتوى بناره كل الغزاة الذين عبروا حدوده على مر العصور.

ولا يوجد أيضاً ما يعيب في عدم امتلاك العقل المبدع بل أن العرب اشترطوا على الحاكم عدم الافراط في الذكاء، ولا يزال هذا الشرط قائماً لكن من دون اشتراط. كما أن العقل العادي ليس نقيض العقل المبدع فقادة عاديون كثيرون اكتشفوا فرصة واعدة وحشدوا لها الامكانات المناسبة وسبقوا الآخرين إلى اغتنامها وصنعوا التاريخ أيضاً. لكن الفرق بين هؤلاء وبين بوش مثلاً أن بوش حشد لفرصته الواعدة من الامكانات ما لا تقدر سوى دولة عظمى على حشده بمساعدة أكثر من ٣٠ دولة، ولم يقدم للأميركيين الذين انتخبوه مرة ثم أعطوه فرصة أخرى لاثبات نفسه سوى الفشل والخسائر.

ويعرف القارئ أن مجموعة من ثلاثين أو أربعين سياسياً وصحافياً ومتنفذاً أميركياً، جلهم من يهود الليكود، ومجموعة مماثلة من الزعماء والدبلوماسيين العرب وعراقيين منفيين في أوروبا وأميركا طوعاً أو قسراً، هوّنوا على بوش احتلال العراق، وروّجوا أن العراقيين سيستقبلون القوات الأميركية بالورود والترحيب، وسينقلبون على الرئيس صدام حسين ويطيحون به. وعندما يستتب الوضع سيصبح العراق المنارة التي تشعّ التنوّر والديمقراطية على بحر الظلمات العربي الممتد جنوباً وغرباً، وسيكون قاعدة مثالية لبناء

الشرق الأوسط الجديد الغني بثروته النفطية، وستكون السيطرة على قرار تصدير النفط مفتاح السيطرة على العالم.

لكن تأثير كل هؤلاء لا يعادل مساهمة طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا ودبلوماسييه في الأمم المتحدة الذين تولّوا الجانب الأهم من صياغة القرارات المتصلة بالعراق متابعين بذلك صنعة أتقنتها الدبلوماسية البريطانية منذ قيام عصبة الأمم (١٩٢٠). ولا يعني هذا أن بلير كان العقل المفكر الوحيد وراء غزو العراق، فلدى بوش فيالق من المستشارين والخبراء المتخصصين في معظم الحقول التي تتصل بالحرب، لكن بلير كان يستطيع أن يقدم لبوش وهو يقف إلى جانبه في المحافل والمؤتمرات الصحافية العالمية ما لا يستطيع أن يقدمه شخص آخر وهو الصدقيّة حتى في أعلى مراحل الكذب، والدعم الأخلاقي لغزو لم يكتشف العالم أن معظم ذرائع شنه خلت من الأخلاق إلا بعدما بدأت القوات الأميركية والبريطانية احتلال العراق، وكذلك القدرة على الإقناع التي ليست من صفات بوش المعروفة، والحجة القوية التي لا طاقة لبوش بها.

ولا يوجد وصف لطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا أفضل من الوصف الذي يردده السياسيون الأميركيون والبريطانيون على حد سواء وهو أنها "علاقة خاصة" لأن هذا الوصف يبدو حيادياً تماماً ولا يعني شيئاً محدداً على الاطلاق. وصحيح أن ما يجمع بين الأميركيين والبريطانيين أكثر مما يفرقهم لكن ما يفرقهم يبقى كبيراً ويمكن ردّ بعضه إلى طبيعة نشأة الولايات المتحدة التي انتزعت نفسها من انكلترا بمساعدة عدوتها اللدودة فرنسا التي كانت تريد الانتقام من انكلترا بعد هزيمتها في حرب السنوات السبع. وكان من الممكن أن تغفر الأمبراطورية لأميركا انفصالها لكن قبول تحالفها مع فرنسا كان مرّاً خصوصاً بعدما اتضح أن الأميركيين اتفقوا مع الفرنسيين على منحهم وضعاً تجارياً تفضيلياً، فيما تمنّت فرنسا أن يؤدي تحالفها مع الأميركيين إلى انتزاع كندا من التاج البريطاني. وحاولت إنكلترا خنق المستعمرات اقتصادياً، ثم صعّدت المواجهة ففتحت جبهة بمساعدة كندا واسكتلندا الجديدة ضمن حربها النابليونية الشاملة مع فرنسا. وتطورت المواجهة إلى حرب شرسة استمرت أربع سنوات (١٨١٢-١٨١٥) انتهت بالاتفاق على عودة الأوضاع عموماً إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

وكان معظم القرن التاسع عشر قرن بريطانيا بلا منازع بعدما خسر نابليون آخر معاركه في وترلو (١٨١٥/٦/١٨). وانشغلت بريطانيا بحكم ممالكها الشاسعة، وأقصت أميركا عن مناطق نفوذها فلم تلعب دورها المعروف في أعالي البحار إلا عندما وجدت بريطانيا هذا الدور مناسباً لمصالحها. وعندما ينظر أميركيون كثيرون إلى طبيعة العلاقة مع بريطانيا فإنهم ينظرون عموماً إلى علاقة تقوم على المصالح المشتركة التي لم تعد اليوم كما كانت في

الماضي لأن الأمبراطوريتين تبادلتا مواقع الأهمية الاقتصادية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ثم معظم المواقع الاستراتيجية والعسكرية والنفوذيّة بعد حرب السويس.

دروس النار

يعود لبريطانيا فضلان مهمان على أميركا الأول لا خلاف حوله هو دورها في إخراجها إلى العالم. أما الثاني فهو ضمّها إلى نادي الأمبراطوريات في مطلع القرن العشرين. وللولايات المتحدة في المقابل فضل هائل على بريطانيا هو الانضمام إليها في الحرب العالمية الأولى ضد المانيا بمساعدة يهودية أساسية، وإنقاذها من أهم أزمة واجهتها في تاريخها الإمبريالي الطويل.[٦٢] وازداد ارتباط مصالحهما نتيجة صعود الاتحاد السوفيتي وانتشار نفوذه في العالم على ظهر انتشار الشيوعية. ويوم وضع آيزنهاور حليفه البريطاني إيدن وحليفه الفرنسي دو موليه أمام خيار قبول وقف إطلاق النار ونشر قوات حفظ السلام بين مصر وإسرائيل، فإن آخر ما كان يفكر به هو إضعاف أهم شريكين لبلاده في حلف الناتو الذي أسسته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية لمواجهة المد السوفيتي. لكن آيزنهاور كان رئيساً لأميركا في النهاية فدرس خياراته ووجد الضغط على بريطانيا وفرنسا أهون الشرين لأنه لم يكن مستعداً لخوض حرب نووية مع السوفييت دفاعاً عن مصالح بريطانيا وفرنسا التي لم تتوافق يومها مع المصالح الأميركية.

ويُقال إن إيدن أعدّ قبل استقالته مذكرة أوصى فيها الحكومة بالبحث عن مستقبلها في أوروبا. وإن كان فعل ذلك حقاً فالسبب ليس إضعاف علاقة بريطانيا بأميركا بل خيبة أمله من إخفاق الرئيس آيزنهاور في قراءة المضاعفات الحقيقية التي يمكن أن يفرزها فشل الحملة على مصر. وكان ماكميلان، وزير الخارجية أولاً ثم وزير الخزانة، أيد إيدن في قرار غزو مصر ثم ناور خلال الأزمة بذكاء فدفع إيدن إلى زاوية لا خروج منها إلا بالتنازل له عن رئاسة الوزراء. ولم يرَ ماكميلان في الالتجاء إلى أوروبا حلاً مثالياً للمشاكل التي واجهت بريطانيا آنذاك بل العكس لأن الولايات المتحدة كانت أقدر من أوروبا على تقديم مثل هذه المساعدة اقتصادياً واستراتيجياً شرط اعتراف بريطانيا أنها لم تعد القوة العظمى السابقة، وتجنّب أي عمل عسكري خارجي قبل استشارة أميركا.

وصحيح أن بريطانيا لم تخرج من الحرب العالمية الثانية مثلما دخلتها، لكنها كانت حتى في تلك الأوقات الصعبة أهم من فرنسا وأهم من ألمانيا المدمّرة. وكان بريطانيون كثيرون يعتقدون أن الانخراط في أوروبا ما هو إلا انخراط في صفوف الأمبراطورية الألمانية لأنها أكبر الدول الأوروبية. وانقلبت العلاقة بين بريطانيا وفرنسا تماماً وتفرّقت الطرق لأن فرنسا كانت تعرف أنها ستدفع في الجزائر ثمن فشلها في مصر. وسلكت بريطانيا طريق التحالف

مع أميركا وسلكت فرنسا طريق التحالف مع ألمانيا فانتهى قرن كامل من التحالف قام على خوفهما المشترك من ألمانيا ومن حلفاء ألمانيا مثل السلطنة العثمانية.

ولم يشارك معظم البريطانيين إيدن المرارة الكبيرة التي أعلنّه لأن السلطة انتقلت إلى ماكميلان بهدوء على العكس من فرنسا التي واجهت أزمة سياسية حادة بعد انهيار حكومة دو موليه فاقمها ارتفاع تكاليف احتلال الجزائر وازدياد المعارضة الفرنسية الشعبية والسياسية لاستمرار الاحتلال على خلفية اشتداد المعارضة الدولية له، واقتضى الخروج من الأزمة الاستنجاد بشخصية من وزن شارل ديغول. وكلا فرنسا وبريطانيا في أوروبا جغرافياً لكن بريطانيا لم تكن في يوم من الأيام بمثل "أوروبية" فرنسا، لذا وضعت بريطانيا قدماً في أوروبا وأبقت قدماً في الولايات المتحدة حتى في أكثر المراحل تقرّباً من أوروبا. وظلت المسافة التي يفصلها الانطباع عن فرنسا (٣٤ كيلومتراً في أضيق نقاطه) بمثل المسافة الشاسعة التي تفصلها عن الولايات المتحدة (٥,٠٠٠ كيلومتر) حتى في الحالات التي لم تكن الولايات المتحدة تشاركها الانطباع نفسه.

وحاول ديغول استنهاض بلاده في تلك اللحظات العصيبة ليس عن طريق بدء حوار وطني لتحديد مساهمة فرنسا في المشاكل التي أوقعت نفسها فيها بل بسلوك الطريق الذي سلكه كل المعصومين قبله. وهكذا حمّل الولايات المتحدة المسؤولية كاملة عن الهزيمة التي لحقت بفرنسا، وانسحب من حلف الناتو ثم عرض رؤيته لمستقبل أوروبا أمام زعماء دول السوق الأوروبية المشتركة الآخرين في ستراسبورغ (١٩٥٩/١١/٢٣) بالقول: "إنّ من سيرسم قدر العالم هي أوروبا الممتدة حدودها من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال".[٦٣] ولم يخفَ على البريطانيين أن ديغول استبعد بلادهم من المنطقة الجغرافية التي حددها لأوروبا التي سترسم مستقبل العالم، لذا لم تكن المفاجأة كبيرة جداً عندما طعن ديغول بوجود الإرادة السياسية لدى بريطانيا للانضمام إلى السوق الأوروبية، ووقف في طريق انضمامها (١٩٦٣/١/١٤). ولم يخفَ على الأميركيين أيضاً أن فرنسا الديغولية لم تعد راغبة في استمرار لعب أوروبا الدور الذي ارتأته لها أميركا، وبريطانيا إلى حد ما، وهي أن تكون قطباً في الصراع الدولي الجديد ضد الاتحاد السوفيتي إلى جانب أميركا، بل التحوّل إلى كتلة محايدة بين كتلتين عدوتين لا ترى في الانتصار لإحداهما ما يخدم المصالح الأوروبية.

إن التمعّن في نتائج حرب ١٩٥٦ ودراسة ما فعلته كل من بريطانيا وفرنسا لاحتواء مضاعفاتها الخطيرة يكشف إلى حد كبير سبب وجود حبل السُرة بين المغامرة في مصر عام ١٩٥٦ والمغامرة التي أقدمت عليها بريطانيا إلى جانب أميركا عام ٢٠٠٣ في العراق. ويكشف الجهد نفسه سبب انقطاع حبل السُرة بين فرنسا وماضيها الأمبراطوري بانسحابها

من الجزائر. ولا شك أن موقع فرنسا الجغرافي وسط القارة الأوروبية سهّل عليها لعب الدور الاستقطابي الأوروبي الكبير، لكن دور فرنسا في أوروبا أكبر من هذا بكثير لأن أوروبا الموحدة وليدة رحم الفكر الفرنسي كما يتضح من الفرنسيين اللذين اقترحا إنشاء أول اتحاد أوروبي لصناعات الفولاذ والفحم (١٩٥٠) الذي تطور إلى السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي وهما جان جينيه وروبير شومان.

وتجنبت فرنسا الانكفاء على نفسها بعد حرب ١٩٥٦، ثم بعد انسحابها من الجزائر (١٩٦٢)، بالانكفاء على أوروبا. وأصبح الارتباط العضوي المتميز بهذا الكيان الأوروبي أهم من ارتباطاتها الأمبراطورية التاريخية، وأهم من بقائها في الجزائر لأن أوروبا، كما تتصورها فرنسا، ستكون يوماً أهم أمبراطورية في العالم. أما بريطانيا فانكفأت على نفسها بعد مغامرة إيدن وتجنبت الصراعات الدولية إلى أن اندلعت الحرب مع الأرجنتين (١٩٨٢) نتيجة نزاع على تركة أمبراطورية أخرى هي جزر فوكلاند.

ولو قدّر لبريطانيا الانضمام إلى أوروبا مبكراً فربما كانت تجنبت الحاجة لتجديد التحالف مع دولة انكفأت على نفسها أيضاً بعد هزيمة فيتنام هي الولايات المتحدة، ولأصبحت بريطانيا دولة أوروبية أساسية تتطلع، مثل فرنسا تماماً، إلى مستقبلها الأوروبي بدلاً من أن تتطلع إلى ماضيها الأمبراطوري في عهدي ثاتشر وبلير وتستجدي فتات الدعم الذي يمكن أن يقدمه لها الأسد الأميركي لقاء التضحية بالجنود البريطانيين والمال البريطاني. لكن ديغول لم يترك لبريطانيا خياراً، ولم ترفع فرنسا اعتراضها على انضمام بريطانيا إلى أوروبا (١٩٧٣/١/١) إلا بعد سنوات تمكنت خلالها من وضع بصماتها على السياسات الأوروبية وتثبيت موقعها المركزي إلى جانب المانيا، وتركت بريطانيا في موقع المزاحمة مع إيطاليا لاحتلال المركز الثالث.

وكان مضى على وفاة ديغول عام ١٩٧٠ ثلاث سنوات عندما التحقت بريطانيا بالسوق الأوروبية المشتركة، لكن سياسيين فرنسيين كثيرين حملوا راية ديغول ضد بريطانيا، واتهموها غمزاً أو لمزاً أو علناً بأنها الطابور الأميركي الخامس في أوروبا مما حدّ من قدرة بريطانيا على التحرك في المجال الأوروبي. وفي حين تمكنت فرنسا من إزالة العبء الأمبراطوري بسرعة فإن التخلص من العبء البريطاني المماثل تطلب وقتاً طويلاً نظراً إلى ضخامة حجم التزاماتها الأمبراطورية بالمقارنة، وصعوبة التأقلم مع وضعها الجديد، وعسر معالجة المشاكل التي نجمت عن انهيار الثقة بالجنيه الاسترليني الذي كان يوماً عملة العالم. وهكذا صار الجنيه يخرج من أزمة ليدخل أخرى، ولم تجد بريطانيا شخصية سياسية بحجم ديغول لإخراجها من مشاكلها إذ كان تشرشل تنازل لوزير خارجيته إيدن عن منصبه رئيساً للوزراء قبل شهرين من أزمة السويس.

وكان إيدن حتى في أوج قوته ظلاً باهتاً لتشرشل. أما خليفة تشرشل الحقيقي فهي مرغريت ثاتشر (١٩٧٩-١٩٩٠) التي مدّت يدها إلى أوروبا والتفتت بجسمها إلى الولايات المتحدة لتجديد التحالف البريطاني - الأميركي في عهدي رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩) وجورج بوش الأب (١٩٨٩-١٩٩٣). ووقفت ثاتشر إلى جانب أميركا في التصدي للاتحاد السوفيتي بعد غزو أفغانستان (١٩٧٩)، ثم في الاستعداد لشن الحرب على العراق بعد غزو الكويت (١٩٩٠/٨/٢). وعندما تمكنت المعصومية من ثاتشر انقلب عليها حزب المحافظين وأجبرها على التنازل عن منصب رئيسة الوزراء.

وفي ليلة هزيمتها الكبرى رأيتها خلال تغطية صحافية تزيح ستارة في الطبقة الثانية من مقر رئيس الوزراء (١٠ داوننغ ستريت) لترى خليفتها جون ميجور وهو يستقل سيارته بعد اجتماع قصير معها، ثم رأيتها تمسح دموعها قبل أن تسدل الستارة في نهاية المشهد الأخير من فترة شهدت مركزة بريطانيا بحزم وراء أميركا. وعمّرت ثاتشر فروى قريبون منها أنها تمضي يومها في إنزال كل الكتب من على الرفوف ثم تشفط الغبار من على الكتب والرفوف وتعيد الكتب إلى مكانها. وهذه نهاية كل من لا يرحمه الله فيستعيده قبل أن يصل إلى أرذل العمر. لكن تركة ثاتشر باهرة إذ واجهت نقابات العمال بقوة وأعادت بناء الاقتصاد البريطاني وحررته على الطريقة الأميركية اليمينية، ودفعت الشركاء الأوروبيين يميناً وشمالاً كي يتيحوا مكاناً أكبر لبريطانيا الجديدة، وركبت القطار الأميركي شريكاً نداً إلى جانب ريغان خصوصاً.

ولم تقاتل بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة في كل حروبها، والعكس أصح، لكن الجنود البريطانيين قاتلوا إلى جانب نظرائهم الأميركيين في ساحات الحربين العالميتين الأولى والثانية وفي كوريا وغيرها، لذا كثيرون يقولون إن بريطانيا والولايات المتحدة رفيقان في السلاح في المكان الأول. وهذا صحيح إلى حد ما لكن العلاقة بين الدولتين أكثر تعقيداً ففي زمن ثاتشر مثلاً كان على بريطانيا أن تبرهن ليس للولايات المتحدة فقط بل لشركائها في الكومنولث (خصوصاً استراليا ونيوزيلندة) أن موقفها من الشيوعيّة واضح لا يقبل المساومة، أي مثل الموقف الأميركي. ولذا كان في استطاعة بريطانيا مطالبة واشنطن بثمن مناسب في مقابل هذا الموقف القوي تمثّل في حالات كثيرة في الاصرار على المشاركة في اتخاذ القرارات الدولية المهمة. ولم يفعل بلير شيئاً لم تفعله ثاتشر قبله عندما أعلن وقوف بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب على العدو الجديد الذي أحلته الولايات المتحدة محل الشيوعية بعد هجمات نيويورك وواشنطن، أي الإرهاب، فوضع الجنود البريطانيين إلى جانب نظرائهم الأميركيين في أفغانستان (٢٠٠٢) مثلما وضعت ثاتشر الجنود البريطانيين إلى جانب نظرائهم الأميركيين في الحرب الأولى على العراق.

لكن ما حصلت عليه ثاتشر لقاء دعمها لم يتحقق لبلير لأن الوضع تغير تماماً بين الحقبتين فأصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة في العالم إثر هزيمة السوفييت في أفغانستان. وصارت واشنطن تتوقع الدعم القوي نفسه لكنها لم تعد مستعدة لتقديم الثمن القديم لشريك بات في نظرها صغيراً لا لأن قيمة بريطانيا صغرت بين عهدي ثاتشر وبلير، بل لأن أميركا في عهد بوش الابن رأت نفسها أكبر من أن تقدم أي تنازلات مهمة لأي دولة بغض النظر عن قيمة مساهمتها في صنع القرن الأميركي الجديد.

مقايضة العراق بفلسطين

تحدث بلير علناً وفي جلسات خاصة عن أهمية التوصل إلى حل للصراع بين العرب وإسرائيل قبل غزو أفغانستان وكان انطباع الكثيرين أنه تحدث بحرارة وصدق. ثم تحدث علناً وفي جلسات خاصة عن أهمية استمرار العمل للتوصل إلى هذا الحل قبل غزو العراق وكان انطباع الكثيرين بأنه تحدث أيضاً بحرارة واقتناع شخصي بل أوحى أن مجاراة بوش ليست ثمناً كبيراً لحل هذه المشكلة المستعصية لأنها مفتاح السلام في الشرق الأوسط بل والعالم إلى حد ما. ولم يفوّت بلير منذ غزو العراق فرصة لم يكرر فيها عزمه على مضاعفة العمل لحل المشكلة. وألمح بلير آخر العام ٢٠٠٦ إلى اقتراب الانفراج فازداد الوضع سوءاً لذا يمكن أن يتساءل المرء بعد كل ما سمعه من بلير إن كان ما عرضه على العرب حقيقة ليس أكثر من صفقة لمقايضة العراق بحل ما لقضية فلسطين.

وفعلت أنظمة عربية كثيرة معظم ما طلبته إدارة بوش خلال أكثر من أربع سنوات لتطويع العراق لكن لا تستطيع هذه الإدارة المنتخبة التي تتمتع بدعم عشرات ملايين الأميركيين أن تتوقع من حلفائها العرب الذين لايتمتعون إلا بدعم أجهزة المخابرات أن ينجحوا في ما عجزت عنه، لذا فإن مثل هذه الصفقة لم تعد قائمة لأن المقاومة العراقية ألغتها. وفي الوقت نفسه ألغت المقاومة معظم الأهمية التي كان بوش وبلير وزعماء الأنظمة العربية المتحالفة معها يدّعونها لأنفسهم يوم غزو العراق، فيما ألغت المقاومة في لبنان معظم الأهمية التي كان إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل يتمتع بها قبل هزيمة تموز ٢٠٠٦. وهكذا بات زعماء هذه الأنظمة الأضعف والأكثر عزلة منذ أيام إيدن ودو موليه ونوري السعيد وغيرهم في منتصف الخمسينات، ولا يمكن أن يقدم كل هذا الضعف الحد الأدنى من القوة التي يتطلبها حل مشاكل الشرق الأوسط التي استعصت على من كان أهم وأقوى منهم بكثير في الماضي.

ولا يمكن لهذه الأسباب وغيرها فهم هدف الإدارة الأميركية من كل الزيارات المكوكية التي شغلت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس منذ نهاية ٢٠٠٦ واقتصرت على القاهرة

وعمان والرياض وإسرائيل، فبوش لا يستطيع إجبار إسرائيل على تقديم الحد الأدنى من التنازلات التي يمكن أن تحيي عملية السلام، وأولمرت لا يستطيع أن يفرض على الكنيست مثل هذه التنازلات بعد اتهامه بالتقصير في حرب جنوب لبنان، وبلير خارج اللعبة أساسا، وليس واضحاً ما الذي تستطيع الأنظمة العربية الحليفة القيام به لحماية مصالح أميركا أكثر مما فعلته فيما هي مشغولة بحماية نفسها خلال فترة عصيبة مقبلة.

ولا يبدو أن هدف مكوكيات رايس إنشاء حلف جديد ضد إيران على غرار حلف بغداد ضد الاتحاد السوفيتي فكل حلفاء أميركا العرب على بعضهم البعض لا يستطيعون وضع كتيبة واحدة على الحدود مع إيران أو إطلاق صاروخ واحد على موقع إيراني. وإذا استثنينا هذه الاحتمالات فإن ما يتبقى هو "التفنيص" الذي اشتهرت به إدارة بوش فمهمة رايس الأولى، كما يبدو، قيادة اجتماعات مع بعض الموظفين العرب أمام عدسات التلفزيون لإيهام العالم بأن أميركا لا تزال تتمتع بنفوذ قوي في العالم العربي وأنها لا تنوي الخروج من هذا العالم بعد خروجها من العراق.

وما تريد رايس قوله وقد تحلّق الصحب العربي حولها أنها لا تستطيع في زمن التكليح المفرط مقابلة نظرائها في الدول العربية القليلة القادرة على استضافتها فقط بل مقابلة رؤوس أجهزة الاستخبارات والأمن في تلك الدول، وبأن بعض العرب لا يزالون يستقبلونها في عواصم عربية لذا لا يعتقدون، على خلاف مئات المسؤولين الآخرين في غير دول، أن الحرب الأميركية في العراق حرب تفتقد الشرعية والاجماع والأخلاق، ولا يهمهم فناء العراق وأهله شرط بقائهم في الحكم. كما يذكّر وجود رايس إلى طاولة مع بعض الوزراء العرب بكاريكاتير نشرته مجلة أميركية خلال الحرب الباردة يصوّر رتلاً من الجمال بينهم دب روسي يقول للباقين: نحن الجمال يجب أن نبقى مع بعضنا البعض. ولا فرق الآن فكل ما ينبغي تغييره إضافة الفيل الجمهوري إلى الرتل ليحل محل الدب ووضعه في المقدمة.

ولكل حرب ثمن يدفعه الغالب والمغلوب معاً ولو بعد حين. ودفع العراقيون الذين وقفوا في وجه أميركا ومئات الألوف من العراقيين الأبرياء ثمن هذه الحرب، لكن الباقين سيدفعون الثمن عاجلاً أو آجلاً كل حسب درجة مشاركته في مذبحة العراق ونوعها. وكان بلير وفياً لرفاقية السلاح مع أميركا فدخل شريكاً مع بوش في غزو أفغانستان عندما بدت أميركا لكثيرين على حق والطالبان على غيره. لكن الوضع اختلف تماماً في غزو العراق لأنه لم يأت، على عكس أفغانستان، بقرار دولي، لذا لا يوجد شك خارج البيت الأبيض و١٠ داوننغ ستريت أن الحرب في العراق حرب غير شرعية وغير أخلاقية. وخلال أكثر من أربع سنوات ارتكبت القوات الأميركية والبريطانية في العراق جرائم حرب كبيرة

ضد الإنسانية، لذا لا يوجد فرق كبير في رأي كثيرين بين مجرمي حرب محليين مثل سلوبودان ميلوسوفيتش ومجرمي حرب دوليين مثل جورج بوش وطوني بلير.

ووقف بلير إلى جانب بوش في محافل ومؤتمرات صحافية دولية ليعلنا للعالم اكتمال الاستعدادات لغزو العراق. لكن رئيس الدولة العظمى الوحيدة في العالم لم يقف إلى جانب زعيم دولة من المرتبة الخامسة (بعد أميركا والصين وروسيا وألمانيا وفرنسا) لأن الغزو ما كان سيتحقق من دون المشاركة العسكرية البريطانية التي كانت ثانوية وبقيت ثانوية، أو لأن الولايات المتحدة كانت ستعلّق الغزو وتعطي الأمم المتحدة مهلة إضافية للتأكد من عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق إذا قررت بريطانيا عدم الاشتراك في الحرب، بل لأسباب أخرى أهمها إعطاء العالم الانطباع بأن الحرب الوشيكة على العراق ليست حرباً أمبراطورية أميركية ثابتاها الرئيسيان في عام ٢٠٠٣ هما الثابتان الرئيسيان اللذان وضعتهما الولايات المتحدة نصب عينيها في ما يتصل بالشرق الأوسط منذ الخمسينات وهما إسرائيل والنفط، وبأن هذه الحرب ليست حرباً أميركية تخوضها الولايات المتحدة وحيدة لتثبيت وضع الدولار في العالم، بل حرب مشتركة تضم دولاً مهمة مثل بريطانيا.

إن توافر القدرة على الاعتراف بالحقيقة لا يشترط توافر الذكاء بل توافر الأخلاق والشجاعة وكلاهما من المعادن النادرة في مناجم السياسة. لكن الكذب يتطلب مقداراً معيناً من الذكاء، ويتطلب عرض الكذب في قالب مقنع من الحقيقة مقداراً أعلى، فيما تتطلب القدرة على صنع الحقيقة الكبيرة من الكذب الكبير المكر الذي يتطلب طاقة فكرية قادرة على التحليل الرأسي والأفقي يزعم البعض أنه ليس موجوداً بين أذني بوش. وليس ما يقوله إعلام بوش والبياعون الآخرون بل مقارنة المعلومات التي توافرت عن العراق بعد الغزو بالمعلومات التي عرضها كل من بلير وبوش فيما هما يتجهان بسرعة إلى بوابة الحرب هي التي تكشف وجبة الكذب والتضليل والخداع التي قدمها بلير وبوش إلى العالم بوصفها الحقيقة، كل الحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة. وهي تكشف أيضاً أن بلير كان السياسي الغربي الوحيد القادر آنذاك على منح بوشٍ الصدقيّة والدعم المعنوي والأخلاقي. وعندما اكتشف العالم أنه كذّاب محترف وملفّق من العيار الثقيل، وبأن أسلحة التدمير الشامل موجودة فعلاً في العراق لكن بيد الجنود الأميركيين لا بيد العراقيين، اكتشف العالم في الوقت نفسه أنه لم يعد قادراً على وقف الحرب لأنها باتت امراً واقعاً بوجود القوات الأميركية والبريطانية في العراق.

لقد كان بلير قبل غزو العراق معتداً بنفسه وبصواب رأيه وصحة قراراته وفرض الكثير منها على حكومته وعلى نواب حزب العمل مستخدماً قدرته العالية على الاقناع في البداية

ثم القسر الستاليني الفاضح في ما بعد، وانضم بذلك إلى بوش في تصنيف جديد من السياسيين الغربيين هو الديكتاتور الديمقراطي. وكان بلير رأى مليون ونصف المليون بريطاني تدفقوا من المدن والأرياف إلى شوارع لندن مطالبين بوقف الحرب، وكان يعرف رأيي شيراك وشرويدر (مستشار ألمانيا السابق) اللذين نظرا الكارثة المقبلة. لكن بلير حجبها عن عقله لأنه كان يعتقد أن الانتصار السريع السهل في العراق سيُسكت المعارضة الأوروبية بسرعة، فيما سيُسكت بدء العمل لحل مشكلة الشرق الأوسط معارضة الشارع العربي، وستُسكت الفوائد السياسية والاقتصادية الهائلة التي ستتأتى من غزو العراق المعارضة البريطانية ومنها صفقة قيمتها ١٤٧ مليار دولار لبيع السعودية ٢٧ طائرة من نوع "يوروفايتر" يعتقد خبراء عسكريون كثيرون أن عمر تخلّفها عن الطائرات الحديثة يزيد على ١٠ سنوات.

ولم يتحقق ما وعد بلير العرب وبريطانيا بتحقيقه، ولم يستطع إقناع بوش بالضغط على إسرائيل، ولم يستطع الاعتذار عن توريط بلاده في حرب فاشلة وهو لا يزال على رأس حكومته وحزبه فوجد نفسه في حضانة المدرسة التي خرّجت الديكتاتوريين وقد هيمنت عليه المعصومية. وصار يدافع عن نفسه وعن قراراته بامتهان الكذب والتلفيق والغش وذر الرماد في العيون وإعادة ترتيب الحقائق والتمنّي ولوم الآخرين والصحافة. وأنجز بلير الكثير في بريطانيا لكن الناس لن يتذكروا تركته الاصلاحية في التعليم والصحة والبيئة وسعيه لإحلال السلام في شمال إيرلندا والانتعاش الاقتصادي القوي الذي عرفته بريطانيا في عهده لأنهم لم يتذكروا تركة أنطوني إيدن المتميزة ودوره المهم في تحقيق الانتصار على الألمان وإخراج بريطانيا من تحت رماد الحرب العالمية الثانية. وظلت سيرة إيدن السياسية الناجحة في بريطانيا أسيرة فشله الكبير في السويس، وهو يعتبر أقل رؤساء الوزراء البريطانيين نجاحاً في القرن العشرين وفق استبيان للرأي نظمته مؤسسة موري (MORI) عام ٢٠٠٤ شارك فيه ١٣٩ أستاذاً للعلوم السياسية في الجامعات البريطانية.

والاعتراف بالذنب فضيلة لكن عند الفضلاء لا عند السياسيين إذ وقف إيدن بين ركام مستقبله السياسي ليقول: "لقد اعتقدت حينها، ولا أزال أعتقد الآن، أن الاخفاق في اتخاذ قرار الفعل (غزو مصر) كان سيؤدي إلى عواقب أكثر سوءاً من عواقب عدم الفعل لأنني أعتقدت أيضاً، ولا أزال، أن معاناة العالم كانت ستكون أقل مما عاناه بكثير لو بدأت مقاومة هتلر على ضفاف نهر الراين." وبلير لا يزال بيننا لذا لا حاجة لتكرار ما يقوله دفاعاً عن مشاركته في حمام الدم الذي هو العراق. ولا حاجة لانتظار اعترافه بخطئه الفاحش يوماً فهذا لن يحدث ليس لأن بلير كان سيتصرف كما تصرف كل الزعماء المبتلين بداء المعصومية قبله بل لشيء أخطر من ذلك: إن حرب العراق حرب غير شرعية لذا فإن

كل جندي بريطاني قتل في الحرب قتل بصورة غير شرعية ولا شيء يقف بين مقاضاة أسر الجنود القتلى بلير سوى الحصانة التي تقف بينه وبين القانون طالما بقي رئيساً للوزراء، وطالما تصرف خليفته (غوردون براون) بعدما حل محل بلير كما تصرف ماكميلان، خليفة إيدن، لا كما تصرف الرئيس فورد، خليفة نيكسون، عندما غفر لنيكسون كل ما تقدم من ذنوبه وما تأخر، وحال بينه وبين المثول أمام القضاء لضلوعه في فضيحة "ووترغيت" التجسسية على الديمقراطيين.

وكان خوسيه ماريا أثنار (رئيس وزراء أسبانيا السابق) صغيراً كعادته، ولا يزال، وكان سيلفيو بيرلسكوني (رئيس وزراء إيطاليا السابق) مهرّجاً كعادته، ولا يزال، وكان جون هاوارد رئيس وزراء استراليا بعيداً عن العالم بمثل بعد بلاده، ولا يزال، لذا لا فائدة من التفكير بهم، لكن بلير الذكي أوقع نفسه وبلده في أزمة لم يكن مضطراً إلى إقحام نفسه فيها. وكان بلير سينتهي نهاية شخوص التراجيديا اليونانية ضحية أقدار الآلهة لولا أنه طمع أيضاً والطمع شيء لا تحبه الآلهة، ولولا أنه كذب وظلم ولا تحب الآلهة الجيدة الكذب والظلم. ومن الطبيعي أن يحاول بلير نفي أي صلة بين العمليات الإرهابية التي قتلت الأبرياء في لندن (٢٠٠٥/٧/٧) وبين إرهابه في العراق. ومن الطبيعي أن يدين الإرهاب ويحذّر من خطورته لكن ليس من الطبيعي أن يتحدث عن الإسلاميين الذين قتلوا ٥٢ مواطناً بريطانياً بريئاً في لندن ولا يشير إلى ١٨٢١ مواطناً بريطانياً بريئاً كانوا ضحايا الجيش الجمهوري الايرلندي المسيحي بين عامي ١٩٦٩ و١٩٩٧، وهو الجيش نفسه الذي تفاوض بلير مع جناحه السياسي لإحلال السلام في شمال إيرلندا.

ولم يقل لنا خوفو قبل أكثر من أربعة آلاف عام لماذا جمع أكثر من مليونين و٣٠٠ ألف حجر في مكان واحد لا يتمتع بأي فائدة عملية نعرفها هو هرم الجيزة الكبير، لذا علينا ألا نتوقع أن يقول لنا بلير لماذا قرر حقيقة مشاركة بوش في غزو العراق. هل كان يريد عبور البوابة العراقية إلى الوطن العربي مرة أخرى؟ هل كان يعتقد أن انتصاره في العراق سيجعله رجل أوروبا الأقوى بلا منازع، وسيستطيع للمرة الأولى منذ ٣٠ عاماً كسر احتكار فرنسا وألمانيا المركزين الأهم في الاتحاد الأوروبي فيتفوق في كلا الحالتين على كل ما انجزته ثاتشر؟ هل كان يؤمن تماماً بما آمنت به ثاتشر بأن انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ رفع الرايخ (الأمبراطورية) الرابع على أعمدة أوروبا ولا شيء سيوقف الرايخ الجديد سوى تعزيز تحالف بريطانيا مع أميركا؟ لا نعرف. لكن ادعاء بلير بأن بريطانيا لا تستطيع التخلي عن حليفتها الأميركية في ساحات القتال ليس صحيحاً إذ خُيّر رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون في الستينات بين غضب الشعب البريطاني وحزب العمال من الاشتراك في الحرب الفيتنامية وبين غضب ليندون جونسون إذا لم يشترك في تلك الحرب فاختار غضب

جونسون ثم قدّم له مساعدات خفية بسيطة، فيما فعل بلير العكس تماماً.

وبلير عمّالي مثل ولسون لكنه مكيافيللي اعتمر قبعة المحافظين وتكلم بكلامهم ودهن باللون العمّالي الأحمر سياسات المحافظين الناجحة الزرقاء وفعل كثيراً مما فعلته ثاتشر. واستخف بلير برأي كل من قال إنه ليس سوى جرو يلاعبه بوش وقت ما يشاء، ورفض رأي كل من قال إنه شريك صغير لبوش وليس الندّ الذي كانته ثاتشر لريغان وبوش الأب. لهذا وغيره بقي بلير بلير وبقيت ثاتشر ثاتشر ولن يتغير التاريخ بعدما كُتب. وبوش في المقابل ليس آيزنهاور الذي اعترف بعدما ضرب من ضرب وهرب من هرب أنه كان أسير عملاق مجمعات صناعة الحرب الأميركية الذي صنعه بنفسه. لكن كل ملوك العالم وزعمائه يريدون التميز عن غيرهم، وكلهم يريدون تحقيق ما لم يحققه أحد قبلهم، وكلهم يريدون المجد الأكبر والبناء الأفخم والتاريخ الأهم والتركة الأبقى. ويعرف ملايين العرب ما يعترف به برنارد لويس بأن الإسلام كان "أعظم حضارة في العالم وأكثرها انفتاحاً وتنوّراً وإبداعاً وقوة"[٦٤] وملايين يتمنون أن يعود كل ذلك، فلماذا نعتقد أن الإيطاليين والفرنسيين والبريطانيين لا يتمنون عودة أمبراطورياتهم وكأن العرب هم الأمة الوحيدة في العالم القادرة على الحلم؟

لقد أعلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم شركة قناة السويس لكنه لم يعلن الحرب على بريطانيا أو فرنسا، ولم يمنع السفن البريطانية أو الفرنسية من عبور القناة ولم يعرقل التجارة الدولية أو يوقف ناقلات النفط. وكان حل هذه المشكلة بسيطاً لا يقتضي أكثر من شراء أسهم الشركة من المالكين لقاء سعر عادل وهذا ما حدث فعلاً بعدما أعادت مصر فتح قناة السويس في أبريل ١٩٥٧ إثر إزالة السفن الغارقة أو المدمرة، ووافقت على تعويض حملة أسهم شركة قناة السويس بمبلغ ٨١ مليون دولار تقريباً سددته على أقساط كان آخرها في الأول من يناير ١٩٦٣. لكن هدف إيدن الحقيقي لم يكن فرض ملكية بريطانيا وفرنسا على الشركة مرة أخرى، بل فرض وجود الأمبراطورية على العالم العربي وإلا لكان وافق على ضمان الملاحة الدولية في القناة وبيع مصر حصة بلاده في الشركة. وحقق الغزو معظم أهدافه العسكرية بسرعة لذا يمكن اعتباره من الناحية العسكرية انتصاراً سهلاً، لكن العالم اعتبر الغزو هزيمة سياسية لأنه فشل في تحقيق أهدافه.

ومع ذلك لا تبدو الهزيمة السياسية كافية لتفسير المضاعفات الهائلة التي أفرزها الغزو، ونعتقد بالتالي أن الهزيمة الحقيقية كانت هزيمة أخلاقية لأن العالم عرف الهدف الحقيقي للغزو لذا فوجئت الحكومة البريطانية بالإدانة الدولية. ولم تتوقع بريطانيا أن تنضم دول غربية أساسية في الكومنولث، مثل كندا واستراليا، إلى عاصفة النقد والإدانة لأنها كانت تعتقد أن تأييد الكومنولث من المسلّمات التي لا يمكن الجدال في شأنها وسيعتبرها

الكومنولث على حق حتى وهي على باطل. وخلال يومين اثنين فقط، خسرت بريطانيا السمعة التي كانت تعتقد أنها كسبتها على مدى ٢٠٠ عام وفرزتها عن أمبراطوريات أخرى هي الايحاء بأنها عملت على تمدين العالم. ونظر ملايين العرب إلى بريطانيا العظمى باحتقار، وأوقفوها في صف الأمبراطوريات الأخرى التي كان الظلم أساس صعودها وهبوطها معاً، وصاروا يعتقدون، كمئات الملايين في معظم أنحاء العالم، أنها لا تستأهل البقاء كأمبراطورية لأنها صارت تتصرف بما تمليه عليها عاطفتها لا عقلها الأمبراطوري السابق. وكان إيدن مهد للغزو جيداً وحشد الجيوش والأساطيل ورتب التحالفات لكنه لم يتوقع أن يجتاح الاتحاد السوفيتي المجر في الوقت نفسه، وأن يهدد بقصف لندن بالصواريخ النووية كي يشد انتباه العالم بعيداً عن المذابح التي كانت تدور في شوارع بودابست.

وأراد إيدن للغزو أن يبرهن للعرب وللعالم أن بريطانيا لا تزال قوة عظمى لا يمكن الاستهانة بها أو المساس بمصالحها وإذ به يبرهن للعالم أن الزمن تخطاها ولم تعد تلك الدولة العظمى في عهد دولتين أعظم منها بما لا يقبل القياس والمقارنة. وشاء إيدن إطالة أمد بقاء الأمبراطورية في العالم العربي فإذ به يستعجل خروجها. وظهر خليفته ماكميلان إلى الناس فهوّن عليهم النكبة، وتعهد بمتابعة التصدي للرئيس عبد الناصر والتزام دعم حلفاء بريطانيا العرب في الشرق الأوسط لكنه كان يعرف في قرارة نفسه أنه لا يمكن أن تخسر بريطانيا في مصر وتبقى رابحة في العالم العربي، ولا يمكن أن تخرج بريطانيا من مصر وتبقى في الشرق الأوسط. وهكذا كان، إذ لم يكن مضى على النكبة البريطانية في مصر ٢٠ شهراً عندما أطاح عبد الكريم قاسم النظام الملكي الذي أقامته بريطانيا عام ١٩٢١ "وحرر الشعب العراقي من ربقة فئة فاسدة نصّبتها الإمبريالية". واستدعى في اليوم نفسه (١٩٥٨/٧/١٤) ١٢ ألف جندي عراقي كانوا في الأردن كدفعة أولى من دفعة أكبر كان عبد الكريم قاسم سيقودها لغزو سورية التي كانت انضمت إلى مصر في كيان جديد هو الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨/٢/١)، فيما نقلت بريطانيا ألفين من المظليين إلى الإردن بعد أنباء عن حشد القوات السورية على الحدود الجنوبية. وبحلول ١٩٥٩/٥/٣٠ كان آخر جندي بريطاني رحل عن العراق بعد إقامة طويلة بدأت عام ١٩١٥. وبقي لبريطانيا وجود في عدن بدأ يهتز إثر هجوم بالقنابل (١٩٦٣/١٢/١٠) على المفوّض السامي البريطاني، ثم اشتدت المقاومة فقررت بريطانيا الانسحاب (١٩٦٧/١١/٣٠)، وتبع ذلك انسحابها في السبعينات من مشيخات الخليج.

وقلتُ في مكان آخر إن بلير ليس ثاتشر وسأقول هنا إن بلير ليس إيدن. لا لأن بلير لم يستطع تحقيق النصر الذي كان سيضمن عودة بريطانيا إلى العراق بعد غياب طال ٥٠ عاماً مثلما لم يستطع إيدن تحقيق النصر الذي كان سيضمن عودة بريطانيا إلى مصر، بل لأن

إيدن وضع سمعة بريطانيا فوق سمعته الشخصية وقرر باستقالته السريعة إنقاذ مكانة بريطانيا لا مكانة أنطوني إيدن. ولا نعرف ضغوطاً كانت ستجبر إيدن على الاستقالة لكنه كان يعرف أنه سيكون رئيس وزراء ضعيفاً وسيعيش في ظل ماكميلان. أما بلير فقد قبل أن يكون ظلاً لخليفةٍ (غوردن براون) يُفترض أن يكون ظلاً له. وظل إيدن وفيّاً لأميركا وتردد عليها كثيراً وكان على فراش الموت هناك عندما أرسل إليه كالاهان طائرة خاصة لكي تعيده بسرعة إلى انكلترا ليموت فيها. لكن علاقته مع آيزنهاور انتهت لأنه كان يشعر أن حليفه الأميركي خذله في وقت الحاجة إليه. أما بلير فظنّ أنه سيركب بوش إلى النصر في الشرق الأوسط وأوروبا وإذ به يكتشف أن بوش ركبه إلى الهزيمة، ومع ذلك لا يزال يشيد ببوش. ولا نعرف من هو الأسوأ حظاً من الآخر: رئيس الوزراء الذي يُعتبر أقل رؤساء بريطانيا في القرن العشرين نجاحاً، أم رئيس الوزراء الذي يُعتبر أقل رؤساء بريطانيا أخلاقاً. ولا نقصد بذلك مواقف بلير السياسية فقط بل تميزه عن كل رؤساء وزراء بريطانيا السابقين بأنه الوحيد الذي حققت معه الشرطة مرتين في قضية تتعلق بمنح متمولين كبار لقب "سير" و"لورد" في مقابل تقديم قروض بالملايين لتمويل حزب العمال.

ومهّد بلير للإعلان في ٢١ فبراير ٢٠٠٧ عن انسحاب قسم من القوات البريطانية من جنوب العراق فتنقّل من محطة تلفزيونية إلى أخرى ليزف النبأ كأنه يعلن تحقيق الانتصار في العراق مع أنه في الواقع لم يعلن إلا الهزيمة. لكن إعلانها جاء متأخراً نحو سنة لأن القوات البريطانية فقدت السيطرة على الجنوب نهاية ٢٠٠٥. وفي اليوم الذي أعلن فيه بلير أن الوضع في جنوب العراق يتحسّن رأى المراسل العسكري لصحيفة التايمز اللندنية غير ذلك تماماً واستغرب توقيت إعلان الانسحاب في الوقت الذي تدهور فيه الوضع الأمني في البصرة فبدأت القواعد البريطانية تتعرض للقصف الصاروخي اليومي تقريباً، فيما تقاسمت المليشيات الشيعية السيطرة على الجنوب. ويتناقض كلام بلير ثم ترحيب الرئيس بوش بالانسحاب البريطاني الجزئي وادعاء نائبه تشيني أن خفض عدد القوات البريطانية "تأكيد للحقيقة بوجود مناطق في العراق تتحسن فيها الأوضاع بصورة جيدة"، يتناقض ليس مع الحقائق على الأرض فقط بل مع تقرير رفعه البنتاغون إلى الكونغرس أشار إلى أن البصرة إحدى خمس مدن عراقية تتسم بعنف كبير وهي ليست جاهزة لنقلها إلى السلطات العراقية، كما أوضح تقرير نشرته صحيفة لوس أنجليس تايمز في ٢٠٠٧/٢/٢٢. أما أبرز ما لم يعلنه بلير فهو أن ما تبقى من الجنود سينتقلون إلى مطار البصرة حيث السلامة أكثر منالاً والخروج من العراق أكثر سرعة.

وخسرت بريطانيا التي حكمها بلير عدداً نسبياً كبيراً من الجنود في العراق وستة مليارات جنيه (١٢ مليار دولار) وجزءاً مهماً من سمعتها الدولية ولم يحصد بلير من

الرئيس بوش لقاء كل هذا سوى الاستخفاف. ولا يوجد خطأ أفدح من الخطأ الذي يرتكبه المغامر سوى الخطأ الذي يرتكبه اليائس. أما الخطأ الذي هو أفدح من خطأ اليائس فهو الخطأ الذي يرتكبه المغامر اليائس الذي يعتقد إنه لن يخسر شيئاً مهما كانت فداحة ومضاعفات الخطأ الذي يرتكبه فلن يُعلّق من حبل المشنقة، ولن يُساق أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية، ولن يمتنع الناس عن مصافحته لأن يديه تنزّان بدم أبرياء العراق، ولن تُصادر أمواله المنقولة وغير المنقولة، وسيعيش باقي أيامه في محيط الاهتمام والثراء ويتفرغ لكتابة مذكراته وإلقاء الخطب ليزيد ثراءه ثراءً. هذا هو حال بلير الذي بدأ يخطو خطواته الغاربة الأخيرة في ليل النسيان الطويل عندما قوّض العراقيون حلمه الكبير في العراق. وسيكون حال بوش الحال نفسه فيما يخطو هو الآخر الخطوات نفسها في ٢٠٠٨ عندما يهجره اهتمام الناس إلى الحملة الانتخابية الرئاسية في نهاية العام.

ولا يمكن تحقيق أي هدف كبير من دون خلق الفرص وتوفير الأدوات وصنع التحالفات الكفيلة بتحقيقه، ثم القبول بالثمن المناسب لقاء الهدف المناسب. وبما أن الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر فمن الطبيعي أن تتحمل الثمن الأكبر. وبريطانيا كانت ستستفيد أيضاً من الهيمنة على الوطن العربي لذا دفعت، ولا تزال، الثمن الذي يعادل مكاسبها وبما يتناسب وحصة الغراب المشترك مع الأسد في اصطياد الطريدة الواحدة. ومثلهما أيضاً إسرائيل وأنظمة الظلم العربية التي رضيت صاغرة من الغنيمة بإياب البقاء على عروشها، ولو مؤقتاً. وكل هذا معروف ومدوّن وكتبت فيه المؤلفات لكن الثمن المرتفع الذي فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا على المجتمع الدولي دفعه في جهدهما المحموم لبدء الغزو بأسرع وقت ممكن لم يُسدد بعد لأن قلة انتبهت إلى مضاعفاته.

ولا توجد طريقة لاستعجال الزمن، ولا يوجد فرق كبير بين التنجيم والتكهن لكن استشارة الماضي تكشف الثمن الهائل الذي دفعه الفيتناميون لتوحيد بلادهم، والثمن الكبير الذي دفعه الأميركيون لمنع تحقيق تلك الوحدة. وكما في فيتنام سيدفع العراق ثمناً هائلاً لمغامرة بوش وبلير. وأنفقت الولايات المتحدة الكثير لتمويل الغزو لكنها لم تدفع ثمنه بعد، ومثلها بريطانيا. والعراق ليس فيتنام لذا سيدفع العالم ثمناً كبيراً لأنه ترك بوش وبلير يسوقانه كالبعير. إن تحقيق الغزو لم يتطلب فقط نسف حقول الألغام وإزالة الأسلاك الشائكة من معابر الحدود بين الكويت والعراق بل نسف أهم مكاسب الحرب العالمية الثانية وإزالة أهم العقبات التي وضعتها الدول المنتصرة أمام الدول الأخرى لشن الحرب على جيرانها. إنها إلغاء الحق الحصري الذي أعطاه مجلس الأمن لنفسه بشن الحروب ما لم يكن سببها الدفاع عن النفس وضمان السلم العالمي. ورأينا خلال ستة أشهر فقط أول مثالين

مهمين ترتبّا على إلغاء ذاك الحق الحصري بوجود أمين عام مغلوب على أمره مثل كوفي عنّان ومؤسسة مختطفة مثل مجلس الأمن: الأول غزو إسرائيل لبنان في ٢٠٠٦، والثاني غزو اثيوبيا الصومال، وكلاهما جاء بموافقة الولايات المتحدة أو بإيعازها، وكلاهما لا علاقة له بالدفاع عن النفس وحفظ السلام العالمي، وكلاهما بات أسبقية ستستغلها دول كثيرة في المستقبل. وكما يحدث عادة في ظل النفوذ الكبير الذي تمارسه أميركا على مجلس الأمن فإن العالم يمكن أن يكتشف أن حتى عنان البيّاع أفضل حالاً بكثير من الأمين العام الذي خلفه وهو بان كي مون الكوري الجنوبي الذي رفض في مارس ٢٠٠٧ لقاء رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنيّة مما يعطي الانطباع بأن عهد البيع الكبير لا يزال مستمراً.

إن الأميركيين الأكثر اطلاعاً يقفون اليوم أيضاً على شرفة الزمن وينظرون إلى وطنهم المتميز فيرون ماضيه أكثر إشراقاً من مستقبله فينشب فيهم القلق وتتعمق في نفوسهم المخاوف لأنهم يعرفون أنهم يقتربون من نهاية الطريق الكبير. أما الباقون فسيرون شيئاً مختلفاً تماماً لأنهم يقفون في مكان مختلف وينظرون إلى العالم من وراء جبال الضباب والدجل وخداع الذات والتمنّي فيرون ما يتمنون رؤيته. وعندما ينقشع هذا الضباب سيجدون أنفسهم في الموقع الذي وقف فيه البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية ونظروا إلى أمبراطوريتهم التي لم تغرب عنها الشمس فرأوا أمبراطورية غاربة اشتهرت في الخمسينات والستينات بالاسم الذي اشتهرت به السلطنة العثمانية في أحطّ عهودها هو "رجل أوروبا المريض".

إن الناس لا يعرفون مدى الدمار الذي تحمله العاصفة الهابة في وجههم إلا بعد انقضائها. ونحسب أن معظم الناس لم يروا في الخمسينات أيضاً أن طريق انسحاب القوات البريطانية من مصر آخر ١٩٥٦ كان بداية طريق انسحابها من العالم العربي، وأن خروجها من العراق بعد عامين كان طريق خروجها من نادي الأمبراطوريات. لقد قرأ بلير تاريخ خروج بريطانيا العظمى من العالم العربي لكنه لم يتعلم شيئاً. ونحسب أن بوش، الذي لا يحب القراءة، يعرف ما حدث في فيتنام لكنه لم يجد شيئاً يتعلمه من تلك التجربة الصعبة لأن هوليود غسلت الهزيمة من أذهان ملايين الأميركيين على مدى ٣٠ عاماً، ثم انمسحت الهزيمة من الذاكرة الأميركية فيما كان جيش القوة الوحيدة العظمى في العالم يعبر الكويت الشقيقة إلى العراق الشقيق في طريقه إلى بغداد. وها هي ذكرى فيتنام تعود تدريجاً ويعود معها الخوف من هزيمة أفدح لأن أميركيين كثيرين يعرفون أنه إذا خرجت الولايات المتحدة من العراق على غير ما تتمناه فلن يطول الوقت قبل أن تبدأ الخروج من العالم العربي، ولا بدّ عندها من أن يستذكر العرب والأميركيون والبريطانيون معاً قول هيغل: "إننا نتعلم من التاريخ أننا لا نتعلم شيئاً من التاريخ".

خام العم سام

إذا كان في استطاعة كتلة مجمعات الصناعات الحربية ممارسة النفوذ الكبير الذي تتمتع به فمن الممكن تصوّر الضغوط التي يمكن أن يفرزها اتحاد هذه الكتلة مع كتلة قوية أخرى هي كتلة الصناعة النفطية القريبة جداً من مراكز القرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية وأصحاب الرأي في المؤسسات الفدرالية وتلك الموجودة على مستوى الولايات. ولكتلة النفط، مثل كتلة الصناعات الحربية، مخصصات مالية سخية للمساهمة في تمويل مرشحي الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ووكالات مشهورة للعلاقات العامة، وموازنات إعلانية ببلايين الدولارات. ومنذ بدأت إدارة بوش ترجيح غزو العراق في أغسطس ٢٠٠٢ ارتفع سعر النفط أكثر من ثلاثة أضعاف من ٢٠ دولاراً إلى ٦٦ دولاراً (مطلع إبريل ٢٠٠٧). وحصدت شركات النفط الدولية، تتقدمها الشركات الأميركية، أرباحاً خيالية لم تعرفها في تاريخها. وتمكّن معظم الشركات من تسديد الديون التي كانت اقترضتها لتمويل عمليات التنقيب والتسويق في التسعينات وما قبلها، وراكمت منذ غزو العراق فوائض مالية بعشرات المليارات من الدولارات وبدأت تعيد المليارات إلى حملة الأسهم. وعندما حض الرئيس بوش صناعة النفط على استثمار المزيد لتطوير المكامن النفطية ردت عليه الشركات بأنها أنفقت أكثر من ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ على عمليات زيادة الانتاج.

ومع ذلك يعتقد خبراء صناعة النفط أن الكميات الإضافية المكتشفة لا تكفي للتعويض عن الكميات التي تُضخ من الآبار، ولا تبدو الصناعة متحمسة لإنفاق المليارات في المرحلة الحالية المتميزة بارتفاع أسعار النفط لأن أصحاب حقوق التنقيب عن النفط يطالبون بنسبة كبيرة من الارباح. إلا أن المشكلة بالنسبة لشركات النفط الضخمة جداً تختلف عن المشاكل التي تواجهها الشركات الأصغر فمعظم المناطق الواعدة تقع في دول لا تريد فتح صناعة النفط للشركات الأجنبية أو في دول تواجه الحروب والقلاقل مثل العراق. لذا يعتقد خبراء الصناعة أن ما بين ٧٥٪ و٩٠٪ من احتياطات النفط العالمية باتت خارج متناول يد

الشركات الدولية. وسبب ذلك أن الدول المنتجة استفادت من ارتفاع الأسعار وبات بإمكانها تمويل عمليات التنقيب والتطوير بإمكاناتها المالية الذاتية دون اللجوء إلى الشركات الدولية، فيما جمّد عدد آخر من الدول برامج معلنة رمت إلى تخصيص جزء من صناعة النفط، وأوقف البعض الآخر منح امتيازات التنقيب عن البترول في أراضيه. وتشير مصادر الصناعة إلى أن عمالقة النفط الخمسة (اكسون، شل، بريتش بتروليوم، شيفرون، توتال) أنفقوا بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ نحو ١٥٠ مليار دولار ولم يتمكنوا في النهاية من رفع الضخ من احتياطهم إلا بنحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً من ١٦ مليون برميل إلى ١٦.٦ مليون برميل. وما لم تتوافر للشركات النفطية الدولية فرص المشاركة في الإنتاج على أساس المحاصصة في المناطق الواعدة بإنتاج وفير (كلها في الشرق الأوسط) فإنها تفضل التركيز على مصادرها الحالية وتوظيف التقنيات الجديدة لزيادة الانتاج. وقال جيري تايلر مدير أبحاث مصادر الطاقة في معهد كاتو في مقال نشرته مجلة فوربس (٢٠٠٦/٥/١) إن نسبة النفط المكتشف التي كانت تباع في الأسواق لم تتعد في الماضي ١٠٪ لكن التقنيات المتطورة رفعت النسبة إلى ٣٥٪ وسيؤدي رفعها إلى ٤٠٪ إلى زيادة كبيرة في الامدادات.[٦٥]

ويستهلك العالم نحو ألف برميل من النفط في الثانية، وباستثناء المناطق النائية في أطراف المعمورة، لا يوجد مكان في العالم لا وجود لصناعة النفط فيه سواء كان إنتاجاً أو استهلاكاً أو تكريراً أو تسويقاً أو نقلاً. وبما أن الشركات الأميركية تمثل العمود الفقاري لهذه الصناعة فإن أذرعها الاخطبوطية يجب أن تمتد في كل الاتجاهات التي تخدم نشاطاتها بحرية. لذا نجد أن شبكة القواعد العسكرية الأميركية خارج الولايات المتحدة (أكثر من ٧٠٠ قاعدة مختلفة الأحجام) تتقاطع مع معظم هذه الاتجاهات أو تسايرها أو تشمل الحالتين معاً. وفي الوقت نفسه تتحرك السياسة الخارجية الأميركية لتتقاطع مع هذا الجهد المشترك وتسايره وتمهد له بما يشمل فتح حدود الدول ومناطق التنقيب عن النفط أمام عمالقة صناعة الأسلحة والنفط بالطرق السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وبكل أشكال الضغط "الخفيف" القادرة عليه، وهو كبير جداً. فمثلاً عندما ازداد اقتناع أميركا بأن العولمة لم تحقق لها الفوائد التي كانت تتوقعها لجأت إلى آليات بديلة تضمنت إبرام اتفاقات ثنائية مع عدد من الدول الغنية بالنفط مثل دول الخليج معروفة باسم اتفاقات التجارة الحرة (Free Trade Agreements) احتوت شروطها فتح قطاع صناعة النفط للشركات الأميركية وفق مبدأ المشاركة في حصص الانتاج والسماح للشركات الأميركية بامتلاك المشاريع بنسبة ١٠٠٪. ومعظم هذه الدول، باستثناء السعودية، دول صغيرة لا تستطيع احتمال الضغوط التي يمكن أن تمارسها أميركا بوجود القواعد العسكرية في أراضيها أو في أراضي جيرانها. لذا وافق البعض بسرعة وحاول البعض الآخر إطالة عمر المحادثات لعل

العناية الإلهية تتدخل وتحل المشكلة بشكل أو آخر. لكن هذا لا يحدث عادة عندما تريد أميركا من دولة ما شيئاً فمقاومة دول كثيرة قبلها انهارت عندما لجأت أميركا إلى استخدام سلاح الدولار أو العمل العسكري السافر أو التهديد القوي به، أو كليهما معاً. لذا نجد معظم الإدارات التي تعاقبت على تسيير أمور أميركا ضالعة في افتعال الحروب وخلق الاعداء وترتيب الانقلابات وتغيير الحكومات وممارسة الضغط بأشكاله وفق ما تقتضيه كل حالة بعينها وفي كل منطقة بذاتها.

وروى غريغ بالاست في كتابه "أفضل ديمقراطية يمكن شراؤها بالمال" قصة الانقلاب على هوغو شافيز رئيس فنزويلا عام ٢٠٠٢ فردّ أهم أسبابه إلى سن قانون النفط الذي ضاعف بموجبه العائدات الضريبية على شركة إكسون موبيل الأميركية وغيرها من الشركات العاملة في النفط من ١٦٪ إلى ٣٠٪ على أن يسري ذلك على الاكتشافات البترولية الجديدة. وفي الوقت نفسه بدأ شافيز يخطط لسيطرة الدولة على شركة PDVSA التي تملكها الحكومة إسمياً لكنها فعلياً أداة بيد الشركات الأجنبية. ولعب شافيز دوراً أساسياً في إحياء قوة منظمة أوبك والتزام اتفاق الحصص مما ساهم في رفع سعر البرميل آنذاك إلى ٢٠ دولاراً. وكانت عائدات النفط موّلت برنامج "البلوك والحليب" الاجتماعي لتوفير الغذاء والمسكن لفقراء فنزويلا، ووضعت شافيز في خط المواجهة مع إكسون موبيل ثم مع الولايات المتحدة.

وكشف علي رودريغيز الأمين العام لمنظمة أوبك في مقابلة مع بالاست خلال سرد خلفيات اكتشاف المؤامرة التي كانت تُدبّر ضد شافيز تطوراً ملفتاً فقال في الصفحة ١٩٣: "ازداد اعتماد الولايات المتحدة على النفط الذي تنتجه فنزويلا فأصبحت من أهم موردي النفط إلى أميركا لذا فإن استقرار فنزويلا أمر مهم جداً لهم". وأضاف الكاتب أنه علم من رودريغيز أن الانقلاب وقع في ١٢ إبريل ٢٠٠٢ قبل أن يستعد المخططون له تماماً وسبب ذلك "أن العراق وليبيا كانا يسعيان إلى تنظيم أوبك لوقف تصدير البترول إلى الولايات المتحدة احتجاجاً على دعمها إسرائيل. وهكذا أصبح حصول أميركا على النفط الفنزويلي فجأة أمراً عاجلاً إذ أن الشرارة التي أشعلت نار الانقلاب هي خوف أميركا من بدء حظر عربي على صادرات النفط إليها قبل ضمان تأمين وصول الصادرات النفطية الفنزويلية. وهكذا وجب ذهاب شافيز فوراً."

ومن المعروف أن الرئيس العراقي صدام حسين أصدر في إبريل ٢٠٠٢ أمراً بوقف صادرات النفط العراقية لشهر مايو ٢٠٠٢ احتجاجاً على اقتحام إسرائيل مدن الضفة الغربية لكن لم يُشر وقتها إلى احتمال اشتراك ليبيا في حظر تصدير النفط. لكن رودريغيز اعتبر ما سمعه غاية في الأهمية فاتصل بصديقه القديم شافيز من مقر أوبك في فيينا قبيل

بدء تنفيذ الانقلاب ليكشف له حديث فرض حظر النفط العربي. وقال شافيز نفسه للكاتب إن اتصال رودريغيز معه ساعده على الاستعداد لإفشال الانقلاب وأنقذه من الإعدام على يد مخططي الانقلاب بعد اقتحام القصر الجمهوري واختطافه. وأوضح خوان باريتو زعيم الحزب الذي ينتمي إليه شافيز في الجمعية الوطنية أن جنوداً موالين لشافيز كمنوا في الدهاليز تحت القصر الجمهوري فيما اتصل قائد قوات كتيبة المظليين المعسكرة خارج العاصمة بيدرو كرمونا رئيس اتحاد الأعمال والصناعة الذي كان عاد للتو من الاحتفال بتوليه رئيساً للبلاد. وفي اليوم ذاته (١٣ إبريل) سار نحو مليون فنزويلي إلى القصر الجمهوري وطالبوا بعودة شافيز فوراً. ووجد كرمونا نفسه محاصراً وأمامه خيار المقاومة والموت برصاص الجنود الكامنين في أقبية القصر، أو سحلاً على يد جماهير "البلوك والحليب" الذين ضربوا نطاقاً حول القصر، "فاختار السلامة وخلع ثياب الرئاسة التقليدي وسلم نفسه." " وكرمونا معروف في أميركا اللاتينية باسم presidente por un dia، أي رئيس اليوم الواحد، ويقال إنه موجود في ميامي.

وقبل نحو ٥٠ عاماً من الانقلاب على شافيز، لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في انقلاب تاريخي استهدف رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدّق بعد تأميم صناعة النفط التي كانت تسيطر عليها الشركة الأنغلو - إيرانية. وبدأ الترتيب للانقلاب بعدما كلّف آيزنهاور جاسوساً عريقاً هو كيرمت روزفلت المسؤول في وكالة الاستخبارات المركزية عن منطقة الشرق الأوسط إطاحة حكومة مصدّق المنتخبة بالتعاون مع المخابرات البريطانية.

ولما اتفقت بريطانيا والولايات المتحدة على شروط إعادة توزيع حصص امتلاك النفط الإيراني خلال اجتماعات عُقدت في لندن وواشنطن، أعطت الدولتان الجواسيس الضوء الأخضر فاجتمعوا في بيروت لوضع تفاصيل التدخل في إيران وكان على مراحل عدّة تضمنت الأولى تخصيص نحو خمسة ملايين دولار (٥٦ مليون دولار بعملة اليوم) للتحريض والتلفيق ونشر الإشاعات في شوارع طهران. ومع ذلك بقي الشارع الإيراني والمعادين للشاه في صفه فبدأت المرحلة الثانية من تنفيذ خطة إطاحة مصدّق وإشاعة الفوضى والاضطراب في الشوارع. ولما تحقق ذلك توجه ضابط كبير إلى بيت رئيس الوزراء ليلة منتصف أغسطس ١٩٥٣ ومعه مرسوم ملكي من الشاه بإقالته، فيما استعد ضابط كبير لقيادة دباباته ودخول العاصمة والاتجاه إلى بيت مصدّق فور وصول الخبر بتسليم مرسوم الإقالة. إلا أن أعصاب مصدّق كانت ترترت في الأسابيع التي سبقت هذه المرحلة من الخطة، وشعر أن شيئاً ما يُطبخ له في أروقة القصر والسفارات فصار يدير شؤون البلاد من أماكن سرّية. واستنفر مصدّق جماعته فلما وصل الضابط ورسالته بيده اعترضه الموالون له وقبضوا عليه ومن رافقه فسمع الشاه بخبر اعتقالهم فراح إلى المطار هارباً

واستقل طائرة إلى بغداد. ولم يأمن على نفسه فيها فطار إلى روما وتلفت أعصابه هناك فطفق مسؤول أميركي نعرف ابنه جيداً (نورمان شوارتسكوف) يهدّئ من روعه ويعده خيراً.

وأيقنت وكالة الاستخبارات الأميركية أن سرها انفضح فأمرت كيرمت بمغادرة طهران على الفور فلم يستطع بسبب إغلاق الحدود، فيما وقعت بريطانيا في شر أعمالها وخشيت أن يتحرك مصدّق في أي لحظة فيلغي الملكية ويعلن الجمهورية ويضيع كل شيء. وجددت بريطانيا وكيرمت العزم وفتحا الخزائن وتدفقت الأموال على الغوغاء الذين حسبوا أن مصدرها الشاه ورهطه، ووصلت إلى بعضهم الأسلحة وهاجت الفوضى في شوارع العاصمة فقتل العشرات، ثم هاجمت بعض العصابات التي مولتها مخابرات البلدين مقر رئيس الوزراء فاندلعت معركة دامية يُقال أنها أودت بحياة ١٠٠ شخص. وفي ليلة التاسع عشر من أغسطس تقدمت الدبابات في اتجاه مقر إقامة مصدّق فهرب أنصاره من وجهها فصبّت حممها على البيت فنشبت النار فيه فتسلق مصدّق الجدار الخلفي في بيته وهرب في عتمة الليل لا يلوي على شيء.

وأفاق من استطاع النوم في العاصمة خلال تلك الليلة الرهيبة على إعلان الإذاعة تعيين قائد رتل الدبابات رئيساً للوزراء وقدّمت لهم الجنرال فضل الله زاهدي، الذي كانت بريطانيا خلّت سبيله بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فرقّاه الشاه وصاهره في ما بعد عندما تزوج ابنه أردشير ابنة الشاه شهناز من زوجته الأولى الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق، وكانت من أجمل بنات عصرها. أما مصدق فسلّم نفسه بعد يومين أو ثلاثة من الانقلاب وحوكم بتهمة الخيانة فلم تثبت عليه فحبس ثلاث سنوات ثم وُضع تحت الإقامة الجبرية فيما أعدمت السلطات وزير خارجيته حسني فاطمي وعدداً لا نعرفه من ضباط الجيش والمنتمين إلى حزب توده، وسُجن المئات من أعضاء الجبهة الوطنية وعدد أكبر من حزب توده وأحزاب أخرى لم تقف في صف الشاه.

وبعد استتباب الأمور للشاه بدأت مفاوضات تقاسم نفط البلاد بين الوفد الحكومي الذي قاده الجنرال فضل الله زاهدي بنفسه وبين وفد يمثل المجموعات النفطية الدولية انتهت عام ١٩٥٤ بإعادة تقسيم ملكية الشركة الأنغلو ـ إيرانية فتقلصت حصتها من ١٠٠٪ إلى ٤٠٪ فيما حصلت خمس شركات أميركية على ٤٠٪ توزعت على ستاندرد نيو جيرزي، ستاندرد أوف كاليفورنيا، تكساس، غلف أويل، سوكوني. وكان نصيب شركة شل الهولندية الملكية ١٤٪ وآل ما تبقى (٦٪) إلى شركة البترول الفرنسية.[٦٧] وفي عام ١٩٧٤ صدر قانون نفطي جديد حظر محاصصة الشركات الأجنبية في عمليات الإنتاج والتطوير والاستكشاف وحصر عملها بموجب عقود خدمة. وإثر قيام الثورة الإيرانية أصدر مجلس

الثورة (١٩٧٩/١/٧) قراراً بإلغاء كل الاتفاقات الموقعة مع الشركات الأجنبية قبل الثورة الإيرانية.[٦٨]

الأجندة النفطية

لم يحص شاه إيران عدد من أعدمهم بعد الانقلاب النفطي عام ١٩٥٣، ولم تحص السافاك عدد من ماتوا إعداماً أو تحت التعذيب، ولم يحص الجيش عدد المتظاهرين الذين فتح عليهم النار خلال عام ١٩٧٨، كما لم يحص الحرس الثوري الإيراني عدد من أعدمهم إثر قيام الثورة الإيرانية. وتعجّل الجميع القتل والانتقام فعاشت إيران خلال ربع قرن فترة من أصعب فترات تاريخها الممتد نحو خمسة آلاف عام. ولم يستطع صدام تقويض الثورة الإيرانية بعد ثماني سنوات من حرب عقيمة مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) راح ضحيتها نحو مليون شخص، ولم يستطع "تحرير" عربستان ولم يكن العراق احتل متراً مربعاً من الأراضي الإيرانية يوم وقف الحرب، لذا يمكن القول أن ما حدث في العراق المحتل منذ ٢٠٠٣ لم يحدث في أي دولة في الشرق الأوسط لأن الجائزة النفطية الموجودة في العراق موجودة فقط في دولة عربية حليفة هي السعودية التي يُقدر احتياطها النفطي بنحو ٢٦٠ مليار برميل، وفي الدولة الوحيدة التي تمكنت من إحباط المحاولات العسكرية الأميركية للسيطرة عليها وهي كندا (١٨٠ مليار برميل).

وخدم الرئيس آيزنهاور مجمعات صناعة الأسلحة جيداً، وخدم الرئيس فرانكلين روزفلت صناعة النفط جيداً لكن لم تخدم أي إدارة أميركية صناعتي السلاح والنفط كما خدمتهما إدارة الرئيس بوش الابن لأن كثيرين في هذه الإدارة من أركان الصناعتين، ونشطوا في قطاعاتهما أو شغلوا مناصب عالية في شركات النفط والسلاح. ويأتي ديك تشيني نائب الرئيس على رأس هؤلاء إذ كان يدير شركة "هاليبرتن" العملاقة قبل التخلي عن منصبه ليتفرغ لخوض انتخابات ٢٠٠٠ إلى جانب المرشح الرئاسي جورج بوش. ولهذه الشركة اهتمامات واسعة تتضمن بناء القواعد العسكرية والسجون (غوانتانمو) ومصافي النفط وتطوير حقول البترول ومد أنابيبه وتوفير الصيانة للعربات العسكرية ووجبات الغذاء للجنود تقدمها شركة فرعية (KBR) يصل عدد العاملين فيها إلى ٥٠ ألف شخص. وخلال العام الأول من الغزو والاحتلال وصلت قيمة العقود التي أبرمتها هاليبرتن مع وزارة الدفاع الأميركية إلى نحو ٣٫٩ مليار دولار. وكانت كوندوليزا رايس مستشارة أمنية للرئيس جورج بوش الأب ثم شغلت منصب مدير في شركة شيفرون النفطية بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠١ انضمت بعدها إلى فريق الرئيس بوش مستشارة للأمن القومي ثم وزيرة للخارجية. أما بوش نفسه فنشط في صناعة النفط بعد التخرج فأسس عام ١٩٧٨ شركة

نفطية صغيرة، وشغل مناصب عدة في شركات نفط منها "سبكتروم ٧" و"هاركن انرجي" قبل أن ينخرط في السياسة ويصبح حاكم ولاية تكساس (١٩٩٥).

وتحت عنوان "أفضل كونغرس يستطيع النفط شراؤه" كتب أحد المحللين مطلع فبراير ٢٠٠٧ في شبكة "باتريوت بلس" أن الكونغرس التاسع بعد المئة (انقضى بانتخابات نوفمبر ٢٠٠٦) سيُعرف في التاريخ باسم الكونغرس الذي لم يفعل شيئاً ما لم يكن الفعل استجابة لخدمة تريدها صناعة النفط. وكان الكونغرس سخياً مع صناعة النفط فمنحها بموجب قرار "سياسة الطاقة" لعام ٢٠٠٥ حسومات ضريبية وحسومات على الأرباح وحوافز مالية أخرى تناولت الغاز والنفط بقيمة ستة مليارات دولار. وبهذا ارتفعت قيمة الحسومات والمعونات المقدمة بموجب قرارات سابقة إلى ٣٢ مليار دولار تغطي فترة خمس سنوات.[٦٩]

واتفق المحلل مع محللين كثيرين قالوا إن كتلة صناعة النفط والغاز أنفقت في حملات الكونغرس الانتخابية للعام ٢٠٠٤ ما لم تنفقه على أي حملات انتخابية قبلها فوصلت التبرعات إلى ١١ مليون دولار استفرد المرشحون الجمهوريون منها بحصة ٨٠٪. وبدا واضحاً لكتلة صناعة النفط منذ بداية ٢٠٠٦ أن الجمهوريين لن يتمكنوا من المحافظة على أغلبيتهم في الكونغرس بسبب معارضة غالبية الناخبين الأميركيين لاستمرار الحرب في العراق، فقلّصت حجم تبرعاتها للمرشحين الجمهوريين الذين لم يكن لهم أمل بالفوز. كما لم تدعم مرشحي الحزب الديمقراطي كثيراً لأن الحزب كان التزم خفض المساعدات التي تُقدم لصناعة النفط وتحدث عن فرض ضرائب على الأرباح الخيالية التي تجنيها الشركات من ارتفاع أسعار البترول منذ غزو العراق، لذا يمكن اعتبار الكونغرس العاشر بعد المئة (بدأ فترته مطلع ٢٠٠٧ بزعامة نانسي بيلوسي) من بين أقل مجالس النواب اقتراباً من صناعة النفط.

ولا يعني هذا أن الحزب الديمقراطي لن يدعم صناعة النفط فقضية الطاقة قضية حيوية بالنسبة لكل أميركا، لذا فإن الديمقراطيين لن يكونوا أقل تشجيعاً لصناعة النفط من الجمهوريين في نشاطات رأسية مثل استمرار التنقيب عن النفط فالمشكلة الأهم في الولايات المتحدة هي العثور على مكامن مهمة جديدة لتعويض النزف السريع في الاحتياط الذي يحتل اليوم المرتبة الـ١٣ في العالم (٢٢ مليار برميل) وتتقدمه في ذلك خمس دول عربية هي السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، وليبيا. ويعني هذا أيضاً أن أميركا ستجد نفسها خلال ١٢ عاماً مضطرة إلى استيراد كل الكمية التي تستهلكها حالياً وهي بحدود ٢٠ مليون برميل يومياً (٢٤٪ من مجموع استهلاك العالم). ولا تتوقع وزارة الطاقة الأميركية ارتفاع الاستهلاك الأميركي كثيراً خلال العقد المقبل لكن حتى لو بقي الاستهلاك وفق

معدل ٢٠٠٧ فإن الكمية هائلة لأنها تمثّل ٨٧٪ من مجموع صادرات أوبك التي بلغت في ديسمبر ٢٠٠٧ نحو ٢٣ مليون برميل يومياً.

وفيما كرر الرئيس بوش في خطابه السنوي للعام ٢٠٠٧ ما كرره الرئيس نيكسون عام ١٩٧٣ بأن الولايات المتحدة تواجه "مشكلة جديّة" ناجمة عن الإدمان على النفط فإن إدارته تبدو آخر المهتمين بالاحتباس الحراري بتأثير الغازات المرتفعة إلى السماء من المصانع وحرق البترول في نحو ١٥٠ مليون سيارة تشكل ٢٥٪ من عدد السيارات في العالم (٦٠٠ مليون). وهناك أسباب عدّة لهذا الموقف أهمها التكاليف الهائلة التي تترتب على الحد من انبعاث الغازات في أكبر اقتصاد في العالم وبالتالي أكبر ملوّث للبيئة في العالم. أما السبب الثاني، وربما كان يعادل الأول أهمية، فهو الحاجة الملحة لتأمين ما ستحتاج إليه أميركا من الطاقة في المستقبل. وتندرج في هذه الحاجة القروض السهلة التي تقدمها مؤسسات الإقراض الحكومية لأعمال التنقيب عن النفط والغاز وتطوير مكامنهما إذ بلغت قروض بنك الصادرات والواردات الأميركي منذ عام ١٩٩٥ نحو ١٠ مليارات دولار، فيما بلغت قيمة القروض التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للهدف نفسه نحو خمسة مليارات دولار منذ ١٩٩٢.

وباتت صناعة النفط الأميركية تتمتع بقوة كامنة تدفعها نحو التفتيش المستمر عن مصادر الطاقة في كل مكان تستطيع الوصول إليه، ولم يعد بإمكان أي إدارة أميركية بغض النظر عن توجهها واهتماماتها الحد من تسارعه لأنّ وضع الطاقة الأميركي وضع صعب للغاية. وبما أن استهلاك الطاقة دائم فإن جهود الحصول على الطاقة دائمة. وإذا اعتبر البعض أن الحرب الأميركية المفتوحة على الإرهاب ليست في أحد أهم أسبابها إلا غطاءً لضمان مستقبل الطاقة الأميركي فلا بدّ من الاستنتاج بأن الحرب ستكون حرباً دائمة لأن حاجة أميركا ستكون دائمة في ظل غياب أي بديل اقتصادي حقيقي للنفط والغاز.

حروب جديدة وفرص جديدة

لا تبدو أفغانستان هدفاً أميركياً مناسباً يخدم أغراض حروب الطاقة المستديمة إذ لا تحتوي مصادر هيدروكربونية يُحسب حسابها وإلا لما خرج السوفيت منها. لذا سخرت الصحافة الروسية من قرار بوش احتلال أفغانستان موضحة أن من يدخل هذا البلد سيكون عليه إطعام ٢٤ مليون جائع كل يوم. وكان هذا صحيحاً عندما اجتاحت القوات السوفيتية أفغانستان نهاية ١٩٧٩ لحماية الجمهوريات الآسيوية الوسطى من المد الإسلامي الذي أطلقه الخميني قبل عام. لكن انهيار الاتحاد السوفيتي بعد عشر سنوات من العذاب على يد المجاهدين أتاح للجمهوريات الآسيوية الوسطى البحث عن مستقبلها خارج سيطرة

موسكو القديمة ففتحت أبوابها للمنقبين عن النفط والغاز. وبانتهاء عمليات المسح الأوليّة توقع هؤلاء أن تحتوي تركمنستان وأذربيجان وكازاخستان على احتياط نفطي بحدود ١٥ مليار برميل من النفط واحتياط من الغاز الطبيعي بنحو تسعة تريليونات متر مكعب.

وكانت الأمبراطورية البريطانية تخشى أن تعبر منافستها الروسية أفغانستان وتشاركها كنوز الهند فشنت ثلاث حروب على أفغانستان (١٨٣٩ ، ١٨٧٨ ، ١٩١٩) وخرجت في النهاية مثلما خرجت روسيا. وعرفت شركة يونوكال الأميركية الناشطة في صناعة الطاقة أهمية أفغانستان فاتفقت مع ست شركات نفطية أخرى وحكومة تركمنستان عام ١٩٩٦ على تأسيس تجمع باسم "سنتغاز" Centgas يتولى مهمة تمديد أنبوب عبر أفغانستان بكلفة ملياري دولار لنقل الغاز الطبيعي من تركمنستان إلى ضرفات تحميل على بحر العرب عبر باكستان تمهيداً لشحنه إلى الهند والصين واليابان وغيرها من أسواق شرق آسيا. وسبب هذا الخيار أن نقل النفط والغاز المستخرج من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر روسيا عملية مكلفة، إضافة إلى أن هذا الأنبوب الاستراتيجي سيكون تحت رحمة موسكو التي تريد الانفراد بالجبهة الشرقية لتصدير النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي الفقير بالطاقة الغني باليورو.

وبعد تسعة أيام من تشكيل الحكومة المؤقتة في أفغانستان بعيد الغزو الأميركي (٢٠٠١/١٠/٧) أعلن الرئيس بوش تعيين زلماي خليل زاد مبعوثاً خاصاً في تلك الدولة نظراً إلى أنها كانت مسقط رأسه قبل الانتقال إلىالولايات المتحدة حيث أصبح مواطناً. واتضح آنذاك أن خليل زاد أعد ليونوكال دراسة تحليلية لمخاطر الاستثمار تناولت تمديد الأنبوب على طول ٨٩٠ ميلاً لنقل ١،٩ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً. وتطورت العلاقات بين الشركة وحكومة طالبان بعد توقيع خطابي اتفاق بينهما فدعت الشركة وفداً من الحكومة لزيارتها في أميركا في ديسمبر ١٩٩٧ وأقامت حفل استقبال في مكتبها في تكساس بحضور خليل زاد. وبعد أقل من ثمانية أشهر على تلك الزيارة تعرضت سفارتا الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا لهجومين قتل خلالهما عدد كبير من مواطني الدولتين وبعض الأميركيين. وكان الرئيس الأميركي بيل كلينتون يواجه في تلك الفترة مضاعفات فضيحة مونيكا لوينسكي فأمر بالرد على الهجومين فتضمن الرد الأول إطلاق صواريخ من السفن الأميركية الراسية في البحر الأحمر على مصنع للمواد الصيدلانية في الخرطوم (١٩٩٨/٨/٢٠)، فيما قصفت سفن حربية في الخليج بالصواريخ مناطق في خوست وجلال آباد قيل إنها قواعد للقاعدة.

وترفع خليل زاد فأصبح سفيراً لبلاده في بلاط الرئيس أحمد قرضاي لكنه لم يعترف أبداً بأن أحد أهداف غزو أفغانستان تمكين بناء خط الأنابيب الاستراتيجي. وانتقل بعدها

إلى العراق سفيراً لبلاده في المنطقة الخضراء لتنفيذ مهمة حاسمة هي حمل العراقيين على إقرار قانون النفط والغاز والتهديد بتقسيم العراق إن لم يتحقق ذلك على الرغم من أنه كتب في واشنطن بوست بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣ زاعماً أن هدف القانون العكس تماماً. ولم يعترف خليل زاد أيضاً بأن أحد أسباب غزو العراق واحتلاله السيطرة في العراق على ١١٪ في المئة من الاحتياط النفطي الثابت في العالم، واستغلال أكثر من ١١٥ مليار برميل معروف من النفط بتكاليف إنتاج سهل تعتبر من بين الأقل في العالم.

وكما أمر بوش صنيعته نوري المالكي في المنطقة الخضراء بشنق صدام حسين في آخر أيام ٢٠٠٦ للتغطية على وصول الخسائر الأميركية إلى مستوى قياسي جديد هو ٣,٠٠٠ قتيل فيما الأميركيون يحتفلون بالعام الجديد، وكما أمره أيضاً بشنق طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي الراحل فجر العشرين من مارس ٢٠٠٧ للتغطية على مرور أربع سنوات على غزو العراق، فإن البعض قال إن أحد أهداف الإدارة الأميركية من تعزيز قواتها في العراق بداية ٢٠٠٧ الضغط على العراقيين لإقرار قانون تخصيص النفط والغاز الذي يُتبع مصادرة حاضر العراق الحزين بمصادرة مستقبله الاقتصادي. لكن الحكومة الأميركية نجحت في تحويل الاهتمام العراقي والدولي من مستقبل ثروة العراق النفطية إلى التعزيزات التي أمر الرئيس بوش بإرسالها إلى العراق وطغى ذلك على معظم ما سواه من تطورات.

ولم يفت البعض الملاحظة بأن طرح موضوع التعزيزات العسكرية الجديدة تم بذكاء فمن سمع إدارة بوش والمنظرين الليكوديين وأرباب المليشيات العراقية العاملين في خدمتهم يتحدثون عن القوات الجديدة ليعفى من اللوم إذا حسب أنهم يتحدثون عن مواقعة جنسية لا عن مواقعة حربية. فالغزو الجديد في لغة هؤلاء ليس حرباً جديدة بالحلة القديمة نفسها بل هو "دفقة" (Surge). وكما الدفقات المعروفة الأخرى يمكن لدفقة بوش الجديدة أن تختلف في الطول والعرض والقصر والطول، ويمكن أن تكون ضعيفة (٩,٠٠٠ جندي فقط) أو ممعنة في العزم (٤٠ ألف جندي) أو وسطاً بين الاثنين لكنها يجب أن تبقى مدة لا يمكن أن تكون أقصر من طول الاتفاقات النفطية المقترحة زمناً. ويعزز هذا الاعتقاد الاقتراح بأن القوات الأميركية يمكن أن تنسحب إلى قواعد عسكرية معينة داخل العراق، ويمكن أن يُعاد تمركز قسم منها في الكويت أو المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد أو بعض دول الخليج أو كل هذه المناطق مجتمعة لكن يجب أن تظل قوة أميركية كبيرة في العراق وفي مناطق قريبة من العراق.

وهدف أي سفير أميركي هو خدمة مصالح أميركا لذا لم تختلف مهمة خليل زاد سفير أميركا في بلاط نوري المالكي المجاور لمبنى السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء عن غيره

لكنه يضيف إلى هذه المهمة بوصفه خبيراً في نشاطات الطاقة مهمة لا تقل حسماً هي وضع النفط العراقي بيد الشركات النفطية الأميركية وشركات حلفاء أميركا بموجب قانون النفط العراقي الذي أقرته حكومة نوري المالكي مطلع ٢٠٠٧. ومعروف أن لجنة أميركية - بريطانية هي التي وضعت مشروع قانون النفط ثم أحيل إلى خبراء شركات النفط الأميركية والبريطانية لتعديله بمساعدة "خبراء" صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما أكبر مروجين لمشروع قانون النفط بعد السفير الأميركي.

وفي نهاية ٢٠٠٦ بدأت حكومة نوري المالكي توزيع مشروع القانون على الشركات النفطية والمهتمين في الصناعة وأهم ما فيه منح الشركات الأجنبية عقود محاصصة تعتبر في أوساط صناعة النفط من بين أكثر العقود إغراءً لأن أمدها لن يقل عن ٣٠ عاماً. واكتوت شركات النفط الأميركية والبريطانية بتأميم النفط العراقي في الستينات والسبعينات عندما تولت شركة نفط العراق في تلك الفترة نشاطات الصناعة النفطية. وكانت ملكية الشركة موزعة على بريتش بتروليوم وشل وتوتال بحصة ٢٣,٧٥٪ لكل منها، وشركتي إكسون وموبيل بحصة ١١,٨٧٥٪ لكل منهما، وشركة بارتكس بحصة ٥٪. وفي عام ١٩٦١ ألغى العراق حقوق التنقيب عن النفط للشركة الأم، ثم أمم عام ١٩٧٣ حصص إكسون وموبيل وشل وبارتكس، وأتبعها بتأميم حصص بريتش بتروليوم وتوتال. وتحسّباً لتكرار ما حدث ضمّنت حكومة نوري المالكي مشروع قانون النفط بنداً يحظر على أي حكومة عراقية تأميم النفط تحت أية ظروف.

ولا يعني حظر التأميم شيئاً كبيراً بالنسبة للشركات لأنها تعرف أن الحكومة العراقية لا تملك عصمة أمرها، لذا لن تنفق شركات النفط دولاراً واحداً من عشرات المليارات من الدولارات ستتطلبها أعمال الإنتاج والتطوير في العراق ما لم تكن متأكدة أنها ستسترد هذه النفقات من العائدات بنسبة يمكن أن تصل إلى ٧٠ في المئة من إجمالي عائدات بيع النفط المستخرج. ولن تكون متأكدة من استرداد هذه النفقات أولاً ثم جني حصة كبيرة من الأرباح (٢٠ في المئة، أي ضعفي النسبة السائدة في الصناعة) ما لم تكن متأكدة أن حكومة العراق ستضمن لها هذا الحق ليس على مدى سنتين أو ثلاث أو عشر بل على مدى ٣٠ سنة على الأقل. ولا تستطيع الحكومات العراقية التي تستنسخها السفارة الأميركية في قاعدة المنطقة الخضراء بين الحين والآخر أن تضمن شيئاً مثل هذا لأنها لا تستطيع أن تضمن بقاءها يومين أو ثلاثة ما لم توفر لها القوات الأميركية الحماية، لذا على القوات الأميركية أن تبقى في العراق ٣٠ عاماً على الأقل. وكلما زادت أهمية النفط بازدياد الطلب العالمي ستزداد الحاجة إلى بقاء هذه القوات فترة أطول إذ من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي من نحو ٨٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٧ إلى ١١٨ مليون برميل عام ٢٠٣٠.

وستستوعب دول آسيوية مثل الصين (استوردت عام ٢٠٠٦ نحو ٣,٢٣ مليون برميل يومياً) والهند (٢ مليون برميل يومياً) ما يمكن أن يصل إلى ٤٣٪ من الزيادة الاضافية التي يتوقع أن تقدم دول أوبك (بما فيها العراق وهو عضو مؤسس في المنظمة) نصفها.[٧٠]

ومن الصعب، بل من المستحيل، أن تبقى القوات الأميركية طول هذه الفترة في العراق. وحتى لو بقيت فهذا ليس الحل المثالي والدائم الذي تبحث عنه شركات النفط لأن التطورات في العراق أثبتت أن وجود القوات الأميركية عامل تأزيم أساسي ولها دور كبير في اشتداد العنف وتشجيع الاقتتال الطائفي. وصحيح أن الصناعة تستفيد جيداً من الاضطرابات التي تؤدي إلى ارتفاع سعر النفط وبالتالي ارتفاع أرباحها وقيمة مخزونها البترولي، لكن لو خُيّرت صناعة النفط بين الاستفادة المؤقتة من ارتفاع الأسعار في الحالات المضطربة وبين الاستقرار لاختارت الاستقرار. ومردّ ذلك أن صناعة النفط تتطلب منشآت ضخمة وتنتشر تسهيلاتها على مساحات شاسعة لذا لا تستطيع تأمين الحماية لكل بئر وكل مصفاة وكل ضرفة تحميل وكل متر من آلاف الكيلومترات من الأنابيب الممتدة في الصحارى والمناطق النائية. وهذه المنشآت مليئة بمشتقات بترولية سريعة الاحتراق لذا فإن الحرائق التي تنشب فيها نتيجة تفجير عبوات ناسفة أو قذائف صاروخية أو قذائف الهاون كبيرة جداً ويتطلب إخمادها وقتاً طويلاً واختصاصيين دوليين في إطفاء حرائق النفط الخام والمشتقات. كما يترتب على الشركات دفع نفقات إعادة بناء المنشآت وإطفاء الحريق والتعويضات للمتضررين وتحمّل تكاليف الأمن وإطالة آجال الاقتراض وتوقف الإنتاج.

إن الرديف المثالي لكلمة "النفط" هو "الاستقرار"، وتعرف شركات النفط الدولية هذه الحقيقة من تجاربها في دول أخرى لكن العراق يقدم أهم الدروس. وفيما يقول الجنرالات الأميركيون أنهم يسيطرون على الوضع في العراق فإن الواقع يقول غير ذلك إذ لا يبدو أن القوات الموجودة تحت إمرة الجنرالات استطاعت حماية منشآت النفط خلال أكثر من ثلاث سنوات فتوقف ضخ النفط العراقي من آبار النفط في كركوك إلى ميناء جيهان جنوب تركيا بعد ستة أشهر من الغزو نتيجة تفجير أنابيب نقل النفط التي تمتد نحو ألف كيلومتر. كما تعرضت منشآت أخرى إلى عمليات تخريب متكررة، لذا لم يستطع العراق في عهد الرئيس بوش تصدير نصف الكمية التي كان يصدرها في عهد الرئيس صدام (٣,٥ مليون يومياً) فبقيت وسطياً في حدود ١,٦ مليون برميل يومياً. وتواجه منشآت التكرير والنقل المشاكل الأمنية التي تواجهها القوات الأميركية لكنها تعاني من مشاكل إضافية تتضمن تهريب النفط وسرقة المعدات والإهمال وضعف أعمال الصيانة وغيرها من مشاكل تقنية كثيرة. وتتضافر كل هذه المشاكل لخلق وضع غريب في العراق إذ على الرغم من وجود طاقة تكرير لنحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً في ثمانية معامل تكرير فإن ما

يجري تكريره لا يزيد كثيراً على ٤٠٠ ألف برميل. لذا يستورد العراق مشتقات من الكويت وغيرها بقيمة ٢٠٠-٢٥٠ مليون دولار شهرياً. وإذا كان هذا هو حال العراق بهذا الإنتاج والتكرير الضعيفين فما هو الترتيب الأمني الذي سيحتاج إليه إذا شاء زيادة التكرير ورفع إنتاج الخام ثلاثة أضعاف ليصل إلى خمسة أو ستة ملايين برميل يومياً مع ما يتطلبه ذلك من توسيع المنشآت القائمة وبناء منشآت جديدة ومدّ ألوف الكيلومترات الإضافية من الأنابيب وجلب ألوف خبراء النفط والناشطين في صناعته؟

إن أعمال العنف في العراق لا تنحصر بتحقيق أهداف عسكرية فقط فالاقتصاد جزء أساسي منها، ومن الطبيعي أن تحاول كل فئة عراقية السيطرة على أكبر حصة ممكنة من مصادر الثروة النفطية. والنفط مال ونفوذ في النهاية والمال والنفوذ قوتان مهمتان لذا فإن الصراع على الثروة النفطية في العراق لا ينحصر بأهل العراق فقط بل يتسع ليشمل الدول العظمى ودول الجوار، ثم يتقلص ليفرز معظم المعنيين والمهتمين بالنفط العراقي إلى تجمعين رئيسيين: تجمّع يريد تطوير المكامن النفطية ورفع الإنتاج بأسرع وقت ممكن، وتجمع يريد عرقلة تطوير المكامن وخفض الإنتاج إلى أدنى حد ممكن أو وقفه تماماً. ويلعب هذا الصراع دوراً مهماً في نوع أعمال العنف التي يصعب على المراقب فهم الأهداف التي يريد الواقفون وراء هذه الأعمال تحقيقها، مما يتطلب قراءة جديدة لوضع الثروة النفطية في العراق، والدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه هذه الثروة خلال ربع القرن المقبل على الساحتين النفطيتين الخليجية والدولية.

بلاد ما بين النفطين

قبل ٨٠ سنة بدأت شركة نفط العراق حفر البئر قرقور (١) في الطرف الجنوبي من قبة مكامن كركوك النفطية. ولم يكن لدى المهندسين الموكلين أعمال الحفر فكرة عما يمكن أن يسفر عنه الحفر فلم يأخذوا الاحتياطات الكافية. وعندما انبثق الخام فجأة وارتفع نحو ١٦ متراً في الهواء فوق منصة الحفر هرب الجميع وبدأ النفط المتدفق يغمر الأراضي حول المنصة ثم يتجاوزها بسرعة. ولم يتمكن المهندسون من وقف التدفق الذي بلغ ٩٥ ألف برميل في اليوم إلا بعد تسعة أيام كان الخام في نهايتها تقدم نحو القرى القريبة من الحقل، ثم بدأ يزحف في اتجاه مدينة كركوك الصغيرة آنذاك. وكلل اكتشاف كميات النفط الكبيرة في عام ١٩٢٩ جهود التنقيب عن النفط في العراق التي بدأت عندما كانت المنطقة خاضعة للحكم العثماني. إذ حُفر البئر الاستكشافي الأول عام ١٩٠٢ في المنطقة الشمالية الشرقية الوسطى المتاخمة للحدود مع إيران، وتدفق النفط بعد حفر بئر عام ١٩١٩. وتوقفت أعمال التنقيب خلال الحرب العالمية الثانية صار العراق بعدها منتجاً رئيسياً بعد اكتشاف حقل

الزبير عام ١٩٤٨ باحتياط أصلي بلغ ١٥ مليار برميل، وحقل الرميلة الضخم (١٩٥٣) باحتياط أصلي بلغ نحو ٥٢ مليار برميل، ثم حقول أخرى رفعت تقديرات الاحتياط الثابت في نهاية الستينات في المكامن البترولية الشمالية والجنوبية إلى أكثر من ١٠٠ مليار برميل.

وارتبطت مستويات إنتاج النفط العراقي منذ الثمانينات بالحروب والأزمات التي واجهت العراق خلال حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين. وتقلب الإنتاج خلال الحرب الدامية مع إيران بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ بحدة نتيجة الأعمال القتالية، ثم بلغ الذروة بعد سنتين من انتهاء الحرب عندما سجّل في يوليو ١٩٩٠ نحو ٣.٧ مليون برميل يومياً. ولم يمض شهران حتى كان العراق اجتاح الكويت (١٩٩٠/٨/٢) واضطرت قواته إلى الانسحاب بعد سبعة أشهر من الاحتلال وتدمير جزء كبير من المنشآت النفطية في العراق والكويت. وهبط إنتاج العراق لهذا السبب وللحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن على العراق إلى نحو نصف مليون برميل يومياً، أي ما يكفي لسد حاجة العراق من النفط وبيع ما أمكن تهريبه في صهاريج إلى تركيا وإيران. واعتباراً من ديسمبر ١٩٩٦ بدأ العراق يصدر كميات محدودة من النفط بموجب برنامج "النفط مقابل الغذاء" مع مجلس الأمن، واستقر الإنتاج خلال ١٩٩٩-٢٠٠١ في مستوى وسطي بلغ ٢.٥ مليون برميل يومياً. وتوقف إنتاج النفط خلال الغزو الأميركي ثم ارتفع تدريجاً إلى أن بدأت عمليات استهداف تسهيلات الإنتاج بعد نحو أربعة أشهر من الغزو. وتقلب الإنتاج منذ تلك الفترة وبداية ٢٠٠٧ بحدة فارتفع إلى ٢.٤ مليون برميل يومياً وهبط إلى مليون برميل وما دون. وتفاوتت مستويات التصدير تبعاً لذلك فيما توقف الضخ تماماً عبر تركيا، وتحتم على السلطات المسؤولة عن النفط من آبار كركوك إعادة حقن الآبار بنحو ٢٠٠-٣٠٠ ألف برميل يومياً نظراً إلى محدودية طاقة التكرير في العراق. ولجأت السلطات العراقية أحياناً إلى ممارسات غير معهودة في صناعة النفط تتضمن استخلاص البنزين من الخام وإعادة ما فضل إلى الآبار.

وأوضح تقرير أعدته إدارة الأبحاث التابعة للكونغرس الأميركي بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤ يحمل الرمز (RS٢١٦٢٦) أن إنتاج النفط في العراق يعتمد على ١٧ حقلاً خضعت لأعمال تطوير محدودة يتركز معظمها في منطقتي كركوك في الشمال والرميلة في الجنوب. وتمثل هذه الحقول نحو ٢٢٪ من الحقول العراقية المكتشفة فيما لا تزال النسبة الأكبر من ٨٠ حقلاً معروفاً في العراق تنتظر التطوير. ويعني هذا أن الاحتياط النفطي الثابت في العراق يمكن أن يكون أكبر بكثير من الرقم الشائع الآن وهو ١١٥ مليار برميل، أو نحو ٤٤٪ من الاحتياطات النفطية الثابتة الموجودة في المملكة العربية السعودية التي يمكن أن تضخ حداً

أقصى هو ١٠،٥ مليون برميل يومياً. ويجب أن تُضاف إلى احتياطات النفط العراقية كميات معتبرة من الغاز الطبيعي لم تُستغل حتى الآن.

وجاء في التقرير: "إذا خضعت احتياطات النفط العراقية للتطوير بصورة أكثر كثافة فمن الممكن بسهولة أن تدعم مستوى إنتاجياً أعلى بكثير، وتحقيق مستوى إنتاجي يعادل ثلاثة أضعاف أعلى إنتاج حققه العراق من خلال اعتماد المعطيات الجيوفيزيائية الحديثة والاستثمار الكبير في تطوير الحقول والبنى التحتية المتصلة بالتطوير والضخ. وتقدّر وزارة الطاقة (الأميركية) أن تكاليف رفع مستوى الإنتاج من بين الأدنى في العالم إذ تراوح بين ثلاثة مليارات دولار وخمسة مليارات دولار لإنتاج كل مليون برميل نفط يومياً. وتعني هذه الإنتاجية الممكنة أن العراق يمثل أحد أفضل الإمكانات البترولية في المدى البعيد لوجود إمكانات ضخ كبيرة من عدد صغير نسبياً من الحقول ذات الإنتاج العالي." [٧١]

وقارن التقرير بين الوضع الإنتاجي في العراق بالوضع المماثل في الولايات المتحدة فأشار إلى أن الولايات المتحدة تضخ ٥،٨ مليون برميل يومياً من ٥٢١،٠٠٠ بئر فيما يمكن أن يضخ العراق ثلاثة ملايين برميل يومياً من ١،٦٠٠ بئر. ومن الواضح وجود فرق هائل بين انتاجية الآبار الأميركية التي تعاني من الشيخوخة وبين انتاجية الآبار العراقية ففي حين يصل الضخ الوسطي من البئر الواحد في أميركا إلى عشرة براميل في اليوم فإن ضخ البئر العراقي يتعدى الألوف. وتوضح هذه المقارنة البسيطة مدى سهولة وغنى الآبار العراقية مقارنة بمثيلاتها في أميركا، ويسر زيادة الإنتاج بحفر آبار جديدة وتطبيق التقنيات الحديثة وتحسين تسهيلات الإنتاج.

ويجب أن نلاحظ أن "السيناريو" الذي يستعرضه التقرير أعلاه محصور بما هو بديهي ومتفق عليه في صناعة النفط الدولية بخصوص الوضع البترولي في العراق منذ بداية الثمانينات سواء تناول المخزون الثابت (١١٥ مليار برميل)، أو متطلبات تطوير الإنتاج الاستثمارية والتقنية. لذا فإن صورة الثروة النفطية في العراق كما يقدمها التقرير صورة جزئية ومن الضروري استشارة مصادر أخرى للتعرّف على إمكانات العراق النفطية فوق ما تعرضه الحقائق القائمة التي لا خلاف حولها. ونجد أن تقديرات وردت في دراسة نشرها المعهد الجيولوجي الأميركي حول الاحتياط النفطي العراقي "المتوقع" تزيد بمقدار ٣٥ – ٨٥ مليار برميل عن الاحتياط الثابت ليصل بذلك إلى ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ مليار برميل من الخام، إضافة إلى ١٠٦ ترليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتتفق الآراء على سهولة استخراج النفط العراقي وضآلة تكاليف الاستخراج إذ لا تتجاوز نصف دولار للبرميل الواحد نظراً إلى طبيعة التكوين الجيولوجي للحقول مما يسمح باستخراج النفط نتيجة الحفر في أعماق قليلة إلى متوسطة، وضخامة حجم المكامن التي تعتبر أضخم المكامن النفطية في

العالم على الإطلاق. وتضم حقول الإنتاج تسعة حقول "سوبر عملاقة"، كما بالنسبة لحقل الرميلة بين العراق والكويت (الذي يصل طوله إلى ١١٧ كيلومتراً وبلغ احتياطه الأصلي نحو ٥٢ مليار برميل)، و٢٢ حقلاً "عملاقاً" في الشمال والجنوب، وحقولاً كثيرة أخرى في وسط العراق. أما الحقول الباقية فتعتبر في معظمها من النوع "الكبير" قياساً إلى حقول نفطية أخرى في أنحاء شتى من العالم. ولا يحتوي أصغرها على أقل من مليار برميل.

إن المعلومات والتقديرات النفطية الخاصة بمنطقتي المكامن النفطية في الشمال (كركوك وكان احتياطها الأصلي نحو ٣٨ مليار برميل) والجنوب (حول مدينة البصرة) معلومات معروفة ومصادرها كثيرة، لذا من السهولة بمكان معرفة الهدف من سعي زعامة الأكراد إلى الاستيلاء على مناطق كركوك الغنية بالنفط، وسعي بعض زعماء الشيعة إلى الانفراد بالمكامن الجنوبية. لكن صورة الصراع الاقتصادي في العراق لا تتضح إلا بإضافة المكامن النفطية المحتملة وسط العراق. والمعروف أن معظم أراضي العراق بمساحة تصل إلى ٤٤٠ ألف كيلومتر مربع تقع ضمن الحوض العربي الشمالي الترسّبي الممتد من المنبسط العربي النوبي في الغرب إلى طيات جبال زغروس الغنية جداً بالنفط في الشرق. لذا فإن إمكانات العراق النفطية لم تُستغل بعد على عكس الإمكانات في الدول العربية النفطية الأخرى. ومن نحو ٥٢٦ موقعاً أشارت الدلائل إلى احتمال احتوائها على النفط، أسفر حفر آبار استكشافية في ١٣١ موقعاً منها عن اكتشاف ٨٠ حقلاً كبيراً جرى تطوير ١٥ حقلاً منتجاً منها، فيما جرت عمليات تطوير محدودة في ٣٠ حقلاً آخر. وتتميز المناطق الواعدة في العراق بنسب نجاح كبيرة مقارنة بالدول الأخرى، لذا فإن الاحتمال كبير بالعثور على النفط في نحو ٢٤٠ موقعاً يعتقد بوجود النفط فيها، إلى جانب الإمكانات الكبيرة الواعدة في وسط العراق خصوصاً حقول شرق بغداد وبلد والأحدب ومجنون الذي اكتشفته شركة برازبترو البرازيلية عام ١٩٧٧ وقدرت احتياطه بنحو ١٥ مليار برميل.

وكانت تقارير وزارة النفط العراقية أشارت في الثمانينات إلى مسوحات تُبشّر بوجود النفط الخفيف في الصحراء الغربية بما في ذلك المناطق القريبة من الفلوجة. لكن الوزارة ادعت عام ٢٠٠٤ دخول "مجموعة من الأشخاص" مبنى الوزارة ببطاقات أمنية مزيفة وأخذ معظم الوثائق الخاصة بالصناعة النفطية بما في ذلك تلك التي كانت موجودة في أقراص ليزر واحتوت على المسوحات الزلزالية وطبيعة التكوينات الصخرية. وتبيّن في وقت لاحق أن جزءاً من هذه المعلومات على الأقل نقل إلى شركات أميركية استخدمتها لإجراء دراسات أوليّة عن مكامن النفط والغاز غرب العراق خصوصاً المنطقة الممتدة من نينوى في الشمال إلى الحدود مع السعودية في الجنوب. ويتضح من تلك الدراسات أن

مكامن خرزية من النفط والغاز موجودة على طول هذه المنطقة. وعلى الرغم من أن الخبراء لا يعتقدون أن تلك المكامن تماثل الحقول العملاقة في الشمال والجنوب إلا أنها كبيرة جداً وربما وصلت بحجميها النفطي والغازي إلى ما يعادل ١٥ مليار برميل من النفط مما يرفع الاحتياط الثابت في العراق إلى نحو ١٣٠ مليار برميل لتحل ثالثاً بعد السعودية وكندا.

وفي ١٩ فبراير ٢٠٠٧ نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً عن الثروة النفطية في المنطقة الغربية أشارت إلى احتمال وجود تريليون قدم مكعب من الغاز في منطقتي نينوى والأنبار. ولم تتضمن المعلومات التي نشرتها الصحيفة إضافة مهمة إلى دراسات سابقة أجرتها بعض الشركات الخاصة التي اشتركت في عمليات المسح ومنها مركز دراسات الطاقة الدولية واتحاد العلماء الأميركيين ومعهد بيكر، ورجّحت احتواء الطبقات الجوفية العميقة في الصحراء الغربية على ما يمكن أن يصل إلى ١٠٠ مليار برميل إضافي من النفط وربما أكثر. ومن الملاحظ أن الدراسات النفطية التي يعود معظمها إلى الثمانينات اعتمدت على عمليات المسح الزلزالي الثنائية الأبعاد وهي تقنية قديمة حلت محلها التقنية الثلاثية الأبعاد ذات الدقة الأكبر في تحديد حجم المخزون النفطي في المكامن الجوفية. أضف إلى ذلك أن أعمال المسح لم تشمل إلا نحو ١٠٪ فقط من الأراضي العراقية. لذا يمكن وضع صورة وافية عن الاحتياطات النفطية الهائلة في العراق بعد تطبيق التقنيات الجديدة في استخراج النفط من الحقول العاملة، وتطوير الحقول المعروفة التي لم تُستغل بعد، والبدء بعملية واسعة النطاق لحفر آبار استكشافية في المواقع الواعدة المحددة سابقاً، واستكمال أعمال المسح والتنقيب في المناطق التي لم تشملها الدراسات بعد. لكن ما يتوافر الآن عن حجم الاحتياطات النفطية الثابتة والمحتملة في العراق يكفي لوضعه في مكانة متقدمة بين أكبر ثلاثة منتجين في العالم.

ولاحظنا أعلاه أن الاحتياط الثابت المقدّر بـ ١١٥ مليار برميل رقم متفق عليه في أوساط الصناعة وهو قريب من الرقم الذي اقترحته وكالة الطاقة الدولية (١١٢ مليار برميل)، لكن اتحاد العلماء الأميركيين (Federation of American Scientists) يعتقد أن الاحتياط يصل إلى ٢١٥ مليار برميل في حين يحدده مجلس العلاقات الخارجية الأميركي (معهد جيمس بيكر) بنحو ٣٠٠ مليار برميل ومثله مركز الدراسات الدولية للطاقة. أما صاحب أعلى تقدير متوافر للاحتياط النفطي العراقي (٤٠٠ مليار برميل) فهو بينيتو ليفينغي Livingi المدير السابق لشركة ENI الإيطالية وشركة غلف أويل.[٧٢]

ويتنازع صناعة النفط رأيان أساسيان بخصوص العراق يقول الأول بوجود "أسباب سياسية" وراء ترجيح وجود ٤٠٠ مليار برميل من النفط، فيما يرى الرأي الثاني أن

المسوحات والدراسات المتوافرة ترجّح وجود كمية أكبر بكثير من المتفق عليها وهي ١١٥ مليار برميل من دون تقديم تقديرات محددة. ولن تتمكن صناعة النفط من تحديد حجم الاحتياط النفطي في العراق ما لم تبدأ أعمال المسح وحفر الآبار الاستكشافية، ولن يبدأ ذلك ما لم تهدأ الأوضاع في العراق ويعود إليه الاستقرار والأمان. ويُلاحظ الآن أن القول بوجود احتياطات نفطية في العراق أكبر من الموجودة في السعودية (٢٦٠ مليار برميل، أي أكثر من ٢٠٪ من الاحتياط النفطي العالمي الأدنى وهو ١,٢ تريليون برميل) لم يعد يواجه الإنكار الفوري السابق لسبب مهم هو أن معدل استنزاف المخزون النفطي في السعودية مرتفع جداً ويقترب من أربعة مليارات برميل سنوياً، فيما بقي الإنتاج العراقي في مستويات متدنية خلال الثلاثين سنة الماضية سواء بسبب الحروب أو الحصار الاقتصادي أو استهداف المنشآت النفطية بعيد الغزو الأميركي، لذا ظل قسم أكبر من ثروته النفطية في باطن الأرض. وإذا تحقق الاستقرار في العراق فإن تنفيذ المرحلة الأولى لإنتاج ٥-٦ ملايين برميل يومياً هدف في متناول اليد شرط توفير تسهيلات إضافية لنقله خارج العراق فوق ما يتوافر الآن عبر مضيق هرمز أو تركيا. وإذا تحقق تنفيذ المرحلة هذه فيمكن بعدها التركيز على متابعة تطوير الحقول المكتشفة لإنتاج كمية تقترب من تلك التي تنتجها السعودية وهي ١٠.٥ مليون برميل يومياً، كما أوضح التقرير المرفوع إلى الكونغرس (RS٢١٦٢٦).

عنق زجاجة النفط

يمكن تشبيه مضيق هرمز بأوتوستراد بحري ذي مساقين ذهاباً وإياباً عرض كل منهما نحو ميل وبينهما منطقة عازلة بعرض ميلين تقريباً الهدف منها الحيلولة دون اصطدام الناقلات والسفن المبحرة في مساق بالناقلات والسفن المبحرة في المساق المعاكس. أما الخليج الذي يمتد نحو ٦٠٠ ميل فهو أشبه بالطريق المسدود. والمنفذ الوحيد لدخول الناقلات إلى الخليج والخروج منه هو مضيق هرمز الذي يتضيق بعرض ٢١ ميلاً ويجاور أراضي الإمارات وسلطنة عُمان من جانب، والأراضي الإيرانية من الجانب الآخر خصوصاً جزيرة قشعم المتطاولة. لذا فتشبيه الخليج بالزجاجة يجعل المضيق عنقها. ومع ذلك فالخليج ليس من البحار العميقة مما يفرض على الناقلات والسفن الكبيرة سلوك قنوات محددة في معظم المناطق داخل الخليج، وإبقاء مسافات احتياطية كبيرة بينها وبين السفن الحربية. وتتقاطع خطوط إبحار كل هذه السفن بسفن أصغر تناور بين عشرات منصات التنقيب عن النفط واستخراجه وتحميله مما يجعل الخليج بحيرة مكتظة ويتطلب الإبحار فيه الحذر والانتباه.

وفي الخليج منذ منتصف السبعينات حركة عمرانية وتجارية كبيرة لذا تتقاطر ألوف السفن على موانئه العربية والإيرانية وهي تحمل كل ما تتطلبه الحركة العمرانية والتجارية

والغذاء وغيره. وضمن مياه الخليج نفسها والمناطق البرية على شواطئه يوجد أكبر احتياط نفطي في العالم بحجم يمكن أن يتعدى ٨٠٠ مليار برميل، أو أكثر من ٦٦٪ من الاحتياط العالمي، وإنتاج نفطي يقترب من ٣٠٪ من الإنتاج العالمي تصدّر دول الخليج نحو ثلثيه. وفي الخليج أيضاً أكبر احتياط من الغاز الطبيعي يُقدّر بنحو ٢,٥٠٠ تريليون قدم مكعب أو نحو ٤٥٪ من الاحتياط العالمي مما يعني أن حجب النفط والغاز المنتج في الخليج لمدة سنتين أو ثلاث سنوات مثلاً ولأي سبب كان يمكن بسهولة أن يعيد الدول الصناعية الكبيرة التي تنافس الولايات المتحدة إلى العصر الزراعي الذي كان سائداً قبل ٣٠٠ عام خصوصاً أوروبا واليابان وتايوان والدول الآسيوية الصناعية الأخرى مثل كوريا الجنوبية، ويمكن أن يقلص الإنتاج الصناعي في الصين إلى نحو نصف حجمه الحالي وربما أقل ويوقف حركة التنمية الهائلة في الهند.

وتبحر عبر مضيق هرمز ناقلات تحمل ٤٠٪ من الكميات النفطية المتداولة تجارياً في العالم أو ٩٠٪ من النفط الذي تصدّره دول الخليج بحجم ١٦ – ١٧ مليون برميل يومياً بما في ذلك مليوني برميل من المشتقات تشحنها الناقلات شرقاً إلى اليابان والصين والهند وغيرها، وغرباً إلى أوروبا وأميركا عبر مضيق باب المندب ثم عبر قناة السويس، أو بضخه في خط أنابيب سوميد الممتد من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط شرق الإسكندرية. وهناك طريق بحري ثالث تبحر فيه الناقلات جنوباً حول رأس الرجاء الصالح إلى أوروبا والولايات المتحدة. ويُضاف إلى كمية الـ٤٠٪ المشار إليها نحو ٢٠٪ (خمسة ملايين برميل تقريباً) تُضخ عبر أنابيب من المنطقة الشرقية في السعودية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وخط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من أبقيق إلى ينبع. ويعني ما تقدم أن إغلاق مضيق هرمز ليس أقل من كارثة عالمية، فيما يعني إغلاق مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس وضعاً دولياً يسيطر عليه اليأس. وما نطلق عليه اسم "المضيق" معروف في صناعة النقل الدولية باسم "نقطة الاختناق" وهي ثماني نقاط رئيسية في العالم تعتبر معبر نحو ٤٠ مليون برميل من النفط يومياً. وتقع النقاط الأربع الأهم (هرمز، باب المندب، قناة السويس، خط سوميد) في الدول العربية أو تجاورها، فيما النقاط الأربع الأخرى: مضيق مالاقا (اندونيسيا/سنغافورة)، مضيق البوسفور، قناة بنما وخط أنابيب النفط عبر بنما، وأنابيب النفط الروسي إلى أوروبا. [٧٣]

إن الفعل يستدرج رد الفعل إلى حين نشوء حال التوازن. وكان حال التوازن النسبي قائماً في الشرق الأوسط برعاية الأمبراطورية البريطانية فسرى على حال النفط ما سرى على الحال التجارية عموماً فامتدت أنابيب النفط العراقي والسعودي عبر الأردن وفلسطين إلى حيفا لتغذية الاقتصادات الأوروبية، وتحقق بذلك قدر كبير من الاستقرار في التدفق

النفطي العالمي. ورافق فعل نشوء إسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٨ بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة رد فعل أدى إلى قطع تدفق النفط السعودي والعراقي إلى البحر الأبيض المتوسط فاختل توازن تدفق النفط. وتسبب الفعل الذي أقدمت عليه أميركا عام ١٩٥٣ لمحاصصة بريطانيا نفط إيران برد فعل لم يؤثر في توازن تدفق النفط فقط بل في الإنتاج النفطي. وواكب ازدياد اعتماد الولايات على النفط المستورد لتغذية اقتصادها الكبير والتزاماتها المحافظة على تدفق النفط إلى إسرائيل واليابان وغيرهما من الدول التي تعتمد على الولايات المتحدة لتوفير الحماية، ازدياد التدخل في المنطقة العربية فلجأت أميركا في نهاية الخمسينات إلى "دبلوماسية الدولار"، ثم لجأت اعتباراً من بداية السبعينات إلى دبلوماسية القوة المدعومة بالقواعد العسكرية وتغيير الأنظمة، وبدأت اعتباراً من عام ٢٠٠١ تطبيق سياسة جديدة تقوم على خلق الاضطراب أو تشجيعه وصنع الدول الراضخة أو الدول الفاشلة من أفغانستان إلى الصومال، ومن الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي.

وهكذا دار الزمن بأميركا دورة كاملة فانتهت إلى حيث بدأت لذا نجدها عام ٢٠٠٧ تحصد من العداوة مع إيران ما زرعته عام ١٩٥٣، وتحصد في العراق ما زرعته عام ٢٠٠٣، وتحصد في فلسطين ولبنان ما ساهمت في زرعه عام ١٩٨٢. وتحصد في الصومال ما زرعته عام ١٩٩٣ ونتج من كل فعل في كل مرة رد فعل، ولم يتحقق التوازن السياسي بعد ستين عاماً من الفشل لأن التوازن النفطي لم يتحقق.

ولم يكن مضى على احتلال العراق ستة أشهر عندما كتب الاستشاري محمد الجيلاني في أكتوبر ٢٠٠٣: "من الواضح أن مناطق واسعة في العراق لا تزال عذراء في ما يتعلق بصناعة النفط فاحتياطاته الهيدروكربونية الكبيرة لا تزال تنتظر تطويرها لتحقق إمكاناتها كاملة فيما تستغل الدول النفطية الأخرى في الشرق الأوسط احتياطاتها بصورة كاملة. والتحدي الرئيسي الذي يواجه السلطات العراقية هو إقامة حكم القانون وبسط الأمن والنظام وإشاعة الأمن. وعندما يتحقق ذلك ربما أصبح العراق أكثر دول الأرض تشويقاً فيما يتصل بالتنقيب عن النفط وتطوير مكامنه... إن شركات النفط الدولية تنتظر انفتاح العراق بتشويق كبير لأنها انتظرت هذه اللحظة ٤٠ عاماً." [٧٤]

وفي غرب العراق كان الانتظار أطول ففي ٢٠ إبريل ٢٠٠٣ (أي بعد شهر من الغزو الأميركي) نشرت صحيفة الابزيرفر البريطانية تقريراً من واشنطن عن بدء مباحثات بين واشنطن وتل أبيب لوضع خطة لنقل النفط العراقي إلى إسرائيل. وأخذت الصحيفة عن مسؤول سابق في وكالة الاستخبارات الأميركية قوله: "تمسّك قطاع قوي من الناس الذين يسيّرون هذه الإدارة (إدارة الرئيس بوش الابن) والحرب في العراق بحلم قديم هو حماية

إمدادات إسرائيل والولايات المتحدة من الطاقة. وكان أنبوب النفط من العراق إلى حيفا قائماً في يوم من الأيام، ثم بُعث كحلم، وهو الآن مشروع قابل للتحقيق على رغم ما يتطلّبه ذلك من أعمال إنشائية كبيرة.'' [٧٥]

ولا نعرف بالضبط من اعترض من العراقيين على شحن النفط إلى إسرائيل لكن الاعتراض كان مهماً، كما يبدو، فربطت سلطات الاحتلال بين الموافقة على شحن النفط وبين رفع الحظر الاقتصادي الذي يذكّر بحصار بريطانيا ألمانيا في الحرب العالمية الأولى لقسوته وشموله. وعندما تحققت الموافقة العراقية الملزمة أوعزت أميركا إلى مجلس الأمن فوافق على رفع الحظر (٢٠٠٣/٥/٢). وكانت المباحثات بين واشنطن وتل أبيب قطعت شوطاً متقدماً وبدأ الحلم يأخذ شكل الواقع عندما أبلغ بنيامين نتنياهو وزير المالية الإسرائيلي (آنذاك وهو اليوم زعيم حزب الليكود) مجموعة من المستثمرين البريطانيين خلال مؤتمر لندني (٢٠٠٣/٦/٢١) ''تدفق النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط عبر إسرائيل بات مسألة وقت فقط ريثما يُعاد مد أنبوب نقل النفط من العراق عبر الأردن.'' وكان نتنياهو يستذكر بذلك الأنبوب الذي كان ينقل نفط كركوك من الموصل إلى حيفا قبل اندلاع المعارك بين العصابات الإرهابية الإسرائيلية والعرب عام ١٩٤٨، ثم اكتشاف استمرار ضخ النفط فيه صدفة بعد ذلك وتكسيره. واتفق العراق وسورية لاحقاً على تمديد خط أنابيب عبر سورية إلى البحر الأبيض المتوسط لخدمة المستهلكين الأوروبيين لكن الضخ توقف عام ١٩٧٧ نتيجة خلاف بين قيادتي حزب البعث في بغداد ودمشق، ثم تجدد الضخ خلال الثمانينات إلى أن طلبت إيران من سورية وقفه خلال الحرب العراقية - الإيرانية لقطع التمويل عن العراق، فيما بدأت تهاجم الناقلات في الخليج لوقف صادرات النفط العراقي عبر مضيق هرمز.

وتنتج إسرائيل نحو واحد في المئة من استهلاكها النفطي الذي يزيد على ٢٧٠ ألف برميل في اليوم، لذا تستورد معظم ما تحتاجه من الخام لتكريره في مصفاة حيفا، إضافة إلى بعض المشتقات. ولم تواجه إسرائيل مشكلة كبيرة في الحصول على النفط اعتباراً من ١٩٦٨ إثر اتفاق مع الشاه لشحن النفط الإيراني في ناقلات كانت تصب حمولتها في إيلات ويتم ضخه بعد ذلك إلى عسقلان عبر أنبوب بين المدينتين. ولما هرب الشاه أوقفت الثورة الإيرانية شحن النفط فبدأت إسرائيل استيراده من دول مثل كولومبيا وأنغولا والمكسيك والنروج، إضافة إلى مصر التي كانت توفر نحو ربع الاستهلاك الإسرائيلي قبل أن تتقلص الصادرات في ما بعد إلى نحو نصف الكمية السابقة. وخلال السنوات الأخيرة الماضية لجأت إسرائيل إلى روسيا التي صارت تمدّها بقسم كبير من استهلاكها، ثم تنقل كميات أخرى عبر أنبوب إيلات إلى دول آسيوية. كما تدعي إسرائيل أنها تستورد كميات

نفطية من دول "إسلامية عدة" لكن من الصعب معرفة مصادر إسرائيل الحقيقية من النفط.

وتواجه إسرائيل مشاكل كبيرة في التخزين، لذا يعتقد أن لديها ما يكفي مدة ١٥ يوماً. وكانت هذه المشاكل، وتلك التي رافقت إعلان بعض الدول العربية حظر النفط عام ١٩٧٣ ، أحد أسباب التوصل إلى مذكرة تفاهم مع أميركا (١٩٧٥/٩/١) تعهدت الأخيرة بموجبه تأمين النفط الذي تحتاجه إسرائيل وتأمين نقله إليها لمدة خمس سنوات إذا لم تستطع إسرائيل تأمين ذلك بمعرفتها. وأفرزت الثورة الإيرانية واقتراب سريان دخول معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩/٣/٢٦) وضعاً جديداً تطلّب تعهداً أميركياً جديداً توصل إليه الطرفان بعد نحو شهرين ونصف الشهر من هروب الشاه (١٩٧٩/١/١٦) تضمن ما جاء في الاتفاق الأول مع مد أجل الالتزام الأميركي ١٥ سنة شاملة السنوات الخمس المنصوص عليها في اتفاق ١٩٧٥.[٧٦]

ولا نعرف تطوراً مهماً كان يمكن أن يضع مذكرة التفاهم الأميركية - الإسرائيلية موضع التنفيذ، لذا لا نعرف بالضبط ما هو نوع الصعوبات التي كانت ستعترض تطبيق الاتفاق. لكن من الواضح أن التزام أميركا كان مكلفاً إذ اقتضى بناء وصيانة مخزون استراتيجي خاص بإسرائيل قدرت قيمته عام ٢٠٠٢ بنحو ثلاثة مليارات دولار.[٧٧] وقضت المذكرة أن توفر أميركا النفط لإسرائيل حتى لو اقتضى ذلك سحب الكميات المطلوبة من السوق الأميركية ونقل النفط في ناقلات أميركية. وازداد وضع الطاقة الأميركي تعقيداً في السبعينات فبدأ الإنتاج المحلي يسجل انخفاضاً اعتباراً من عام ١٩٧٣ فتراجع من نحو ٩,٢ مليون برميل يومياً في ذلك العام إلى نحو ٥,١٤ مليون برميل في عام ٢٠٠٦. وبات على أميركا نتيجة ذلك استيراد نحو ١٣ مليون برميل يومياً لتغطية استهلاكها الذي يصل إلى ٢٠ مليون برميل يومياً خصوصاً من كندا (مليونان)، المكسيك (١,٤٦ مليون)، السعودية (١,٤٤٤)، فنزويلا (١)، نيجيريا (٠,٩١٩)، العراق (٠,٥٨٩).

ومن الواضح أن أميركا كانت ستجد صعوبات بالغة في شحن النفط إلى إسرائيل في وقت تحتاج إلى كميات أكبر لسد استهلاكها من جهة، ونظراً إلى ضآلة المخزون الاستراتيجي الإسرائيلي الذي تقل مدته الاستهلاكية عن مدة وصول الناقلات الأميركية إلى إسرائيل. ويمكن أن يتسبب تحويل ناقلات النفط العربي المتجهة إلى الولايات المتحدة إلى إسرائيل في إحراج لا يُستهان به إذا اكتشف أمرها على رغم التكليح العربي الجديد، لذا قدمت فكرة تمديد خط أنابيب لنقل النفط العراقي إلى حيفا بعد غزو العراق حلاً مثالياً لإسرائيل التي كانت ستحصل على نفط أرخص من النفط الذي تشتريه من الأسواق العالمية بسبب تضاؤل كلفة الشحن، كما كان سيرفع عن كاهل الولايات المتحدة أعباء

التزاماتها النفطية تجاه إسرائيل.

ولا يُستبعد أن تكون الإدارة الأميركية درست مع إسرائيل خطة نقل النفط العراقي إلى حيفا قبل الغزو. لكن المحادثات التي جرت بُعيد الغزو تناولت تمديد أنبوب نفط أكبر من الأنبوب القديم الذي كان بقطر ثمانية بوصات وقدرة ضخ قصوى بنحو ١٠٠ ألف برميل يومياً، ليكون بقطر ٤٢ بوصة وطاقة ضخ يمكن أن تصل إلى مليون برميل يومياً. وتفيض هذه الكمية عن حاجة إسرائيل بكثير لذا يمكن اعتبار المشروع محاولة جديدة لإحياء استراتيجية أميركية تقوضت خلال حرب عام ١٩٤٨ إثر تحطيم أنبوب نفط التابلاين الذي كان ينقل النفط السعودي إلى ميناء حيفا لشحنه إلى الغرب. وجرت في وقت لاحق إعادة مسار الأنبوب إلى مدينة صيدا عبر الأردن لكن الضخ توقف عام ١٩٧٥ نتيجة الحرب الأهلية في لبنان.

ويقدم الأنبوب العراقي فوائد تجارية حيوية للمستوردين الغربيين لأن نقل النفط العراقي إلى حيفا يقلّص تكاليف الشحن (بما في ذلك رسوم عبور قناة السويس التي اقتربت عام ٢٠٠٦ من أربعة مليارات دولار تمثل الرسوم على ناقلات النفط جزءاً مهماً منها) بنحو ٤٠٪ فتُلغى بذلك الميزة التي يتمتع بها المستوردون الآسيويون في الهند والصين. والاعتبارات المالية مهمة بالنسبة للاقتصاد الغربي ولشركات الشحن مع إعلان هيئة قناة السويس رفع رسوم العبور بنحو ثلاثة في المئة في المتوسط خلال ٢٠٠٧، لكنها لا تحتل الأهمية التي تحتلها الاعتبارات الاستراتيجية خصوصاً مع ازدياد حدة التوتر بين أميركا وإيران بعد غزو العراق. وتطلب توتر الوضع إيجاد حل مناسب لتقليص اعتماد أميركا على النفط الذي تستورده من الخليج عبر مضيق هرمز خوفاً من احتمال قيام إيران بإغلاق المضيق، وعدم استطاعة ناقلات النفط العملاقة عبور قناة السويس.

وأدى انهيار السيطرة الأميركية على الأنبار إلى انهيار الحلم الإسرائيلي بالحصول على النفط من مصدر عراقي يُعتمد عليه وتحقيق الهدف الأميركي الاستراتيجي بتقليص الاعتماد على مضيق هرمز فحاولت أميركا الترويج لخطة بديلة رمت إلى تمديد خط أنابيب لضخ نحو ١.٢ مليون برميل يومياً من نفط آبار كركوك إلى مدينة حديثة الواقعة إلى الشمال الشرقي من بغداد، ومن ثم عبور الأنبار إلى ميناء العقبة الأردني. ونقلت صحيفة واشنطن بوست (٢٠٠٥/٤/٦) عن مصادر قولها إن الحكومة الأردنية تقدمت إلى حكومة إياد علاوي الانتقالية بعرض رسمي لتمديد الخط تمهيداً لدراسته من جانب الحكومة العراقية التي حلت محل علاوي بعد انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥. ورمت الفكرة إلى التغلب على أكبر مشكلة واجهت إنتاج النفط وهي استمرار استهداف منشآت هذه الصناعة، لذا افترضت أن قبائل الأنبار يمكن أن تتولى حماية الأنبوب في مقابل عائد سنوي، إضافة إلى

احتمال استخدام الأنبوب لنقل النفط الذي يحتمل وجوده في الفلوجة وبعض المناطق الواعدة في الصحراء الغربية. ولا يخدم هذا المشروع الهدف الأميركي الاستراتيجي بنقل النفط إلى موانئ على البحر الأبيض المتوسط، لكن قيل آنذاك أن الولايات المتحدة اهتمت به كمدخل مناسب لفكرة أميركية أخرى هي ضم الأنبار إلى الأردن في اتحاد جديد في حال تقسيم العراق يبعث الاتحاد الملكي الأردني – العراقي الذي زال عام ١٩٥٨.

ولم ير هذا المشروع النور، شأنه شأن المشاريع المماثلة، إذ اشتدت أعمال المقاومة في الأنبار، وبدأت القبضة العسكرية الأميركية في الارتخاء اعتباراً من نهاية ٢٠٠٥، وانحصر الوجود الأميركي بالقواعد والمراكز الحصينة. ولم يتحسن الوضع بعد أكثر من عام فرفع رئيس قسم الاستخبارات العسكرية التابعة لسلاح مشاة البحرية (المارينز) تقريراً في سبتمبر ٢٠٠٦ خلص فيه إلى أن "فرص تطويع الأنبار ضئيلة ولا يوجد تقريباً ما تستطيع القوات الأميركية القيام به لتحسين الوضع السياسي والاجتماعي القائم هناك".[٧٨] ونقلت صحيفة واشنطن بوست (٢٠٠٦/٩/١١) عن جنرال خدم في العراق القول: "من الصعب على المرء أن يكون متفائلاً الآن. هناك نوع من الكتلة الحرجة في الأخبار الصعبة الناجمة عن اشتداد العنف من جانب المتمردين (أي المقاومة) والعنف بين السنة والشيعة وافتقاد الحكومة العراقية إلى الفاعلية وتعاظم القلق من اتجاه العراق إلى الانهيار."

يوم قيامة النفط

عَرفتُ خلال تغطية بعض المؤتمرات النفطية في الثمانينات فترة كانت أوبك تسوق أسعار النفط كما يسوق الراعي البعير فإذا قال وزير للبترول والثروة المعدنية إن السعودية ستخفّض إنتاج النفط كانت الأسعار ترتفع وإذا قال إن السعودية ستزيد الإنتاج كانت الأسعار تهبط. ثم دارت دورة الزمن فبات الراعي في واد والسوق النفطية في واد وصار التخاطب بينهما أشبه بحوار الطرشان. ومنذ نكبة توقيع مصر وإسرائيل اتفاق السلام التي تلت انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣، وجدنا مصارع السومو الأميركي في حلبة الشرق الأوسط وهو مكب على نزال ما بقي على قدميه من مواقف القوة العربية ومصادرها فلحق بالنفط ما لحق بغيره، وسقطت مع الزمن أسنانه، وتطورت فلسفة عربية حكومية جديدة تنكر وجود شيء اسمه "سلاح النفط". وسكت البعض ولوّح آخرون برؤوسهم نفياً وهم يتذكرون أن أهم أسباب اندلاع الحرب بين أميركا واليابان نتيجة مهاجمة بيرل هاربر هي فرض أميركا وبريطانيا حظر شحن النفط العربي إلى تلك الدولة الآسيوية الكبرى، وأن أحد أهم أسباب موافقة بريطانيا وفرنسا على قبول قرار وقف إطلاق النار في مصر عام ١٩٥٦ هو قرار وقف شحنات النفط السعودي والعراقي إلى بريطانيا

وفرنسا، وأن أهم سبب لمضي كوريا الشمالية قدماً في صنع القنبلة النووية هو حجب الولايات المتحدة صادرات النفط الثقيل عن تلك الدولة عام ٢٠٠٣ بعدما أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية مجلس النواب أن كوريا تطور برنامجاً موازياً لتخصيب اليورانيوم.

إنّ استخدام "سلاح" النفط العربي لم يتوقف على رغم كل ما يُقال لكن بيد الأميركيين لا بيد منتجي النفط. وكان أحد أهم أسباب غزو العراق الكويت (١٩٩٠/٨/٢) اتهام العراق الكويت باستخدام سلاح النفط عن طريق رفع الإنتاج والتسبب بإضعاف العائدات العراقية من بيعه عندما احتاج مبالغ ضخمة لتجاوز مضاعفات الحرب الطائشة مع إيران. وكان مندوبا إيران وفنزويلا في اجتماعات أوبك مطلع ٢٠٠٧ يصّران على التزام حصص الإنتاج للمحافظة على ارتفاع الأسعار فيطلب منهم وزراء عرب ألا يقلقا لأن الأسعار تتجه في "الطريق الصحيح". وعرفت صناعة النفط اللعبة لا لأن هذا الوزير أو ذاك اعترف بأن السبيل إلى إضعاف إيران وفنزويلا هو إضعاف دخلهما عن طريق رفع إنتاج النفط خارج اتفاق الحصص لأن هذا هو السبيل الوحيد إلى خفض الأسعار، بل لأن الصناعة تعرف أن إيران وفنزويلا تقفان في موقع لا ترضى أميركا عنه فالأولى تقاوم سياساتها في الشرق الأوسط، والثانية تتحدى هيمنتها في أميركا اللاتينية وتدعم كوبا التي تعتبرها الولايات المتحدة شوكة موجعة في جنبها منذ أكثر من نصف قرن، ولا توجد وسيلة لإضعاف دولة تعتمد على النفط أنجع من إضعاف وضعها المالي عن طريق إضعاف سعر النفط.

إن صناعة النفط صناعة هائلة تخدمها أفضل العقول وأقوى الكمبيوترات وأكثر الباحثين قدرة على التحليل والدرس والتوقع وهم ينتجون الاحصاءات والتقديرات الخاصة بصناعة النفط بالأطنان يومياً. لكن يعرف من يتابع هذه الصناعة صعوبة فهم أسباب ارتفاع سعر النفط أو هبوطه دائماً. ويعرف من يعرف مبادئ الاقتصاد أنه لا توجد قاعدة بلا استثناء، ولا توجد قوانين تنطبق على كل الحالات في كل الأوقات، وأن "حالة" أكاديمية مثل العرض والطلب لم تكن في يوم من الأيام قانوناً لأنها تفترض وضعاً مثالياً ولا يمكن حدوث هذا الوضع المثالي في عالم غير مثالي ولو نشأ لما كان هناك مسوغ للتقلبات الحادة التي تعرفها الأسواق. والخليج ليس مهماً لأنه يضم بعض أكبر المنتجين النفطيين في العالم فقط، بل لأن بعض الدول الخليجية، خصوصاً السعودية، هي الدول الوحيدة القادرة على إنتاج الكميات الاضافية التي تلعب الدور الأهم في تحديد سعر النفط، وهي بحدود مليوني برميل يومياً، لذا فإن "برمجة" قانون العرض والطلب ليس صعباً. وكانت الأسواق في الماضي أكثر قابلية للفهم لأن التدخل في الأسواق كان أقل بكثير من الحاضر، وكانت معرفة اتجاهات الأسعار في الأحوال العادية تقترب من البديهية

فإن دخل فصل الشتاء ارتفع الإنتاج لأن الناس يستخدمون مشتقات النفط خلاله للتدفئة، وإن دخل فصل الصيف قل. لكن لم يحدث في الماضي أن ارتفع سعر البرميل إلى ٧٧ دولاراً ثم انخفض إلى أقل من ٤٠ دولاراً في فصل الشتاء الواحد ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ماذا حدث لصناعة النفط يا ترى؟

خلال معظم سنوات الربع الأخير من القرن العشرين كان وزراء نفط دول أوبك يعقدون مؤتمراتهم في فيينا أو جنيف وغيرهما على خلفية أزمات الخام الهابط. وتغير الوضع في بداية القرن الجديد فلا يكاد وزراء أوبك يتنادون إلى عقد اجتماع لدرس خفض الإنتاج إذا خسر البرميل جزءاً من سعره إلا أضافت السوق ما انقصته فيتغير محور الدرس في منتصف الطريق إلى الاجتماع من الخفض إلى الزيادة. ومكمن هذا الحرج ليس تدني كفاءات الرعيل الحالي من أقطاب أوبك أو شحة درايتهم بأوضاع السوق النفطية مقارنة بالرعيل السابق بل الخلط بين تأثير الصدقيّة المستندة إلى القدرة على الفعل والصدقيّة المبنية على التمنّي أو مماحكة الحقائق والتذاكي، وخلط الاقتصاد والسياسة كما حال النفط في الوقت الراهن. ومهما ارتقى ذكاء المسؤول ستظل السوق أكثر ذكاء منه ولن تصدّق وزيراً يهدد بزيادة الإنتاج لوقف ارتفاع الأسعار وهي تعرف أن الطلب على الخام أكثر انشداداً من المطاط، وأن أوبك لا تملك أي طاقة ضخ إضافية يحسب حسابها. ولن تنخدع في الحالة المعاكسة إذا قال وزير ما إن أسعار النفط تتجه في "الطريق الصحيح" ليعطي الانطباع بأنه يؤيد استمرار ارتفاع الأسعار فيما هو يقصد حقيقة خفض الأسعار بزيادة الإنتاج من وراء ظهر أوبك. إن العودة إلى القسم الأعظم من التوقعات المتصلة بأسعار النفط حتى نهاية القرن الماضي لن يكشف أي إجماع بين محللي الصناعة على احتمال وصول سعر البرميل إلى ٥٠ دولاراً إلا في حالات الكوارث المدمرة والحروب الكبيرة. ولم تمض سبع سنوات حتى وصل سعر البرميل إلى ٧٧ دولاراً. وقال محللون كثيرون إن وضع الطاقة الدولي دخل عهداً جديداً هو عهد مرحلة الأسعار المرتفعة، وصار البعض يتوقع ارتفاعه إلى ٣٠٠ دولار والبعض يتوقع هبوطه إلى ٥٥ دولاراً [٧٩]. ولا أحد يعاقب المحللين الاقتصاديين على خطأ توقعاتهم لذا إذا باع مستثمر كبير عقود شراء التسليم الآجل للنفط على الدين (أي باعها من دون أن يملكها أملاً في أن يعود ويشتريها بثمن أرخص ويردها إلى مسوّقها) وباع خيارات حق بيع المؤشرات أو أسهم الشركات العملاقة وتحقق هذا الارتباط بين المؤشرات وأسعار الأسهم فإن الأرباح يمكن أن تكون خيالية. العكس صحيح تماماً لأن المستقبل دائماً في حكم الغيب، ولا توجد في طبيعة التوقعات الاقتصادية ما يتطلب عقولاً غير عادية فهناك حالتان بسيطتان لا ثالث لهما هي هبوط السعر أو ارتفاعه.

والعلاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي معروفة منذ منتصف السبعينات وكانت

سبب ارتفاع سعر النفط وهبوطه ضمن حدين وسطيين كبيرين جداً راوحا بين ٣٠ دولاراً وأقل من ١١ دولاراً. ويمكن الإصرار على القول إن النفط سلعة كما يمكن الإصرار على القول إن الذهب معدن. لكن معدن الذهب ليس كمثل معدن الحديد لذا فالنفط سلعة لكنها تختلف عن كل السلع الأخرى. وإذا ارتفع سعر المطاط مثلاً فإن من لا يشتري المطاط لن يتأثر بارتفاع سعره. لكن إذا ارتفع سعر النفط فإن زيادة سعره ستنعكس على مجموعة كبيرة جداً من البضائع والخدمات التي يشتريها المستهلك وسيصبح لسعر البنزين علاوة ولرسوم الكهرباء علاوة وللفاكهة علاوة وللخبز علاوة وهكذا. ويقدّر بعض الاقتصاديين أن ارتفاع سعر البرميل بمعدل دولار واحد في اقتصاد ضخم مثل الاقتصاد الأميركي يكلف الاقتصاد ١٤ مليار دولار بينما لا تجني أوبك سوى هذا الدولار الواحد مضروبا بعدد ما تصدّره من البراميل. أما العلاقة بين العرض والطلب فهي علاقة يمكن أن يصل عدد تأويلاتها إلى عدد المحللين الذين يتابعون الصناعة وهم بالألوف. وجودة التوقعات تعكس جودة "المعلومات" التي تتوافر للمحلل، لكن النفط في النهاية عملية بيع وشراء تتضمن الربح والخسارة وأفضل من يحقق الأرباح هو المضارب القادر على إقناع (أو إيهام) الآخرين بصدق توقعاته وخطأ توقعات الآخرين.

ولا يوجد تناقض في القول إن النفط سلعة ثم الإضافة بأن عوامل غير اقتصادية يمكن أن تؤثر في أسعارها. ولا يعرف أحد بالضبط ما هو الاحتياط الحقيقي في حقل معين حتى باستخدام أحدث التقنيات القائمة على المسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد، ويعرف قليلون فقط ما هو إنتاج كل دولة في كل سنة. وفي صناعة النفط تقارير كثيرة تؤكد أن الاحتياطات النفطية المعلنة تتضمن مبالغة كبيرة حتى بالنسبة لدول منتجة عملاقة مثل السعودية أو دول منتجة كبيرة مثل الكويت وغيرها. ولا يوجد في الحقيقة من يعرف كل حقائق صناعة النفط سواء تناولت الحجم الحقيقي للإنتاج أو الحجم الحقيقي للاستهلاك. ويمكن المجادلة بأن هذا أمر طبيعي في صناعة ضخمة مثل صناعة النفط لكن يمكن المجادلة في الوقت نفسه بأن السوق ليست دائماً من يحدد السعر المناسب للنفط على أساس العرض والطلب لأن تجار النفط ليسوا وحيدين في السوق فهناك صناديق التحوط الضخمة التي قيل إنها نزلت إلى السوق منذ عام ٢٠٠٥ للمضاربة بعقود التسليم الآجلة للنفط. كما أن دولاً كثيرة نزلت إلى السوق بائعاً ومشترياً للنفط لبناء المخزون بينها الولايات المتحدة التي وصل حجم احتياطها النفطي الاستراتيجي في يناير ٢٠٠٧ إلى نحو ٧٠٠ مليون برميل.[٨٠] ويكفي شراء مليوني برميل يومياً فقط في حال توازن العرض والطلب لرفع الأسعار بصورة حادة، ويكفي بيع مليوني برميل في الحال نفسها لخفض الأسعار بصورة حادة. لذا يمكن أن يؤدي تفاهم بين دولة ذات مخزون استراتيجي كبير ودولة ذات قدرة تصديرية عالية إلى هز مفهوم

العرض والطلب من جذوره وإحداث تقلبات غاية في الحدّة. لكن ادعاء بعض دول أوبك أن السعودية تلعب في المنظمة النفطية الدور الذي تريده أميركا لم يُدعم بالحقائق.

ومن يحاول تقفي أسباب الاضطراب في موازنات الدول وأسعار النفط والمعادن الثمينة وبعض السلع المهمة في العالم فربما توقف عند تاريخ معروف هو ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقدّرت الخسائر المباشرة لما حدث في ذلك اليوم بنحو ١٤٠ مليار دولار إضافة إلى عشرات المليارات الأخرى في صورة خسائر ورقية (نتيجة هبوط أسعار الأسهم). إلا أن تكاليف الرد الأميركي على تلك الهجمات داخلياً (زيادة الإنفاق الأمني) وخارجياً (غزو واحتلال أفغانستان والعراق والاشتراك في غزو الصومال وغيرها) كانت أسطورية ليس في حجمها فقط بل في طبيعة تمويلها التي قامت حصراً على الاقتراض.

والدولار أهم عملة للتجارة الخارجية والتجارة النفطية، لذا لعب عدد كبير من الأسباب، بينهما ارتفاع النفقات العسكرية، دورا مهماً في إضعاف سعر صرفه خلال السنوات الخمس الماضية إزاء الذهب وعملات قوية مثل اليورو. فمثلاً كان سعر صرف اليورو في الأول من يناير ٢٠٠٢ (توقيت بدء التعامل باليورو في ١٣ دولة أوروبية) يساوي ٩٠ سنتاً أميركياً فيما وصل في الثاني من فبراير ٢٠٠٧ إلى ١٫٣ دولار،[٨١] أي بنسبة ارتفاع بلغت ٣٠٫٥٪ لا لقوة اليورو بل لضعف الدولار. ويعني هذا من زاوية اليورو الأوروبي أن ٣٠٪ من سعر برميل النفط علاوة لتعويض انهيار سعر صرف الدولار الأميركي. ولم تقل الولايات المتحدة إنها تريد هبوط سعر صرف الدولار لتحسين تنافسية بضائعها تجاه بضائع الدول الأخرى لكنها "غضت" الطرف في معظم الأحايين عن تراجع سعر صرف عملتها لذا وجدنا الصين مثلاً ترفع مخزونها النفطي الاستراتيجي إلى ما يكفي لـ ٧٤ يوماً لأنها اعتبرت هذا المخزون "استثماراً" أفضل من الاحتفاظ بكميات هائلة من الدولارات المتناقصة القيمة، ووجدت دول كثيرة غير الصين أن الاستثمار في السلع الدائمة أفضل بكثير من الاستثمار في الديون الأميركية.

ومع ذلك فإن تراجع سعر صرف الدولار، والقلق من إخفاق الولايات المتحدة في معالجة عجزي الموازنة وميزان المدفوعات ليسا السببين الوحيدين للعلاوات المضافة إلى سعر برميل الخام. وهناك ثلاث علاوات أخرى الأولى "علاوة الإرهاب" التي وجدت طريقها إلى سعر الخام بعدما أعلنت الولايات المتحدة نهاية ٢٠٠٥ أن العراق بات منطقة جذب وتدريب "لإرهابيين" من دول مجاورة مما أثار مخاوف من احتمال تعرض خطوط الإمدادات النفطية إلى هجمات. والثانية هي علاوة الاضطراب الذي سببه غزو العراق واحتمالات التصعيد نتيجة الفشل الأميركي في تطويع العراق. أما العلاوة الثالثة فهي العلاوة التي أطلق عليها بعض محللي صناعة النفط اسم علاوة "يوم القيامة النفطي".

و"يوم القيامة" هذا نظرية معروفة باسم "ذروة النفط" Oil Peak شاعت في السبعينات من القرن العشرين واتصلت آنذاك بالنفط الأميركي، ثم عُرضت موسّعة في كتاب نُشر عام ٢٠٠٥ بعنوان "غسق في الصحراء - الصدمة المقبلة للسعودية والاقتصاد العالمي" ألفه ماثيو سيمنز الرئيس المدير التنفيذي لشركة سيمنز وشركاه الدولية وهي بنك استثماري مختص بالاستثمارات في مجال الطاقة مقره هيوستون (تكساس) وقيمة محفظته نحو ٥٦ مليار دولار.[٨٢] وكان سيمنز مستشاراً لفريق الطوارئ السري الخاص بالطاقة[٨٣] الذي أسسه الرئيس بوش عام ٢٠٠١ وعهد برئاسته إلى نائبه ديك تشيني. ويتضح من مطالعات الخبراء والأكاديميين الذين قرأوا الكتاب المحتوي على ٤٢٢ صفحة مدى الأهمية القصوى التي أعطوها للكتاب. ومن هؤلاء مسؤولون سابقون في وزارة الطاقة الأميركية (إدوارد مورس) وريتشارد سمولي الحائز على جائزة نوبل للكيمياء وروبرت إبل مدير برنامج الطاقة في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولي وغيرهم. وخلال السنتين اللتين تلتا نشر الكتاب تبنّى جيولوجيون وخبراء في صناعة النفط ومسؤولون في شركات النفط وفي بعض الدول المنتجة هذه النظرية، وعُقدت ندوات ومؤتمرات دولية لدراستها.

وتقوم هذه النظرية على مفاهيم علمية جادة تعتمد على الإحصاءات والتقديرات التاريخية المتوافرة لحجم الاكتشافات النفطية المعروفة ومستوى الاستنزاف ثم الاستنتاج البديهي بأن شركات النفط لا تستطيع استخراج كميات لم تكتشفها بعد، وأن الإنتاج لا بدّ أن يصل إلى الذروة في تاريخ ما قبل أن يبدأ الهبوط وفق رسم بياني نصف اهليلجي. ولمؤسسة المسح الجيولوجي الأميركي تقديرات قديمة اقترحت احتواء الكرة الأرضية على ثلاثة تريليونات برميل من مصادر الطاقة القابلة للاستخراج. وبإضافة الكميات التي يمكن استخراجها من النفط الثقيل جداً والصخر النفطي ترتفع الاحتياطات إلى أكثر من أربعة تريليونات برميل استهلك العالم منها حتى الآن نحو تريليون برميل. إلا أن دراسات جديدة أثبتت خطأ تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي وسحبت هي نفسها تقديراتها السابقة مما أعطى نظرية ذروة النفط أهمية أكبر.

وأهم ما في كتاب سيمنز الفصول التي تبدأ من الفصل العاشر ويسوق فيها المؤلف الأسباب التي تقف وراء الاعتقاد بأن السعودية لا تملك الاحتياط النفطي الهائل الذي تدعيه وهو بحدود ٢٦٠ مليار برميل. وبما أن السعودية هي مفتاح الاستقرار النفطي في العالم فمن الواضح أن هذا التشكيك يكسر هذا المفتاح ويضع العالم قبالة إحدى أكبر الأزمات التي يمكن أن يواجهها في تاريخه. ويبدأ المؤلف الفصل العاشر (ص ٢٣١) بعرض تاريخ اكتشاف النفط في السعودية فيوضح النجاح الكبير الذي تحقق بين عامي ١٩٤٠ و١٩٦٨ وتمخض عن العثور على المكامن النفطية الكبيرة في شرق المملكة على رغم

استخدام تقنيات الاستكشاف المتخلفة آنذاك. ويضيف أن استخدام التقنيات المتقدمة بعد العام الأخير لم تسفر عن اكتشافات مهمة تعوّض النزف الكبير في الاحتياطات النفطية.

ويحاول الكاتب في الفصل الثاني عشر تعزيز الشكوك باحتياطات المملكة بطريقة ذكية تعتمد على طرح الأسئلة التي تتضمنها الشكوك فيميل إلى تقوية الشكوك بدلاً من تبديدها. ويعود ذلك إلى الأهمية القصوى التي تتسم بها الأسئلة ليس في مجال الطاقة فقط بل في مجالات أخرى تمتد إلى أحقية السعودية في احتلال موقعها كأكبر منتج في أوبك، وبالتالي ممارسة نفوذ قوي على سياسات المنظمة ما كان ليتحقق لو كانت منتجاً نفطياً أصغر بكثير. وترد هذه الأسئلة في الصفحة ٢٦٥ وهي:

- هل توجد أسباب كافية للتصديق بأن لدى السعودية أكثر من ٢٦٠ مليار برميل من الاحتياط النفطي الثابت الذي تدعي وجوده؟
- هل يعكس هذا الادعاء **الحاجة التنافسية** (التشديد هنا لمؤلف الكتاب) لبقاء السعودية على رأس هرم الاحتياط النفطي لدول أوبك الذي ما كان تحقق لو كانت منتجاً صغيراً للنفط؟
- أم هل يمثل **أفضل تخمين متفائل** لعدد براميل النفط التي يمكن استخراجها ويمكن إثبات وجودها من خلال عمليات التقييم الحرجة للتحقق من الحجم الحقيقي للنفط القابل للاستخراج الذي لا يزال موجوداً في باطن الأرض؟
- وحتى لو انتفى الشك بصدقية السعودية في ما يتعلق بمزاعم الاحتياطات النفطية فهل يعني وجود المصاعب في الحقول الضخمة بأن بعض (أو معظم) هذا النفط ربما لن يكون قابلاً للاستخراج؟

إن الانطباع الأوّلي الذي يخلص إليه القارئ من استخدام المؤلف أقصى درجات الحذر في انتقاء كلماته بخصوص الاحتياط النفطي الثابت في السعودية هو أن المؤلف لا يملك الدليل القاطع على الإثبات بأن الاحتياط النفطي السعودي يتضمن قدراً كبيراً من المبالغة. لكن هذا ليس ما فعله المؤلف لأن عنوان الكتاب (غسق في الصحراء) يعكس قناعته النهائية بأن السعودية لا تملك الاحتياط الذي تدعيه. وما يحاول المؤلف تحقيقه هو الأخذ بيد القارئ إلى صفحات غاية في الأهمية لإثبات اعتقاده يعتمد فيها جزئياً على التقارير التي عُرضت على مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٧٤ لنكتشف فيها وجود الصحافي الذي كشف عدداً من أهم الفضائح الأميركية مثل مذبحة "ماي لاي" في فيتنام وأبو غريب في العراق وهو سيمور هيرش.

ويقول المؤلف (ص ٣٧٨) إن تقريراً عُرض على مجلس الشيوخ عام ١٩٧٩ كشف

إعادة تصنيف أكثر من ٧٠ مليار برميل من النفط السعودي فجأة من مرتبة "ثابت" إلى مرتبة "محتمل" أو "ممكن". وعلى هذا فإن الاحتياط الثابت كان في العام المذكور بحدود ١١٠ مليارات برميل. وبإضافة الكميات المحتملة يرتفع الاحتياط إلى ١٧٧,٥ مليار ثم إلى ٢٤٨ مليار برميل بعد إضافة الكميات الممكنة الاستخراج من نحو ٥٣٠ مليار برميل هي حجم النفط بكامله. ومنذ ذلك الوقت تسببت كثافة الضخ من الحقول الضخمة بتسرب الماء إلى المكامن فخف الضغط في الحقول مما أضعف الإنتاج. وبإضافة هذا السبب إلى أسباب أخرى يستخلص المؤلف أن الضخ اليومي الذي كانت المملكة تدعيه في بداية السبعينات (٢٥ مليون برميل يومياً) بدأ تراجعاً مستمراً منذ تلك الفترة على النحو الآتي:

- عمدت أرامكو إلى تقليص الضخ الاقصى القابل للاستمرار إلى ١٦ مليون برميل يومياً.
- خفض الضخ الأقصى إلى ١٢ مليون برميل يومياً ريثما يتم اكتشاف حقول ضخمة جديدة.
- ازدياد اقتناع الخبراء بأن الضخ وفق هذا المستوى أمر خطير جداً.
- توصّل أرامكو عام ١٩٧٩ إلى أن مستقبل التنقيب عن النفط في السعودية غير واضح، وإعلان أحد الشركاء الأربعة في أرامكو أن مجموع الاحتياط الجديد المحتمل العثور عليه في السعودية هو ٣٣ مليار برميل.

ويستخلص المؤلف من كل ما عرضه أن وضع الطاقة في العالم كان تغير جذرياً لو لم يعتقد البعض أن السعودية تستطيع ضخ ١٠ ملايين برميل يومياً أو ١٢ مليوناً أو ١٥ مليوناً لمدة خمسين سنة. لكن استمرار الضخ المرتفع سبّب "التقلص المخيف للضغط في الثمانينات نتيجة أسطورة القدرة على ضخ كمية ٢٠-٢٥ مليون برميل يومياً في السعودية. ولو انتبه الناس بدلاً من ذلك إلى أن السعودية وصلت إلى ذروة إنتاجها المحتمل وستترتب على ذلك الحاجة إلى إراحة حقولها الضخمة ـ ليس بهدف رفع سعر النفط بل لاعتماد مستوى الضخ الآمن لحقولها ـ لما نشأ تقلص الضغط." [٨٤]

وما يلمّح إليه المؤلف تلميحاً فيما يركز على الجوانب الخاصة بوضع الطاقة الدولي هو أخطر ما في هذا الكتاب نظراً إلى مضاعفاته السياسية المتصلة بموقف أوبك من الموافقة على الطلب الأميركي في ١٩٧٤/١٩٧٣ باستمرار اعتماد الدولار عملة لتقييم النفط ونقل الاحتياطات النقدية الفائضة إلى حسابات البترودولار وفيما بعد إلى أدوات الدين العام الأميركي. ومن الطبيعي أن تشجيع الانطباع بأن السعودية قادرة على ضخ ٢٥ مليون برميل يومياً يكفي "لإقناع" دول أوبك الأخرى باعتماد سياسات ما كانت ستعتمدها لو

كانت تعرف أن الضخ السعودي أقل من الشائع بكثير. وما يعنيه توافر قدرة السعودية على ضخ ٢٥ مليون برميل يومياً هو أن المملكة تستطيع تعويض كل ما يمكن أن تحجبه دول أوبك الأخرى عن السوق لسبب سياسي أو آخر. واتضح خلال عام ٢٠٠٦ أن السعودية تنتج بأقصى ضخها، مثل كل دول أوبك الأخرى، ومع ذلك استمر سعر النفط في ارتفاعه حتى تخطى في إحدى الفترات ٧٠ دولاراً. وما يُستخلص من ذلك أن الحديث الدائم عن أن النفط ما هو إلا سلعة تجارية لا يتطابق والواقع لأن سيمنز كشف حقيقة مهمة هي أن النفط كان سلاحاً سياسياً منذ بداية السبعينات لأنه حمل أوبك على تغيير مواقفها السياسية.

والزمن وحده سيكشف حقيقة الاحتياط النفطي السعودي ونتمنى أن تكتشف أضعاف ما لديها لأن شعب السعودية يستأهل كل خير، لكن أخذ ما عرضه سيمنز في كتابه يفسّر إلى حد ما "استماتة" أميركا على احتلال العراق دون حساب خط الرجعة المفترض أن يفكر به أي قائد يزج جيشه في بلاد تقع في الطرف الآخر من الكرة الأرضية. ويمكن بالاعتماد على ما ساقه سيمنز اكتشاف الأهمية الكبرى التي اتسمت بها بعض المقالات التي ربطت بين احتلال العراق وأهمية السيطرة على مكامنه النفطية لاستباق مفاجأة الاحتياط النفطي السعودي. ويمكن بعد قراءة هذا الكتاب فقط إسباغ الصدقية على مقال نشره بوب هيربرت في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٠٠٥/٧/٢٨ بعنوان "النفط والدم" قال فيه إن إدارة الرئيس بوش لا تخطط لسحب القوات الأميركية من العراق لأن الهدف من الحرب أصلاً إقامة وجود عسكري بعيد المدى لضمان الهيمنة الأميركية على الاحتياطات النفطية الثمينة في الشرق الأوسط.

ويعرف سيمنز ما هو الهدف الأميركي تماماً لأنه كان مستشار تشيني لشؤون الطاقة، لكن ما يهمه هو مستقبل الطاقة في ظل وصول الإنتاج إلى الذروة. وجاء نشر الكتاب بعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر للدراسة ذروة النفط Association for the Study of Peak Oil (ASPO) تحوّل بعدها إلى مناسبة سنوية. وأعلن سيمنز في المؤتمر السنوي الثاني (٢٠٠٣/٦/١٢) أن تحليله لوضع الطاقة يقوده إلى الاعتقاد المتزايد بأن موعد وصول النفط إلى الذروة قريب جداً وليس بعد سنوات. ولم تمض ثلاث سنوات حتى أعلن أن موعد وصول إنتاج النفط إلى ذروته بدأ للتو. وكرر سيمنز هذا الاعتقاد في مقابلة مع "بلومبرغ" في ٢٠٠٧/٢/١ واستشهد بالوضع في المكسيك وبحر الشمال وهما منطقتان وصل الإنتاج فيهما إلى الذروة وبدأ يتقلص. لذا من المتوقع أن ينخفض الإنتاج في بحر الشمال وحده (قطاعا بريطانيا والنرويج) بين ٨٠٠ ألف برميل ومليون برميل في اليوم اعتباراً من ٢٠٠٧ وهي كمية تزيد على الاحتياط النفطي الجديد المكتشف عالمياً.

إن اهتمام الولايات المتحدة بمصادر الطاقة في الشرق الأوسط اهتمام قديم يعود إلى الأربعينات، وكلما خرجت بريطانيا من دولة نفطية دخلت أميركا وراءها مباشرة كأنما باتفاق. ومن يستعرض "المبادئ" (Doctrines) التي أرستها الحكومات الأميركية منذ عهد آيزنهاور سيجد أن لها علاقة بمصادر الطاقة مباشرة أو تضميناً. وحتى عندما يبتعد الباحث عن آراء خبراء الطاقة الذين يقولون إن النفط العربي هو الصرح الذي يُبقي أميركا دولة عظمى فإن آراء المحللين السياسيين لا تختلف كثيراً ومن هؤلاء نعوم تشومسكي الذي قال في مقابلة مع محطة التلفزيون الأميركية العامة أجريت في ١١/٩/١٩٩٠:

"إن المبدأ الرئيسي للسياسة الخارجية الأميركية منذ الأربعينات يقوم على سيطرة الولايات المتحدة وعملائها عملياً على مصادر الطاقة في الخليج وهي مصادر ضخمة لا يوجد لها مثيل في العالم. والملفت في هذا المبدأ إصراره على عدم السماح لأي قوة مستقلة أو محلية بممارسة أي نفوذ كبير على إدارة إنتاج النفط وتسعيره."

وبعد ١٧ سنة من تلك المقابلة لم يتغير رأي تشومسكي بل أصبح أكثر يقيناً من ذي قبل بأن "المبادئ" الأميركية الخاصة بالشرق الأوسط "تشبه مبادئ المافيا" فقال في مقابلة نشرتها صحيفة آسيا تايمز في ٢٢/٢/٢٠٠٧:

"إحدى القضايا البديهية في السياسة الخارجية الأميركية وجوب سيطرة أميركا على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط. المسألة هنا ليست مسألة الوصول إلى الطاقة كما يقول الناس. عندما يُحمّل النفط في الناقلات يمكن أن يُنقل إلى أي مكان. ولو لم تستورد الولايات المتحدة نفط الشرق الأوسط فإن سياستها ستكون نفسها. ولو تحول العالم إلى الطاقة الشمسية غداً لما تغيرت السياسة الأميركية. ادرسوا الوثائق الأميركية، واعرفوا المنطق من ورائها: المسألة كانت دائماً السيطرة لأن السيطرة مصدر القوة الاستراتيجية." [٨٥]

دولار العم حام

لم تكن أميركا حققت النصر على دول المحور بعد عندما دعت ممثلين عن الحلفاء إلى اجتماع في فندق ماونت واشنطن في منتجع بريتن ودز من أعمال ولاية نيو هامبشر في يوليو ١٩٤٤ للاتفاق على رسم خريطة العالم الاقتصادية فيما كانت تقترب بسرعة من رسم خريطة العالم العسكرية والسياسية. ويبدو أن كثيرين من نحو ٧٥٠ مشاركاً من ٤٤ دولة حليفة حملوا معهم مسودات الصورة التي ارتأوها للعالم مسبقاً لذا لم ينته الاجتماع إلا وكان المؤتمرون وقعوا مجموعة من الاتفاقات التي عُرفت باسم اتفاقات بريتن ودز. وتضمنت الاتفاقات تأسيس البنك الدولي للانشاء والتعمير (البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي الذي أنيطت به مهمة التدخل في الحالات المناسبة لنجدة الدول التي يمكن أن تواجه عجوزات كبيرة في موازين المدفوعات، وتقديم القروض لدعم العملات.

ولم يكن للدول النامية رأي في تلك الاتفاقات التي وضعت أنظمة نقدية واقتصادية جاءت حصيلة تجارب طويلة في التعامل مع الاقتصاد الدولي، لذا حاول المؤتمرون تحديد الآليات التي تكفل استمرار النمو الاقتصادي القوي بالشروط التي عرفتها إنكلترا منذ القرن الثامن عشر وهي حرية التجارة وتوظيف رأس المال وانتقال العمالة والمبادئ الاقتصادية القائمة على الملكية الشخصية التي يمكن تلخيصها وغيرها بمبادئ النظام الرأسمالي. ولا نعرف ما هي الأسباب التي حالت دون الاتفاق في ذلك الوضع الدولي المثالي على عملة مثالية موحدة، لكن الحل الذي اتفقوا عليه لم يكن مثالياً فتناول تثبيت سعر تحويل العملات في مقابل الذهب وفق هامش واحد في المئة صعوداً أو هبوطاً.

وكان بعض العرب يوم خروجهم من الجزيرة إلى بلاد فارس يبادلون الدنانير الذهبية التي غنموها بالفضة لأنهم لم يروا ديناراً ذهبياً في حياتهم، وكان بعض الأوروبيين يفعلون الشيء نفسه خلال الحروب الصليبية لأن معظمهم لم يملكوا ديناراً ذهبياً في

حياتهم. ثم طور العرب بمساعدة أبناء الدول التي فتحوها الأنظمة النقدية والإدارية وبقي الدينار العربي أهم عملة في العالم نحو ألف عام إلى أن بدأت السلطنة العثمانية في سك "الليرات" الذهبية. واعتمدت أوروبا نظاماً نقدياً مزدوجاً للذهب والفضة إلى أن صعد نجم إنكلترا وكثرت تجارتها فاعتمدت معيار الذهب عام ١٨١٩ ثم لحقتها الدول الرئيسية الأخرى، ولم يحل عام ١٨٨٠ إلا ومعيار الذهب هو النظام النقدي المعمول به في العالم. واستمر التزام معيار الذهب حتى الحرب العالمية الأولى عندما بدأت الأوضاع الاقتصادية تتردى ولم تستطع دول كثيرة استبقاء الاحتياط الذهبي الذي يغطي قيمة عملاتها نتيجة الإنفاق الهائل. وقلّ الذهب في دول كثيرة فلجأ بعضها إلى إصدار العملات الورقية بلا غطاء ذهبي فانهارت قيمتها وارتفعت الأسعار وشاع التضخم. وعادت دول كثيرة إلى التزام معيار الذهب بعد انتهاء الحرب إلى أن انتكبت الولايات المتحدة بالكساد الكبير عام ١٩٢٩ فجمّدت بريطانيا العمل بمعيار الذهب لوقف سحب الذهب ورؤوس الأموال. وساءت أحوال أميركا طويلاً فارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ١٣ مليون شخص وأقفلت كل البنوك أبوابها فقرر الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (١٩٣٣ـ١٩٤٥) "تأميم" الذهب الموجود في حوزة المواطنين، وألغى صكوك الدفع المقومة بالذهب (١٩٣٣). وعاد روزفلت في العام التالي فخفّض قيمة الدولار في مقابل الذهب من ٢٠,٦٧ دولار للأونصة إلى ٣٥ دولاراً للأونصة فتهافتت الدول والأفراد على بيع الذهب إلى الولايات المتحدة. وبدأت الدول في أنحاء متفرقة من العالم الخروج من الكساد تدريجاً لكن معاناة الاقتصاد الأميركي استمرت إلى أن دخلت الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور فانتعش اقتصادها نتيجة الإنفاق الحكومي الهائل لتمويل الحرب.

ورافق بدء العمل باتفاقات بريتن ودز عام ١٩٤٦ تحسن كبير في الوضع الاقتصادي العالمي، وعرفت أميركا في الستينات مرحلة ملفتة من النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة. لكن البحبوحة لم تطل الملايين فشن الرئيس جونسون "حرباً" على الفقر والجوع والأمية تطلّب تمويله مبالغ طائلة في الوقت الذي بدأ تصعيد الحرب في فيتنام وزيادة جهد التدخل في الدول الأخرى ودعم الانقلابات العسكرية اليمينية كما حدث في إندونيسيا الغنية بالنفط. ولم يفلح تصعيد الحرب في جنوب فيتنام وشن غارات جوية كثيفة على فيتنام الشمالية في تحقيق النصر أو إجبار "هوشي منه" على تقديم تنازلات سياسية فانسحب جونسون من ترشيح نفسه فترة ثانية. ولم يرث الرئيس نيكسون من سلفه جونسون حرباً صعبة فقط استعصى على الجيوش الأميركية فيها تحقيق النصر بل اقتصاداً مضطرباً كان يعاني من حال اقتصادية جمعت ارتفاع معدل التضخم والبطالة في صورة حادة والركود الاقتصادي في آن (stagflation).

وكان الجنيه الإسترليني بدأ يتعرض إلى ضغوط حادة بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة نتيجة استحقاقات الديون التي اقترضتها بريطانيا لتمويل الحرب (أكثر من ١١٢ مليار دولار بعملة ٢٠٠٧) وضعف الأداء الاقتصادي. ولم يعد بينها وبين الافلاس مساحة تذكر فانهار سعر صرف الجنيه مما دفع الحكومة إلى خفض قيمته فنفر منه الناس وتحولت التجارة الدولية عنه تدريجاً. وعرضت الولايات المتحدة استخدام الدولار كعملة للصفقات التجارية الدولية في مقابل الوعد بتحويل الدولارات التي تتجمع لدى البنوك المركزية إلى ذهب على أساس قيمة تحويل ثابتة هي ٣٥ دولاراً لكل أونصة. ولم يكن العالم يتصوّر آنذاك حنوث الولايات المتحدة بوعدها إذ كانت خاضت الحرب على الأراضي الأوروبية فبقي اقتصادها قوياً ومنتجاتها الزراعية وفيرة ومصانعها الحربية تعمل ٢٤ ساعة. واحتاج الأوروبيون كل شيء تقريباً فاستوردوه من أميركا فانتقل الذهب بكميات ضخمة إلى الخزائن الأميركية وعمرت بنحو ١٨ ألف طن (ثلاثة أضعاف الكمية عام ١٩٢٥). وشكلت هذه الكمية ما نسبته ٦٥٪ من احتياط الذهب العالمي الحكومي آنذاك،[٨٦] ثم أضافت أميركا إليه نحو ألفي طن من الذهب فيما بدأت الدول الأوروبية تسدد الديون المتراكمة أثناء الحرب فارتفع احتياط الذهب الأميركي عام ١٩٥٠ إلى نحو ٢٠ ألف طن.

وخلال السنوات العشر اللاحقة تمكنت ألمانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى من إنعاش وضعها الاقتصادي بفضل عوامل عدّة منها توافر كميات متزايدة من الطاقة الزهيدة الثمن فارتفعت صادراتها إلى الولايات المتحدة فيما انخفضت الصادرات الأميركية التي قامت سابقاً على وضع الحرب. وهكذا نشأ عجز متزايد في ميزان التبادل التجاري بين أميركا وأوروبا استشرى في ميزان المدفوعات فوازنته أميركا بنقل ذهبها إلى شريكاتها التجاريات عبر الأطلسي. وفيما عم السلام أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية بدأت كتلة مجمعات الصناعة الحربية الأميركية تمارس نفوذاً قوياً على الإدارات الأميركية فاستجاب بعضها لهذا الضغط ولضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية أخرى، وفتحت جبهات قتالية واسعة النطاق في كوريا ثم في فيتنام. وكانت الولايات المتحدة استبقت نظام التجنيد الإجباري حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فتدفق ملايين الجنود الأميركيين إلى ساحات القتال في آسيا، وارتفعت نفقات تمويل تلك الحروب من مئات ملايين الدولارات إلى مئات المليارات.

وساهمت هذه العوامل وغيرها في تعاظم المشاكل الاقتصادية في أميركا فلجأت إلى الذهب للمساهمة في حلها فتقلّص احتياط الذهب بداية عام ١٩٧١ إلى نحو تسعة آلاف طن بانخفاض نسبته ٥٥٪ مقارنة بالاحتياط قبل ذلك بنحو ٢٠ سنة. وحاول الرئيس

نيكسون معالجة التضخم من خلال عدد من الاجراءات الاقتصادية لكنه لم يحقق نجاحاً مهماً. وخشي حملة الدولار من استمرار تآكل قيمة احتياطهم الدولاري بسبب التضخم فبدأت بعض البنوك المركزية بتحويل دولاراتها إلى ذهب بموجب الوعد الأميركي. وفي ١٩٧١/٨/١٥ استدعى الرئيس نيكسون مدير صندوق النقد الدولي إلى البيت الأبيض وأبلغه عزمه حظر استبدال الدولارات بالذهب، وذلك قبل نصف ساعة من بدء العمل بالقانون.

وبما أن اتفاقات بريتن ودز التي كانت الولايات المتحدة مهندسها الأكبر قامت في ما يتصل باستقرار العملات على تحديد سعر صرف العملات في مقابل الذهب وفق هامش التقلّب المحدود، فإن قرار الرئيس نيكسون قطع ارتباط الدولار بالذهب كان يعني ضمناً انسحاب أميركا من اتفاقات بريتن ودز وبالتالي انسحابها من النظام النقدي القائم منذ عام ١٩٤٦. أما البديل الذي أحلته أميركا محل ذلك النظام الدولي فهو نظام نقدي أميركي قام على عملة (الدولار) بلا غطاء من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو أي مادة ذات قيمة ضمنية. وبما أن هذه العملة غير مدعومة بأي معدن ثمين فإن قيمتها قيمة أسمية. ولجأ نيكسون آنذاك إلى تجميد الأسعار والأجور لمدة ٩٠ يوماً، ثم خفّض قيمة الدولار في مقابل الذهب (١٩٧١/١٢/١٨) بنسبة ٨،٥٧٪ أي من ٣٥ دولاراً إلى ٣٨ دولاراً للأونصة، ثم من ٣٨ دولاراً إلى ٤٢،٢٢ دولار للأونصة (١٠٪) في ١٢ فبراير ١٩٧٣. ويعتبر بعض الاقتصاديين قراري رفع سعر الذهب في مقابل الدولار من أغرب القرارات التي أصدرها الرئيس نيكسون لأن الحكومة كانت منعت تحويل الدولارات إلى ذهب أصلاً وبما تضمن استمرار حرمان الأميركيين من شراء الذهب. إلا أن دراسة القرارين تكشف هدفاً مختلفاً هو شراء الذهب من خارج الولايات المتحدة وليس بيعه.

وكان من الطبيعي أن تمتد مضاعفات قرار فصل الدولار الأميركي عن الذهب وبداية عصر التضخم الدولي الدائم لتشمل كل السلع التي يستهلكها العالم نظراً إلى أن معظم أسعارها كانت مقيمة بالدولار بما في ذلك الخام الذي بدأ تقييم سعره بالدولار إثر اجتماع عقد عام ١٩٤٥ بين الرئيس الأميركي روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود على ظهر سفينة حربية أميركية في البحيرات المرة في مصر. وكان سعر برميل النفط عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية يراوح بين ٢،٥ دولار وثلاثة دولارات أميركية، طبقاً لحلاوته ونسبة الكبريت الموجودة فيه، بموجب اتفاقات خاصة بين الدول المنتجة والشركات النفطية الكبرى التي هيمنت على صناعة النفط والتي أطلق عليها الكاتب البريطاني أنطوني سامبسون اسم"الأخوات السبع".[٨٧] وواجهت الدول المنتجة للنفط اعتباراً من عام ١٩٧١ مشكلتين صعبتين نجمتا عن قرار تعويم الدولار هما ارتفاع أسعار وارداتها المقيمة بالدولار،

وجمود سعر النفط. وعقدت دول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) التي كانت تأسست عام ١٩٦٥ جولات من المباحثات مع ممثلي "الأخوات السبع" لتعديل الأسعار فرفضت الشركات ذلك بضغط من حكوماتها الراغبة في استمرار توافر النفط الرخيص الثمن.

ووقفت أميركا على رأس المعارضين لأنها كانت أكبر المستفيدين من الوضع القائم إذ درّ عليها الاستثمار بالحرب العالمية الثانية خيراً وفيراً رفع مستوى معيشة معظم الأميركيين فانتقل الملايين من زحمة المدن إلى الضواحي واقتنوا السيارات الكبيرة للتنقل بين أماكن عملهم ومنازلهم. ومع استمرار الانتشار خارج المدن صار الأميركيون الذين كانوا يمثلون في بداية السبعينات نحو ٦٪ من عدد سكان العالم يستهلكون نحو ثلث الإنتاج النفطي الدولي. لذا فإن أي زيادة في سعر النفط يمكن أن تحمّل الاقتصاد الأميركي أعباءً ثقيلة خصوصاً في تلك الفترة التي واجهت فيها تضخماً رفع أسعار الكثير من السلع والخدمات بمعدل الضعفين. وخلال ٢٦ شهراً تلت قطع ارتباط الدولار بالذهب عاث تضخم الدولار فساداً في اقتصادات الدول المصدرة للنفط فارتفع سعر القمح الذي كانت تصدّره أميركا إلى تلك الدول بنحو ثلاثة أضعاف وأسعار بعض المشتقات البترولية والكيماويات بعشرات الأضعاف وهبطت القيمة الفعلية لبرميل النفط إلى نحو النصف. ونفد صبر حتى بعض أهم رجال أميركا في الشرق الأوسط مثل شاه إيران، واقتربت دول أوبك والدول الغربية المستهلكة للنفط من المواجهة.

وخلف هذه المواجهة العلنية بين الدول الغربية وأوبك، كانت هناك مواجهة غير علنية أخطر بكثير بين الدول الغربية والولايات المتحدة أفرزها قرار نيكسون فصل الدولار عن الذهب. إذ رأت تلك الدول أن الولايات المتحدة تحاول فرض الدولار عملة احتياط تحل محل الذهب أو تحتل، على الأقل، مركزاً رئيسياً إلى جانبه ويُضعف وضع تلك العملات دولياً. يُضاف إلى ذلك أن قرار خفض قيمة الدولار في مقابل الذهب كان يعني عملياً خفض قيمة الدولار في مقابل العملات الرئيسية الأخرى وتحسين القدرة التنافسية للبضائع الأميركية في الوقت الذي لا يستطيع معظم تلك الدول القيام بخطوة مشابهة لأنها ملتزمة العمل باتفاقات برتين ودز. وعكس هذا الخلاف الحاد نفسه على أسواق القطع الأجنبي فتقلبت أسعار صرف الدولار بحدة في وقت لم تكن فيه الولايات المتحدة قادرة على التدخل في الأسواق على نطاق واسع للمساهمة في استقرار سعر صرف عملتها نظراً إلى ضعف احتياطها من الذهب والعملات الأجنبية القوية نتيجة الإنفاق العسكري على حرب فيتنام وضعف صادراتها.

ثم حدث شيء عجيب.

في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ بدأت مصر وسورية هجومين متزامنين على المواقع الاسرائيلية على الضفة الشرقية من قناة السويس وهضبة الجولان اللتين احتلتهما إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧. وتمكنت القوات المصرية والسورية من استعادة بعض المواقع المهمة على الجبهتين لكن الإمدادات التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل ساهمت في وقف تقدم القوات العربية. وتمكنت إسرائيل بفضل الامدادات من شن هجوم مضاد ناجح فتداعت الدول العربية المصدرة للنفط إلى فرض حظر على شحن النفط إلى الدول التي دعمت إسرائيل وقلصت إنتاجها بنحو خمسة ملايين برميل في اليوم. وجرى تعويض نحو مليون برميل من فنزويلا ومنتجين آخرين لكن نقص الإمدادات الدولية بقي كبيراً واستمر حتى مارس ١٩٧٤. وكانت حرب أكتوبر فرصة نزلت على أوبك من السماء فاغتنمت الاضطراب الذي سببه الحظر ورفعت سعر البرميل تدريجاً حتى وصل في نهاية العام إلى ١٢ دولاراً.

وفجأة وجدت الدول الصناعية نفسها أمام وضع محرج إذ كانت تخلصت من كميات كبيرة من الدولارات ثم وجدت نفسها في وضع يحتم عليها توفير أربعة اضعاف ما كانت تتوقعه ثمناً للنفط الذي تستورده. وحاولت دول مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وأستراليا ودول كثيرة مستهلكة للنفط تسديد قيمة النفط بعملاتها فاصطدمت بعقبتين رئيسيتين: إنكار الحكومة الأميركية عليها ذلك لأن النفط مقومّ بالدولار منذ ٢٩ سنة، وستعتبر أي محاولة لفرض أي عملات أخرى على التجارة النفطية إضراراً بمصالحها الحيوية. أما العقبة الأهم بكثير فهي قرار السعودية وإيران وغيرهما التزام العملة الأميركية في التجارة النفطية بموجب محادثات تولاها آنذاك هنري كيسنجر الذي بدأ عمله مع الرئيس نيكسون مستشاراً للأمن القومي (١٩٦٩)، ثم وزيراً للخارجية إضافة إلى عمله السابق اعتباراً من ١٩٧٣.

والمستقبل ليس وحده في علم الغيب فقط فملايين التطورات المهمة التي صنعت التاريخ هي في علم الغيب أيضاً ومنها مستقبل الولايات المتحدة كدولة عظمى لو لم تقع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ولو لم تقف دول نفطية إلى جانب الدولار الأميركي في معركة تتضمن مظاهر كثيرة تعطيها لقب "المصيرية". وكانت الدول الصناعية الغربية قبل مضاعفة أسعار النفط في حال وبعد المضاعفة في حال مختلفة تماماً فنزلت إلى أسواق القطع لشراء الدولارات فأدى اشتداد الطلب على العملة الأميركية إلى دعم الدولار فتحسنت أسعار صرفه في مقابل العملات الرئيسية الأخرى وتجاوز المشاكل الحادة التي كان يواجهها. وبما أن الطلب على النفط مستمر فإن الحصول على دولارات لشراء النفط استمر أيضاً وكلما ارتفع سعر النفط تحتم على الدول المستهلكة للنفط الحصول على كميات أكبر

من الدولارات لشرائه، وكلما ارتفع الطلب على النفط ارتفعت أسعاره فارتفعت الكميات المطلوبة من الدولارات للاستجابة لهذا الارتفاع المزدوج.

وتحركت الآلية الدعائية الأميركية فقلبت الحقائق رأساً على عقب وصوّرت للعالم القلق من اختفاء زمن النفط الرخيص أن الدولار المتآكل القيمة ليس مسؤولاً عن تدهور عائدات الدول المصدرة للنفط بل طمع أمراء النفط الذين يريدون حشو خزائنهم بأموال الكادحين في الغرب. وكان ارتفاع سعر النفط كارثة بالنسبة لمجموعة كبيرة من الدول الفقيرة التي اضطرت إلى الاستدانة لتمويل مشترياتها من النفط ولا تزال تعاني من هذه الأزمة بعد مرور ٣٤ سنة. وتضررت الدول الصناعية أيضاً لكنها تمكنت مع الزمن من تمرير قسم كبير من الزيادة إلى الدول النفطية نفسها من خلال رفع أسعار منتوجاتها وخدماتها إلى مصدري النفط. وكانت الولايات المتحدة أكبر مستوردي النفط لذا كانت أكبر المتضررين لكنها كانت أيضاً أكبر المصدرين إلى الدول النفطية.

وكان نيكسون يقول للأميركيين إن "أزمة النفط" تستدعي العمل السريع لتقليص اعتماد أميركا على النفط العربي، وإن أضواء أشجار عيد الميلاد لن تُنار في شوارع المدن الأميركية حداداً على ارتفاع سعر النفط. لكن الدبلوماسيين الأميركيين كانوا يقولون لزعماء الدول المصدرة للنفط إن بإمكانهم رفع سعر الخام شرط استمرار تسعيره بالدولار الأميركي، وشرط إيداع عائدات بيع النفط في حسابات بترودولارية كان معظم فوائضها، ولا يزال، يعود إلى الخزانة الأميركية لقاء سندات الخزينة وأذوناتها.[٨٨]

وهذا ليس كل ما فعلته أميركا إذ استخدمت البترودولارات التي صبت في حسابات البنوك الأميركية والبريطانية فرسكلتها لتقديم قروض ضخمة لدول أميركا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين. وتضافر عاملا النفط المرتفع الثمن والقروض المرتفعة التكاليف فلم تعد دول كثيرة قادرة على خدمة الديون فنشأت "أزمة ديون أميركا اللاتينية". ولجأت دول كثيرة خلال الأزمة إلى صندوق النقد الدولي فكانت نصيحته الإيديولوجية واحدة في معظم الحالات وهي إعادة هيكلة الاقتصاد من اقتصاد يقوم على تطوير الانتاج لإحلاله محل الواردات وتغطية الاستهلاك المحلي إلى اقتصاد موجه للصادرات فعادت المليارات المرسكلة إلى موطنها الأم في الولايات المتحدة في شكل خدمة الديون وتمويل شراء المصانع وفتح الاعتمادات والخدمات. وخلال الفترة بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ ارتفعت ديون القارة اللاتينية من ٥٧ مليار دولار إلى ٣٠٠ مليار دولار، وارتفعت خدمة الديون من ١٢ مليار دولار إلى ٦٦ مليار دولار. وتدهورت أسعار صرف العملات المحلية فأعلنت المكسيك إفلاسها ولحقت بها دول عدة لم تعد قادرة على خدمة الديون. ولا تزال نحو ثلاثة آلاف مليار دولار من الديون المستحقة على دول أميركا

اللاتينية للولايات المتحدة تشكل نسبة كبيرة من الديون المستحقة على العالم الثالث، وعلى رأسها البرازيل (٢١١ ملياراً) والمكسيك (١٧٤ ملياراً) والارجنتين (١٢٠ ملياراً).

وكتب الخبير المالي الدولي هنري ليو[٨٩] في صحيفة آسيا تايمز بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١١: "أصبحت التجارة الدولية لعبة تنتج فيها الولايات المتحدة الدولار فيما ينتج ما تبقى من العالم الأشياء التي يمكن شراؤها بالدولار. ولم تعد الاقتصادات العالمية المترابطة تتاجر لاكتساب ميزة تنافسية بل تنافس بالصادرات للحصول على دولارات تحتاجها لخدمة الديون المقومة بالدولار ومراكمة احتياط الدولار بغية المحافظة على القيمة التبادلية لعملات دول تلك الاقتصادات. ولكي تصدّ البنوك المركزية هجمات المضاربة والتلاعب بعملاتها نجدها مضطرة إلى الحصول على احتياطات الدولار واستبقائها بكميات تماثل كمية العملات التي تطرحها البنوك المركزية للتداول. وكلما ازدادت الضغوط التي تمارسها الأسواق على عملة ما لخفض قيمتها ازدادت الكميات الدولارية التي يتوجب على البنوك المركزية الاحتفاظ بها. ومحصلة كل هذا خلق دعم ضمني لدولار قوي يؤدي بالتالي إلى إجبار البنوك المركزية على الحصول على مزيد من الدولارات واستبقائها مما يزيد قوة الدولار قوة. هذه الظاهرة معروفة باسم هيمنة الدولار، ومصدر نشوئها المفارقات الخصوصية ذات المحتوى الجغرافي - السياسي للسلع الحيوية المقوّمة بالدولار وأهمها النفط. الجميع في العالم يقبلون الدولارات لأن الدولارات تستطيع شراء النفط، وكانت إعادة تدوير الفوائض البترودولارية الثمن الذي انتزعته الولايات المتحدة من الدول المنتجة للنفط لقاء تسامحها عن كارتل النفط (أوبك) منذ عام ١٩٧٣." [٩٠]

وسلكت الولايات المتحدة بقرار سحب غطاء الذهب عن الدولار طريقاً لا رجعة منه فقيمة اقتصادها التضخمي، الذي يقوم في معظمه على التسوّق والخدمات التي تمثل ٨٣٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، خيالية تصل إلى ١٣ ألف مليار دولار. وحتى لو فكرت أي حكومة أميركية في المستقبل بالعودة إلى غطاء الذهب فلا يوجد في العالم ما يكفي لتوفير غطاء لربع اقتصاد بهذا الحجم. ولا يعني هذا أن غطاء الذهب يجب أن يكون مساوياً لقيمة الاقتصاد أو النقد المتداول والديون المترتبة على الدول، إذ لم تضع اتفاقات بريتن ودز مثل هذا الشرط، ولم تكن هناك علاقة بين حجم غطاء الذهب وحجم العملة التي تطرحها الدول. لكن من الواضح أن اكتناز أي عملة يعتمد على عوامل عدّة أهمها سلامة اقتصاد الدولة مصدرة العملة وانضباطها النقدي وقدرتها على تغطية عملتها بالذهب أو بعملات قوية أو بمزيج من الذهب والعملات القوية. ولا يتمتع الدولار بوضع مثل هذا لأنه عملة ذات غطاء ذاتي لذا فإن من يكتنزه يفعل ذلك لأنه عملة مقبولة لشراء البترول، أو لأنه يثق تماماً باقتصاد أميركا، أو لأنه يخاف منها، أو لأنه يخاف من جيرانه

ويريد حماية أميركا العسكرية كما بالنسبة لليابان وتايوان، أو لأنه يخاف من شعبه ويريد من أميركا حماية نظامه، وغير ذلك من حالات معروفة كثيرة في العالم العربي وخارجه.

حروب البترودولار

هل سمع القراء بأميركي يدعى ويلي ساتون Willy Sutton؟

ويلي كان مُغرماً بالسطو على البنوك في ميامي ونيو أورلينز ونيويورك وأبدع في التخطيط لنهب البنوك حتى صار محل أعجاب الناس. والصينيون يقولون إن اللص ملك إلى أن يُمسك. وعندما أمسكت الشرطة بويلي في التاسع من مارس ١٩٥٠ سأله صحافي: لماذا كنت تعود المرة بعد الأخرى لنهب البنوك؟ فاستغرب ويلي السؤال وأجاب: لأن المال موجود في البنوك.[٩١]

لقد استأذنت الولايات المتحدة بريطانيا لدخول الخليج "لمساعدتها على التصدي للمطامع الروسية بالنفط العربي والفارسي" خلال الحرب العالمية الثانية وخرجت بريطانيا من الخليج وبقيت أميركا ولا تزال. ودخلت شركة النفط الأنغلو - فارسية السعودية للتباحث في شأن التنقيب عن النفط في العشرينات من القرن العشرين وخرجت بسرعة لأنها كانت تعتقد أن السعودية لا تحتوي على برميل نفط واحد، فجاءت الشركات الأميركية وجعلت السعودية في سنوات لاحقة أكبر منتج ومصدر في العالم. وللشركات الأميركية وجود هائل في الخليج العربي لكن مساهمتها في انقلاب عام ١٩٥٣ ودعمها للشاه حرمها من نفط إيران وغازها.

وصناعة النفط صناعة عريقة تتمتع بذاكرة قوية ومصادر مالية أسطورية ونفوذ قوي لذا لا تزال تتذكر نفط إيران، ولا تزال تنتظر العودة فيما يقف الجنود الأميركيون على حدود إيران الغربية. ولم تحتل القارة الافريقية مركزاً مهماً في تفكير الأميركيين في الماضي كثيراً لأن الأوروبيين سبقوهم إليها قبل أكثر من ٢٠٠ سنة ونقلوا إلى أميركا الشمالية وجارتها الجنوبية أكثر من ٨٠ مليوناً من شبابها وفتياتها لزراعة قصب السكر والقطن والتبغ وقطافه وتوفير خدمات الجنس لمالكي العبيد. وخلال ٥٠٠ سنة أخرج الأوروبيون من مناجم افريقيا الذهب والمعادن والأحجار الكريمة حتى باتت اعتباراً من الخمسينات أفقر قارات العالم.

وشمت أميركا رائحة النفط في افريقيا فقررت العودة "لمساعدة" الدول الافريقية على استغلال النفط. وهكذا بدأت الأساطيل الأميركية في البحر الأحمر وبحر العرب وجواسيس وكالة الاستخبارات المركزية يتعقّبون الإسلاميين والإرهابيين و"القاعدة" منذ عام ٢٠٠٢ إلى المكامن النفطية الافريقية ونقاط العبور البحرية الاستراتيجية التي تمر منها

ناقلات النفط في منطقة خليج غينيا على الساحل الغربي (نيجيريا، أنغولا، الغابون، تشاد)، وفي السودان الذي يحتوي على مليار برميل من النفط وكميات تجارية من الغاز الطبيعي. وتأمل أميركا، صاحبة أكبر أجندة نفطية في التاريخ، أن تتمكن القارة السوداء "من توفير نحو ربع وارداتها من النفط خلال عشر سنوات (٣-٤ ملايين برميل يومياً) لذا تعمل على "ضمان الاستقرار" في جزء من أكثر أجزاء الكرة الأرضية اضطراباً... وزادت اهتمامها بافريقيا في السنوات الأخيرة جزئياً بسبب قلقها من الدول التي تديرها حكومات ضعيفة يمكن أن تكون ملاذاً للمتشددين الإسلاميين." [٩٢]

ومع ذلك فإن الاهتمام ليس "جزئياً" على الأقل في ما يتعلق بالسودان والصومال، إذ دعمت أميركا الحركة الانفصالية في جنوب السودان، ولما تصالح الجنوبيون مع الخرطوم نشأت أزمة دارفور (أي دار(بيت) فور) الغنية بالنفط. وتبدو هذه الأزمة غاية في التعقيد لأن جميع المتورطين فيها يتفادون ذكر كلمة "النفط" ولا يمكن فهم طبيعة الأزمة إلا بوضع النفط في مركزها. ومفتاح فهم أزمة دارفور ليس السودان فقط بل تشاد أيضاً التي تمثل أسوأ ما تتصف به القارة الافريقية من الدكتاتورية والفساد واستقدام الأجنبي لحماية النظام وهي فرنسا في هذه الحالة. وبعد ادعاء الرئيس التشادي إدريس ديبي أن الثوار الذين يدعمهم السودان هاجموا العاصمة نجامينا عام ٢٠٠٦ وأسالوا الدم في الشوارع دفعت فرنسا نحو ١٢٠٠ جندي وست طائرات ميراج لانقاذ النظام لكن الثوار اختفوا فجأة واختفى الدم من الشوارع وعاد الهدوء إلى العاصمة كما بمعجزة. وبما أن تشاد تدعم رجال القبائل ضد السودان فالسودان يدعم هو الآخر بعض رجال القبائل المستاءة من انفراد الرئيس ديبي بالعائدات التي يدرها تصدير نحو ١٨٠ ألف برميل يومياً. وإذا أضفنا إلى الرئيس ديبي اهتمام فرنسا بهذه الدولة النفطية واهتمام أميركا بالنفط في تشاد وفي دارفور معاً والرغبة في تسليط عيون العالم على أي شيء باستثناء ما يحدث في العراق وما يحدث في أفغانستان، ثم أضفنا أيضاً اهتمام البنك الدولي بإقراض تشاد لتمويل جزء من تكاليف مد خط أنابيب لنقل النفط بين تشاد والكاميرون بعهدة شركة إكسون موبيل الأميركية (أربعة مليارات دولار) فكيف لا تنشأ أزمة كبيرة كي تنشغل الصحف بها بدلاً من الانشغال بالعراق؟ هناك أيضاً أزمة في إكوادور الغنية بالنفط نتجت عندما قررت الحكومة زيادة حصتها باقتطاع جزء من أرباح الشركات الأميركية، لكن حكومة بوش وتشيني باتت حكومة أزمات متلاحقة وملّ العالم من الحكومة ومن أزماتها معاً.

ولا توجد مصادر مهمة للطاقة في الصومال لكنها تتمتع بموقع استراتيجي يطل على خليج عدن والمحيط الهندي وهي قريبة من باب المندب لذا ساهم هذا وغيره في شد اهتمام أميركا قبل أن تسحب قواتها عام ١٩٩٣ بعد مقتل ١٨ جندياً مثلما كانت سحبت قواتها

من لبنان بعد مقتل ٢٤١ جندياً في فبراير ١٩٨٤. وعادت أميركا إلى افريقيا بقوة فعاد معها الذبح إلى الصومال، وأقامت قاعدة في دولة "سان توميه وبرينسيبه" قبالة خليج غينيا واستأذنت فرنسا في استخدام قاعدتها في جيبوتي وهي تخطط لإقامة عدد من القواعد الجديدة نتيجة موافقة بوش على إنشاء قيادة عسكرية خاصة بافريقيا هي "أفري كوم".

وانتظرت شركات النفط العودة إلى العراق٤٠ عاماً لكن هذه الصناعة التي تعتمد في كثير من الحالات على الحرب والسياسة للنفاذ إلى الأسواق وإلى حقول النفط، لا تهتم بالسياسة عندما يتصل الأمر بعملياتها. لذا كانت الشركات النفطية تشتري النفط من إيران قبل الحظر الجديد، وكانت أكبر مستورد لنفط العراق في عهد صدام وفي عهد الحكومات العراقية المحتلة في المنطقة الخضراء المحتلة. ولم يعترف بوش أبداً أنه أرسل القوات إلى العراق من أجل النفط. وخلال لقاء جمعه وعدد من زعماء الحزب الديمقراطي (٢٠٠٧/٢/٣) نقلت وكالة الاسوشيتدبرس عن نانسي بيلوسي زعيمة مجلس النواب قولها: "أيها السيد الرئيس، يجب أن تكون واضحاً مع الشعب العراقي بأن على حكومتهم أداء ما يتوجب عليها فعله. فرد عليها بوش: أوافقك أيتها السيدة. يجب تحقيق النجاح على الجبهة السياسية. يجب عليهم إقرار قانون النفط. يجب عليهم تعديل الدستور لكي تقتنع كل أطياف المجتمع بأن الحكومة تؤدي واجبها."

وهذه هي المرة الأولى التي يشير فيها بوش إلى مشروع قانون النفط. ولا يبدو أن إشارته إلى القانون كانت زلة لسان فاللقاء كان أول لقاء غير رسمي مع الحزب الديمقراطي منذ فوزه في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٦، لذا كان فرصة ليعرف الديمقراطيون ما الذي يعنيه خروج القوات الأميركية قبل الموافقة على القانون. ويعرف الأميركيون قبل غيرهم أن أملهم بالبقاء في العراق ضعيف لذا فإن قانون النفط ليس لعراق عام ٢٠٠٧ أو حتى للسنوات القليلة المقبلة بل لنفط العراق في المستقبل، أي اعتباراً من عام ٢٠١٥ وما يليه. وباستثناء إنتاج ما يكفي لسد الاستهلاك المحلي (نصف مليون برميل يومياً)، وما يمكن تصديره لتغطية النفقات الأساسية في العراق لا يوجد من يريد رفع الإنتاج العراقي إلى خمسة ملايين أو ستة ملايين برميل يومياً إلا من يريد خفض أسعار النفط العالمية بصورة حادة، وهذا ليس هدف شركات النفط الدولية وليس هدف المنتجين الكبار الذين تقاسموا حصة العراق منذ سنوات.

إن أساس التعامل التجاري توافر السلعة أو القدرة الكبيرة على توفيرها فإن توافرت فالاتفاق على السعر. وطالما بقي النفط مُقوّماً بالدولار الأميركي فإن الولايات المتحدة ستكون أقدر من أي دولة أخرى على شراء النفط مهما وصل سعره لأنها تسيطر وحدها على الدولار ولا ينازعها بكل ما يتصل به أحد على العكس من اليورو مثلاً. ولم يخطئ

رجل الشارع العربي عندما استنتج من أول أيام الغزو أن أميركا جاءت إلى بلادهم من أجل النفط لكنه أخطأ عندما تصوّر ناقلات النفط الأميركية راسية في الخليج أو في ميناء جيحان تنتظر تحميلها بنفط العراق المسروق. ويجب أن يسأل المواطن العربي نفسه: لماذا تريد أميركا سرقة نفط العراق أو سرقة نفط السعودية إن كانت قادرة على طباعة كل المال الورقي الذي يطلبه العراق لقاء النفط العراقي أو الفنزويلي أو السعودي أو الإيراني؟

ويهم إدارة الرئيس بوش، كما كان يهم كل الإدارات الأميركية السابقة، خدمة صناعة النفط الأميركية ليس للتبرعات التي تقدمها كتلة النفط لهذا الحزب أو ذاك ولهذا المرشح أو الآخر بل لأنها على رأس نظام رأسمالي يجب أن يخدم أهم مكونات هذا النظام وهو الشركات الخاصة. لذا فإن هدفها وهدف كل مؤسسات الدولة تيسير أمور الشركات لا مزاحمتها وفتح الأبواب لها في كل مكان ممكن. وما تطلبه إدارة الرئيس بوش من الحكومة العراقية وكل الحكومات الحليفة أن تتيح لشركات النفط الأميركية الاشتراك في صناعة النفط على أساس المحاصصة في الإنتاج وأن يستمر تسعير النفط بالدولار وإيداع العائدات بالدولار. ويمكن أن تستعجل الإدارات الأميركية هذه الدول في شؤون وتستمهلها في شؤون وتعود إلى الحوار في قضايا مختلفة مرة بعد أخرى لكن الشأن الوحيد الذي لا يمكنها التساهل معه هو اعتماد التسعير والعائدات بالدولار. وإن قررت دولة الخروج على هذا المبدأ الأميركي فتستخدم عندها الضغوط بدءاً بالجهود الدبلوماسية عبر السفارات الأميركية ثم بجهود وكالات الاستخبارات ثم بشراء الولاءات وترتيب الانقلابات وإن لم يفلح كل هذا فعلى تلك الدولة، أو الدول، أن تتوقع الحرب الماحقة.

وكان أهم أهداف غزو العراق، كما عرضها بوش وبلير، إزالة أسلحة الدمار الشامل ولم تجد القوات الأميركية مثل هذه الأسلحة فتحول الهدف الأهم إلى إزالة صدام حسين وأزيل صدام حسين فصار الهدف الأهم إزالة "القاعدة" ولم تستطع القوات الأميركية إزالة "القاعدة" فصار الهدف منع وقوع "حرب أهلية" التي لا يوجد شك بين المحللين الجادين أن أميركا تساندها بمساعدة خبراء القتل والاغتيال والتعذيب والمفخخات العرب والأكراد والأجانب كما سبق وساندت فرق الاغتيال والقتل والتخريب والفوضى في فيتنام وإيران ودول في أميركا اللاتينية وغيرها.

وبحلول مطلع ٢٠٠٧ دارت أميركا دورة كاملة عمرها ٣٥ عاماً عندما قال بوش وكثيرون غيره في إدارته وفي الحزب الجمهوري إن أميركا تواجه وضع "الدومينو" الذي واجه به آيزنهاور الجمهوري مواطنيه، لذا لا تستطيع الانسحاب من العراق ما لم تسيطر عليه وإلا فإن دومينو العراق سيسقط على الدول "المعتدلة". ولا يعرف المواطن العربي من هي الدول العربية "غير المعتدلة" فيما يخص ما تريده أميركا لكن من الواضح أن غزو

العراق لم يتضمن هدفاً واحداً بعينه فهو "أجندة" واضحة تشمل الثوابت الثلاثة التي حكمت استراتيجيتها في الشرق الأوسط وهي النفط والدولار وإسرائيل. لكن ثابتي النفط والدولار يرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً لأن النفط يدعم الدولار. وكلما زاد استهلاك النفط ازدادت الحاجة إلى جمع كميات أكبر من الدولارات لشراء النفط، وكلما ارتفع احتياط البترول تدعّم وضع الدولار المستند في جانب مهم من قوته إلى استمرار وجود الاحتياط النفطي.

ولم يشر الرئيس بوش إلى قرار الرئيس العراقي صدام حسين تسعير النفط باليورو وتقاضي العائدات باليورو، ولم يرد في تصريحاته وتصريحات بلير وكبار هيئة أركان الإدارة الأميركية أن التحوّل إلى اليورو كان سبباً مهماً للغزو. لكن دراسات وتحليلات جديدة تعطي التحوّل إلى العملة الأوروبية اهتماماً أكبر مما كان يُعتقد قبل أربع سنوات بكثير. ويذكر القارئ أن الولايات المتحدة وبريطانيا فرضتا عبر مجلس الأمن حظراً اقتصادياً على العراق نتج منه بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٤/٤/١٩٩٥) ترتيب عرف باسم "برنامج النفط مقابل الغذاء". وكانت عائدات بيع النفط العراقي تصب في صندوق خاص تحسم منه تعويضات الحرب وقيمة مشتريات العراق من الأغذية وبعض المواد الأخرى التي تخضع إلى تدقيق صارم. وعمل العراق خلال فترة الحظر على تقليص مبيعاته من النفط عبر البرنامج إلى أقل حد ممكن، فيما نشطت عمليات بيع النفط خارج البرنامج عبر دول مجاورة.

وفي سبتمبر عام ٢٠٠٢ أعلن الرئيس صدام حسين أنه لن يقبل عائدات النفط إلا باليورو فرأت أميركا الخطوة العراقية ضمن المنظومة النفطية التي كان العراق عضواً مؤسساً فيها هي أوبك، لذا رأت في نجاحه احتمال تحوّله إلى سابقة يمكن أن تشجع دولاً نفطية أخرى على هجر العملة الأميركية إلى اليورو المنافس وهذا ما حدث فعلاً.

وتحدث مسؤولون عدة في دول مثل الإمارات والسعودية منذ الغزو عن تحويل جزء من الاحتياط النقدي لديهما إلى اليورو لكن مثل هذه الخطوة تختلف تماماً عما حدث في العراق قبيل الغزو إذ من الطبيعي للدول الخليجية أن تحتفظ بكمية من احتياطها بعملات دول أخرى تتاجر معها لكن لم تقل دولة نفطية إنها ستتعامل باليورو في تجارتها النفطية لأنها تعرف أن هذه الخطوة إعلان للحرب على أميركا، ولم تقل إنها ستسحب استثماراتها في أذونات الخزينة وسنداتها فهذا أيضاً بمثابة إعلان الحرب.

البترويورو

كتب وليام كلارك خبير النفط والعملات الدولية في موقع مركز أبحاث العولمة الدولي في

٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤: "يوشك الإيرانيون على ارتكاب "جنحة" تفوق بكثير ما ارتكبه صدام حسين بتحوّله إلى اليورو لاستلام عائدات النفط في خريف ٢٠٠٢ إذ كشفت مقالات كثيرة أن البنتاغون يخطط لعمليات ضد إيران في فترة ربما لن تتعدى بداية ٢٠٠٥. وفيما تقف الأهداف المعلنة لهذه العمليات على أرضية التصدي لطموحات إيران النووية فإن بعض مسيّري الاقتصادات العامة يقولون بلا كلام علني إن الأهداف الحقيقية للمرحلة الثانية من حرب البترودولار هي بورصة النفط الإيرانية المزمع تأسيسها قريباً والمعتمدة على اليورو." [٩٣]

وعاد كلارك إلى الموضوع نفسه في ٢ أغسطس ٢٠٠٥ فكتب في نشرة الطاقة: "العمليات العسكرية ضد إيران شبيهة بالحرب في العراق في اتصالها بالقضايا الاقتصادية الشاملة المرتبطة برسكلة البترودولارات وبالتحدي الحقيقي غير المعلن الذي يمثله اليورو للدولار الأميركي كعملة بديلة للعمليات التجارية الخاصة بالنفط. ومن الواضح الآن أن غزو العراق كان أقل ارتباطاً بالتخلص من أي خطر يمكن أن يمثله برنامج صدام الخاص بأسلحة الدمار الشامل وهو برنامج عفا عليه الزمن، وأقل ارتباطاً بكثير من محاربة الإرهاب الدولي من ارتباطه باكتساب السيطرة الاستراتيجية على احتياطات الهيدروكربونات وبالتالي المحافظة على الدولار كعملة احتكارية لسوق النفط الدولية الحرجة. وتكشف المعلومات التي وفرها أشخاص عملوا سابقاً مع الإدارة الأميركية أن إدارة بوش وتشيني دخلت البيت الأبيض بنية إطاحة صدام حسين. وبصراحة، إن عملية "حرية العراق" Iraqi Freedom كانت حرباً مصممة لإقامة حكومة موالية لأميركا في العراق وإقامة قواعد عسكرية عدّة قبل دخول عهد ذروة النفط، وإعادة العراق إلى البترودولارات في وقت أملت فيه أن تجهض اندفاعة أوبك في اتجاه اليورو كعملة بديلة للتعاملات المالية بالنفط (أي البترويورو). لكن التطورات الجغرافية السياسية اللاحقة كشفت الخطأ الجذري لاستراتيجية المحافظين الجدد مع اتجاه إيران إلى نظام بترويوروي لتجارة النفط الدولية فيما تقيّم روسيا هذا الخيار مع الاتحاد الأوروبي." [٩٤]

وفور بدء احتلال العراق أنهت القوات الأميركية العمل باليورو وأعادت نظام التسعير القديم باعتماد الدولار حصراً لاستلام قيمة مبيعات النفط. أما الأموال العراقية التي كانت مودعة في صندوق الأمم المتحدة والأموال التي كان مجلس الاحتياط الأميركي وضع يده عليه في بداية الحظر على العراق فقد حولها المجلس إلى دولارات وشحنها في بالات يزيد وزنها على ٣٦٠ طناً من الأوراق المالية فئة ١٠٠ دولار لتوزيعها بمعرفة بول بريمر سكرتير هنري كيسنجر سابقاً ومندوب الرئيس بوش في بغداد. لكن نجاح التجربة العراقية شجع إيران على سلوك الطريق نفسه فتقاضت اعتباراً من عام ٢٠٠٣ معظم عائدات النفط

باليورو والين، في الوقت الذي بدأت فيه التخطيط لبدء العمل ببورصة النفط الدولية. وفيما اشتدت الضغوط الأميركية والدولية على إيران لحملها على وقف تخصيب اليورانيوم ردت حكومة محمود أحمدي نجاد باعلان خطة لإبرام كل عقود التجارة الخارجية باليورو وتحويل احتياطها النقدي إلى العملة الأوروبية، مما يعني أن اليورو سيكون غطاء الريال الإيراني بدلاً من الدولار.

ومن الواضح في كلا حالتي العراق وإيران وجود محتوى سياسي كبير في القرارات الاقتصادية المتخذة فالعراق مثلاً خسر نحو ٢٧٠ مليون دولار أميركي نتيجة التحوّل إلى اليورو الذي هبط آنذاك بحدة في مقابل الدولار، ثم ارتفع سعر صرف اليورو بحدة بعد ذلك لكن العراق لم يستفد لأن الأميركيين سيطروا على أموال الصندوق العراقي بعد الغزو. أما بالنسبة لتحديد سعر النفط باليورو في بورصة النفط الإيرانية فهو عملية إجرائية تتعلق بالتعاملات المالية. وهذه العمليات ليست جديدة إذ لجأت إليها دول عدّة في أوبك منذ سنوات فالمهم بالنسبة لأميركا ليس العملة التي تباع بها كميات محدودة من النفط طالما جرى بعد ذلك تحويل العائدات إلى الدولار وإضافتها إلى الاحتياط الدولاري. وعندما يُعرض سعر البرميل باليورو، أو بأي عملة رئيسية أخرى، فإن السعر هو سعر التحويل بالدولار لذا لا يمكن أن يكون السعر بأي عملة أعلى أو أخفض من السعر الدولي لبرميل النفط مقيماً بالدولار. أضف إلى ذلك أن لإيران تجارة نشطة مع الخليج، خصوصاً دبي، التي تتعامل بالدولار فإذا كانت عملة التاجر المشتري باليورو فعليه أن يحوّلها إلى الدولار ويتحمل بذلك عمولة التحويل. ويعني هذا أنه لا يمكن في الوقت الحاضر أن تتجاهل أي حكومة الدولار لأنه عملة عالية السيولة حتى أن سوبرماركات كثيرة في الخليج تقبل الدولار إلى جانب العملة المحلية أو عمُلات الدول الخليجية الأخرى. ولا يسري هذا على اليورو في معظم الحالات بعدما تسبب ارتفاعه في تفادي الكثيرين شراء البضائع الأوروبية.

والبورصات، كما هو معروف، سوق للشراء والبيع لكل الناس لكن وضع إيران مختلف لذا فالبورصة الإيرانية فكرة تختلف عن البورصتين الموجودتين حالياً وهما بورصة لندن (السوق الدولية للنفط IPE) وبورصة نيويورك (سوق التبادل التجاري NYMEX) اللتين تتعاملان بالعقود الآجلة للتجارة بالنفط. وليس معروفاً الآن من هي الدول التي يمكن أن تلجأ إلى البورصة الإيرانية لكنها لن تضم أياً من الدول الخليجية قريباً، ولذا فإن الاتجار في تلك البورصة سينحصر غالباً بالنفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية مع شركائها التجاريين الحاليين وربما فنزويلا. ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن إيران من الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز فهي تملك أكبر احتياط للغاز الطبيعي (٢٨ تريليون متر مكعب) بعد روسيا وتليها قطر، وهي تحتل المركز الخامس في العالم بالنسبة للاحتياطات

النفطية الثابتة (٩٠ مليار برميل) بعد السعودية وكندا والعراق والامارات والكويت، لذا لا يمكن التقليل من وزنها في صناعة الطاقة. يُضاف إلى ذلك أن إيران تخطط لتنفيذ مشاريع ضخمة تتصل بالطاقة أحدها يتضمن نقل الغاز الطبيعي في أنابيب عبر باكستان إلى الهند بموجب اتفاق أشمل تصل قيمته إلى ١٤٥ مليار دولار، ومشاريع تنقيب وتطوير وتكرير مع الصين وروسيا مما سيعزز أهمية إيران كمصدر رئيسي للطاقة إلى آسيا ويعود على نشاطاتها الرديفة بفوائد كثيرة. وفي الوقت نفسه تتحرك إيران في اتجاهات عدّة للحصول على دعم لفكرتها الرامية إلى إنشاء تجمّع للغاز الطبيعي على غرار منظمة أوبك وتحرير ارتباط أسعار الغاز بأسعار النفط. ومن الملفت أن إيران التي تريد تسعير الغاز باليورو لجأت إلى شريكتها التجارية الكبيرة روسيا للتفكير معها بإنشاء مثلٍ هذا التجمّع الذي شد انتباه دول أخرى منتجة للغاز مثل قطر وفنزويلا والجزائر التي توفر ١٠٪ من الغاز الذي تستهلكه أوروبا.

وتنظر أوروبا إلى الاستفادة الكبيرة التي يمكن أن تجنيها من إيران بعين وإلى ما يتوقعه الأميركيون منها بعين. ومن الطبيعي أن ترغب دول أوروبية كثيرة بإنشاء بورصة نفطية تتعامل باليورو لأنها أهم طرق ازدياد دور اليورو في التجارة الدولية، وأحد أهم مسوغات بدء البنك المركزي الأوروبي طباعة اليورو على نطاق خرافي لتوفير العملة التي يمكن استخدامها لإبرام الصفقات النفطية الهائلة. كما تستطيع الدول التي تعتبر إيران شريكاً تجارياً كبيراً لها (مثل الهند والصين) الاستفادة من تراكم اليورو في الخزينة الإيرانية لتقاضي قيمة صادراتها باليورو والخروج من الاعتماد شبه المطلق على العملة الأميركية. وتعرف الولايات المتحدة كل هذا لذا قطعت الطريق على الأوروبيين الراغبين بتطوير العلاقات مع إيران عندما نجحت في إشراك الاتحاد الأوروبي في الضغط على إيران بمساعدة طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا وأنغيلا ميركل مستشارة ألمانيا التي روجت للشيوعية عندما كانت تعيش في ألمانيا الشرقية وتروج للولايات المتحدة بعدما صارت زعيمة أكبر دولة اقتصادية في أوروبا هي ألمانيا المتحدة.

إن عدم وجود بورصة نفطية باليورو تتعامل بالعقود الآجلة لتجارة النفط في الاتحاد الأوروبي الذي يضم ٤٦٠ مليون نسمة ويأتي في المرتبة الثانية من جهة الاستهلاك النفطي العالمي بعد أميركا أمر يدعو إلى العجب. ويشتد العجب إذا عرفنا أن الضخ من أهم مناطق إنتاج النفط الأوروبي (بحر الشمال) وصل إلى ذروة الإنتاج وبدأ ينخفض بحدة خصوصاً في النروج التي هبط إنتاجها عام ٢٠٠٥ بنحو سبعة في المئة ليصل إلى ثلاثة ملايين برميل في اليوم. ويعني هذا أن على أوروبا التي تتوقع ارتفاع وارداتها النفطية بنسبة ٢٩٪ عام ٢٠١٢ زيادة اعتمادها على النفط المستورد من الشرق الأوسط لأن روسيا التي توفر لها

نحو ١٦٪ من استهلاكها النفطي و ٣٢٪ من استهلاكها من الغاز لا تستطيع مجاراة الارتفاع المتوقع على الطاقة.

كما لا تريد أوروبا أن تعتمد على روسيا أكثر مما تقتضيه الضرورة القصوى، لذا فإن الخطة الأوروبية الرامية إلى تنويع مصادر الغاز الطبيعي تتضمن إشراك إيران لتوفير الزيادة المتوقعة بحلول ٢٠١٥. وتوجد في كل عواصم الدول الأوروبية بورصات للأسهم لكن لا توجد بورصة للنفط تتعامل بعقود التسليم الآجل إلا في بريطانيا التي تتعامل بالجنيه ومع ذلك فإن بورصة النفط الموجودة في لندن تتعامل بالدولار. وهذا غريب أيضاً لكن الأغرب منه أن شركة "انتركونتيننتال اكستشينج" الأميركية (مقرها أطلانطا في ولاية جورجيا) تملك بورصة النفط الدولية في لندن وبورصة النفط في نيويورك (NYMEX). وكان للهيمنة الأميركية ليس على عملة بيع النفط بل على التجارة به ما يبررها في الماضي عندما كانت الولايات المتحدة أكبر منتج بترول في العالم لكن الوضع تغير تماماً الآن. وفي ١٩٧٣ وصل الإنتاج إلى ذروته (٩،٦ مليون برميل يومياً) لكنه يتقلص بسرعة كبيرة منذ ذلك التاريخ فيما تزداد أهمية دول أوبك.

ومنشأ العجب في ما تقدم أن الاتحاد الأوروبي يجد نفسه في وضع غير طبيعي فهو يحاول تعزيز دور اليورو في التجارة الخارجية لكنه يعزز وضع الدولار عملياً لأن عليه مراكمة كميات هائلة من الدولارات لشراء النفط. وهناك سببان رئيسيان لاستمرار هذا الوضع: الأول أن الشراكة الاستراتيجية بين بريطانيا والولايات المتحدة منذ مجيء ثاتشر إلى الحكم فرضت على السياسة البريطانية في قضايا كثيرة خدمة هذه الشراكة حتى ولو على حساب أوروبا. ولعزوف بريطانيا عن الانخراط في العملة الأوروبية أسباب كثيرة لكن لا يخفى على القارئ أن تحوّل بريطانيا إلى اليورو يُضعف حججاً كثيرة تسوغ استمرار التعامل في بورصة لندن النفطية بالدولار، إضافة إلى أن انضمام اقتصاد كبير مثل الاقتصاد البريطاني إلى اليورو سيغير وضع الدولار بصورة حاسمة.

أما السبب الثاني فهو أن فرنسا تعرف وألمانيا تعرف وإيطاليا تعرف وكل دولة في الاتحاد الأوروبي تعرف أن المساس بوضع الدولار الدولي، خصوصاً في ما يتصل بتجارة النفط، ليس أقل من إعلان حرب على أميركا. وأوروبا ليست قادرة على مواجهة غضب القوة الوحيدة العظمى في العالم أو حتى راغبة به. وتعرف بريطانيا في الوقت نفسه هذه الحقيقة وستستمر في القول إنها تدعم أوروبا فيما هي تدعم أميركا حقيقة فقد ادعى بلير وهو يدخل مقر رئيس الوزراء أن قدره هو العمل على دعم استقرار بريطانيا في أوروبا ثم انتهى بدعم الولايات المتحدة. وعندما يوجه رئيس فرنسي جديد إلى بريطانيا الاتهام الذي وجهه إليها ديغول بأنها تفتقد الارادة السياسية للعمل مع أوروبا فالأرجح أن تختار بريطانيا

أميركا بغض النظر عن الحزب الحاكم في مجلس العموم لأن تداخلها التاريخي والاقتصادي والثقافي مع الولايات المتحدة أقوى من التداخل المماثل مع أوروبا، وستكون الاستحقاقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي سيفرضها الانخراط في المجتمع الأوروبي فوق طاقة تحمّل المجتمع البريطاني.

ولا نلغي أهمية الأسباب الأخرى التي دفعت القوات الأميركية والبريطانية إلى العراق في مطلع ٢٠٠٣ عندما نشير إلى ما اتفق عليه مئات المحللين الاقتصاديين والسياسيين وهو أن الرئيس العراقي صدام حسين أعلن الحرب على أميركا فشنت عليه أول حرب بترودولارية في العالم فخسر. كما لا نلغي الأسباب الأخرى التي تؤجج الصدام بين أميركا وإيران عندما نشير إلى ما اتفق عليه مئات المحللين الاقتصاديين والسياسيين وهو أن إيران أعلنت الحرب على أميركا عندما بدأت تنتقل من الدولار إلى اليورو فتخطت الخط الأحمر الذي فصلها قبل ذلك عن اشتعال حرب بترودولارية محتملة ثانية. وكما أن العالم الرافض للهيمنة الأميركية يريد من المقاومة العراقية أن تتحمل مسؤولية التصدي لهذه الهيمنة فيما يستفيد من أزمة أميركا في بلاد الرافدين، فإن العالم نفسه يريد من إيران أن تفعل الشيء نفسه لتزداد فوائده، وتتقلص الهيمنة الدولارية على العالم.

ولا يخفى هدف إيران من اختيار كلمة "بورصة" الفرنسية بدلاً من "سوق" المستخدمة في الخليج والشائعة لدى الناطقين بالانكليزية. كما لا يخفى أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك (٧٤ عاماً) لم يكن تحت تأثير الشيخوخة عندما أثار زوبعة دولية في مقابلة صحافية مشتركة مطلع فبراير ٢٠٠٧ قال فيها: "إن الخطير في هذا الوضع (أي امتلاك إيران قنبلة نووية) ليس حقيقة امتلاكها قنبلة نووية أو ربما قنبلة نووية ثانية بعد ذلك بوقت قصير بل أن هذا الوضع لا يُمثل خطراً كبيراً." [٩٥] وسحب شيراك كلامه في ما بعد لكن إيحاءه باحتمال قبول العالم في النهاية بإيران كدولة نووية أخرى بقي في ملايين العقول. هل قصد شيراك القول إن سعي إيران لامتلاك قنبلة نووية ليس ذاك الخطر الذي يبرر شن حرب عليها؟ وإن لم يكن السلاح النووي هو الخطر فما هو الخطر الحقيقي؟ لا نعرف الجواب بالضبط لكن نعرف أن كسر أي قانون يبدأ بصنع حدث يتحوّل إلى سابقة، ولا تستطيع أوروبا كسر قانون الخروج على الدولار لذا تريد من الآخرين كسره. وإذا أدى هذا إلى تدمير إيران فهذه ليست كارثة كبيرة لأن أوروبا الموحدة، كما قال ديغول، هي التي ستقرر مصير العالم في يوم ما، وربما أصبحت القوات الأميركية في يوم ما جيوش المرتزقة العاملين في خدمة أوروبا الغنية.

وكما نبّه صدام إيران إلى عقب أخيل الأميركي فاسقطت الدولار من قسم مهم من تعاملاتها المالية، فإن فكرة بورصة إيران النفطية نبّهت روسيا إلى هدف حيوي لم تشر إليه

في الماضي هو تأسيس بورصة في بطرسبرغ للتعامل بالنفط بالعملات الأجنبية كمرحلة أولى تتبعها مرحلة ثانية هي التعامل بالروبل. ويعرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مثل غيره من زعماء الدول الكبرى، أن فرض عملة غير الدولار على التعامل النفطي إعلان حرب لذا لم تحدد روسيا ما هي العملات التي ستتعامل بها بورصة بطرسبرغ لكن الولايات المتحدة تعرف ما هي أهم العملات لأن روسيا لم تحدد الدولار حصراً عملة للتعامل لذا على العالم أن يتوقع أن تجدد أميركا حربها الباردة ضد روسيا. أما المفاجأة الكبرى التي يمكن أن تصدم أسواق النفط فهي المعلومات التي أشارت إلى أن النروج تدرس احتمال إنشاء بورصة نفطية تتعامل باليورو في وقت أقدمت فيه على الخروج على الاجماع الأوروبي والأميركي بالتعامل مع حماس. وللنرويج مصالح اقتصادية أعاقت دخولها في الاتحاد الأوروبي لكنها ترتبط باتفاقات كثيرة مع جيرانها إلى الجنوب.

لقد ركع النفط العربي عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ كي ترتفع فوقه عملة ورقية لا تتمتع بأي قيمة ضمنية وساهم في فرضها على العالم. ثم انتقلت عائدات النفط العربي البترودولارية إلى المصارف الأميركية والبريطانية فاستخدمتها لإقراض العالم الفقير لأن مجلس الاحتياط الفدرالي اكتشف آنذاك أن الديون الدولارية ليست المشكلة بالنسبة لدولار بلا غطاء بل الحل لأن الديون ضمنت اضطرار الدول المستدينة إلى استبقاء الدولار أهم عملة احتياطية واقتناء المزيد منها لخدمة الديون. وبفضل النفط العربي اكتشفت الولايات المتحدة في سنوات لاحقة طريقة لشراء وارداتها ديناً يصعب سداده.

إن العالم في القرن الواحد والعشرين يقف في مكان قريب من المكان الذي وقف فيه خلال القرن التاسع عشر. وكان الذهب آنذاك عملة العالم لذا لم تستطع الأمبراطوريتان البريطانية والفرنسية طبع المليارات من العملات الورقية لتحقيق الانتصار على الأمبراطورية العثمانية كما فعلت أميركا منذ حرب فيتنام. لكن الأمبراطوريتين كانتا تعرفان حقيقة لا جدال فيها هي أن قوة العثمانيين العسكرية اعتمدت على قوتهم الاقتصادية وأن قوتهم الاقتصادية اعتمدت على الليرة العثمانية الذهبية فلجأت إلى استخدام سلاح التدمير الشامل وهو غش الليرات الذهبية العثمانية وطرحها في أسواق الأمبراطورية. لكن السلطنة العثمانية كانت من أثرى الأمبراطوريات التي عرفها العالم فنزل عمال السلطان إلى الأسواق وسحبوا كل العملة الذهبية منها واستبدلوها بعملة ذهبية جديدة ثم فعلوا الشيء نفسه كلما طرحت بريطانيا وفرنسا عملة مغشوشة أخرى، ولم تتمكنا في النهاية من تدمير السلطنة العثمانية إلا بالحرب الكونية الأولى.

ولا نعرف ماذا سيكتب التاريخ عن الرئيس صدام لكنه صنع حدثاً تحوّل إلى سابقة هي الخروج على الدولار وهو عمل لم يجرؤ أحد على القيام به منذ عام ١٩٧١ فلحقته إيران

ثم أوكرانيا ثم كوريا الشمالية. وهكذا انتبه العالم المستاء من ظلم أميركا ومن هيمنة الدولار إلى أن الطريق إلى حلحلة القبضة الأميركية حول أعناقهم هي حلحلة قبضة الدولار عن عنق الاقتصاد الدولي.

ديون العملاق

في عام ١٩٣٣ أصدرت حكومة الرئيس فرانكلين روزفلت قراراً حظرت فيه على المواطنين إقتناء الذهب بكميات فوق ما رأته الحكومة معقولاً وفرضت عليهم بيعه للخزينة بسعر ثابت حددته بمبلغ ٢٠,٦٧ دولار للأونصة. ولما جمعت الذهب من الناس رفعت سعر الأونصة في التعاملات التجارية الدولية إلى ٣٥ دولاراً، وبقي هذا السعر ثابتاً إلى أن ألغى الرئيس نيكسون غطاء الذهب عن الدولار عام ١٩٧١. وعندما سمحت الحكومة الأميركية لمواطنيها بشراء الذهب عام ١٩٧٤ لم يستطع كثيرون شراءه إذ كان سعر الأونصة ارتفع إلى ١٨٣,٨٥ دولار بمعدل يفوق خمسة أضعاف السعر خلال ثلاث سنوات. ووصل سعر أونصة الذهب في مقابل الدولار إلى ذروته التاريخية في ٢١ يناير ١٩٨٠ عندما استقر على ٨٥٠ دولاراً، وتقلب بحدة منذ ذلك اليوم وكان في آخر إبريل ٢٠٠٧ نحو ٧٠٠ دولار للأونصة.

وتوضح مقارنة سعر الذهب بين عامي ١٩٣٣ و١٩٧١ أهم ما تتميز به العملة القائمة على الذهب أو التي تعتمد الذهب غطاءً لها وهي الاستقرار الاقتصادي الخالي تقريباً من التضخم. وأوضحت دراسة للبروفسور مايكل بوردو أستاذ الاقتصاد في جامعة "ريتجرز" الأميركية أن متوسط معدل التضخم لم يرتفع بين عامي ١٨٨٠ و١٩١٤ إلا بنسبة واحد في الألف سنوياً لأن الذهب الجديد الذي كان ينضم إلى الكتلة النقدية حافظ على معدل نمو سنوي بلغ ١,٧٪ بحجم كلي يصل الآن إلى ١٢٠ ألف طن. وبما أن العملات الرئيسية كانت مرتبطة بالذهب فإن أسعار صرف العملات كان ثابتاً لذا كانت أسعار معظم السلع (بما فيها النفط) والمواد الأولية ثابتة في معظم الحالات. وكانت الأجور مستقرة إلى حد كبير لذا تعتبر الفترة بين ١٨٨٠ و١٩١٤ من أنشط الفترات التجارية وأكثرها استقراراً ولم تكن السلطات المالية تتدخل إلا في حالات قليلة وبهدف تنظيم معدل نمو النقد قيد التداول.

وتغير هذا الوضع جذرياً بعد القرار الأميركي عام ١٩٧١ فحمل تعويم الدولار التضخم وأصبح الذهب الملاذ النهائي للقيمة الهاربة من العملات الهابطة. لذا فإن ارتفاع قيمة الذهب يمكن أن تعكس حالات الاضطراب كما حدث عام ١٩٧٩ عندما حاول الرئيس جيمي كارتر كبح جماح التضخم المنفلت والدولار الهابط برفع سعر الفائدة إلى نحو ٢٠٪ فأدخل الاقتصاد في ركود عميق لم يخرج منه إلا في نهاية عام ١٩٨٢. ولا تزال

أسعار الفائدة أهم أسلحة محاربة التضخم ودعم العملات لكن التضخم الذي استولدته الولايات المتحدة عام ١٩٧١ بتعويم الدولار صار آفة ملازمة للاقتصاد العالمي. وحاول الرؤساء الأميركيون منذ الثمانينات معالجة الوضع الاقتصادي كل بطريقته فاختار ريغان خفض الضرائب وإلغاء عدد كبير من القوانين الخاصة بحماية البيئة والعمل والاستهلاك، وموّل الخفض الضرائبي ورفع نفقات التسلح بالاقتراض فارتفع عجز الموازنة في عهده من ٧٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٢١ مليار عام ١٩٨٦. ومنذ تلك الفترة بدأ الميزان التجاري يسجل عجزاً متزايداً فيما أخذت البضائع الآسيوية الأرخص ثمناً تحل محل البضائع الأميركية. ولحق ذلك بالطبيعة حلول المصانع الآسيوية محل المصانع الأميركية وبدأ القطاع الصناعي الأميركي ينكمش حتى باتت نسبته في الاقتصاد اليوم ١٧٪ مقارنة بنحو ٢٥٪ في أوروبا وأكثر من ذلك بكثير في اليابان والصين ومعظم دول آسيا الصناعية. وتحسن الاقتصاد الأميركي خلال سنوات بيل كلينتون في التسعينات، وتمكّن من موازنة الميزانية ثم تحقيق فائض كبير فيها. ومع ذلك لم يكن الفائض في الحقيقة إلا مناقلة بين البنود لأن الديون الاتحادية (أو الدين العام) ارتفعت خلال ١٩٩٧-٢٠٠١ بمقدار ٤٣٨ مليار دولار فزاد مجموعها التراكمي على ٦،٠٠٠ مليار دولار.

وكلينتون ديمقراطي ليبرالي اتبع سياسة اقتصادية ليبرالية ساهمت في نشوء الاقتصاد المعروف باقتصاد المعلومات القائم على التقنية. وانهار هذا الاقتصاد (١٩٩٥-٢٠٠١) بانهيار أسعار أسهم شركات التقنية والمعلومات في أزمة معروفة باسم "فقاعة الدوت كوم". واستعادت الاقتصادات التقليدية أهميتها السابقة فيما بدأ بوش الابن مطلع فترته الرئاسية الأولى عام ٢٠٠١ تطبيق مبادئ الإيديولوجية الاقتصادية التي طبقها الجمهوري السابق ريغان القائمة على تقليص الانفاق العام على البرامج الاجتماعية والتعليمية والمساعدات المقدمة للفقراء والمزارعين الصغار وتقديم حسومات ضريبية سخية جداً تطال أساساً كبار الأغنياء وفق الاعتقاد الشائع في هذه الإيديولوجية الاقتصادية بأن الأموال التي تتراكم لدى الاغنياء من الحسم الضريبي تعود إلى النفع العام من خلال استثماراتهم في الاقتصاد. وهذا صحيح إلى حد ما لكن المحصلة النهائية لهذه السياسة المتقدمة من الرأسمالية غير مريحة فانقسم المجتمع إلى فئتين: فئة مُقرضة نسبتها نحو ١٠٪ من الأميركيين وفئة مقترضة تشكل النسبة الباقية التي تعيش من راتب إلى راتب. لذا يمكن الاستنتاج بأن اقتصاد القرن الواحد والعشرين بدأ يتسم بسمات كثيرة تميز بها اقتصاد النظام الاقطاعي في القرون الوسطى.

ونجمت مظاهر مقلقة عدّة عن هذا الوضع أحدها ارتفاع الدين الخاص. ومن المعروف أن الاستثمار الأفضل والأسلم للمدين هو سداد دينه لذا فإن استمرار ارتفاع الدين

الخاص يعني أن معظم المستدينين لا يملكون فائضاً مالياً لسداد الديون، ولا يبقى من دخلهم الخاص بعد الانفاق الشخصي إلا ما يكفي لخدمة الديون بتسديد الفائدة الشهرية أو السنوية عليها، فإذا لجأ المستدين إلى زيادة الاقتراض لأي سبب فإن خدمة الديون ترتفع. وهناك علاقة ثابتة تقريباً بين أسعار الفائدة والاقتراض فكلما تدنّت أسعار الفائدة كلما ارتفع الاقتراض وكثر البيع والشراء وانتعشت أسعار العقارات وتحسن الاقتصاد. ورأينا المظاهر نفسها في الاقتصاد البريطاني الأقرب إلى الاقتصاد الأميركي من أي اقتصاد آخر حيث ارتفع الدين الخاص في يناير ٢٠٠٦ إلى ١.٣ تريليون جنيه وهو أكثر من ضعفي الدين الخاص قبل عشر سنوات.

لكن هذه الزيادة الكبيرة لا تُقاس بما حدث في الولايات المتحدة حيث ارتفعت الديون الشخصية من ١.٤ تريليون دولار عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٢ تريليون عام ٢٠٠٦ وارتفعت الديون المسحوبة على بطاقات الائتمان من ٦٩ مليار دولار إلى نحو ٢,٠٠٠ مليار دولار. وفيما ترتفع الديون الشخصية يقل الادخار لذا لم تفاجئ وزارة التجارة الأميركية في نهاية يناير ٢٠٠٧ الكثيرين عندما أعلنت أن معدل الادخار لدى الأميركيين وصل عام ٢٠٠٦ إلى حده الأدنى منذ بلغ الكساد الكبير الأوج عام ١٩٣٣. وقالت الوزارة إن معدل الادخار عام ٢٠٠٦ كان سلبياً بنسبة واحد في المئة مما يعني أن الأميركيين أنفقوا كل ما حصلوا عليه ثم اقترضوا فوق ذلك، أو استنزفوا مدخراتهم السابقة لتغطية النفقات. ولم يفعل الأميركيون ذلك إلا قبل ٧٤ سنة عندما هبط معدل الادخار الشخصي بنسبة ١,٥٪ بعد هبوط بنسبة ٠,٤ ٪ عام ٢٠٠٥.

ولا يعني القول إن البنوك المركزية (بما فيها مجلس الاحتياط الفدرالي) بنوك مستقلة أن هدفها يختلف جوهرياً عن هدف الحكومات وهو المحافظة على عافية الاقتصاد وتدارك المشاكل. والاقتصاد في النهاية هو المحصلة النهائية للقرارات التي يأخذها كل فرد في المجتمع لذا تدخل في قراراته مؤثرات نفسية على غاية الأهمية يجب أن يراعيها المسؤولون في أي بنك مركزي. لذا نجد المسؤولين في تلك البنوك يحسبون لكل كلمة حساباتها كاملة قبل نطقها، ولا يعكس ما يقولونه أحياناً الواقع الاقتصادي، وكثيرون يخففون على الناس ثقل الديون بكلمات غامضة قابلة للتأويل أو يخترعون عبارات تهوينية. ولا فرق في الحقيقة بين القول إن الاقتصاد "سيحطّ بخفة" soft landing وبين القول إن الاقتصاد سيدخل "مرحلة ركود خفيف" لكن التأثير النفسي للعبارتين كبير جداً خصوصاً بالنسبة للمقترض الذي صار همه الموازنة بين الدخل والمصروفات.

وخلال السنوات العشرين الماضية ولّدت مراحل طويلة من أسعار الفائدة المنخفضة اصطناعياً طلباً عالياً على العقارات فارتفعت أسعار بعضها أربعة أضعاف أو أكثر مما

شجع الملايين على شراء مزيد من العقارات وبالتالي مراكمة الديون الشخصية. وكما أن هناك علاقة ثابتة تقريباً بين انخفاض سعر الفائدة والانتعاش الاقتصادي فهناك علاقة ثابتة بين ارتفاع أسعار الفائدة والخمول الاقتصادي لذا أنتجت حالات رفع أسعار الفائدة بقوة (كما في عام ١٩٧٩) الركود الاقتصادي المتكرر في الولايات المتحدة وخارجها. ولا نقول إن شخصاً مثل آلان غرينسبان رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي السابق حض الناس على زيادة اقتراضهم الشخصي عندما خفض سعر الفائدة عقب انهيار فقاعة اقتصاد المعلومات ١٧ مرة فأوصلها إلى ١٪ فقط، لكنه لم يحذرهم من مخاطر الاقتراض. لذا نجد غرينسبان يعلن قبل تقاعده عام ٢٠٠٥ أن العقارات الأميركية صارت فقاعة وهي تهدد بالانفجار، وبدأت أسعار العقارات تهبط فعلاً اعتباراً من نهاية ٢٠٠٦.

ولا يحتاج غرينسبان أو غيره أن يكون مفرطاً في الذكاء أو أن يكون قادراً على قراءة المستقبل كي يستخلص أن أسعار العقارات الأميركية مثلاً بالغت في الارتفاع وحق عليها المثل المعروف "ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع" لأنّه خفض أسعار الفائدة بصورة مصطنعة مما شجع الناس على الاقتراض لشراء العقارات ثم بدأ يرفع أسعار الفائدة حتى وصلت إلى ٥,٢٥٪ في نهاية ٢٠٠٦. ولو درسنا أسباب انهيار أسعار أسهم شركات التقنية والمعلومات لرأينا أن غرينسبان نفسه هو الذي تسبب بانهيارها لأنه رفع أسعار الفائدة بحدة.

إن أهم صناعة في الولايات المتحدة فيما دخل القرن الواحد والعشرون سنواته الأولى هي صناعة الدولار للأسباب التي تقدم ذكرها وهي قدرة البنك المركزي على طبع المال الورقي بلا نهاية وترك مسألة فرض الدولار على العالم لطائرات إف – ١٦ وإف – ٢٢ والقواعد الأميركية المنتشرة في الدول. ووفرت صناعة الدولار كميات أسطورية من السيولة التي ارتفعت نسبتها خلال السنوات الست الماضية بنسبة ١١٪ سنوياً مع أنها يجب ألا ترتفع بأكثر من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتفنن العاملون في مؤسسات الاستثمار في طرح الأدوات الاستثمارية ومشتقاتها ثم مشتقات المشتقات ومشتقات مشتقات المشتقات ولم تعد حتى البنوك الكبيرة قادرة على فهم طريقة عمل هذه الأدوات.

وواكب ذلك تطور ما يعرف باسم "صناديق التحوط" التي تملك أموالاً بمئات المليارات وتعتمد درجة عالية من المخاطر لتحقيق الأرباح الأسطورية، أو الخسائر. وفي الوقت نفسه صار الاقتصاد العام يتميز بدرجة عالية جداً من التعقيد، وصار ضبط الاقتصاد أشبه بالسير على سطح بحيرة متجمدة لا يعرف أحد متى يمكن أن تسقط القدم فيها على منطقة رخوة. ولا نقول إن مؤسسة مثل بنك الاحتياط الفدرالي "تفبرك" الأسباب التي تقدمها لتبرير خفض أسعار الفائدة أو رفعها لكن يجب أن نعرف أن أميركا

أكبر دولة مدينة في العالم. وعندما تنخفض أسعار الفائدة على الدولار إلى أدنى مستوى منذ أكثر من ٤٠ عاماً، كما حدث اعتباراً من غزو العراق، فإن أميركا تقترض مئات المليارات من باقي العالم بفائدة تقل عن واحد في المئة، أي مجاناً تقريباً. أضف إلى ذلك أن هبوط سعر الاقتراض يمكّن الأميركيين من إعادة هيكلة ديونهم الشخصية ويوفر مئات المليارات الاضافية التي يمكن استخدامها للتسوّق. وبما أن أميركا تحتاج إلى مليارين ونصف المليار دولار في اليوم الواحد لتمويل العجز فإن أهم طرق جذب هذا الاقتراض هو رفع أسعار الفائدة. لذا لا يمكن فهم بعض القرارات المالية في بعض الحالات بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية بحتة. ولا يمكن تفسير ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الأميركي بأسباب لا علاقة لها بالولايات المتحدة كما اقترح "بن برنانكيه" رئيس مجلس الاحتياط الأميركي الجديد الذي زعم بداية ٢٠٠٧ وجود علاقة بين هذا العجز وبين وجود "تخمة ودائع دولية" لا تجد استثماراً أفضل من تمويل الدين العام الأميركي.[٩٦]

وكما أن للاقتصاد علاقة حميمة بالسياسة فإن للسياسة علاقة حميمة بالاقتصاد. وجلب التسيب النقدي في نهاية الثلاثينات كساداً عميقاً للولايات المتحدة فخسر ربع الأميركيين أعمالهم لكن الكساد لم ينحصر بأميركا إذ امتد إلى بريطانيا ثم إلى باقي أنحاء العالم وأنتج الفقر والجوع والأنظمة المستبدة من الصين إلى أوروبا، ولعبت الأزمة الاقتصادية دوراً حاسماً في صعود هتلر وموسوليني وفرانكو وغيرهم. وصحيح أن الأميركيين لجأوا إلى مدخراتهم لتغطية النفقات الشخصية في عامين فقط من الأعوام الأربعة التي انخفض فيها معدل الادخار. لكنّ أسباب الانخفاض عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣ تختلف تماماً عن الأسباب في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إذ استخدم الأميركيون في بداية الثلاثينات مدخراتهم للإنفاق على الطعام والمسكن لكن الإنفاق في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كان في معظم الحالات لشراء الالكترونيات الاستهلاكية والملابس التي تصنعها دول آسيا.

وتسبب ذلك في ميلان الميزان التجاري الأميركي إلى صالح الصين واليابان ودول آسيوية أخرى ووصل إلى مستويات أسطورية مثلها مثل مستويات الاقتراض الشخصي الذي لم تعد السيطرة عليه ممكنة. ولا يتضمن الميزان التجاري بنوداً مثل الخدمات المصرفية والاستشارية وغيرها والعائدات من الاستثمارات الخارجية وخدمة الديون، لذا تُضاف هذه البنود إلى الميزان التجاري في ميزان مختلف هو ميزان المدفوعات. والولايات المتحدة مستثمر كبير في الخارج وهي من أهم الدول التي تقدم الخدمات في ما وراء البحار ومع ذلك فإن ميزان المدفوعات يعاني هو الآخر من تعاظم العجز الذي وصل في نهاية الفصل الثالث من عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٩٠٠ مليار دولار محسوباً على أساس سنوي، وصار يمثل نحو ٦,٨٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن الميزانية الاتحادية تعاني هي

الأخرى من عجز كبير فإن الولايات المتحدة مضطرة إلى الاستدانة لتغطية كل هذه العجوزات وفوقها نفقات الحرب التوسعية تحت غطاء الحرب ضد الإرهاب.

والراعي من الرعية، كما يقول العرب، لذا فإن تسيب الاقتراض الشخصي واكبه تسيب أكبر في الاقتراض الحكومي والانفاق الشامل منذ أيام الرئيس ريغان حتى صارت أرقامه من جملة الأرقام الفلكية التي تُحسب بها المسافات بين النجوم والكواكب. ويعرف القارئ ما هي أدوات الدين الشخصي وكثيرون يعرفون أدوات الدين العام وأهمها السندات التي تصدرها البنوك المركزية. وفي الولايات المتحدة أدوات إضافية تشمل أذونات الخزينة (Treasury Bills)، وأوراق الخزينة (Notes)، والأوراق المالية المحمية من التضخم (TIPS). وتصدر الأذونات على مدد ثلاث تقع كلها ضمن السنة الواحدة وهي ١٣ أسبوعاً أو ٢٦ أسبوعاً أو ٥٢ أسبوعاً وهي تباع بحسم من قيمتها الاسمية ويتسلم المشتري في نهاية أجل الاصدار قيمة الأذن كاملة. أما أوراق الخزينة فتختلف عن السندات بآجال إصدارها الأقصر من السندات وتستحق بعد سنتين أو خمس سنوات أو عشر سنوات وعليها، مثل السندات، عائد معروف يدفع مرتين في السنة، فيما أصدرت الخزينة سندات بأجل طويل هو ٣٠ عاماً. ومعظم هذه الأدوات تدر عائداً متواضعاً يعوّضه الأمان الذي توفره هذه الأدوات طالما استمرت الثقة بالاقتصاد الأميركي. إلا أن المستثمرين الأجانب يوظفون قسماً من مدخراتهم في تمويل القروض العقارية.

وتتوافر معلومات واحصاءات هائلة عن أدوات الدين العام وحجمه وهي توضح بأن حكومة الرئيس بوش أضافت إلى الدين العام خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٦ نحو ٢,٧ تريليون دولار لتصل إلى ٨,٨ تريليون دولار. وبلغت قيمة أذونات وسندات الخزينة المتداولة في نهاية ٢٠٠٥ نحو ٤,٧ تريليون دولار يملك الأجانب منها نحو ٢,٢ تريليون دولار. وإذا كان هذان الرقمان صحيحان فإن الديون في عام ٢٠٠٦ يمكن أن تضيف نحو تريليون دولار حتى قبل احتساب الديون التي ستتراكم للانفاق على الحرب لأن إدارة الرئيس بوش أصرت على استمرار الحسومات الضريبية على رغم ارتفاع النفقات.

ومن يزعم أن نظام الرئيس بوش بدأ مرحلة من الاقتراض المحموم لأنه كان يعتقد أن مشروعه في العراق سينجح وستتمكن أميركا من السيطرة على العالم وإجبار دول الفائض المالي على شراء ديونها إلى ما لا نهاية لتمويل حروب أميركا ورخاء أميركا لا يستطيع أن يقدم الدليل القاطع. لكن إدارة بوش لا تستطيع هي الأخرى تقديم الدليل القاطع على أنها لم تفعل هذا بالضبط. وسواء دخلت أميركا مرحلة تفكيك قاعدتها الصناعية وتمويل قسم كبير من الانفاق بالديون مجبرة أو بالاختيار فإن اقتصادها استجاب لما حدث اعتباراً من نهاية القرن العشرين وبات اقتصاداً يوجهه التمويل، أي الدين الخاص والعام. وهكذا

صارت أسعار الفائدة مثل آلية المتحكم بتدفق الماء الخارج من الحنفية لكن بمفعول عكسي فإذا خفّض أسعار الفائدة تدفق الناس لشراء الديون، وإذا رفعها حبسها عنهم. لكن المشكلة هي أن أميركا أكبر مدين في العالم لذا لا تستطيع استقدام الاستثمارات من الخارج ما لم يكن سعر الفائدة على الدولار أو العائد على السندات وأوراق الخزينة مناسباً. لذا صارت الموازنة بين معدل الفائدة الذي يناسب المستثمرين الأجانب والمعدل الذي يناسب الاقتصاد الأميركي المحلي أشبه بمشي البهلوان على حبل السيرك.

وبما أن الأميركيين ينفقون كل ما يحصّلونه ثم يلجأون إلى مدخراتهم أيضاً فإن مساهمتهم في شراء أدوات الدين العام ستكون أقل مما كانت عليه في الماضي مما يقتضي تعويض النقص من مشتري الدين الأجانب. ومعظم هؤلاء لا يعرف بالضبط إن كانت الحكومة الفدرالية ستستخدم أموالهم للمشاريع التنموية أم لتدمير ما تبقى في العراق الحزين من مشاريع، وما هو أخطر احتمالاً بكثير. وكتب بول كريغ روبرتس مؤلف كتاب "استبداد النوايا الطيبة" ومساعد وزير الخزانة في حكومة رونالد ريغان في ١٢/٢/٢٠٠٧: "اليابان والصين أكبر مقرضين لنظام بوش ومن سخريات القدر أن تصبح الدولة الوحيدة التي خبرت هجوماً نووياً أميركياً هي المصرفي الكبير لنظام بوش فيما يحضّر لهجوم نووي محتمل على إيران." [٩٧]

الفصل السابع

اليوم والبارحة

لم تتعلم أميركا من تجربتها المريرة في فيتنام شيئاً ومن لا يتعلم من تجاربه يعيدها لذا وجدت نفسها بعد أربع سنوات من الهستريا الحربية في العراق في الموضع الذي وجدت نفسها فيه بعد الهجوم الكاسح الذي شنته قوات التحرير الفيتنامية على قواعدها العسكرية قبل نحو ٤٠ سنة. وكما سمع العالم الرئيس جونسون يردد بعد تلك المرحلة المفصلية أنه سيحقق النصر وهو متيقن تماماً أن الهزيمة آتية لا ريب فيها فلقد سمع العالم الرئيس بوش الابن يعلن النصر في العراق بفم ويجدد الحرب في العراق بفم لأنه لا يريد الانسحاب من العراق.

وشغلت الحرب الفيتنامية أربعة رؤساء أميركيين سقط اثنان منهما في شر أعمالهما ضحيتين سياسيتين لها إلى جانب أكثر من ٥٨ ألف جندي أميركي وأكثر من ثلاثة ملايين ضحية فيتنامية وملايين المشوهين والجرحى من الجانبين. وانتهت الحرب بانكفاء أميركا على نفسها أربع سنوات تقريباً حتى أخرجها حدثان مهمان في نهاية ١٩٧٩ الأول: انهيار البهلوية وما لحق بها من احتجاز أميركيين معظمهم من الدبلوماسيين في السفارة الأميركية أكثر من ١٤ شهراً، والثاني: غزو الاتحاد السوفيتي أفغانستان في نهاية العام نفسه.

وطوال الحرب الفيتنامية التي امتدت تاريخياً نحو ١٥ عاماً (١٩٥٩-١٩٧٥) تحدث الرؤساء الأربعة (آيزنهاور وكينيدي وجونسون ونيكسون) عن الرغبة في التوصل إلى السلام فيما هم يدفعونها نحو التصعيد بإرسال "الخبراء" والمدربين العسكريين في البداية، ثم بإرسال الفرق فالجيوش اعتباراً من عام ١٩٦٥. وخاطب الرئيسان الأخيران الأميركيين بلغة النصر حتى وهما يحسبان مضاعفات الهزيمة. وسيطرت حرب فيتنام على ليندون جونسون فصار يعيش حالة قريبة من الهوس. وكان جونسون يستدعي الجنرالات إلى مكتبه في البيض الأبيض فيفرد خرائط فيتنام ويحدد للجنرالات الأهداف التي يريد

قصفها، وتبجح مرة بالقول إن سلاح الجو الأميركي لا يستطيع قصف بيت خلاء في فيتنام من دون إذنه. وكان جونسون يقوم في ليله ليتابع تطور المعارك، ويوصي بإيقاظه فوراً لإبلاغه من هاجم من، وأين موقع المعركة التي تدور رحاها في تلك اللحظة، وما هو عدد القتلى والجرحى.

وجونسون وبوش من ولاية واحدة هي تكساس، وكلاهما تورّط في حرب طويلة صعبة امتصت القسم الأعظم من اهتمامهما، وكلاهما كان متسلطاً عنيداً لا يستمع إلا إلى ما يريد سماعه من مستشاريه، وكلاهما وضعا الأميركيين والعالم أمام خيار وحيد: إما أن تكونوا معنا، أو تكونوا ضدنا. وجونسون ديمقراطي والآخر جمهوري لكن لا يوجد فرق علني كبير في نظرتيهما ونظرتي حزبيهما إلى جوهر صراع أميركا مع العالم فاعتبرا جبهتي القتال في كل من فيتنام والعراق جبهتين أساسيتين في حربين شاملتين الأولى ضد الشيوعية، والثانية ضد الإرهاب.

ومنذ عام ١٩٤٧ استغل ترومان وآيزنهاور وكيندي وجونسون ونيكسون وبوش الكبير والصغير هوس الأميركيين الدائم من الخطر الذي يعتقدون أنه يتربص بهم وراء البحار التي تفصلهم عن العالم لحمل الأميركيين وممثليهم في الكونغرس على قبول سياساتهم، والموافقة على منحهم العتاد والتمويل والدعم السياسي غير المحدود. وكان آيزنهاور يرسل الذعر في قلوب الأميركيين فيقول إذا سقطت دولة في الهند الصينية فستسقط على أختها فأختها كما تسقط أحجار "الدومينو" وسيجد الشيوعيون أنفسهم على سواحل أميركا. وكان جونسون يرسل الذعر في قلوب الأميركيين فيقول: "إذا تركنا فيتنام تسقط اليوم فسنقاتل الشيوعية غداً في هاواي وسنقاتلها بعد أسبوع في سان فرانسيسكو". وكان بوش الابن الذي اعتمد الخوف كما لم يعتمده أحد قبله يقول: "إذا سقط العراق فسيسعى الإرهابيون إلى قلب أنظمة أخرى، وسيهاجمون الولايات المتحدة مرة أخرى."

ومن المدهش أن الأميركيين يصدّقون هذه الدعايات كلما سمعوها. وصار الرؤساء يعرفون هذه الحقيقة فكلما احتاجوا إلى تمويل جديد أو إرسال تعزيزات عسكرية جديدة عادوا إلى النغمة نفسها أو أوعزوا إلى وزرائهم وزعماء حزبيهما لتذكير الناس بالخوف باستخدام الكلمات نفسها تقريباً ومن هؤلاء جون بوهنر زعيم الحزب الجمهوري في مجلس النواب الذي قال في تصريح نشرته الاسوشيتدبرس بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ : "إذا لم تكونوا إلى جانب النصر فأنتم إلى جانب الهزيمة. مضاعفات الفشل في العراق هائلة. وأعتقد أنه سيثير الاضطراب في الشرق الأوسط كله وسيشجع إيران، ومن الواضح جداً، إضافة إلى كل هذا، أن الإرهابيين سيلحقون بنا إلى أميركا."

ولم يحقق الهجوم الكاسح الذي شنته قوات التحرير الفيتنامية على المواقع الأميركية

والفيتنامية الجنوبية في ١٩٦٨/١/٣٠ النصر العسكري الكبير الذي يزعم الفيتناميون تحقيقه، لكنه كان نصراً سياسياً ونفسانياً كبيراً هز ثقة الفيتناميين الجنوبيين بقوتهم العسكرية وهز ثقة الأميركيين بصدقية جونسون الذي لم يسمعوا منه سوى حديث النصر. وكان معظم الصحافيين الأميركيين الذين غطوا الحرب الفيتنامية (مثل هالبيرستام Halberstam وشيهان Sheehan) أيدوا الحرب لكن الهجوم الكاسح (تيت) ساهم في انقلابهم عليها، ورأوا فيه بداية نهاية الوجود الأميركي في فيتنام، وكان لكثير مما كتبوه بعد ذلك دور مهم في ازدياد معارضة الأميركيين لاستمرار القتال. وفهم جونسون بعد ذلك بوقت قصير أن الأميركيين اكتفوا من الحرب لأنهم يئسوا من الانتصار، وأن الحزب الديمقراطي متردد في شأن ترشيحه ثانية وربما اختار مرشحاً معارضاً للحرب فاستبق المهانة الكبيرة بحدث كبير وأعلن في حديث إذاعي (١٩٦٨/٣/٣١) أنه لا ينوي ترشيح نفسه فترة أخرى، وسيكرس ما بقي من فترته الرئاسية الأولى للتوصل إلى "سلام مُشرّف". ومات جونسون في مزرعته في تكساس بنوبة قلبية مفاجئة (١٩٧٣/١/٢٢) دون أن يحقق السلام ودون أن يتحقق النصر. وأخلى جونسون لخليفته الجمهوري نيكسون مكتبه في البيت الأبيض وترك ملف حرب فيتنام على الطاولة فاكتشف نيكسون سريعاً أن الوضع في فيتنام أخطر بكثير مما كان يُقال، ودخل الصراع مرحلة ديناميكية شديدة السرعة لم يعد وقفها سهلاً.

واعتبر الرئيس بوش الابن الحرب في أفغانستان والعراق جبهتين من حرب شاملة مع الإرهاب ستمتد أجيالاً، وتحدث عن تحقيق النصر في كلا الجبهتين كجزء من تحقيق النصر على الإرهاب. وفي نهاية عام ٢٠٠٥ وقف معظم الأميركيين في مكان قريب من موقف الأميركيين عام ١٩٦٨ فبدأوا يشكون بصدقية الرئيس بوش، ويئسوا من تحقيق الانتصار ورغبوا في انتهاء الحرب في العراق كما رغب الجيل الأقدم في انتهاء الحرب في فيتنام. وكثيرون يعتقدون أن أميركا لن تستطيع تحقيق أهدافها في العراق لأن العراق دخل مرحلة ديناميكية شديدة السرعة لم يعد وقفها ممكناً، وأن ما تحاول إدارة الرئيس بوش فعله هو ضمان استمرار وجود القوات الأميركية في العراق في أي صورة كانت سنتين أخريين، ثم وضع الملف العراقي بيد الرئيس الأميركي الذي سيخلف بوش بداية ٢٠٠٩.

ومثل جونسون الذي حمل الشيوعيين وحلفاءه في سايغون ودعاة وقف الحرب في فيتنام مسؤولية الوضع الذي آلت إليه فيتنام، لجأ بوش في خطابه السنوي (٢٠٠٧/١/٢٣) إلى إعفاء نفسه من أي مسؤولية عما حدث في العراق وأفغانستان ولبنان وحمّلها كاملة "لعدو يفكر نظر إلى ما حدث (في أفغانستان والعراق ولبنان) وعدّل تكتيكه ثم شن هجوماً مضاداً عام ٢٠٠٦." [٩٨] ومع ذلك فإن جونسون ليس بوش الذي يزعم

الناطقون باسمه ومن يعرفونه عن كثب أنه لا يفكر بالعراق قياماً وقعوداً وعلى جنبه بل ينام قرير العين، ولا يسمح لاهتمامات الدولة أن تطغى على اهتماماته الشخصية، ويبكي مع الباكين عندما يواسي أسر قتلى الحرب في العراق، ثم يخرج ويمسح الدموع من عينيه ويقرر إرسال دفعة جديدة من الجنود إلى موت محتمل في حرب بلاد ما بين النهرين. وبوش ليس جونسون الذي أخفق في تحقيق الانتصار فتخلى عن البيت الأبيض لرئيس آخر فبوش يقول إنه سيتابع الحرب في العراق حتى لو وجد نفسه وحيداً مع زوجته لورا وكلبه بارني.

إن أكثر الحروب التي عرفها الأميركيون فتكاً هي الحرب الأهلية بين عامي ١٨٦١ و١٨٦٥ ، لذا فإنهم حين يتمنون حدوثها في بلاد العرب فإنهم يتمنون في الحقيقة أسوأ ما يمكن أن يحدث في أي دولة. وقاتل فيتناميون في الجنوب فيتناميين في الشمال، كما قاتل كوريون جنوبيون أبناء الوطن السابق الواحد في الشمال لكن لا نعرف مؤرخاً واحداً اعتبر الحربين حربين أهليتين لأنهما كانتا في المكان الأول صراعاً دامياً بين أداتين أميركيتين قاتلتا بعضهما البعض لضمان بقاء أميركا أو رحيلها كما يحدث في العراق ودول عربية أخرى. وكما في العراق وفلسطين ولبنان، تحدث الأميركيون دائماً عن التوصل إلى السلام في فيتنام فيما هم يعدّون لتوسيع نطاق الحرب، وأصروا على وقف المعونات التي كانت الصين والاتحاد السوفيتي يقدمانها لفيتنام الشمالية لكنهم لم يتوقفوا عن دعم نيغوين فان ثيو بالأسلحة والمال والدعم السياسي، وأدانوا تدخل الصين والاتحاد السوفيتي لكنهم دافعوا عن تدخلهم ولم ينسحبوا في النهاية إلا قسراً.

ومنذ حرب فيتنام رحل جيل أميركي قديم وورثه جيل أميركي جديد لكن المنطق لم يتغير لأن السياسة لم تتغير فالرئيس بوش الابن طالب سورية وإيران بوقف التدخل في العراق فيما هو أكبر المتدخلين، وطالب إيران بوقف تسليح حزب الله فيما هو يسلح إسرائيل، وقطع المال عن حماس فيما دعم بعض رموز الفساد الفلسطيني بالدولارات الأميركية. ولهذا المنطق الأميركي العجيب أوصاف كثيرة لكن أفضلها على الاطلاق هو وصف تشومسكي بأنه منطق المافيا.

وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات وقف عرب كثيرون إلى جانب فيتنام في نضالها ضد المحتل الأميركي كامتداد لنضالهم ضد البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين لكن معظم الجيل الثاني رأوا الحرب في النهاية من وجهة النظر الأميركية لأنهم رأوها من عيون مخرجي أفلام هوليود الذين نجحوا أيما نجاح في إعادة كتابة تاريخ الحرب الفيتنامية وإعادة ترتيب الحقائق وخلط الأوراق، وأيضاً من التاريخ الدعائي الذي تغرق به أميركا العالم على مدار الساعة. ومن يمضي نصف ساعة في قراءة تاريخ فيتنام سيكتشف أن الحرب ضد

الاحتلال الأميركي حرب تحرير كلاسيكية مثل الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الإنكليز، لكن حظ الفيتناميين العاثر ابتلاهم لا بمحتل واحد بل بثلاثة تعاقبوا على السيطرة على البلاد هم اليابانيون الذين استقدمتهم حكومة فيشي الفرنسية التي تعاونت مع الألمان، والفرنسيون المحررون من الألمان، والأميركيون.

[illegible]

خلال الاحتلال الياباني الذي بدأ عام ١٩٤٠ قاد "هوشي منه" المقاومة على رأس مجموعة من فصائل المقاومة توحدت باسم عصبة "فيتمنه" (الاستقلال) وتمكنت في أغسطس ١٩٤٥ من إسقاط نظام الأمبراطور "باو داي" الذي حمته اليابان. ولم تقبل فرنسا النتيجة فتدخلت لفرض وجودها الاستعماري على البلاد ونشبت بين الجهتين حرب شرسة استمرت أكثر من ثمانية أعوام انتهت بهزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو (١٩٥٤/٥/٨). وخلال تلك الحرب أسس الأمبراطور المخلوع (١٩٤٩) دولة رعتها فرنسا شاركت في مؤتمر جنيف (١٩٥٤/٧/٢١). وأقر المؤتمر وقف إطلاق النار، وإقامة منطقة عازلة تفصل بين المناطق التي سيطر عليها هوشي منه وباقي البلاد، وانسحاب ما بقي لفرنسا من قوات في الشمال، وترتيب إجراء انتخابات عامة في كل فيتنام لتقرير مستقبلها لأن تقسيمها إلى جزئين كان حلاً مؤقتاً قصدت به فرنسا استخدام الدبلوماسية لحرمان "هوشي منه" من نصر لم تستطع أن تحرمه إياه بالحرب.

ونتيجة مؤتمر جنيف نشأ في فيتنام كيانان: الأول شمالي برئاسة "هوشي منه" في هانوي، والثاني جنوبي في سايغون عزز انفصال الجنوب عن الشمال رسمياً عندما أطاح "نغو دين ديم" رئيس الوزراء بالأمبراطور ونصّب نفسه رئيساً لجمهورية فيتنام (١٩٥٥/١٠/٢٦). وخشيت الولايات المتحدة وقتها أن يفوز الشماليون في الانتخابات العامة، فدعمت موقف سايغون بخرق اتفاق جنيف والتنصل من التزام إجراء الانتخابات. وهكذا بدأت حرب عصابات محدودة ضد حكومة سايغون ما لبثت أن تحولت مع الزمن إلى حرب فيتنام التي نعرفها. وبسقوط سايغون (١٩٧٥/٤/٣٠) وحّد الفيتناميون بلادهم بالقوة وهو ما لم يتحقق للكوريين بعد حرب مدمرة امتدت نحو ثلاث سنوات (١٩٥٠/٦/٢٥-١٩٥٣/٧/٢٧) كان طرفاها كوريون جنوبيون وأميركيون وبعض حلفاء أميركا، والكوريون الشماليون بدعم الصين والاتحاد السوفيتي. وراح ضحية الحرب الكورية العبثية نحو مليوني قتيل مناصفة تقريباً بين الجانبين، وأنفقت الولايات المتحدة عليها مئات المليارات من الدولارات ثم انتهت بالتعادل والعودة إلى مواقع ما قبل اندلاع المعارك. ولا تزال كوريا جزئين، ولا تزال بؤرة التوتر الأهم في العالم بعد الشرق الأوسط.

ولا نعرف موقف الكوريين الجنوبيين إذا اندلعت حرب جديدة مع الشمال لسبب ما، لكن كوريين كثيرون قالوا لي خلال زيارة إلى تلك الدولة إنهم لا يريدون مثل هذه الحرب "فمن نقاتل عبر الحدود سوى أقاربنا وأبناء وطننا الذي انتكب منذ الحرب العالمية الثانية كما انتكبت فيتنام فيما سعت الدول المنتصرة إلى اقتسام العالم؟" واشترك الكوريون الجنوبيون في الحرب الكورية إلى جانب الأميركيين كما اشترك الفيتناميون الجنوبيون في الحرب إلى جانب الولايات المتحدة لكن الادعاء الأميركي بحدوث "كورنة" في كوريا و"فتنمة" في فيتنام أسطورة أميركية تماثل اسطورة "العرقنة" في العراق التي يدعمها شخص نوري المالكي مع أنه يعرف أنه لا يستطيع أن يحرك كتيبة عراقية واحدة ما لم يسمح له الأميركيون بذلك. ولم يختلف الوضع في كوريا وفيتنام لأن "نغو دين ديم" ما كان سيكرس الانفصال ويعلن جمهورية خاصة به في الجنوب لولا دعم الرئيس آيزنهاور الذي أعدّ الأميركيين عام ١٩٥٤ لحرب الأجيال التي أحياها بوش بعد ٤٧ عاماً. وعندما خشيت السفارة الأميركية في سايغون أن يفتح "نغو دين ديم" باب المفاوضات مع "هوشي منه" أوعزت إلى بعض ضباط الجيش بموافقتها على الاطاحة به وإعدامه (١٩٦٣/١١/٢) قبل ثلاثة أسابيع من اغتيال الرئيس جون كيندي.

وحل جونسون محل كيندي فأعلن بعد يومين من توليه منصبه الرئاسي الجديد أنه سيستمر في دعم الحكومة الجديدة في سايغون. وتمخض الموقف الأميركي عن نشوء تحالف استراتيجي عسكري جديد قاد الولايات المتحدة إلى حرب مدمرة بعد الأسطورة التي خرج بها جونسون إلى الأميركيين بأن الفيتناميين الشماليين هاجموا السفن الأميركية في خليج تونكين (١٩٦٤/٨/٤) وهو ما لم يحدث على الإطلاق حسب غالبية الروايات. وكما تمكن الرئيس بوش من انتزاع موافقة الكونغرس (٢٠٠٢/١٠/١١) على شن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ بمعارضة نائب جمهوري واحد، تمكن جونسون من انتزاع قرار من الكونغرس يخوله "اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لرد أي هجوم مسلح على قوات الولايات المتحدة ومنع أي اعتداء آخر" باعتراض نائبين فقط.

وللعرب في الصبر الصيت لكن الفعل للصينيين والأمم القريبة منها في شرق آسيا. وكان جونسون يعتقد أن الطريقة الوحيدة لوقف العمليات التي كانت تشنها جبهة التحرير الوطنية ضد حكومة سايغون هي قطع المساعدات من الشمال بقصف هانوي وتدمير الاقتصاد وإعادة فيتنام الشمالية "إلى العصر الحجري"، كما قال كورتيس لومي قائد سلاح الجو الأميركي. لكن العكس حدث وبدأت الهجمات بالازدياد. ولم يعد جونسون واثقاً بأن قوات فيتنام الجنوبية قادرة على الوقوف في وجه جبهة التحرير فأرسل كتيبتين من القوات الأميركية للمساعدة، ثم كتائب اخرى فأخرى ولم ينته العام التالي (١٩٦٥) إلا

وعدد الجنود الأميركيين في فيتنام ١٨٠ ألف جندي. وظل جونسون يردد كلمة "النصر" كي يستطيع شحن الفرقة وراء الثانية حتى اكتظت فيتنام الجنوبية الصغيرة (أقل من مساحة تونس) بنحو ٥٥٠ ألف جندي أميركي. وكان الفيتناميون التحريريون يعرفون الأميركيين جيداً. وكانوا يقولون إن الحرب في بلادهم حرب إرادة، وسينهار الطرف الذي ستنهار إرادته أولاً.

وخلال فترة تصعيد الحرب البرية أولاً ثم الجوية (١٩٦٥-١٩٧٣) أفرغت الطائرات الأميركية على شمال فيتنام ثمانية ملايين طن من القنابل، أي ثلاثة أضعاف ما أفرغته الطائرات الأميركية في الحرب العالمية الثانية. واستخدمت أميركا القنابل الفسفورية والنابالم والقنابل العنقودية والألغام الفردية والمواد الكيماوية السامة لإنزال أكبر خسائر بشرية ممكنة بشعب فقير جداً لم يتجاوز دخل الفرد من ملايينه الـ١٧ نحو ٥٠ دولاراً سنوياً. وخسر الفيتناميون نحو ٣,٢ مليون قتيل في تلك الحرب وملايين الجرحى، وأصيب كثيرون بأمراض جينية بسبب المواد الكيماوية السامة، ولحق الدمار الهائل بمعظم مناطق فيتنام لكن إرادة الفيتناميين كانت أقوى في النهاية من إرادة الأميركيين. لذا يمكن القول إن الحرب الفيتنامية كانت حرباً بين شعبين ينتمي كل منهما إلى حضارة مختلفة تماماً تغلب فيها أصحاب الحضارة الأعرق.

إن المرء ليستغرب وهو يقارن ما حدث في فيتنام بما يحدث في العراق لأوجه التماثل الكثيرة بين الحربين. وكان ملايين العرب قارنوا الأميركيين الذين تولوا إزالة معظم مدينة الفلوجة من الوجود، وتدمير المساجد ونسف المساكن فوق رؤوس أصحابها، واستخدام قنابل الفوسفور الحارقة والقنابل العنقودية المضادة للبشر، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ والاغتصاب والتعذيب في سجن أبو غريب وحصار المدن وغير ذلك الكثير بالأميركيين الذين يعرفونهم من هوليود فرأوا الفرق شاسعاً ولم يصدّقوا معظمه. وكان ملايين العرب سمعوا من بوش أن ٣٠ ألف عراقي قتل في الحرب فاستعظموا الرقم، ثم نشرت مجلة "لانسيت" الطبية البريطانية دراسة ميدانية أعدها فريق من جامعة جون هوبكنز الأميركية بالاشتراك مع جامعة المستنصرية في بغداد شملت ١٨٤٩ أسرة في جميع أنحاء العراق بين مايو ويوليو ٢٠٠٦ قدّرت فيها عدد العراقيين الذين ماتوا بسبب الحرب بـ ٦٠١,١٠٠ شخص إضافة إلى نحو ٥٤ ألفاً ماتوا نتيجة الأمراض.[٩٩]

واعترف مستشار رئيس الوزراء البريطاني بدقة منهجية فريق الجامعة الأميركية[١٠٠] لكن بلير نفسه لم يعترف بها إذ كان أنكر هذا الرقم كما أنكره الرئيس بوش والبنتاغون لئلا يقول العالم إن الأميركيين قتلوا ما يكفي وحان وقت التوقف عن القتل وهو ما لا يريد البنتاغون فعله. لكن الطيّار الأميركي الذي كان يرمي القنابل زنة ٥٠٠ رطل على

الفيتناميين لم يكن يفكر كثيراً بمن سيقتل في الانفجارات تحته بل بالعدد الذي يمكن قتله وهو هدفه بالضبط. لذا لا يوجد سبب مقنع للاعتقاد بأن الطيار الأميركي في العراق لم يفعل الشيء نفسه في الأنبار وبأن الطيار الاسرائيلي لم يفعل الشيء نفسه في لبنان. بل لم يفعل الأميركيون في العراق عموماً شيئاً لم يفعلوه في فيتنام حيث كانت حصة كل طفل وامرأة ورجل من القنابل الأميركية أكثر من ٤٠٠ كيلوغرام. ولم يفعل الاسرائيليون شيئاً مغايراً في جنوب لبنان حيث كانت حصة كل طفل وامرأة ورجل أكثر من ثلاث قنابل عنقودية لم ينفجر معظمها لا لخلل فيها بل لأن إسرائيل قصدت من نشر مليون قنبلة عنقودية منع اللبنانيين من العودة إلى الجنوب وتدمير اقتصادهم الزراعي بوجود القنابل التي تنتظر من يحرّكها كي تنفجر.

إن الهدف العسكري من التدمير الشامل في فيتنام وكوريا والفلبين والعراق هو قتل أكبر عدد من الناس وجرحهم وسجنهم وترحيلهم لإخراجهم من المعركة، لكن الهدف النفسي الذي لا يقل أهمية هو قتل الأمل بالحرية وقبول اليأس من المقاومة. لذا فإن الحرب في العراق، كما الحرب في لبنان وفلسطين والصومال، حرب بين الأمل واليأس، وستكون في النهاية حرب إرادة سينهار فيها الطرف الذي تنهار إرادته أولاً كما حدث في فيتنام. ومع ذلك فالعراق ليس فيتنام. ولا يزال خبراء أميركيون يبحثون في فيتنام إلى اليوم عن جثث الطيارين الأميركيين والجنود الآخرين الذين أدرجوا في عداد المفقودين لذا لم تنته الحرب تماماً بالنسبة لكثيرين. لكننا نعرف معظم ما تجب معرفته عن تلك الحرب بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على نهايتها. أما العراق فعملية جارية لذا ربما لن تتوافر الحقائق التي توافرت عن فيتنام قبل مضي فترة مماثلة على انتهائها. وانتبه مخططو غزو العراق إلى دور الإعلام في إضعاف عزم الأميركيين على مواصلة الحرب الفيتنامية وهزّ ثقتهم بقدرة البيت الأبيض على تحقيق النصر وكشف زيف ذرائع شن الحرب فعمدوا في حرب العراق إلى "زرع" صحافيين كثيرين في الوحدات العسكرية لم تخل تقارير الكثيرين منهم من الدعاية والمبالغة وتمجيد الحرب، وفقد صحافيون كثيرون صدقيّتهم نتيجة ذلك.

وفي مراحل لاحقة ضيّق رعاة الإعلام في الجيش الأميركي على العمل الصحافي، واتهم صحافيون ومؤسسات صحافية عربية وأجنبية القوات الأميركية باستهداف الصحافيين في العراق. وخسر البعض عمله بسبب الاتهامات تلك أهمهم إيسون جوردان رئيس قسم الأخبار في قناة "سي.إن.إن" الذي قال علناً إنه سمع عن قتل القوات الأميركية عشرة صحافيين.[١٠١] وتزايدت الضغوط على الصحافيين بازدياد العنف في العراق خصوصاً في بغداد فالتجأ عدد كبير منهم إلى حماية القوات الأميركية في المنطقة الخضراء فبدت تقارير كثيرين منهم كأنها نسخ من التقارير التي يُعدّها البنتاغون، وصاروا يكررون

قول العسكريين بأن كل من قُتل "إرهابي" أو "مارق". ولهذا، ولاعتبارات كثيرة أخرى، لم يعد سهلاً فصل الخبر الموضوعي عن الاعلان، والحقيقة عن التلفيق، وباتت هذه الخلطة العجيبة علامة تجارية مميزة لمعظم الصحافة الأميركية.

وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على الحرب في العراق لا نعرف بالضبط ما الذي فعلته القوات الأميركية في الفلوجة والرمادي وسامراء ومدن وبلدات وسط العراق، وما الذي فعلته بالضبط في أبو غريب وغيرها من معسكرات الاعتقال، وما هو دور أنظمة الظلم العربية في العراق والمئات من الأسئلة الأخرى التي لا يجد الباحث إجابات مقنعة لها الآن. لكن ما يمكن قوله هو اقتناع عدد كبير من الاستراتيجيين والمحللين والخبراء بأن الوضع في العراق أخطر بكثير من الوضع في فيتنام. لا يوجد في فيتنام عشرة في المئة من الاحتياط النفطي الثابت. لا توجد في فيتنام معابر حيوية لأنابيب النفط. لا توجد فيتنام على شواطئ أكبر بحيرة نفط في العالم، وهي ليست في المكان الذي تتقاطع فيه خطوط الغرب والشرق والشمال والجنوب. وفيتنام ليست جارة إيران وسورية والسعودية لذا لم تكن هناك فوائد كثيرة من إقامة قواعد عسكرية في فيتنام لإرهاب الدول الأخرى، وتوفير مزيد من الحماية لاسرائيل. والوطن العربي ليس منطقة الهند الصينية التي لا يوجد فيها نفط ولا يوجد فيها عراق ولا توجد فيها إسرائيل لذا خرجت الولايات المتحدة من فيتنام غير آسفة، وبقيت في منطقة الهند الصينية لكن العراق ليس فيتنام وبلاد العرب ليست الهند الصينية ويبدو أن الإدارة الأميركية صارت تعرف هذا جيداً، وصارت تسابق الوقت علها تحقق في الفصل الأخير من الملحمة العراقية ما لم تحققه منذ عام ٢٠٠٣ لكن بعدما كانت عقارب الساعة توقفت.

وفي البيت الأبيض عام ٢٠٠٧ إدارة صارت تعتمد درجة عالية من الهستريا الإعلانية، مثل إدارة أخرى حكمت أميركا من البيت الأبيض قبل أكثر من ٣٠ عاماً. وفي البيت الأبيض رئيس جمهوري غير محبوب مثل نيكسون الجمهوري هو بوش الابن. ولهذا الرئيس في العراق حرب غير محبوبة، مثل فيتنام تماماً، طالت أكثر مما يتطلبه قهر دولة أنهكها ظلم صدام حسين بثلاث حروب، وانهكتها أميركا بحصار عسكري اقتصادي وعسكري وجاسوسي استمر ١٣ عاماً ومع ذلك لم يستطع بوش تحقيق الانتصار بعد أربع سنوات من المذابح والدمار الرهيب.

وفي العراق، مثل فيتنام، صنيعة أميركية مثل نغوين فان ثيو لكنّ اسمه عربي متبدّل استنسخته آلة الاستنساخ في السفارة الأميركية على نسخ عدة وكلما بهت حبر نسخة أحلوا نسخة أخرى مكانها. ولهذه الصنيعة، مثل نظيرتها الآسيوية، حراس أميركيون ومستشارون يحكمون شيئاً من العراق من شيء أصغر منه بكثير هو المنطقة الخضراء. وفي

هذه المنطقة التي تشبه القلعة والسجن معاً، نجد نغيوين العربي قاعداً مع مستشاريه يسيّر الشؤون العراقية التي يريد الأميركيون منه تسييرها لكنه يتميز وغيره عن الصنيعة الأميركية الأخرى بأنهم يسيّرون أيضاً بعض الشؤون التي تطلبها بعض أجنحة النفوذ في قم المتآخية مع النجف ضمن الثالوث الشيعي المتآخي مع القوات الأميركية. وفي هذه المنطقة الخضراء، الأجدر تسميتها بـ"الحمراء" لأن غالبية من يعيشون فيها غارقون في دم أبرياء العراق، اتفاق على تقسيم العراق، ولذا فهم يقسرون العراقيين على أن يصبحوا لاجئين في وطنهم. وفي المنطقة اتفاق على أن أسرع طرق تطويع العراق هو دفع العراقيين إلى حرب دموية طاحنة في ما بينهم كي يسلَم الأميركيون. وكلما هدأت نار الفتنة قام أقطابها من العرب والأجانب فرموا الدم فوق النار ورفعوا ألسنتها إلى السماء.

وسُئل زبيغنيو بريزنسكي مستشار الأمن القومي السابق للرئيس كارتر في حوار نشرته صحيفة فايننشال تايمز: "إذا كانت إدارة الرئيس الأميركي بوش جادة في الانسحاب من العراق فلماذا لم تبدأ التفاوض لإزالة القواعد العسكرية هناك؟" فقال: "لا أعتقد أن إدارة الرئيس بوش جادة في الانسحاب من العراق لكنها مشوشة الفكر في شأن أهدافها النهائية." [١٠٢]

وبريزنسكي ابن المؤسسة الأميركية وهو يعرفها جيداً لكنه ليس الوحيد الذي يعتقد أن بوش لا يريد الانسحاب من العراق في أية ظروف. لكن الحكومة الأميركية نجحت إلى حد كبير في إبعاد الأنظار عن هذه القضية الأساسية بنقل الجدال إلى سياساتها الداخلية في العراق والتركيز على هدف مقنع أميركياً ودولياً هو منع تقسيم العراق ووقف الاقتتال الطائفي الذي لا تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية منعه بوصفها محتلاً للعراق فقط، بل مسؤولية المساهمة في إضرامه لأن هذا الاقتتال أحد إفرازات الاحتلال.

إن جنّي "الدومينو" الشيوعي الذي ركبته الحكومات الأميركية منذ منتصف خمسينات القرن العشرين لحمل الكونغرس على الموافقة على شن الحروب العظيمة وتوفير مئات المليارات من الدولارات لتمويلها لم ير النور مطلقاً، وظل حبيس قمقم تفكير دعاة الحروب الدائمة إلى أن انهار الاتحاد السوفيتي. ولم تتحقق المخاوف من الشيوعية في أي مكان، ولم يتحول كمبوديون كثيرون إلى الشيوعية (الخمير الحمر) إلا للانتقام للدمار الهائل الذي ألحقه القصف الجوي الأميركي العنيف ببلادهم في عهد نيكسون ومزق المجتمعات التي اعتمدت كلياً على الفلاحة منذ آلاف السنين. ولم تجتح الشيوعية الهند الصينية، ولم يحتل الشيوعيون هاواي، ولم تتقدم قواتهم على نسق عريض في اتجاه سان فرانسيسكو لكن العكس حدث في كثير من الدول.

يعتبر ١٩٦٥ عام بداية التصعيد الأميركي الحقيقي في الحرب الفيتنامية ونقطة تركيز أنظار العالم على الهند الصينية لمتابعة تطورات تلك الحرب، لذا لم ينتبه كثيرون إلى الجبهة التي فتحتها الولايات المتحدة في إندونيسيا حيث انتظر العسكر بقيادة سوهارتو إشارة البدء للاستيلاء على السلطة. ولم يكن الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو، أبو الاستقلال الإندونيسي وأحد أقطاب حركة عدم الانحياز الخمسة إلى جانب نهرو وتيتو ونيكروما وعبد الناصر، شيوعياً أو متعاطفاً مع الشيوعية لكنه لم يكن من أنصار الرأسمالية أو الاستعمار لأنه خبر الاستعمار البرتغالي والهولندي والياباني جيداً فلم يجد فرقاً كبيراً بينها وبين الاستعمار البريطاني أو الفرنسي أو الأميركي، واعتبر الرأسمالية والاستعمار سبب المصائب التي نزلت بالعالم الثالث.

وسعى سوكارنو إلى تحقيق توازن القوى في بلاده الشاسعة فاعتمد على الجيش والشيوعيين معاً ضمن نظام سياسي معتدل اتسم بحرية نسبية كبيرة. وصادف بدء تدفق القوات الأميركية إلى فيتنام في نهاية عام ١٩٦٥ قتل ستة من جنرالات الجيش الإندونيسي (١٩٦٥/٩/٣٠) وإلقاء جثثهم في بئر فاتهم الجنرال سوهارتو رئيس القوات الاحتياطية الاستراتيجية الشيوعيين بالوقوف وراء الجريمة. وعرف العالم لاحقاً أن سوهارتو كان وراء ترتيب الجريمة لكن بعدما كان بدأ والموالون له مذبحة واسعة النطاق لم تقتصر على الشيوعيين بل طالت المتعاطفين معهم ومواطنين كثيرين رفضوا التصويت للحزب الذي تزعمه سوهارتو أو عارضوا استفراد العسكر بالسلطة. ولم تتوقف المذابح في جزر بالي وجافا وسومطرة وغيرها إلا بعد مقتل ما بين نصف مليون شخص ومليون شخص قدمت السفارة الأميركية في جاكارتا لوائح بعناوين خمسة آلاف منهم على الأقل. ولم يستطع سوهارتو إطاحة سوكارنو نظراً إلى شعبيته الكبيرة، لكن إمساكه بزمام الأمور بعد تلك المذابح مكّنه لاحقاً من الإقدام على خطوته التالية فنحّى الرئيس سوكارنو في ١٩٦٦/٣/١١ ووضعه تحت الإقامة الجبرية.

وما أن استقر الوضع حتى حان موعد دفع الفواتير فانتظم اجتماع لهذه الغاية ضم ممثلين عن عدد من أكبر الشركات في العالم لتقاسم الاقتصاد الإندونيسي قطاعاً قطاعاً. ونقل المؤلف والصحافي الأسترالي جون بلجر عن جيفري ونترز الأستاذ في جامعة نورث وسترين في شيكاغو قوله: "تم ذلك بطريقة غاية في العجب فقد انقسموا إلى خمسة أقسام مختلفة: قسم التعدين في غرفة، وقسم الخدمات في غرفة، وقسم الصناعات في غرفة ثالثة، وقسم البنوك والتمويل في الرابعة... وكنتَ ترى ممثلي الشركات ينتقلون من طاولة إلى طاولة ويقولون لجماعة سوهارتو: هذا ما نحتاج إليه، وهذا، وهذا، ووضعوا عموماً

الهيكل القانوني للاستثمار في إندونيسيا."[١٠٣]

وبموجب هذا الاتفاق انتقلت جبال من الذهب والنحاس والبوكسيت والنيكل وغيرها إلى الشركات الأميركية الدولية فيما حصلت مجموعة من الشركات الأميركية واليابانية والفرنسية على الغابات الاستوائية في سومطرة. وسأل بلجر إندونيسياً اسمه اميل سالم حضر اجتماع عام ١٩٦٧ إذا كان موضوع مقتل مليون إندونيسي طُرح في الاجتماع لحمل "الاقتصاد العولمي" إلى إندونيسيا فقال: "لا، لم يكن هذا الموضوع على جدول الأعمال. لم يكن لدينا تلفزيون وقتها."[١٠٤]

ونشرت هيئة الاذاعة البريطانية في ١٩ فبراير ٢٠٠٧ استبياناً شمل ألف شخص في ٢٧ دولة في شأن احتمالات تعايش الإسلام والغرب اتضح نتيجة تحليله أن ٥٦٪ من المستبينة آراؤهم يعتقدون بوجود روابط إيجابية بين الحضارتين فيما قال ٢٨٪ إن الصدام بينهما آت لا ريب فيه. ومن الملفت في الاستبيان أن ٣١٪ من الأميركيين أفادوا بحتمية الصدام لكن النسبة بين الإندونيسيين كانت ٥١٪ وهي أعلى نسبة بين كل الدول.[١٠٥]

لقد كان ألم الإندونيسيين فظيعاً، مثل ألم المسلمين الفليبينيين قبلهم والعراقيين بعدهم. ولا يمكن معرفة حقيقة شعور الإندونيسيين إلا عندما يطمئنون إلى محدثهم ويكشفون له الحقيقة. إذ قال أحدهم للصحافي بلجر: "نحن الشعب، بل نحن الأمة التي نسيها العالم. إذا كنت تعرف حقيقة ما حدث هنا فستعرف بوضوح الاتجاه الذي يُقاد إليه العالم."[١٠٦]

وكما كانت السياسة الاقتصادية التي التزمها سوهارتو سبباً في تمكينه من السلطة المطلقة، فقد كانت السياسة الاقتصادية نفسها سبباً في هزيمته إذ لعبت سياسات البنك الدولي دوراً مهماً في الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت عام ١٩٩٧ فانهارت الروبية الإندونيسية وأخرج المستثمرون الأجانب أموالهم فانهار الاقتصاد وارتفع عدد الإندونيسيين الذي يعانون من الفقر المدقع إلى ٧٠ مليون شخص من أصل نحو ٢٤٦ مليون نسمة مما يجعل إندونيسيا أكبر بلد إسلامي في العالم والخامسة في ترتيب الدول الأكثر سكاناً. وفي النهاية نزل الطلاب إلى الشوارع احتجاجاً على تردي الأوضاع وساهمت انتفاضتهم في إجبار سوهارتو على الاستقالة. وانتهى سوهارتو إلى ما انتهى إليه بينوشيه، وانتكب بأمراض تدعي الحكومة الإندونيسية أنها تمنعه من المثول أمام المحاكم، لكن لا تبدو أنها تمنعه من التمتع بأكبر معاش تقاعدي حصل عليه أي ديكتاتور في العالم فهو "يُقدر بـ ١٥ مليار دولار أي ما يعادل ١٣٪ من ديون إندونيسيا الخارجية التي قدم البنك الدولي القسم الأكبر منها."[١٠٧]

وكانت اليابانية ديوي سوكارنو إحدى تسع نساء تزوجهن سوكارنو وإحدى أجمل بنات عصرها. وبعدما مات زوجها عام ١٩٧٠ كتبت إلى الرئيس الأميركي جيرالد فورد

تستفسر منه عن الدعايات التي كانت وكالة الاستخبارات المركزية تنسجها عن زوجها، وتطالبه بكشف تدخل الوكالة في إندونيسيا. ولا يبدو أن الرئيس فورد ردّ عن الرسالة لكن اتضح بعد نشرها أن ريتشارد نيكسون نائب الرئيس آيزنهاور كان مسؤولاً عن ملف إندونيسيا ولعب دوراً حاسماً في محاولة تنظيم انقلاب آخر ضد سوكارنو عام ١٩٥٨.

ولنيكسون قول معروف أطلقه عام ١٩٦٧ وصف فيه إندونيسيا بأنها "أكبر جائزة في جنوب شرقي آسيا"[١٠٨] نظراً إلى عدد سكانها الكبير ومصادرها الطبيعية الهائلة. لذا حققت وكالة الاستخبارات المركزية انتصاراً هائلاً في إندونيسيا في وقت أخفقت الجيوش الأميركية في تحقيق نصر عسكري في فيتنام، وتحول الاهتمام الأميركي في عهد الرئيس نيكسون إلى دعم نظام سوهارتو.

وخاض نيكسون حملة ١٩٦٨ الانتخابية على أساس التزام العمل للتوصل إلى "سلام مشرّف" في فيتنام كان تحقيقه مستحيلاً هو الآخر لأنه أصر على بقاء حكومة جنوب فيتنام وسحب كل القوات الفيتنامية الشمالية من الجنوب، فيما أصرت فيتنام الشمالية على رحيل حكومة سايغون وجلاء القوات الأميركية عن فيتنام. وكانت يد نيكسون العسكرية مقيدة إذ وصلت خسائر الأميركيين في فيتنام يوم دخوله البيت الأبيض عام ١٩٦٩ إلى نحو ٣٠ ألف قتيل. وفقد المواطنون الأميركيون إرادتهم على متابعة الحرب فبدأ سحب بعض القوات الأميركية وتقليص عدد المجندين الأميركيين تنفيذاً لوعوده الانتخابية. إلا أن وعود الزعماء السياسيين مثل وعود الأزواج في الليل لذا ما أن طلع صباح الحسم حتى وجد نيكسون نفسه في الوضع الذي وجد جونسون نفسه فيه. ولم يعد باستطاعة نيكسون زيادة القوات الأميركية في فيتنام لإجبار الفيتناميين على تقديم التنازلات التي تؤدي إلى "سلام مشرف" فأوهم الأميركيين بتطوير مفهوم "الفتنمة" من خلال مساعدة جيش فيتنام الجنوبية على الوقوف في وجه جبهة تحرير فيتنام ومؤيديها في الشمال. ودعم نيكسون المبدأ بجيش من القتلة وفرق الموت قوامه نحو ٢٠ ألف مجرم مكلفين بمهمة اغتيال أعضاء جبهة التحرير. لكن هؤلاء صاروا يغتالون مواطنين عاديين لا علاقة لهم بالحرب لكسب المزيد من المال. كما بدأ نيكسون مطلع ١٩٦٩ هجوماً جوياً سرياً لقصف قواعد للفيتناميين الشماليين في كمبوديا أودت بحياة ١٠٠ ألف كمبودي، واتبع ذلك بهجوم بري في إبريل ١٩٧٠، ثم بهجوم شنه جيش فيتنام الجنوبية على لاوس تحت غطاء جوي أميركي. ولم تفلح كل هذه المحاولات في تغيير الوضع على الأرض فعاد نيكسون إلى قصف شمال فيتنام أملاً في كسر إرادتها وحملها على التنازل في مباحثات باريس لإنهاء الحرب.

وكان منافس نيكسون في انتخابات ١٩٧٢ الديمقراطي جورج ماكفرن فكسب نيكسون الجولة بأغلبية كبيرة لكن ماكفرن العضو في مجلس الشيوخ كان من أهم مناهضي الحرب

فاعتبره نيكسون عدواً شخصياً. وشاع في أوساط وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك أن الزعيم الكوبي فيديل كاسترو قدّم تبرعات سخية لتمويل حملة ماكفرن الانتخابية وأن وثائق تثبت تقديم هذا الدعم المالي موجودة في ملفات اللجنة الوطنية الديمقراطية في مبنى ووترغيت في واشنطن. وأثناء قيام خمسة من العملاء باقتحام المبنى اكتشفتهم الشرطة ووجدت في جيب أحدهم رقم هاتف عميل لوكالة الاستخبارات المركزية في البيت الأبيض هو هاوارد هنت الذي مات مطلع ٢٠٠٧. وحاول نيكسون التنصل من ضلوعه بهذه المؤامرة لكن الإشاعات انتشرت وبدأت تُضعف موقفه. واكتشف الكونغرس خطة قصف كمبوديا فنشأت مواجهة بينهما وازداد وضع نيكسون ضعفاً مما ساهم في التوصل إلى اتفاق سلمي في باريس (١٩٧٣/١/٢٧) وقعه أطراف النزاع الأربعة وهم الولايات المتحدة وشمال فيتنام وجنوب فيتنام وحكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة.

ويوم سحبت أميركا آخر جنودها، لكن ليس مستشاريها، من جنوب فيتنام (١٩٧٣/٣/٢٩) كان عدد قوات حكومة سايغون يفوق ضعفي عدد المقاتلين لدى حكومة فيتنام المؤقتة، وكانت واشنطن تقدم لسايغون ٧٠٠ مليون دولار سنوياً وكل الأسلحة التي تريدها. لكن اقتصاد جنوب فيتنام انهار بسرعة لم يتوقعها أحد وانهارت معه معنويات الجنود وفر أكثر من ٢٠٠ ألف جندي (١٩٧٤) إلى قراهم في الأرياف. وكان هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون يدعي أن الحكومة لا تستطيع تقديم الدعم الضروري لبقاء فيتنام الجنوبية بسبب تطورات فضيحة ووترغيت، لكن مؤرخين كثيرين يقولون إن أميركا ما كانت تستطيع إنقاذ نظام سايغون لأن الشعب الأميركي فقد أمله بالنصر. وعندما بدأت قوات حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة بمساعدة قوات فيتنام الشمالية التقدم في اتجاه سايغون مطلع ١٩٧٥ كانت تتوقع استمرار معارك توحيد الجنوب نحو سنتين وإذ بجيش سايغون ينهار بعد أول معركة (١/٧) فحررت مدينة هوي العاصمة التاريخية لفيتنام (٣/٢٥) واجتاحت قاعدة القوات المارينز السابقة في دانانغ بعد أربعة أيام. وفي ٢٠ إبريل أعلن نيغوين فان ثيو استقالته وترك البلاد في عهدة دونغ فان منه الذي أعلن استسلام سايغون غير المشروط في الثلاثين من الشهر نفسه.

وظل نيكسون يدعي براءته من التورط في فضيحة وترغيت حتى اللحظة الأخيرة لكن أمره انكشف فترك الحكم قبل سنتين ونصف السنة من انتهاء فترة ولايته الثانية، وأصبح بذلك أول رئيس جمهورية يضطر إلى الاستقالة (١٩٧٤/٨/٩) في أكبر فضيحة سياسية في تاريخ أميركا. ولم يتجنب نيكسون تقريع الكونغرس لكنه تجنب السجن إذ حل محله نائبه فورد وغفر له ما تقدم من ذنوبه لكن فورد لم يغفر لفيتنام انتصارها فأنكر مسؤوليته ومسؤولية الولايات المتحدة عن كل ما لحق بفيتنام ولاوس وكمبوديا من خسائر بشرية

هائلة وتدمير منقطع النظير. وفرض ومن جاء بعده من الرؤساء الأميركيين المقاطعة الاقتصادية والعزلة السياسية على فيتنام حتى وضع الرئيس السابق بيل كلينتون نهاية لها.

الفرد والمؤسسة

إن الفرق بين نظام ديمقراطي والآخر يمكن في حالات معينة أن يتلاشى فيبدو أكثر قرباً إلى الديكتاتورية منه إلى الديمقراطية. لكن الحالات الأعم أقل تباعداً بكثير فهي في تركيا مثلاً ساعة ذهبية في يد الحزب الحاكم يلوّح بها في اجتماعات مسؤوليه مع المفاوضين الأوروبيين، لكنه يستطيع أن ينزعها مؤقتاً وفي حالات معينة كما في شأن تعامله مع الأكراد على سبيل المثال. لكن الديمقراطية في يد الحزب الحاكم الأميركي قيد حقيقي لأن الديمقراطية هناك ديمقراطية ليبرالية، ولا مفرّ من أخذ الرأي العام الأميركي في الاعتبار في أي قرار مهم. وتستطيع أي حكومة التعاون مع الإعلام لإبراز زاوية دون أخرى من أي قضية مهمة بهدف خداع قطاعات مهمة من المواطنين. لكن الحكومة لا تستطيع خداع المؤسسات إلى ما لا نهاية لأن المؤسسات في الولايات المتحدة هي السلطة الفعلية الحاكمة على الدوام.

ولا تبدو الإدارات، خصوصاً في عهود الرؤساء الأضعف، أكثر من وكيلة تحكم بموافقة هذه المؤسسات التي تمثل أعمدة الجمهورية وأطياف المجتمع، أو معظمها، وتتعدد بتعدد ألوان قوس قزح لتشمل القانون والسياسة والاقتصاد والاستراتيجية والفكر والدين والاجتماع والفنون وغيرها. ولا تتدخل هذه المؤسسات في صلاحيات الجهاز التنفيذي إلا عندما يتخطى الخط الأحمر وهو المساس بالمؤسسات أو محاولة إضعاف دورها. وتستطيع هذه المؤسسات أن تقرر، ولو بعد حين، ما هو العمل السياسي أو العسكري الذي يمكن أن يندرج تحت معطف "المصالح الحيوية" أو غطاء الدفاع عن الأمن القومي، ويمكن بالتالي منح الحكومة التأييد لتحقيقه، وما هو العمل الذي لا يخدم هذه المصالح أو الأمن القومي فتعارضه.

وحدث خلال وجود القوات الفرنسية في بريطانيا قبيل مشاركتهم الحلفاء في تحرير فرنسا من ألمانيا أن طلبت السلطات البريطانية من ديغول معاقبة ضابط تورط في علاقة غرامية مع زوجة ضابط بريطاني فوافق ديغول وعاقبه. ولما استهجن الضابط إقدام فرنسي على معاقبة فرنسي آخر لأنه أغرم بامرأة رد ديغول أنه لم يقرر العقوبة بسبب العلاقة بل لأن سمح لنفسه أن يُضبط مع زوجة نظيره البريطاني. ولم يعاقب الكونغرس أي رئيس لأنه كذب فكل السياسيين في العالم يكذبون والأميركيون منهم. ولم يعاقب رئيساً لأنه تجسس على خصومه فكل رؤساء أميركا تجسسوا على خصومهم، ولم يعاقب رئيساً لأنه

شن حرباً فمعظم الرؤساء الأميركيين شنوا حرباً أو أكثر، ولم يعاقب رئيساً لأن حربه قتلت مليوناً أو أكثر أو أقل لأن الكونغرس وافق أصلاً على الحرب، ولم يعاقب رئيساً لأنه خرق القوانين فكلهم خرقوا القوانين لكن نيكسون اختلف عن كل من سبقه لأنه ضُبط متلبساً ولا مهرب من تطبيق القانون لأنه المرجع الأعلى وحامي المؤسسات.

وأمر بوش الابن بالتجسس على الألوف وأعطى نفسه من الصلاحيات بموجب قانون "باتريوت" ما لم يعطه رئيس قبله لنفسه لكنه فعل هذا بموافقة الكونغرس وباسم الحرب على الإرهاب. ويعرف الأميركيون قبل غيرهم أن الرئيس بوش اختلق الكثير لتسويغ الحرب، ووضعوه في لائحة عدم الرضا مع رئيسين آخرين فقط منذ الخمسينات. الأول هو الرئيس هاري ترومان الذي اعتقد الأميركيون أنه لم يفعل ما يكفي كي يحقق النصر في الحرب الكورية، والثاني الرئيس نيكسون الذي فعل أكثر مما ينبغي لإنعاش حرب كانت في مرحلة الاحتضار. وكان نيكسون يعرف أن المؤسسة تنتظر منه أن يحقق النصر على الشيوعية، لكنه كان يعرف أن الناخبين يريدون أن تتوقف الحرب. وكان يعرف أن التزام تحقيق وعده للناخبين بتحقيق السلام في فيتنام يعني التفاوض مع الشيوعيين، لكنه كان أكبر زعيم للرأسمالية في العالم ولا يمكن أن يتفاوض مع الشيوعيين من نقطة ضعف فأخفق في النهاية في إرضاء أحد، وبدأ يتصرف بما أملته عليه عاطفته فكثرت أخطاؤه.

وكان نيكسون قال للأميركيين خلال حملته الانتخابية الأولى إن لديه خطة لإنهاء الحرب. لكن تطبيقها وفق تصوّره تطلّب إمكانات لم تعد أميركا راغبة في تقديمها فلجأ إلى الكذب والخداع والمكر لتحقيقها فخرج من باب فيتنام ودخل من نافذة كمبوديا، ثم انسحب من كمبوديا ودخل لاوس. ولو حقق النجاح لما واجهه الكونغرس لكن النجاح ظل بعيد المنال بعد كل محاولاته، واضطر إلى إنهاء الحرب بصورة لم يتمنّها لأن الناخبين والكونغرس لم يعطوه الوقت الذي كان يريده لتحقيق النتيجة التي كان يتصورها.

وتحدث بوش بالفجاجة التي كان يتحدث بها نيكسون وبلغة التسطيح التي يتحدث بها زعماء أنظمة عربية فجاء الكلام في مكان والمنطق في مكان مختلف تماماً. ومرة أخرى وجدنا بوش في ٢٣ يناير ٢٠٠٧ يكرر ما قاله الرئيس آيزنهاور قبل أكثر من خمسين سنة وما قاله الرئيس جونسون قبل أكثر من أربعين سنة وما قاله نيكسون قبل أكثر من ٣٠ سنة كي يدبّ الرعب في قلوب الأميركيين ويهيّج عواطفهم لتقديم كل ما يريده لشن الحرب، مع فارق واحد هو أنهم كانوا يتحدثون عن الشيوعية فيما تحدث هو عن الإرهاب: "نوايا أعداؤنا واضحة تماماً فهم يريدون إطاحة الأنظمة المعتدلة وإقامة الملاذات الآمنة ليخططوا وينفذوا هجمات جديدة على أميركا. إنهم يريدون قتل الأميركيين وإرهابهم لإجبار أميركا على الانسحاب من العالم والتخلي عن قضية الحرية." [١٠٩]

إن كاره الظلم ليشتكي من الخطاب العربي الذي لم يعد الغرب يفهمه فيطلع علينا بوش ورهطه الأميركي والليكودي والعربي وبلير وهاوارد وأثنار وغيرهم بخطاب لا يسهل فهمه على أحد. ثم يسترشد بالماضي فيجد معظم من جرّب حظوظه في بلاد العرب يستخدم اللغة نفسها والأوصاف نفسها باللغة الرخيصة نفسها والسوقيّة نفسها فلا فرق بين إيدن الذي وصف الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٦ بأنه هتلر الشرق الأوسط ثم باسم "موسوليني المسلم"[١١٠] وبين الرئيس بوش الذي وصف صدام حسين بأنه هتلر الجديد لتسويغ غزو العراق. وكلما مات "هتلر" عربي أو شُنق اخترع الأميركيون هتلر جديداً يريد "إحلال التوتاليرية وإزهاق روح الأميركيين وقتل الديمقراطية"، كما ذكرنا الرئيس بوش للمرة الألف: "إن المتشددين الشيعة والسنّة وجوه مختلفة للتهديد التوتاليري الواحد. ومهما كانت الشعارات التي يرددونها فإن هدفهم من ذبح الأبرياء هي الأهداف الخبيثة نفسها: إنهم يريدون قتل الأميركيين وقتل الديمقراطية في الشرق الأوسط والحصول على الأسلحة ليقتلوا على نطاق أكثر اتساعاً وفظاعة." [١١١]

ومعظم ما تقدم خطابة عاطفية رخيصة جمع فيها كاتب الخطاب كل ما تقدم على الأميركيين من أخطار عميقة وما حضر وما تأخر: قتل الأميركيين بالأسلحة التقليدية، قتل الأميركيين بأسلحة الدمار الشامل، تهديد النظام الديمقراطي الأميركي، إحلال الهتلرية التوتاليرية، إجبار أميركا على الانسحاب من العالم، التخلي عن قضية الحرية وغيرها، لذا يمكن اعتباره من جملة ما ورد في عشرات الخطابات التي طلع بها بوش على مواطنيه ومواطني العالم منذ سبتمبر ٢٠٠١. لكن خطاب ٢٠٠٧ يختلف عن كل ما سبقه في طرحه الواقعي لطبيعة الأخطار التي باتت تتهدد برنامج الرئيس بوش في الشرق الأوسط ومضاعفات ذلك إقليمياً ودولياً: "إذا انسحبت القوات الأميركية من بغداد قبل تطويعها سيجتاح المتشددون الحكومة العراقية من كل الجهات ويمكن عندها أن نتوقع معركة ملحمية بين المتشددين الشيعة الذين تدعمهم إيران والمتشددين السنة الذين تساعدهم القاعدة وأنصار النظام القديم. وسينشأ وضع يعبر فيه العنف حدود العراق ويمكن مع مرور الوقت أن يدفع المنطقة برمتها في أتون الصراع. إن هذا السيناريو بالنسبة لأميركا كابوس لكنه بالنسبة للعدو الهدف، فالاضطراب هو أكبر حلفائهم في هذا النضال. ومن الاضطراب في العراق سيخرج عدو اكتسب الجرأة وكسب ملاذات جديدة ومتطوعين جدد ومصادر جديدة وتصميماً أكبر من سالفه على إيذاء أميركا. إن السماح بحدوث هذا الوضع تجاهل لدروس ١١ سبتمبر وهو بمثابة دعوة لحلول المأساة. سيداتي، سادتي: لا يوجد في هذه اللحظة من تاريخنا ما هو أكثر أهمية لأميركا من تحقيق النجاح في الشرق الأوسط، وتحقيق النجاح في العراق لنجنّب الشعب الأميركي هذا الخطر." [١١٢]

ولاحظ تعليق في مجلة إيكونومست اليمينية البريطانية نشرته في عدد ٢٥ يناير ٢٠٠٧ "خلو الخطاب تماماً من تفاؤل السنوات السابقة وكمن في صميمه اعتراف بفشل عميق". ومن يتجاهل المحتوى التحريضي والعاطفي في خطاب بوش، سيكتشف أن معظم الأهداف الاستراتيجية التي كان يريد تحقيقها من وراء الغزو لم تتحقق لأميركا على رغم الثمن البشري والمالي والسياسي المرتفع الذي دفعته. والولايات المتحدة بعد أربع سنوات من احتلال العراق ليست أكثر أمناً، ومن يطلق عليهم الأميركيون اسم "الإرهابيين" ليسوا أقل عدداً، ومنطقة الشرق الأوسط ليست أكثر استقراراً، ووجود أميركا في بلاد العرب ليس أكثر ثباتاً، ومضاعفات المستقبل أكبر خطورة لا أقل. ومنذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين ارتفع النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط على ثلاث دعائم: الأولى في إسرائيل، والثانية في الوطن العربي من خلال أنظمة الظلم العربية الموالية لها، والثالثة في إيران. وسقطت الدعامة الإيرانية بسقوط الشاه (١٩٧٩)، وبدأت الدعامة الثانية في الوطن العربي تختل بعد غزو العراق، ولم يعد زعم إسرائيل بأنها القوة الشرق الأوسطية التي لا تُقهر مقبولاً كما كان قبل حرب تموز ٢٠٠٦، ولم يعد واضحاً إن كانت الولايات المتحدة تستطيع منع وضعها الشرق أوسطي من الاختلال.

واعترفت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية، خلال وجودها في لندن (يناير ٢٠٠٧) لحشد التأييد لأميركا، باهتزاز التوازن التحتي في الشرق الأوسط والعراق، وأشارت في خبر نشرته انترناشونال هيرالد تريبيون (٢٠٠٧/١/١٨) إلى أن إطاحة الرئيس العراقي السابق صدام حسين أزالت الجبهة الشرقية التي كانت تهدد إسرائيل. ولا يوجد خلاف بأن الغزو الأميركي حقق هذا الهدف لكن هذا لا يعني تعزيز أمن إسرائيل لأن الأميركيين أزالوا بإزالة الجبهة الشرقية الحاجز الذي كان قائماً منذ عام ١٩٧٩ بين إسرائيل وبين عدو أخطر من العراق هو إيران، لذا انتقل المئات من عملاء الموساد إلى المناطق الكردية لتنظيم العمليات عبر الحدود ضد إيران. وإذا اعتبرنا حرب تموز في لبنان من جملة حروب الوكالة في الشرق الأوسط بين أميركا وفئتها من جهة وبين إيران وفئتها كما يقول البعض، فمن الواضح أن أمن إسرائيل ازداد ضعفاً بسبب التهديد الإيراني من الباطن عبر التهديد الذي يمثله حزب الله على حدودها الشمالية.

ووصف أميركيون كثيرون، بعضهم أساتذة في الجامعات، العراق بأنه دولة مصطنعة خلقتها الدول الاستعمارية لذا لا بأس من غزوها وتفكيكها وإعادة بنائها. وعزف الليكوديون في أميركا نغمة وجود عدد كبير من الدول الفاشلة في الشرق الأوسط لأن هذه الدول تعتمد على الأجنبي في بقائها. ولا خلاف على حقيقة اعتماد بعض أنظمة الظلم العربي على أميركا في بقائها لكن إسرائيل أيضاً تعتمد على أميركا في بقائها، ويمكن، وفق

المنطق المذكور، اعتبارها دولة فاشلة. وحتى لو استبعدنا هذا الوصف فإن إسرائيل حتماً ليست دولة ناجحة لأنها لا تزال تقاتل منذ ٦٠ سنة لمجرد المحافظة على البقاء، ولأنها قلّبت بين خياري السلام والأرض فاختارت الأرض الفلسطينية في كل مرة.

وانتبه إسرائيليون كثيرون إلى مخاطر استمرار الاعتماد على الولايات المتحدة لتوفير الغطاء الأمني في زمن اختلال المواقع الأميركية في الشرق الأوسط فدعا البعض إلى التحالف مع الناتو أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكتب المحلل الإسرائيلي رعنان إلياز في "هارتس" (٢٠٠٧/١/١٩) تحت عنوان "قواعد جديدة للعبة الشرق الأوسط": "على رغم الدور المهم الذي أدته أميركا لتسهيل صراع إسرائيل العادل من أجل البقاء فإنها فشلت في ضمان ديمومة وجود اسرائيل واستقلالها. وتدهور وضع إسرائيل الاستراتيجي على جبهات عدّة بصرف النظر عن نوايا الإدارة الأميركية. ولا تزال إسرائيل أقوى دول المنطقة من ناحية القوة العسكرية لكن اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة لضمان مكانتها السياسية وتفوقها العسكري أكبر الآن من أي وقت مضى. ومن أكثر الأوضاع مأساوية بالنسبة لإسرائيل أن تقدمات السلام المتمثلة بأرضها الضئيلة لجيرانها المصريين والفلسطينيين لم تسفر عن اندماج أفضل في الشرق الأوسط، كما أن التهديد النووي الإيراني يفاقم هشاشة وجودها وهذا خطر أخفقت إسرائيل في إزالته."

الخيارات الصعبة

إن السؤال المطروح في الشرق الأوسط بعد أربع سنوات من وجود أميركا في العراق لم يعد يتعلق بحقيقة هشاشة الوضع الأميركي في المنطقة بل بدرجة هذه الهشاشة وحجمها. أما الجواب فهو أن هذه الهشاشة الإقليمية ستجد مع الزمن القنوات التحتية التي تقود إلى هشاشة دولية يمكن أن تترتب نتيجة ضعف الرد الأميركي على تحديات حقيقية تواجه الولايات المتحدة فيما هيمن العراق على معظم اهتمام الإدارة الأميركية. وتتضمن هذه التحديات تعاظم تهديد الصين والهند وروسيا لهيمنة أميركا اقتصادياً وعسكرياً، وانسلاخ مجموعة مهمة من دول أميركا اللاتينية عن نطاق النفوذ الأميركي الذي أقامته الولايات المتحدة في تلك القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن الضعيف يستنصر بالشيطان، والغريق يتعلق بالقش، كما يقول الناس، لكن أميركا تبدو في الأزمات الحادة كأنها على استعداد للتعلق بما هو أوهى من القش: التمنّي. وكان كل ما تمنّاه الرئيس نيكسون عام ١٩٧٢ هو الوقت، وكل ما طلبه من الأميركيين والكونغرس هو الوقت. لكن الأميركيين كانوا أعطوه ومن سبقه كل الوقت الذي استطاعوا تقديمه ولم يبق المزيد لأنهم يئسوا من تحقيق النصر. وبوش ليس نيكسون لكنه

يجد نفسه في مكان اليأس نفسه. وبوش ليس جونسون لكن صدقيّته في المرتبة المتدنية نفسها. لقد منّى الرئيس بوش الأميركيين بالنصر على مدى ٤٥ شهراً ثم فاجأهم في الشهر السادس والأربعين بالتحذير من عواقب الهزيمة والمطالبة بمزيد من الوقت والصبر والاحتمال والجنود والتمويل. لكن المرء ليرى ملايين الأميركيين وقد وضعوا أيديهم على آذانهم ولم يعودوا يفكرون إلا بانتهاء هذه الحرب. ولم تنخسف أميركا نتيجة الهزيمة في فيتنام ولن تنخسف إذا انهزمت في العراق لكن المضاعفات في الشرق الأوسط أخطر بكثير. لقد ورث جونسون ونيكسون تركة الحروب الدائمة ضد الشيوعية من ترومان وآيزنهاور ومضى الأربعة شوطاً بعيداً في ترسيخ الخوف من الشيوعية والتهويل من مخاطرها كي تمتد ذراع النفوذ الأميركي إلى كل مكان ممكن في العالم وتضرب الواقفين في وجهها باسم الحرب ضد الشيوعية. وفعل بوش ما فعله السابقون في البيت الأبيض باسم الحرب ضد الإرهاب. لكن "دومينو" الإرهاب ليس وهماً مثل "دومينو" الشيوعية إذ لم ينتظر من تعتبرهم الإدارة الأميركية "إرهابيين" هزيمة أميركا في العراق قبل أن يسقط حجر الدومينو "الإرهابي" على دولة أخرى لأنه سقط بوجود أميركا في العراق على فلسطين ولبنان والصومال وهو يميل بلا تردد في اتجاه أفغانستان.

وقال بوش إن لديه خطة لتحقيق النصر في العراق وتبين أنها خبط عشواء، ثم قال إن لديه خطة لتطويع العراق فتبين أنها مثل إختها، وقال مطلع ٢٠٠٧ إن لديه خطة جديدة جداً للسيطرة على الوضع في العراق لكن معظم من سمعها يعتقد أن حظها في النجاح ليس أفضل من أخواتها السابقات. الخطة الوحيدة التي كانت ستنقذ برنامج بوش في الشرق الأوسط، وربما في العالم، هي الهجوم الذي كان من المفترض شنه على إيران بقيادة شارون لكنها لم تتحقق لأن القدر شاء لها ألا تتحقق فصرع آخر اليهود الكبار في فلسطين. ومن الطبيعي أن يحاول بوش الذي صنع من حالة عابرة هي الإرهاب عدواً يضاهي الشيوعية ويقتضي التصدي له شن حروب الأجيال القيام بكل ما يستطيعه لتحقيق النصر فلا يريد أن يُعرف في التاريخ بأنه سقط ضحية مخالب الغول الذي اخترعه، أو أن يقول التاريخ شيئاً أعجب وهو أن أميركا ذهبت إلى العراق لتنتصر على الإرهاب فانتصر الإرهاب على أميركا. لكن المؤسسة الأميركية لا يهمها التاريخ الذي هو المستقبل لأنها ستعيد كتابة تاريخ تورّطها الجديد في بلاد العرب كما أعادت كتابة التاريخ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل تهمها المصالح. لذا وجدناها تتدخل في نهاية ٢٠٠٦ لمساعدة الرئيس بوش على معالجة الأزمة بما يضمن المحافظة على مصالح أميركا في المنطقة والعالم لأنها لم تعد واثقة أن سياسات إدارة الرئيس بوش تخدم هذه المصالح لأن خدمة المصالح تقتضي إلى حد كبير بقاءً متوازناً في الشرق الأوسط إذا أرادت بقاءً متوازناً في العالم.

وتحدث الكثيرون عن تجاهل الرئيس بوش توصيات "مجموعة دراسة الوضع في العراق" (Iraq Study Group) التي ضمّت عشرة أعضاء من الجمهوريين والديمقراطيين يتقدمهم جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق وأحد أهم أهل الثقة في رهط الرئيس بوش الأب، ولي هاملتون النائب الديمقراطي السابق، وعرضت نتائج دراستها بخصوص العراق وأفغانستان في تقرير نشر في السادس من ديسمبر ٢٠٠٦. [١١٣]

وقراءة التقرير بصورة متمعنة لا تكشف وجود خطة استراتيجية للتعامل مع الوضع في العراق لأن المجموعة كانت ستتدخل في صلاحيات الرئيس الأميركي بوصفه القائد العسكري الأعلى للحرب في العراق. ولهذا التقرير مهمتان رئيسيتان: تقديم صورة حقيقية للوضع في العراق جاءت مغايرة تماماً للصورة التي قدمها دونالد رمسفيلد وزير الدفاع وأركان البنتاغون، وتوفير الأرضية الجدلية التي يمكن أن يستخدمها النواب الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء للاتفاق على وجهة نظر متقاربة بين الحزبين تساهم في دفع إدارة بوش في اتجاه حل توافقي مناسب لإخراج أميركا من أزمة العراق.

واعتمد الرئيس بوش على التقرير لتغيير طاقم الحرب في العراق بمن فيهم رمسفيلد، ووضع السكين على رقبة الحكومة العراقية في المنطقة الخضراء تمهيداً لنحرها كبش فداء مناسباً إذا لم تلعب دورها كاملاً في إقرار مشروع النفط والغاز وفي الخطة العسكرية لتطويع بغداد. كما تحدث في خطابه السنوي للعام ٢٠٠٧ عن أهمية تعاون أسرتي بيت الكونغرس الواحد لإنجاح هذه الخطة. وأبعد بوش دعوة المجموعة لفتح حوار مباشر مع إيران وسورية للبحث في قضيتي العراق والشرق الأوسط مؤقتاً ثم اعتمدها لكن لحل محتمل رديف يدعم العمل العسكري لأن تقرير المجموعة لم يشر صراحة إلى استحالة تحقيق الانتصار في العراق.

ولم يكن كره نيكسون للشيوعية أقل من كره بوش للإرهاب لكن نيكسون لم يكن إيديولوجياً لذا لم يعارض التفاوض مع الشيوعيين في فيتنام وإن على مضض. أما بوش فهو "إيديولوجي عاطفي" فأعلى المواجهة والتصعيد في العراق والشرق الأوسط على التحاور. وإن لم ينجح التصعيد فالأرجح أن يماطل بوش ويسوّف لإطالة عمر بقاء القوات الأميركية في العراق إلى أن يعتلي سدة البيت الأبيض رئيس جديد ويتسلّم ملف العراق كما تسلّم نيكسون ملف فيتنام من جونسون. ولم يقل الرئيس بوش هذا صراحة في مقابلة مع صحيفة "يو. اس. إيه. تودي" (٢٠٠٧/١/٢٢) لكنه لم ينف ذلك إذ سئل: "هل سيكون العراق مشكلة للرئيس الجديد؟ فأجاب: ستكون الحرب على الإرهاب مشكلة للرئيس الجديد، وسيواجه الرؤساء بعدي هذه المشكلة، مع عدو يرغب في ضرب الولايات المتحدة ثانية." [١١٤]

ولبوش حساباته الخاصة المتساوقة مع إيديولوجيته العاطفية لأن الإقدام على التفاوض مع "إرهابيين" سيُفقده الدعم الكبير الذي يتلقاه من اليمين السياسي واليمين الديني والفئات الأخرى التي لا يزال يتمتع بصدقيّة في صفوفها. كما أن بوش مقتنع، كما قال، بأن الله هداه إلى شن هذه الحرب، وما لم يخاطبه ثانية بوقفها فستستمر. إن أقرب الحروب إلى حرب العراق تماثلاً هي الحرب السوفيتية في أفغانستان، وتعرضنا باختصار إلى بعض أوجه تماثل كثيرة بين حرب فيتنام والحرب في العراق لكن الاستنتاج النهائي هو أن الحربين مختلفتان، وأن طبيعة قرارات ومواقف جونسون ونيكسون وبوش أهم في تباينها من تماثلها بكثير. وإذا كان لنا خيار ترشيح حالة واحدة قريبة التماثل بين الوضعين في العراق وفيتنام فهي موجودة في الكونغرس حيث دارت حرب سياسية لا تقل عن الحرب العسكرية ضراوة بين الرئيس نيكسون ومجلس النواب الذي سيطر عليه الديمقراطيون.

ولم يكن هدف وقف الحرب في العراق السبب الوحيد وراء تمكين الناخبين الأميركيين الحزب الديمقراطي من الفوز بالأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٦ لكنه كان السبب الأهم وفرض استحقاقاً لا يستطيع الديمقراطيون تجاهله. إلا أن الرئيس بوش يملك سلطات واسعة بموجب الدستور على إدارة الحرب بالصورة التي يرتأيها مناسبة، لذا فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الكونغرس وقف الحرب هي تحديد تاريخ معين لاستمرارها أو قطع تمويل الجيش كما حدث في عام ١٩٧٣. ولا يستطيع الكونغرس اتخاذ هذا القرار إلا في أصعب الحالات لأنه يعرّض حياة الجنود في العراق إلى خطر سيُلام الديمقراطيون على التسبب به. ويعرف الرئيس بوش ونائبه تشيني ذلك تماماً لذا تحدى الاثنان الكونغرس الإقدام على خطوة مثل هذه.

ومنذ طرح الرئيس بوش فكرة تعزيز القوات في العراق في مطلع ٢٠٠٧ بدأ الزعماء الديمقراطيون يشعرون أن بوش يحاول وضعهم تحت الأمر الواقع باستعجال إرسال الجنود إلى العراق، وسيستخدم حال الأمر الواقع لإرسال مزيد من الجنود عندما يجد البنتاغون العدد الكافي. وهكذا رأى الديمقراطيون أنفسهم اعتباراً من نهاية يناير ٢٠٠٧ أمام خيارين رئيسيين: الأول مواجهة بوش وقطع التمويل عن القوات الأميركية في العراق مع ما يمكن أن يتبع ذلك من مضاعفات يمكن أن تؤثر في أدائهم في انتخابات ٢٠٠٨، والثاني تجاهل مطالب الناخبين بوقف الحرب مع ما يمكن أن يتبع ذلك من مضاعفات يمكن أن تعيدهم إلى مركز الأقلية في الكونغرس في الانتخابات التشريعية المقبلة، إضافة إلى تأثير هذين الخيارين في نتيجة الانتخابات الرئاسية التي ستواكب الانتخابات النيابية النصفية. ومع ذلك هناك وسائل ضغط أخرى يستطيع الكونغرس اللجوء إليها، إذا أراد ذلك فعلاً، واستخدمها الكونغرس عام ١٩٧٤ عندما فرض على نيكسون ألا يتجاوز عدد العسكريين

في فيتنام أربعة آلاف جندي ولمدة ستة أشهر فقط، فيما منع الكونغرس الرئيس رونالد ريغان من زيادة عدد الجنود في لبنان إلا بموافقة الكونغرس المسبقة.

ولا نأخذ من شكسبير قوله في روميو وجولييت "اللعنة على بيتيكما معاً" لاتهام كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي بإعلاء نتيجة الانتخابات على نتيجة الحرب في العراق، وبوضع حصد أصوات الناخبين قبل حصد أرواح الجنود والمرتزقة الأميركيين في العراق، لكن الحرب السياسية والاستقطابية التي دارت في الكونغرس بالتزامن مع الحرب العسكرية في العراق تبدو على السطح سعياً جاداً لإخراج أميركا من مستنقعها العسكري في العراق، لكنها في العمق سعي جاد لزيادة غرق هذا الحزب أو الآخر في المستنقع السياسي، والتشهير به وبسياساته، وتحميله مسؤولية الأخطاء التي ارتكبها الطرف الآخر، بهدف نهائي هو حرمان هذا الحزب أو الآخر من أكبر عدد ممكن من الأصوات. لهذا قالت هيلري كلينتون المرشحة الديمقراطية لرئاسة الجمهورية إن الحرب العراقية شأن بوش وعليه أن يسحب الجنود الأميركيين من العراق قبل انتهاء رئاسته في مطلع يناير ٢٠٠٩. لكن الواقع غير ذلك فإذا لم يخرج الجنود الأميركيون من العراق على الطريقة الفيتنامية فإن ملف العراق سيكون على طاولة الرئيس الجديد الذي سيدخل البيت الأبيض عام ٢٠٠٩.

إن كاره الظلم ليستعرض ما فعله الجمهوريون والديمقراطيون في فلسطين وباقي بلاد العرب فيكرر ما قاله شكسبير في "روميو وجولييت" بلا حرج. لكن يجب أن نتساءل كيف سيستفيد الديمقراطيون من تحقيق الجمهوريين النصر في العراق؟ إن المعارضة السياسية لا تعتلي السلطة ما لم يخسرها الحزب الحاكم، ولا يمكن أن يخسر الحزب الحاكم السلطة دون أن تمزّق المعارضة سياساته وتكشف أخطاءه وعيوبه للناخبين. ويعرف الديمقراطيون أن غالبية الأميركيين لا تريد استمرار الحرب، لذا فإن ازدياد توريط الجمهوريين في العراق يحسّن حظوظ الديمقراطيين في المحافظة على وضع الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ وفي اعتلاء سدة البيت الأبيض. ويعرف الديمقراطيون أنهم أمام استحقاق الاستجابة لمطلب الناخبين بوقف الحرب لكنهم لم يصلوا بعد إلى مرحة الحسم بقطع التمويل عن الجيش الأميركي. فتأييد غالبية الأميركيين وقف الحرب شيء وقطع التمويل عن الجنود شيء مختلف لأن الغالبية التي تعارض الحرب تعارض أيضاً قطع التمويل.

إن حساب الضعف والقوة بعد أربع سنوات من فشل الجمهوريين في العراق واضح تماماً وهو إلى جانب الديمقراطيين لأن الجمهوريين وقفوا مع بوش الذي وقف مع الحرب فوقف الناخبون ضدهم. وإذا كان الديمقراطيون مجتمعاً ليبراليا فالجمهوريون قبيلة بدوية لذا وقفوا في معظم الحالات مع الرئيس الجمهوري. وإذا اختلف الوضع بالنسبة لبوش فلأنه في فترة رئاسته الثانية والأخيرة ولا مقعد له يخسره إذا فشل في العراق على العكس

من النواب والشيوخ الجمهوريين الذين وضعهم بوش أمام خيار إنقاذ تركته السياسية والتاريخية في العراق أو إنقاذ مقاعدهم ومستقبلهم السياسي. وسيعلن معظم الجمهوريين دعمهم لبوش، وسيحاولون الالتفاف على ضغوط الديمقراطيين بمشاريع قرارات توافقية لكنهم سيختارون في النهاية مقاعدهم ومستقبلهم السياسي لأنهم سيختارون بذلك دعم المؤسسة الحزبية الديمقراطية لا دعم بوش الفرد. وعندما يحين وقت اتخاذ القرار سيجد بوش نفسه في موقع نيكسون يوم انكشاف دوره في فضيحة وترغيت، وسينزل عندها السيف المؤسساتي الأكبر على عنق بوش وهو يعرف هذا وسيتقبله في النهاية لأنه يعرف أن السيف سقط على أعناق كثيرين قبله لكي تحيا المؤسسة.

الفصل الثامن

الحرب الدائمة

الجيش يتبع القائد، والقائد يتبع الدولار

من يريد دراسة تاريخ الحروب التي خاضتها أميركا خلال القرنين الماضيين لا بدّ له من دراسة مصادر تمويلها، وربما استنتج بعدها صحة القول الشائع بأن الشركات تتبع الجيش، والجيش يتبع القائد، والقائد يتبع الدولار. ولا توجد زاوية واحدة للنظر إلى حدث مهم مثل الحرب الفيتنامية إذ خسرت الولايات المتحدة نظاماً موالياً لها في سايغون لكنها كسبت دولة أهم بكثير من فيتنام استراتيجياً ونفطياً هي إندونيسيا. وتنتج فيتنام نحو ٤٠٠ ألف برميل من النفط يومياً إلى جانب كميات معتبرة من الغاز، لكن تطوير مكامن النفط والغاز لم يبدأ حثيثاً إلا بعد تحرير فيتنام عام ١٩٧٥، لذا خرجت أميركا من فيتنام الفقيرة المدمرة غير آسفة إذ كانت فقدت آلاف الجنود لكن الحرب وفرت فرص العمل لملايين الأميركيين في الجيش وما يتصل بصناعة الحرب، وتمكنت من تدوير القسم الأكبر من نفقات الحرب التي تزيد على ٦٦٠ مليار دولار بعملة اليوم في الاقتصاد الأميركي.

وكانت الحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١) العصر الذهبي لمجمعات الصناعات الحربية الأميركية فحظيت بنصيب الأسد من نحو ١١ ألف مليار دولار أنفقتها الحكومات الأميركية المتوالية على تمويل هذه الحرب. لكن انتهاءها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة هزيمة أفغانستان خلق أزمة كبيرة لحقت بتطبيق برامج خفض التسلح وتقليص موازنات البنتاغون فتدهورت أوضاع الصناعة. ولم تستفد صناعة الحرب كثيراً من حرب الخليج الأولى (١٨/١/١٩٩١) إذ كانت حرباً محدودة وقصيرة للغاية، فاستمرت مشاكل صناعة الأسلحة الأميركية وبارت تجارتها وأغلقت شركات كثيرة أبوابها، وسرحت شركات أعداداً كبيرة من عمالها، وخرجت شركات من الصناعة نهائياً إلى نشاطات أخرى فيما عمدت شركات أخرى إلى ترشيد الإنفاق والاندماج مع بعضها البعض.

ولا يعني ما تقدم أن الحكومات الأميركية تخدم صناعة الحرب حصراً فالقوة أهم أذرع خدمة السيطرة الأميركية التي تشمل أيضاً الدولار والنفوذ الدبلوماسي والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعمل التجسسي والإعلام وغيره. ولا نتجاهل سوى الواقع إذا صدّقنا الأميركيين الذين يحاولون التهوين من قوة صناعة الحرب إذ لا توجد في الولايات المتحدة صناعة أهم في قطاعها من صناعة الحرب ومتمماتها، ولا يوجد في دهاليز السلطتين التنفيذية والتشريعية ومكاتبهما الخلفية كتلة ضغط أهم من الكتلة التي تمثلها، ولا من هم أكثر نفوذاً من ممثلي هذه الصناعة، أو أكثر سخاءً في دعم مرشحي الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، أو أكثر توزيعاً للرشاوى، أو أكثر سريّة وتكتّماً. وفي الولايات المتحدة منظمات سلمية كثيرة تنظّم بين الحين والآخر الاجتماعات الحاشدة لحض الحكومة على انتهاج السياسات السلمية لكن كل هذه المنظمات لم تستطع إضعاف تأثير لوبي صناعة الحرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لذا لم تستطع منع غزو غرانادا (١٩٨٣) أو هايتي (١٩٩٤) أو أفغانستان (٢٠٠٢) أو العراق (٢٠٠٣) للمرة الثانية خلال ١٢ عاماً.

ولا توجد حرب كالأخرى فحربا فيتنام والعراق تتميزان بارتفاع نفقاتهما لكن ليس للأسباب نفسها إذ تستخدم القوات الأميركية في العراق أعلى ما يتوافر للجيش الأميركي من تقنيات مما يجعل هذه الحرب محسوبة بتكاليف الجندي الواحد أعلى حروب أميركا تكلفة في تاريخها. ولا تتضمن الميزانيات الطارئة التي تقدمت بها وزارة الدفاع ثمن المعدات والذخيرة التي ستحتاجها لتعويض ما فقدته في العراق، كما لا تتضمن نفقات العناية بالعدد الكبير نسبياً من الجرحى مقارنة بجرحى الحروب السابقة فهذه وحدها يمكن أن تصل في المدى البعيد إلى ١,٠٠٠ مليار دولار. ويعني إدراج نفقات الحرب كنفقات طارئة لا تدخل في موازنات وزارة الدفاع العادية التي تغطي السنوات المالية التي تبدأ في أكتوبر من كل عام تأجيل النظر في أمر سدادها إلى "وقت آخر"، لذا ستظل عبئاً على الموازنة. ويشتكي الأميركيون من أن الحرب تسببت باقتطاع بنود الإنفاق على التعليم والرعاية ومشاريع البنى التحتية والعلوم وتطوير بدائل ناجعة للطاقة لكنهم لا يأخذون في الاعتبار استفادة قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأميركي من صناعة الحرب والنشاطات المتصلة بها، والفوائد التي يمكن أن تعود على الاقتصاد الأميركي لاحقاً نتيجة شن الحروب.

وجبال الوهم التي نسجتها الإدارات الأميركية ومؤسساتها المدنية والعسكرية والتجسسية هي التي تحجب عن عيون الناس حقيقة بسيطة هي أن مخصصات الحرب ضد العراق لا يمكن اعتبارها من بنود الانفاق. إنها استثمار كبير. وإذا استثنينا المخصصات التي تصرفها وكالات التجسس الأميركية للعراقيين المتعاونين مع الاحتلال، وثمن الرصاص

الذي استوردته القوات الأميركية في العراق من إسرائيل، ونفقات صغيرة نسبياً على طعام وشراب وبنود أخرى، فإن كل ما تبقى يعود إلى الاقتصاد الأميركي وتسترد الحكومة جزءاً معتبراً منه في صورة ضرائب الشركات وضرائب الدخل التي تدفعها الشركات الأميركية الناشطة في العراق والجنود الأميركيون الذين يقاتلون أهل العراق. وجبال الوهم وجهود التسويق الأميركي والعربي للحرب في العراق هي التي تقنع البسطاء بأن الجنود الأميركيين والبريطانيين حملوا الديمقراطية والحرية والانتخابات إلى العراق ولم يحملوا إليه الموت والدمار كي تنتعش صناعة الحرب وصناعة النفط وتتضخم الموازنات من الأرباح التي تجنيها هاتين الصناعتين.

وإذا كانت الأمبراطورية البريطانية توصف بأنها الأمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس فإن الأمبراطورية الأميركية هي الأمبراطورية التي لا تغرب عنها الحرب، وكلتاهما ادعتا طويلاً بإنهما الأمبراطوريتين الوحيدتين في التاريخ اللتين لم تُغزيا في عقري داريهما منذ تأسستا، إذ لا تشكل إغارة اليابان على قاعدة بيرل هاربر في جزيرة هاواي (٧/١٢/١٩٤١) الراسية على تخوم اليابسة الأميركية استثناءً لأنها لم تكن غزوة، ولم تكن هجمات نيويورك وواشنطن (١١/٩/٢٠٠١) إغارة عسكرية بل عمليتين إرهابيتين أقدمت عليهما أربع مجموعات من العرب لكنهم لم ينفذوهما باسم أي من الدولتين اللتين حملوا جنسيتيهما وهما السعودية ومصر.

وما جمع بريطانيا وأميركا إلى الأمبراطورية الرومانية وأمبراطوريات أخرى مثل المقدونية والأسبانية والفرنسية، هو ما يجمعها كلها إلى سمكة القرش الأبيض التي يجب أن تواظب على الحركة طول الوقت، فإن توقفت غرقت وإن وصلت في هدأة حركتها إلى عمق معين من المحيط استعسر عليها الصعود مرة أخرى. لذا فإن الحركة بالنسبة للقرش، مثل الحروب بالنسبة للأمبراطوريات، حاجة طبيعية لا مفر منها، فكما أن مقتل القرش خمودُ الحركة فإن مقتل الأمبراطوريات السلام. وهكذا خاضت أميركا الحرب العالمية الأولى باعتبارها الحرب التي ستقتل كل الحروب الأخرى، وإذ بها الحرب التي قتلت السلام في العالم لأن مضاعفات الشروط القاسية التي فرضها المنتصرون على المهزومين هي أسباب الحرب العالمية الثانية.

وحاجة قرش صغير ليست كما حاجة القرش الضخم فذاك يكتفي بمحيط حيوي صغير على قدر استيعابه الأقصى وهذا يحتاج أكبر محيط حيوي يستطيع فرض نفوذه عليه لينتقل في المرحلة التالية إلى محيط حيوي أكبر. ولن يستطيع هذا القرش، أو الأمبراطورية، تحقيق النجاح في هذه المهمة من دون امتلاك أدوات البطش الضرورية واكتساب القدرة والخبرة على استخدامها بفاعلية وبرود أعصاب الجرّاح القابض أبداً على مشرطه، فالرحمة

ليست من المواصفات المناسبة في مصنع الأمبراطوريات التي لا تنمو إلا على حساب المجالات الحيوية الأخرى، فإن وهنت أو ترددت فستنتهي لا محالة تحت مشرط الجراحين الأمبراطوريين المتربصين بها.

ومن يقرأ تاريخ الولايات المتحدة من مصادره الحقيقية، وهي كثيرة ومتوافرة، وليس من أفلام هوليود، ستستوقفه مظاهر عدّة يُلبسها بعض المؤرخين والمفكّرين الإنسانيين الأميركيين ثوب الأهمية الكبيرة ويؤكدونها بمجموعة من الوصايا التي وردت على لسان عدد من الرؤساء الأميركيين من جورج واشنطن إلى دوايت آيزنهاور: الأولى أن الولايات المتحدة ليست وريثة الأمبراطوريات لذا عليها أن تتفادى التحوّل إلى أمبراطورية، والثانية أن المؤسسين الأجداد حذروا من تورط الجمهورية الفتيّة في الحروب الأوروبية وأوصوا بالعزلة والاحتماء من النزاعات الدولية وراء الأسوار الهائلة التي تشكّلها المحيطات، والثالثة الحذر من استبقاء الجيوش الجرارة بعد انتهاء النزاع الذي كان السبب في تعبئتها، والرابعة الحذر ثم الحذر من مجمّعات الصناعات الحربية. وكل هذا حسن وفيه قدر من الصحة لكن جمع هذه التفاصيل لا يرسم الصورة الحقيقية للولايات المتحدة التي تورطت في الحروب الأوروبية، واستبقت الجيوش الجرارة بعد انتهاء النزاعات التي كانت السبب في تعبئتها، ولم تتعامل مع مجمّعات الصناعات الحربية بالحذر الذي أوصى به آيزنهاور بعدما حظيت هذه المجمعات في عهده بنفوذ لم تحظ به قبله. ومتى يمكن أن تبدو الولايات المتحدة كأنها عملت بكل وصايا الآباء؟ عند فصل الحروب عن بعضها وقطع الصلات بين الفعل ورد الفعل.

إن التاريخ مزيج من السلام والحرب لذا يستطيع من لا يريد أن يرى على الأرض سوى السلام أن يجعله سلسلة واحدة تقطعها حروب هنا وهناك، ويستطيع من لا يريد أن يرى سوى العكس أن يجعل التاريخ سلسلة من الحروب. وينمو بعض البذور لأسباب طبيعية لا يتدخل فيها الإنسان لكن من يريد استمرار الحرب يمكن أن يترك في أرض المعارك بذور الحرب الثانية من خلال فرض المنتصر شروط استسلام لا يستطيع المهزوم تحملها وكأن الخيار الوحيد الذي يعطيه له المنتصر هو الرفض. وهكذا رأت الولايات المتحدة مشاركتها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا لتدمير أكبر اقتصاد أوروبي في تلك الفترة (ألمانيا) سبباً للتدخل مرة ثانية في الحرب العالمية الثانية للتصدي لما أفرزته الحرب الأولى (صعود الهتلرية)، ورأت في التصدي لما أفرزته الحرب العالمية الثانية (صعود الستالينية) فرصة لاستبقاء الجيوش الأميركية في أوروبا واليابان، ورأت في انتشار الشيوعية فرصة لنشر الجيوش الأميركية والقواعد في كل مكان تمكنت من الوصول إليه.

واعتباراً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ارتبط ازدياد نفوذ الصناعات الحربية

بقيام الحروب وضعفه بانتهائها. إلا أن التعبئة عشية اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية كانت شاملة إذ زاد عدد المجندين على ١٦ مليون شخص (أكثر من ١٢٪ من عدد السكان آنذاك) وكان العتاد المطلوب بمئات الملايين من الأطنان مما تطلّب تحويل آلاف المصانع إلى الإنتاج الحربي على مدى السنوات الأربع التي استمرت فيها المعارك. وعندما انتهت الحرب عام ١٩٤٥ بدا واضحاً أن مجمعات الصناعة الحربية لن تعود إلى قمقمها كما حدث في أعقاب الحروب السابقة إذ امتلأت خزائنها بحصة معتبرة من الإنفاق العسكري الذي قدّر بنحو ٢،٨٨٠ مليار دولار بأسعار اليوم، فباتت قادرة على التأثير في القرار السياسي. ومع مرور الوقت واشتداد نفوذ المجمعات انقلب الوضع العسكري في العالم تدريجاً من حروب تبحث عن أسلحة إلى أسلحة تبحث عن الحروب، ومن أسباب تسبق الحروب إلى حروب تستبق الأسباب أو تهوّل من خطورتها أو تخترعها بموجب قائمة تعدّلها كل إدارة أميركية كما يعدّل البنك أسعار صرف العملات في قائمته اليومية.

وكان من الممكن أن تفرز الحرب العالمية الثانية حرباً مع الاتحاد السوفيتي إلا أن نجاح ستالين في تطوير السلاح النووي (١٩٤٩) أفقد الولايات المتحدة الميزة العسكرية التي تمتعت بها حتى ذلك التاريخ، وألغت الاحتكار الذي تمتعت به ومكّنها من فرض نهاية سريعة للحرب مع اليابان وهيمنة مستديمة. واقتنع الأميركيون بعد ذلك أن الحرب مع الاتحاد السوفيتي لم تعد ممكنة بوجود ترسانة الأسلحة النووية لكن القواعد العسكرية الأميركية بقيت في أوروبا للتصدي لطموحات ستالين. ومات صاحب هذه الطموحات (١٩٥٣) ثم الستالينية من ورائه فطوّرت الولايات المتحدة شكلاً جديداً من أشكال الحروب عرف باسم "الحرب الباردة" واستبقت القواعد العسكرية في أوروبا لهدف أميركي جديد هو حماية القارة القديمة من المدّ الشيوعي. لكن الأوروبيين لم يرغبوا يوماً في تحويل أراضيهم الضيقة إلى ساحات حرب فنشبت بدلاً من ذلك في جنوب شرقي آسيا.

وكانت الصيحة التي أطلقها الرؤساء الأميركيون الذين تعاقبوا على البيت الأبيض خلال نصف القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية في ما يتصل بالخطر الشيوعي هي الصيحة التي أطلقها الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن عام ٢٠٠١ في ما يتصل بخطر الإرهاب: إما أن تكونوا في صفّنا أو في صف الشيوعية أو الإرهاب، إلا أن الترجمة الصحيحة لهذه الصيحة هي: إما أن تكونوا معنا أو أن تكونوا أعداءنا. وهكذا تحتم أن تبقى الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باردة لأن اشتعالها كان يعني احتراق الجهتين معاً. لكنها كانت حرباً ساخنة شاملة خاضها بالوكالة عنهما أنصار الطرفين في آسيا والشرق الأوسط وافريقيا وأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمتضررون من تدخل هذه الجهة أو الأخرى، والساعون إلى قلب الأنظمة السياسية في بلادهم والراغبون في الإبقاء

على الوضع السائد وملايين غير كل هؤلاء ممن ناصروا هذا الطرف أو ذلك لفائدة مالية أو سلطة أو نفوذ.

إن الناظر إلى العالم بعد الحرب العالمية الثانية سيرى الولايات المتحدة في منتصف الدرب الأمبراطوري وسيرى باعاً عسكرية كان قياصرة الأمبراطورية الرومانية سيحسدونها عليها فباتت تمدها عبر المحيط الأطلسي إلى أوروبا حيناً، وعبر المحيط الهادىء الشمالي إلى كوريا الجنوبية وفيتنام حيناً، ثم عبر البحر الكاريبي إلى بنما وهاييتي، أو عبر البحر الأبيض المتوسط إلى لبنان (مرتين) وليبيا، ثم عبر كل هذه المحيطات والبحار إلى العراق الذي تداور عليه ١,٥ مليون جندي أميركي (طبقا لتقرير نشرته رويترز بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨) يشكّلون نحو ٣,٥٪ من مجموع الجنود الذين حشدتهم أميركا لشن حروب الهيمنة التاريخية بعدد إجمالي يُقدر بنحو ٤٢,٤ مليون جندي.

وكان السلاح الذي حملته الأمبراطورية في الحرب العالمية الثانية هو سلاح الفتك المعروف في كل الحروب والتدخلات الأخرى، إلا أن تصفية دول المحور (ألمانيا واليابان وإيطاليا) ترك فراغاً استراتيجياً وسياسياً هائلين آلا في معظمهما إلى الولايات المتحدة. وأضافت أميركا إلى جعبتها الأمبراطورية سلاحاً آخر هو المؤسسات النقدية والاقتصادية الدولية وأقامت كل هذه الأسلحة على قاعدة أمضى سلاح أمبراطوري عرفه العالم حتى الآن هو الدولار.

وكان مؤيد الولايات المتحدة محقاً في معظم ما يفعله مهما كانت طبيعة الفعل، وكان معارضها مخطئاً في كل ما يفعله مهما كانت طبيعة فعله، وصار لكل قارة سجل، ولكل دولة في القارات سجل، ولكل تنظيم في الدول سجل يساره الاسم ويمينه الثواب الذي يستحقه أو العقاب الذي يجب أن ينزل به فمن اقتضى الأمر إزالته زال، ومن اقتضى حبسه حبس وعُذب، ومن اقتضى تلطيخ سمعته حاقت به الفضائح من كل جانب إلى أن ينسحب من الدائرة التي نشط فيها أو أن يؤول مصيره إلى من هم في السجل الأخطر مهما كان وأينما كان. وهكذا لم تحم الأميركي مواطنيته (الحملة المكارثية) ولم تحم الأوروبي ديمقراطية الدولة التي يعيش فيها (إيطاليا) ولم تحم القس مسيحيته (نيكاراغوا) أو الشيخ إسلامه (العراق) وصار الجميع في ساحة العداوة سواء.

ولم تكن الصحافة في عمرها سلطة رابعة أو سلطة مطلقة الاستقلال في أي مكان من العالم فإن صار صوت تغطياتها وأعمدتها نشازاً وجدت نفسها خارج الاوركسترا الجماعية تعزف لأقلية لا حول لها ولا طول سواء كان النشاز عدلاً أم باطلاً. أما حرية الصحافة فهي لا شيء إن لم تكن قدرة الصحافي على أن يكتب كلمته بحرية ودون خوف. ومع ذلك فإن الصحافي ليس رئيس التحرير ولا الناشر فالكلمة النهائية لمن يملك المال

الذي يعتاش رئيس التحرير والصحافي منه، ولذا لا نعتقد أن الصحافة يمكن أن تكون حرة في يوم من الأيام ما لم يكن تمويلها حراً.

ولا ينتقص هذا التعميم الظالم من أهمية حالات استثنائية تشمل الصحافي ومطبوعته لا يمكن وصفها إلا بأنها الذكاء الذي يصنع الأمل خصوصاً في الزمن الذي يصبح فيه قول الحق عملاً بطولياً، لكنه يزيد إليه من يحاول أن يكون حيادياً فلا يحق الحق ولا يبطل الباطل وتتكسر جوانب محاولته العقيمة على أطراف هذا أو ذاك لأن الحاسوب فقط، لا الإنسان، يمكن أن يكون حيادياً. وقديماً قيل إن الحالة هي التغطية الصحافية وهذا قول يحتمي وراءه من لا يريد أن يمارس الصحافة الحقيقية القائمة على المراقبة ويصبح، عن قصد أو غيره، جندياً في جيش أمته ويصبح عدو جيش أمته عدوه وهكذا سمعنا صحافيين أميركيين معروفين مزروعين في الوحدات العسكرية الأميركية في العراق يقولون من دون تردد: "نحن" و"هم"، أي نحن الأميركيين وهم المقاومون العراقيون.

ومن لا يزال يعتقد أن الصحافة الأميركية أكثر الصحافة حرية في العالم، وكنت أعتقد هذا يوماً، لا يعرف النكبة التي نزلت بصناعة الصحافة في تلك الدولة منذ عام ٢٠٠٢ ووضعتها في مقدمة دعاة سفك دم أطفال العرب والمسلمين واحتلال بلادهم وتمزيق مجتمعاتهم. ومن لم يكتشف حتى الآن أن يد الصحافي يمكن أن تصبح أكثر تشبّعاً بدم ضحايا الأمبراطورية من يد العسكري عليه أن يعود إلى افتتاحيات الصحف الأميركية قبل غزو العراق وإلى تبويق القنوات التلفزيونية التي سيطر عليها اليمين والليكود وسيرى الدرك المخجل الذي هبط إليه الإعلام الأميركي الأمبراطوري. ومن يعتقد أن الدور الذي أدّاه الإعلام الأميركي في الحض على غزو العراق ما هو إلا سحابة صيف لا يعرف الدور الذي لعبه الإعلام الأميركي خلال ١٠٠ عام في إشعال نيران الحروب التي جعلت القرن العشرين أكثر القرون دموية في التاريخ.

إنه أيضاً لا يعرف من أين جاء تعبير "الصحافة الصفراء".

وكان فريدريك ريمنغتون رسّام التصاوير في أمبراطورية هيرست الصحافية يقول للناشر وليام راندولف هيرست إنه لم ير في هافانا ما يبرر الدعوة إلى شن الحرب على أسبانيا ويريد العودة إلى أميركا فيرد عليه هيرست: "إبق رجاءً. أنت أتح لي الصور وأنا سأتيح الحرب". وكان لهيرست ما أراده بعد حملة صحافية ضخم فيها بعض أخبار المعارك بين الأسبان ورجال حرب العصابات ولفّق الباقي. واكتشف كثيرون لعبته وأعطوا صحافته لقب "الصحافة الصفراء" لكنه تمكّن في النهاية من إقناع الرأي العام الأميركي بتأييد شن الحرب على أسبانيا "لانقاذ أهل كوبا من العذاب وحمل الديمقراطية إليهم"، ولذا فإن تسويق الحروب باسم الديمقراطية صناعة أميركية قديمة ولا تزال.

وكانت أسبانيا في نهاية القرن التاسع عشر خيالاً مخسوفاً للأمبراطورية الكبرى التي قامت في القرن السادس عشر على يد كارلوس الخامس وفيليب الثاني (مضطهد الأندلسيين). لذا كانت خصماً سهلاً لكن شن الحرب عليها اقتضى موافقة مجلس النواب ولم تكن الموافقة ستأتي بلا سبب. وفجأة وقع انفجار كبير على متن سفينة أميركية حربية (١٨٩٨/٢/١٥) كانت راسية في ميناء هافانا وغرقت "مين" (Maine) بسرعة وعلى متنها ٢٦٠ بحاراً فوجد هيرست ضالته وحمّل الأسبان المسؤولية وجاراه منافسه الناشر جوزيف بوليتزر ولم تلبث الولايات المتحدة أن أعلنت الحرب على أسبانيا (٤/٢٥).

ودارت بين الجهتين معارك برية وبحرية برهنت بسرعة على الانحدار الذي وصلت إليه أسبانيا فانهارت دفاعاتها في كوبا وبورتو ريكو بسرعة، فيما تمكّن الأسطول الأميركي من تحطيم السفن الإسبانية في معركة خليج مانيلا خلال ساعات قليلة. وبنهاية المعارك لم تتكبد الولايات المتحدة سوى ٣٨٥ قتيلاً لكنها احتلت كوبا التي كانت من أكبر الدول المنتجة للسكر المستخدم أساساً لصناعة الدبس (الغذاء الرئيسي لملايين العبيد)، واستولت على بورتو ريكو، وتمكنت بفضل مساعدة المقاومة الفلبينية المعادية لأسبانيا من السيطرة على الفلبين في مقابل الوعد بمنح بلادهم الاستقلال.

وحل بكوبا ما حل قبلها بالمكسيك المهزومة فانتقلت في عهد المخلّص الأميركي من التبعية إلى الدكتاتورية فالتبعية فالدكتاتورية حتى عاد فولجنسيو باتيستا من منتجعه في ولاية فلوريدا وقاد انقلاباً (١٩٥٢) ونصّب نفسه رئيساً لحكومة جديدة اعترفت بها الولايات المتحدة. وأوصل باتيستا كوبا إلى مرحلة من الفساد لم تعرفها في تاريخها، وربط مصالحه بمصالح المافيا الكوبية ولم يعد لفقرائها ما يخسرونه فالتحقوا بفصائل المقاومة التي قادها تشي غيفارا وفيدل كاسترو. ودخلت قوات فيدل العاصمة (١٩٥٩/١/١) بعدما فر باتيستا وتنقل بين المنافي واختار في النهاية أسبانيا ومات ملعوناً في مدينة وادي المينا.

ولم يكن لدى الولايات المتحدة اعتراض على الحكومة الثورية لولا أن فيدل اكتشف أنه أكسب بلاده استقلالاً لا معنى له لأن معظم أراضيها الزراعية (٧٥٪) كانت بيد شركات وأفراد أجانب معظمهم من الأميركيين. واستملكت الحكومة الكثير وأعادت توزيع الباقي فتردت العلاقات بين البلدين، وصارت قاعدة غوانتانمو السيئة السمعة شوكة في جنب كوبا مثلما صارت كوبا شوكة في جنب الولايات المتحدة، ولا تزال. أما بورتو ريكو، التي يحب أهلها الحمص والفول وتضم جامعاتها بعض أفضل الباحثين في تاريخ الأندلسيين الجدد (الموريسكيين) في العالم، فبقيت تابعة للولايات المتحدة وكثر الحديث عن جعلها الولاية الواحدة والخمسين لكنها تفضل وضعها الحالي علّها تجد طريقها إلى الاستقلال يوماً.

وتردد الأميركيون في شأن الفلبين فقالت جماعة بوجوب تحويلها إلى مستعمرة جديدة، ورأت جماعة أكبر أن تلك الدولة خارج النطاق الحيوي الأميركي ويمكن أن تزج الولايات المتحدة في حروب مع الأوروبيين لا شأن للأميركيين بها. وكان للجماعة الثانية تمثيل قوي في اتحاد تأسس (١٨٩٨) خصيصاً لقيادة المعارضة ضد ضم الفلبين أسموه "الاتحاد الأميركي المناهض للإمبريالية" تألف من سياسيين ومفكرين وكتاب بينهم وزير الخزانة السابق جورج باوتويل والكاتب المعروف مارك توين.

وأثار تردد الولايات المتحدة آنذاك قلق الأمبراطورية البريطانية من أن تتحرك دول أخرى للسيطرة على الفلبين فيما هي مشغولة بمعالجة مشاكلها الاقتصادية الحادة بسبب المنافسة الألمانية، علاوة على أن سرعة إنهاء المقاومة الأسبانية أبرزت الولايات المتحدة كحليف مثالي يستطيع مساعدة بريطانيا على التغلب على مظاهر الشيخوخة الأمبراطورية أملاً في أن يساهم الاحتكاك بالوجه الأميركي الشاب في انتقال شيء من الشباب إليها.

وكانت هزيمة نابليون بونابرت في موقعة واترلو (١٨١٥/٦/١٥) دمّرت أمل فرنسا بالنهوض بعد سلسلة من الكبوات الصعبة، ومكّنت الأمبراطورية البريطانية من فرض هيمنتها على أوروبا فيئس أعداؤها من قهرها براً أو بحراً وانصرفوا إلى شؤونهم الداخلية. وتمكنت بريطانيا أخيراً من صب جهودها على تعزيز قوتها الاقتصادية الهائلة من قاعدة الثورة الصناعية التي أطلقتها في القرن الثامن عشر إذ أتاح لها احتكار نقل الأفارقة إلى العالم الجديد (١٧١٣) رفع فاعلية سفنها إلى الدرجة القصوى فكانت تنطلق من الموانئ البريطانية محملة بالبضائع فتتوقف في سواحل افريقيا الغربية لتحميل العبيد الأفارقة ثم تكمل طريقها فتفرغ البضائع والأسرى الأفارقة في موانىء العالم الجديد ثم تعود محمّلة بالسكر والقطن والمنتجات الأخرى إلى أوروبا وهكذا فلا تتوقف السفن إلا لعمل الصيانة.

وضمِن تشغيل العبيد في صناعةِ المنسوجات توفيرها في الأسواق بأسعار منخفضة لكن هذه الميزة التنافسية تلاشت مع الزمن لأن كل منافسي بريطانيا صاروا يشغّلون العبيد، فعمدت المصانع إلى أتمتة خطوط الإنتاج فغزت مصنوعاتها أسواق العالم لجودتها العالية وتسعيرها المقبول. لكن ألمانيا بدأت تزاحم بريطانيا اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبحلول عام ١٨٧٠ تفوقت صناعة النسيج والصناعات المعدنية والهندسية على مثيلاتها في بريطانيا، ولحقت بها الولايات المتحدة فبدأت صناعات هاتين الدولتين ودول أوروبية أخرى اكتساح أسواق العالم بما فيها أسواق الهند والصين التي سيطرت عليها بريطانيا إما مباشرة (الهند) أو بالقوة والتهديد (الصين).

وواكب استمرار تراجع حصة بريطانيا من التجارة العالمية من أعلى مستوى حققته (٢٥٪) عام ١٨٨٠ إغلاق مصانع كثيرة وانتشار البطالة. ولم تلبث الأمبراطورية أن

دخلت مرحلة طويلة جداً من الكساد العميق امتدت بين عامي ١٨٧٣ و١٨٩٦ فاقمه وقف العمل بمبدأ حرية التجارة لحماية الصناعات المحلية. وردت ألمانيا على بريطانيا بالمثل فأوقفت العمل بالمبدأ (١٨٧٩) وتبعتها فرنسا (١٨٨١) فالدول الصناعية الأخرى، وأقامت كل منها أعلى جدار تستطيع إقامته بين أسواقها ومصنوعات الدول الأخرى. ومع اشتداد الضغوط الاقتصادية انتقلت أولويات الدول الكبرى من استعمار مناطق بعينها في العالم لنهب موادها الأولية واستعباد شعوبها إلى التسابق على احتلال أكبر عدد من الدول الفالتة من قبضة هذه الأمبراطورية أو تلك في أي مكان في العالم إما لتحويلها إلى أسواق استهلاكية أو لاستباق الدول الأخرى إلى احتلالها على طريقة " أفقر جارك تغنى". وفي نهاية القرن التاسع عشر صار العالم بحيرة اكتظت بالأقراش الكبيرة التي زاحم بعضها البعض في محيط حيوي يتضيق بسرعة، واقترب أوان انقضاض كبيرها على الأصغر منه في سلسلة من الحروب بدأتها عام ١٨٩٨ دولة لم يكن العالم يتوقعها هي الولايات المتحدة ضد أصغر قرش أمبراطوري في العالم (أسبانيا).

وكانت أميركا اللاتينية في ذلك الوقت قارة لا تعادلها فقراً سوى افريقيا إذ توالت عليها الأمبراطوريات على مدى أربعة قرون وأفرغت مناجمها من الألماس والذهب والفضة، وبارت موادها الأولية بسبب الكساد في أوروبا، وتدنى عدد سكانها الأصليين إلى الحضيض فلم يتجاوز خمسة في المئة من عددهم يوم وصل الرجل الأبيض. وحل المهاجرون من أوروبا وآسيا وبعض مناطق الشرق الأوسط (لبنان وسورية) محل السكان الأصليين، لكن القدرة الشرائية كانت ضعيفة لأن توزيع الثروة في تلك القارة كان، ولا يزال، الأسوأ في العالم. وملكت أقلية ضئيلة معظم المقدرات الاقتصادية في دول القارة ففحش غناها فيما تملّك الباقي العوز، ولا يزال أكثر من ١٠٠ مليون من سكانها يعتاشون على دولار أو أقل في اليوم.

وتوقعت بريطانيا مبكراً أن يؤول حال القارة اللاتينية إلى ما آل إليه فعلاً فهجرتها إلى آسيا ثم إلى افريقيا والشرق الأوسط في ما بعد. وتوصلت أميركا إلى استنتاج قريب يوم بدأت البحث عن أسواق بديلة لاستيعاب صادراتها وامتلاك مناطق إنتاج السلع التي تستوردها مثل السكر الذي كانت كوبا من أكبر منتجيه، والمطاط الطبيعي في جنوب الفلبين. ولم ينطق الرئيس الأميركي وليام ماكنللي بشيء من هذا عندما طلب من مجلس النواب (١٨٩٨/٤/١١) تخويله صلاحية إرسال القوات الأميركية إلى كوبا "لإنهاء الحرب الأهلية"، غير أن المجلس عكس توجسه من إقحام أميركا في الحروب الأوروبية عندما حدد لرئيس الجمهورية هدفاً لايتجاوزه ربط بين تخويله القوة التي يعتبرها مناسبة، وبين الغرض من استخدامها وهو "مساعدة المواطنين الكوبيين على نيل حريتهم من أسبانيا".

وكانت معارضة أميركيين كثيرين وممثليهم في مجلسي النواب والشيوخ إهدار الدم الأميركي في أي حرب لا تستهدف حماية أراضي الولايات المتحدة ومصالحها الرئيسية عائقاً أساسياً أمام رغبة الأميركيين الآخرين في استخدام القوة لتعزيز النفوذ وفتح الأسواق الجديدة بقوة السلاح. ووجد الجناح التنفيذي (رئيس الجمهورية ورهطه) في حالات كثيرة وسيلة للالتفاف حول هذه المعارضة بافتعال أسباب شن الحرب (كوبا مرتين) حيثما كان ذلك ممكناً، أو سلوك طريق الاستفزاز (المكسيك) والكذب الفاضح (الفلبين والحرب العالمية الثانية)، أو تضليل الرأي العام (العراق)، أو التهويل من خطر العدو المحتمل (كوريا وفيتنام) في حالات أخرى.

ووقعت مهمة حسم الموقف الأميركي بخصوص الفلبين على عاتق شخصية مفرطة في التعقيد شأنها شأن كثيرين من البريطانيين الذين هم من أكثر الأوروبيين تعقيداً، لذا فإن محاولة فهمها تماثل عبثية فهم الموشور ففيه زرقة الرومانسية الفاتحة، وخضرة الطفولة، وزهرية التفاؤل، وسواد التشاؤم، وحمرة الدم المسفوك، ويجمع كل هذه الخصال والعشرات غيرها في صفحات لا يتوقف لمعانها في فلك عبقري تدور فيه الحرية المطلقة والاستعباد المطلق حول كائن بشري نصفه طفل ونصفه حيوان؛ داخله عقل تعذّبه الحيرة بين رفع يديه إلى السماء كي لا تسقط الأمبراطورية البريطانية على الأرض، وبين شدّها من قدميها كي تنهار هي وسلم الشرور الأمبراطوري الواقفة فوقه.

إلا أن روديارد كبلينغ (١٨٦٥-١٩٣٦) كان في النهاية ابن الأمبراطورية (ولد في بومباي/مومباي)، وكان ابن عم رئيس الوزراء البريطاني ستانلي بولدوين الذي احتل منصبه ثلاث فترات متوالية، وكان أقنع نفسه من خلال رحلاته في الهند وافريقيا بوجود هوة كبيرة بين الرجل الأبيض وغيره لا مجال لعبورها عبّر عنها بقصيدة مشهورة مطلعها: "آه! الشرق شرق والغرب غرب، ولن يلتقي التوأمان". لذا حسم انتماؤه التردد الذي لم تستطع روحه حسمه، فرفع الراية الإمبريالية عالياً، وفرغ الجهود الإمبريالية من محتواها المادي الاستغلالي وأحل محلها المحتوى الأخلاقي المتمثل بتمدين بشر الدول المستعبدة وتخليصهم من نصفهم الشيطاني.

ولم يكن كبلينغ صاحب الصوت الوحيد الذي دلّ رجال الأمبراطوريات على الطريق إلى خداع الجماهير لتوريطهم في الحروب، لكن جهده الإعلاني كان حاسماً وجلب، وغيره، إلى القرن العشرين شروراً لا تنافسها إلا الشرور التي فتح كولومبوس صندوقها المغلق عام ١٤٩٢. وكان كبلينغ الرسول المثالي للولايات المتحدة المترددة بين منح الفلبين استقلالها وفرض السلطة الاستعمارية عليها إذ كانت زوجته (كارولاين باليستيير) أميركية الجنسية، وكان صديقاً مقرّباً من أميركيين كثيرين تعاطوا الأدب والسياسة، فيما تمتع

بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة من خلال أعمال نشرها هناك منها قصة مشهورة للأطفال هي "كتاب الغابة".

وفي فبراير ١٩٩٩ نشر كبلينغ قصيدته "عبء الرجل الأبيض" في مجلة "مكلور" افتتحها بالمقطع الآتي وختمها بمقطع بدأه بالبيت الأول نفسه:

احملوا عبء الرجل الأبيض،
ارسلوا خيرة رجالكم،
اذهبوا! اعهدوا بأبنائكم إلى المنفى،
ولبوا حاجات أسراكم،
واخدموا منهم المرتبك والمتوحش،
وأنتم في عدة الحرب الثقيلة،
شعوبكم المأسورة للتو متجهمة الوجه:
نصفها شيطان ونصفها طفل.

ولم يمض وقت حتى نكثت الحكومة الأميركية بالوعد الذي قطعته للفلبينيين بمنحهم الاستقلال وأرسلت الأساطيل عبر المحيط الهادىء الشمالي لاخضاعهم. ومع ذلك رأى بعض الأميركيين الصريحين احتلال الفلبين على حقيقته ومن هؤلاء جون ثرتن عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نبراسكا فقال: "إن الحرب مع أسبانيا ستزيد أعمال وعائدات كل شركة خطوط حديد أميركية، وسترفع إنتاج كل مصنع أميركي، وستنشط التجارة المحلية وكل قطاع صناعي" لذا كانت صراحته الإمبريالية أبلغ من خداع كبلينغ الإنساني.

ولا نعرف ما إذا كان الجنرال الأميركي "بيت" (Bate) رأى في سلطان أرخبيل سولو جنوب الفلبين شخصاً نصفه شيطان ونصفه طفل لكن السلطان كان خبر وقتها الجنود الأميركيين وسمع بتوحّشهم فرأى فيهم النصف الأول. وأنصت السلطان إلى الجنرال فيما راح الأخير يصف له عظمة أميركا وقوتها واتساعها والثروات الهائلة الموجودة فيها. ولما توقف نظر إليه السلطان ملياً وقال: "إذا كانت بلادكم بهذه العظمة فلماذا تريدون احتلال بلادنا الصغيرة؟" [١١٥]

ولم يكن في العالم في القرن السادس عشر أكبر من قوة الأمبراطورية الأسبانية سوى السلطة العثمانية لكن الأمبراطورية الأولى كانت أكثر اتساعاً لأنها سيطرت على العالم الجديد قبل الانتقال إلى آسيا في تتبعها لمصادر التوابل. ولم يعرف التاريخ أمبراطوريتين أشد حقداً على الإسلام من أسبانيا والبرتغال فسقطت الثانية على سيف حقدها عندما أراح المغاربة العالم منها في وقعة القصر الكبير، فيما ساهم الصراع بين أسبانيا والأندلسيين

خلال القرن السادس عشر في إضعاف الأمبراطورية اعتباراً من تاريخ طرد الأندلسيين من أسبانيا في بداية القرن السابع عشر. ولم يعرف المكتشف فرديناند ماجيلان ما هي الجزر التي إعترضت طريقه البحري عام ١٥٢١ ووجد فيها توابل فقرر احتلالها باسم أسبانيا لكنه قُتل في أول معركة مع أهل تلك الجزر. وتمكنت الأساطيل الأسبانية التي وصلت إلى الفلبين بعد ذلك من تنصير أهل جزر كثيرة. وفيما فنيت الشعوب الأخرى في أميركا اللاتينية مثل المايا والأزتك والانكا بنصال سيوف طليطلة فإن الشعوب الإسلامية في الفلبين استمرت لأن المقاومة التي واجهت بها جنود الأمبراطورية لم تكن أقل حدة من عنف مقاومة الأندلسيين ضد الأمبراطورية الأسبانية في بقايا مملكة غرناطة.

وبعد غزو العراق زار الرئيس بوش الابن الفلبين وألقى أمام رئيستها غلوريا ماكاباغال أورويو كلمة قال فيها إن الفليبينيين تحمّلوا ٣٠٠ سنة من الحكم الأسباني (انتهى عام ١٨٩٨) قبل أن تصبح بلادهم "ديمقراطية" عام ١٩٤٦. وصفق المدعوون لبوش لكن لم يسأله أحد ما الذي حدث بين رحيل الأسبان وإعلان "الديمقراطية" في الفلبين. ولم يتطوع بوش للاعتراف بأن أميركا، أكثر دول العالم كلاماً عن الديموقراطية، دخلت نادي المستعمرين الكبار عندما احتلت الفلبين في نهاية القرن التاسع عشر.

وخاض المسلمون في جنوب الفلبين حرب تحرير تعتبر الأطول في التاريخ إذ بدأت عندما استعمرت أسبانيا الجزر عام ١٥٢١ وأطلقت عليها اسم "الفلبين" تيمناً بالأمبراطور فيليب الثاني، ثم تابعوا حربهم التحريرية بعد احتلال الأميركيين الجزر عام ١٨٨٩ ولا تزال هذه الحرب مستمرة حتى الآن. وتطلب إخضاع الفلبين ١٢٨,٠٠٠ جندي أميركي شنوا حرباً نظامية في البداية ثم حرب عصابات استمرت نحو ١٢ عاماً استهدفت المسلمين أساساً. وفعلت قوات الاحتلال الأميركية في الفلبين ما فعلته القوات في العراق فكانت تنقل السكان بعشرات الألوف خارج مدنهم إلى معسكرات اعتقال أو تحوّل المدن نفسها إلى معسكرات اعتقال. وارتكب الجنود فظائع كثيرة وصفوا بعضها في رسائل بعثوا بها إلى أسرهم في أميركا. ومع ذلك لم تهدأ الأوضاع تماماً فبقيت القوات الأميركية هناك حتى عام ١٩٤٦.[١١٦]

وكما اهتدى جنرالات الحرب في العراق وأفغانستان إلى وجود علاقة بين الإسلام والمقاومة، فقد اهتدى الجنرال جون بيرشينغ (John J. Pershing) في الفلبين إلى علاقة مماثلة. ويُزعم أن برشينغ جاء بمجموعة من الثوار المسلمين المعروفين باسم "المورو" عام ١٩١١ فربطهم إلى أعمدة، ثم ذبح جنوده خنزيراً وغمسوا الرصاص بدمه وأطلقوها على المأسورين. وسبب هذا السلوك العجيب اعتقاد بيرشينغ أن المسلم الذي ينفذ إليه دم الخنزير لا يذهب إلى الجنة، وكذلك من يدفن مع خنزير لذا دفن جنوده المسلمين القتلى في

حفرة ووضعوا الخنزير فوقهم وأطلقوا سراح أسير واحد لينقل إلى الثوار المسلمين ما رآه فيكفوا عن مقاومة الأميركيين. وأنكر البعض على الجنرال بيرشينغ أن يكون فعل شيئاً مثل هذا لذا نستغرب كيف يكرر المحاضر الأميركي فرانك فانديفر القول إن الجنرال بيرشينغ كان يدفن الثوار المسلمين مع الخنازير في محاضرة ألقاها عام ١٩٦٣ أمام طلاب أكاديمية سلاح الجو الأميركي ألحقنا رابطة لها في الإنترنت.[١١٧]

وبالسيطرة على الفلبين وجدت بلاد دعاة حقوق الإنسان والحرية والسعادة نفسها عضواً في نادي الأمبراطوريات. وكان لا بد لهذه العضوية من تعميد حلت مناسبته عام ١٩٠٠ عندما ضاق الصينيون ذرعاً بتدخل القوى العظمى في بلادهم وامتهان كرامتها وإجبارها على استيراد الأفيون الذي كانت بريطانيا تشحنه من الهند، ونظموا انتفاضة ضد المصالح التجارية الغربية قتل خلالها عدد كبير من الصينيين والأجانب (يُقال ألوف). وتنادت الأمبراطوريات القائمة والطامحة إلى إعداد حملة عسكرية هي بالعربدة الإمبريالية أشبه شاركت فيها قوات بحرية وبرية من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا واليابان والأمبراطورية النمساوية - المجرية لقمع الانتفاضة. واحتلت قوات الأمبراطوريات مدينة تيانجين (١٤ يوليو) ثم دخلت بكين فنهبتها (١٤ أغسطس)، ودنّست المدينة الأمبراطورية المحرمة، وفرضت على الصين دفع تعويضات حرب هائلة قيمتها ٣٣٣ مليون دولار بعملة يومها، وفتح كل أسواقها للبضائع الأوروبية والأميركية. وظلت الصين على هذه الحال حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية عندما احتلتها أمبراطورية شرقية لا تقل وحشية واستغلالاً عن الأمبراطوريات الغربية هي اليابان التي اجبرت ٢٠٠ ألف بنت من الصين وكوريا والفلبين على أن يصبحن عاهرات لجنودها.

تيكومثا

استولدت الولايات المتحدة نفسها من الرحم البريطاني بعد عملية قيصرية استمرت نحو ثماني سنوات (١٧٧٥-١٧٨٣) أدت فرنسا في مراحل المخاض النهائية دور المولّدة لإضعاف الأم بفصلها عن جنينها بعدما تأكدت من قدرته على الخروج إلى العالم في كيان فريد ضم ١٣ مستعمرة بريطانية. وقطع اتفاق باريس الملحق بمعاهدة فرساي (١٧٨٣) حبل السرة بين الرحم وصنيعته عندما اعترفت بريطانيا بتجمع المستعمرات السابقة الذي بات يُعرف باسم الولايات المتحدة الأميركية. لكن المشيمة ظلت في الرحم الذي يتذكر مولوده عندما تضيق به الدنيا، كما في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويتذكره المولود عندما يجد نفسه وحيداً في الساحة الدولية، كما في حال حرب كوريا والعراق وحربه السياسية والاقتصادية ضد الاتحاد الأوروبي الصاعد، لكنه يظل عملاقاً مستقلاً يرتفع

فوق كل الأجنّة الأخرى التي لا تزال ترتبط بالرحم الأم في روضة أطفال الأمبراطورية المعروفة أيضاً باسم "الكومنولث".

ولم تجد الجمهورية الفتيّة الوقت للاستمتاع بطفولتها في زمن عاصف لا راحة فيه ولا سلام إذ كانت لاعباً هاوياً في ملعب دولي سيطر عليه محترفو شن الحروب الدولية الدائمة في بريطانيا وفرنسا وأسبانيا. لذا وجدت نفسها حيال استحقاقات علاقتها التاريخية والتجارية والثقافية مع بريطانيا، واستحقاقات انتصار فرنسا لها والاعتماد عليها لتقديم الحماية للسفن التجارية الأميركية في البحر الأبيض المتوسط والمناطق التجارية التي سادت فيها البحرية الفرنسية، واستحقاقات الحيلولة دون تقوّض اتحادها على نفسه بفعل التناقضات الهائجة فيه، واستحقاقات الأفواج المتلاحقة من المستعمرين الجدد الذين تدفقوا عبر الحدود المفتوحة مع مناطق في الغرب والشمال، وأججوا المرة تلو الأخرى نزاعاً متجدداً دامياً مع القبائل الهندية امتد متقطعاً نحو ٤٠٠ سنة.

وما يميز الإنكليز عن غيرهم من الأوروبيين تمجيدهم للملكية الخاصة القائمة على صكوك الاستملاك الشخصي لذا لم يكن استيطان الأراضي الجديدة عبر الأطلسي جهداً حكومياً باسم الملكة أو الأمبراطور، كما هو الحال بالنسبة لأسبانيا مثلاً، بل نشاطاً استثمارياً أشرفت عليه شركات ذات ملكية مشتركة تأسست بمرسوم ملكي من جيمس الأول وضع لها نظامها التأسيسي. وكان من بين هذه الشركات شركة تُعرف باسم "فيرجينيا" (نسبة إلى الملكة اليزابيث الأولى التي يُقال إنها كانت عذراء) أوكلت إلى شركة فرعية (شركة لندن) مهمة إقامة أول مستعمرة دائمة على الساحل الشرقي من أميركا الشمالية عام ١٦٠٧ (جيمس تاون) وأخفتها عن عيون الأساطيل الأسبانية التي جابت سواحل العالم الجديد لحماية ممالكها من أعدائها الأوروبيين.

وجاء تأسيس "فيرجينيا"، التي ركزت جهودها على مناطق مخصصة لها في أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)، إثر النجاح الكبير الذي حققته شركة مماثلة هي شركة الهند الشرقية التي تأسست عام ١٦٠٠ بموجب مرسوم ملكي من اليزابيث الأولى منحها حقوقاً احتكارية وحصرية للمتاجرة مع الهند والجزر الشرقية. ونمت شركة الهند الشرقية مع الزمن فملكت الجيوش والأساطيل وأسست الحكومات المحلية وكانت عملياً الآمر الناهي في الهند وتوابعها. وعلى الرغم من أن الأمبراطوريات الأخرى أسست شركات مشابهة في ما بعد إلا أن شركة الهند الشرقية ظلت أهم هذه الشركات وحققت أرباحاً هائلة من الاتجار بالأفيون الذي قسرت الصين على شرائه فصارت أمبراطورية ضمن أمبراطورية نحو قرنين ونصف القرن إلى أن أذن الله برحيلها عن العالم في ١٨٥٨ فسقطت على حراب حُماتها الهندوس والمسلمين في الهند.

وكانت الملكة إليزابيث الأولى، ثم جيمس الأول ومن تبعه، المرجع الأعلى لهذه الشركات لكن نظامها التأسيسي منحها صلاحيات واسعة تضمنت تأسيس المجالس المحلية المستقلة في المستعمرات التي تقيمها وتسيير شؤونها الداخلية وإدارة علاقاتها التجارية ضمن الصلاحيات الممنوحة لها، والارتباطات التجارية مع الشركات المماثلة الأخرى في الأمبراطورية. وحقق هذا النظام نجاحاً باهراً ففي أميركا الشمالية ارتفع عدد المستعمرين من ١٠٤ رجال وصبيان، معظمهم من المزارعين الإنكليز والحطابين البولنديين، في المستعمرة الأولى إلى نحو ٤٠٠ ألف شخص ضمّتهم ١٣ مستعمرة مستقلة في بداية الخمسينات من القرن الثامن عشر.

وكان مصدر الخوف الأكبر في هذه المستعمرات نظيراتها الفرنسيات التي أحاطت بها شمالاً وغرباً. وازداد التوتر بين الجهتين بازدياد عدد المستعمرين الإنكليز، ثم تطور إلى معارك في وادي نهر أوهايو تطورت بدورها إلى حرب دولية انتشرت من أميركا الشمالية لتعم جزر البحر الكاريبي وأوروبا وافريقيا والهند، واشتركت فيها، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، أسبانيا والنمسا وروسيا البيضاء وحلفاء الخصمين الرئيسيين. واستمرت هذه الحرب نحو سبع سنوات حققت الجيوش والأساطيل البريطانية خلالها بعض أكبر الانتصارات التي شهدها القرن الثامن عشر وأنهكت فرنسا فتنازلت لبريطانيا بموجب معاهدة باريس للسلام (١٧٦٣) عن كندا ولويزيانا ومناطق أخرى، فيما تخلّت أسبانيا لبريطانيا عن فلوريدا.

وكان انتصار بريطانيا انتصاراً كبيراً لمستعمراتها الثلاث عشرة إذ أزال خوفها وزاد ثقتها بنفسها وتفاؤلها بالمستقبل. لكن بريطانيا خرجت من الحرب مثقلة بالديون ففرضت ضرائب ثقيلة على تلك المستعمرات وقيدت نشاطها التجاري ومنعت الاستيطان في المناطق الواقعة غرب جبال أبلاتشي التي تسقي أنهارها شلالات نياجرا. وتوترت العلاقات بين الوطن الأم ومستعمراتها فألغت الحكومة بعض الضرائب ثم عادت وفرضت ضرائب جديدة على الواردات فارتفعت الأسعار فقاطع المستعمرون البضائع البريطانية. وعادت بريطانيا فألغت هذه الضرائب على الواردات لكنها استثنت الشاي الذي احتكرت شركة الهند الشرقية المتاجرة به فركب متضررون متن ثلاث سفن كانت في ميناء مدينة بوسطن (ولاية ماستشوستس) وأتلفوا الحمولة برميها في البحر.

وكان من الممكن معالجة هذا التعبير عن الاستياء من سياسات ضرائبية مجحفة بطريقة مختلفة، إذ لم يتعرض أحد للبحارة ولم يقتل جنود أو مسؤولون لكن بريطانيا تصرفت كأمبراطورية عظمى واعتبرت الاحتجاج انتقاصاً من هيبتها فأغلقت الميناء وجمدت حكومة الولاية وفرضت الأحكام العرفية (١٧٧٣)، ثم عينت الجنرال توماس غيج

Gage قائد القوات البريطانية في أميركا الشمالية حاكماً على الولاية، وأسندت إليه مهمة فرض السلطة الملكية من مقره الجديد في بوسطن بمساعدة أربعة آلاف جندي.

وواجه الطرفان بعضهما فترة طويلة دون وقوع اشتباكات مسلحة سيطر الجنرال غيج خلالها على بوسطن في حين سيطرت مليشيات المستوطنين على الأرياف. ثم حدث في ١٨ إبريل ١٧٥٥ أن توجهت كتيبة من الجنود البريطانيين إلى مدينة لكسينغتون (شمال بوسطن) لمصادرة أسلحة وذخائر جمعتها المليشيات فتبادل الطرفان إطلاق النار الذي تطور إلى معركة في مكان آخر فانسحب الجنود فطاردتهم المليشيات وأوقعت بهم خسائر كبيرة ووجد الطرفان نفسيهما فجأة في حال حرب. وفي يوليو من العام نفسه قاد جورج واشنطن جيش المستعمرات إلى أبواب بوسطن فحاصرها بمساعدة المليشيات حتى مارس من عام ١٧٧٦ حين اضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب من المدينة وانتقل جيش المستعمرات إلى مدينة نيويورك لتحصينها.

وخلال المرحلة الأولى من المواجهة لم يكن أي من الطرفين يعتقد أن تضارب المصالح بينهما سيؤدي إلى حرب سافرة، أو كان راغباً في سوق المواجهة بين الأمبراطورية وأبنائها عبر الأطلسي في هذا الطريق الخطير. لذا حاول الطرفان التوصل إلى اتفاق لم يكن تحقيقه ممكناً إذ طالبت المستعمرات الثلاث عشرة بإعادة الوضع إلى ما كان عليه عام ١٧٦٣ لكن مصالح الجماعات المتنفذة المحيطة بالملك البريطاني جورج الثالث وقفت عائقاً أمام تحقيق هذه الرغبة وسعت إلى إنهاء تمرد المستوطنات بالقوة. وقدم انتصار جيش المستعمرات والمليشيات المحلية في بوسطن الدليل على إمكان تحقيق ما لم تحلم به المستعمرات قبل ذلك هو الاستقلال عن الأمبراطورية فمشت الخطوة الأخيرة بإعلان بيان نوايا في الرابع من يوليو ١٧٧٦ عُرف باسم "إعلان الاستقلال" وانسلخت المستعمرات عملياً عن جسد الأمبراطورية ولم يعد السلام ممكناً خارج ساحات المعارك.

وكان الخصم البريطاني آنذاك جبّاراً فحشد في أميركا الشمالية أكثر من نصف جيشه الدولي العامل (٥٠ ألف جندي) يدعمه نحو ١٧ ألفاً من المرتزقة الألمان الذين باعهم أمراء ألمانيا في ولايتي هيس وبرونزفيك لبريطانيا. وضمت هذه القوات أيضاً الألوف من رجال القبائل الهندية التي نهبت المستعمرات أراضيها، وألوفاً غيرهم من سكان المستعمرات الذين اختاروا البقاء على ولائهم للأمبراطورية وكانوا يمثلون قسماً كبيراً من سكان المستعمرات الذين عدّوا آنذاك نحو ثلاثة ملايين نسمة. ووقف في الجهة الأخرى معظم سكان المستعمرات الثلاث عشرة وحلفاؤهم من القبائل الهندية وأعداد من الفرنسيين الأفراد (أشهرهم لافاييت) والروس البيض. لكن المعونة التي حسمت الحرب لصالح الأميركيين قدمتها فرنسا المتعطشة للانتقام من بريطانيا للهزائم المروعة التي لحقت بها في

العالم الجديد والهند وغيرها من المناطق خلال الحرب الدولية المعروفة باسم "حرب السنوات السبع" (١٧٥٦-١٧٦٣) التي يعتبرها ونستون تشرشل، مهندس الدفاع عن بريطانيا ضد ألمانيا، الحرب العالمية الأولى.

وكان عام ١٧٨١ حاسماً إذ تقاطعت العمليات العسكرية البرية والبحرية في مدينة يورك (ولاية فيرجينيا)، حيث حوصر الجيش البريطاني، فاستنجد بالأسطول البريطاني فتصدى له الأسطول الفرنسي وهزمه وقطع الامدادات عن الجيش فاستسلم في التاسع عشر من الشهر نفسه وأشرفت الحرب على الانتهاء.

وأعطت بريطانيا للولايات المتحدة بموجب معاهدة باريس نوع الاستقلال الذي منحته في ما بعد لمستعمرات أخرى مثل الهند وباكستان فضمن وقف الحرب لكنه لم يضمن استمرار السلام، وسد الطريق على الاضطراب الذي أثارته الحرب لكنه لم يفتح الباب للاستقرار فاستبقى في بنوده ما يكفي لتأجيج التوتر والنزاع والانشقاق داخل الدول المستقلة من جهة، وبينها وبين جاراتها. وهكذا هاجر ٦٠ ألفاً من الموالين للتاج البريطاني إلى كندا ليتولى هؤلاء مع غيرهم في ما بعد التصدي للولايات المتحدة عسكرياً في البداية ثم سياسياً وثقافياً حتى يومنا هذا. ووجدت الجمهورية الجديدة نفسها تواجه مهمة صعبة لم تستطع بريطانيا حلّها تمثلت في التعامل مع القبائل الهندية في الشمال والغرب، وبروز مشاكل دستورية كثيرة بين المستعمرات نفسها مما هدد بتقوّض اتحادها وساهم بعد ذلك بنشوب الحرب الأهلية الأميركية.

واستردت أسبانيا من بريطانيا بموجب معاهدة فرساي (١٧٨٣) فلوريدا وجزيرة منورقة وحصلت فرنسا على جزيرة توباغو في البحر الكاريبي والسنغال وغامبيا في الساحل الغربي من افريقيا. لكن الحرب أثقلت كاهل الميزانية الفرنسية وأثارت استياءً عاماً ضد الملكية أو ما كان يُعرف وقتها باسم "النظام العتيق" فساهم استمراره في اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ونشوء تحالف أوروبي قاده نابليون بونابرت للقضاء على الأمبراطورية البريطانية. ووضعت هذه التطورات الولايات المتحدة أمام خيارات مصيرية في عمرها الغض تطلبت منها اتخاذ قرارات صعبة فدخلت الحرب ضد فرنسا إلى جانب بريطانيا بموجب معاهدة ١٧٩٥، ثم دخلت الحرب ضد بريطانيا إلى جانب فرنسا في العام ١٨١٢ وبرهنت في الحالتين على أن مصالحها التجارية والعسكرية والتوسعية تتقدم علاقاتها التاريخية والثقافية، وعززت بذلك صدق القول المأثور بعدم وجود صداقات دائمة أو عداوات دائمة بل مصالح دائمة.

وكانت المساهمة الأميركية دون المستوى القادر على التأثير في مجرى النزاع بين أكبر أمبراطوريتين أوروبيتين فأخفقت في ترجيح كفة أي من حليفيها المتحاربين حتى على

مستوى القارة التي نشأت فيها. في الحالة الأولى اشتبكت بعض سفنها الحربية في مناوشات محدودة مع قطع من البحرية الفرنسية فردت فرنسا بالتهديد بغزو الولايات المتحدة فاستنجدت بجورج واشنطن، أول رئيس لها، الذي قطع استراحته التقاعدية لقيادة جيش حُشد على عجل لمقاومة الغزو الفرنسي المحتمل، ثم انتهت المناوشات بين فرنسا والولايات المتحدة بعقد هدنة سنة ١٨٠١. أما في الحالة الثانية فكانت البحرية الأميركية أضعف من أن تتصدى لأساطيل الأمبراطورية البريطانية التي هيمنت على محيطات العالمين القديم والحديث، فسيّرت الحكومة الاتحادية جيشاً إلى المكان الوحيد الذي تستطيع فيه مساعدة فرنسا وغزت كندا التابعة للتاج البريطاني للمرة الثانية خلال أقل من ٤٠ عاماً.

وكان الغزو الثاني أقل إخفاقاً من الأول الذي جاء على خلفية رفض كندا الانضمام إلى الاتحاد الأميركي، وانتهت بانتصار معتبر (احتلال مونتريال في نوفمبر ١٧٧٥)، وهزيمة منكرة بدأت على أبواب كيبك. ومني الجيش الأميركي المتحالف مع بعض القبائل الهندية المحلية في الغزو الثاني بهزائم صغيرة أمام القوات البريطانية وحلفائها الهنود وكسب انتصارات أصغر لكن الأميركيين لم يحققوا الهدف الذي تمنّوه. وانتهت الحرب مع بريطانيا بعد أربع سنوات تكسرت فيها نصال على نصال دون أن يتمكن أي من الجانبين من إخراج الوضع العسكري من مستنقع الجمود الذي غرق فيه، لكنها استمرت على جبهات هندية تراكبت المعارك فيها مع المعارك التي خاضها الأميركيون ضد البريطانيين والكنديين اعتباراً من عام ١٨١٢ واستمرت حتى العام ١٨١٨.

وكان التوغل لمواجهة الجيش البريطاني اقتضى اختراق مواطن القبائل الهندية في الشمال الغربي فتصدت القبائل للقوات الأميركية بقيادة زعيم هندي مشهور هو "تيكومثا" (Tecumseh) وعرقلت تقدم تلك القوات في مناطق عدّة. لكن الجيش البريطاني بقيادة هنري بروكتر مُني بهزيمة كبيرة فانسحب داخل الأراضي الكندية فطارده الجيش الأميركي بقيادة وليام هاريسون عبر ولاية انتاريو الكندية إلى أن أقنع تيكومثا بروكتر بوقف تراجعه ومواجهة الجيش الأميركي في مورافيان تاون الواقعة على نهر تيمس (Thames).

وفي الرابع من أكتوبر ١٨١٣ بدأ المحاربون الهنود مناوشات لشغل الجيش الأميركي فيما أمر بروكتر وحدات المدفعية بفتح نيرانها على الجيش الأميركي لدفعه في اتجاه ضفة النهر وتطويقه. لكن المدفعية لم تحقق التأثير المطلوب فشن الخيالة الأميركيون هجوماً صاعقاً على خطوط بروكتر التي سرعان ما تقوضت فقتل جنود واستسلم آخرون وهرب الباقون يتقدمهم بروكتر نفسه. أما تيكومثا فآثر الصمود وتمكن مع نحو ألف من رجاله من صد الهجوم الأول بالخيالة لكن الهجوم الثاني كسر خطوطه الدفاعية وقتل في المعركة.

وانسحب المحاربون الهنود بعد ذلك، ودخل هذا الزعيم الهندي سجل تاريخ الأمة الهندية فيما اعتبره الكنديون بطلاً قومياً. أما وليام هاريسون فركب سجل انتصاره وأصبح رئيساً للجمهورية في ما بعد لكن المرض قتله بعد شهر واحد من انتخابه.

تتوسط معركة تيمس تاريخاً للأمة الهندية في أميركا الشمالية التي تشمل كندا والولايات المتحدة وتستثني المكسيك وأميركا الوسطى يماثل تاريخ الأمم الهندية الأخرى في باقي مناطق العالم الجديد من جهة معاناتها الطويلة وإشرافها على الانقراض على يد الأوروبيين وأوبئتهم. إلا أنه يختلف في نهايته ففي حين سجل عدد الهنود الأصليين في المكسيك وبيرو وغيرها من دول أميركا الوسطى والجنوبية ارتفاعاً كبيراً خلال المئة سنة الماضية فباتوا يشكّلون نحو نصف إجمالي عدد السكان في بعض تلك الدول، فإن عدد الهنود في الولايات المتحدة يقل الآن عن واحد في المئة من نحو ٣٠٠ مليون نسمة بينما كانت نسبتهم ٩٩٪ في منتصف القرن السادس. ويعاني الهنود الحمر في المعسكرات المخصصة لهم من حال معيشية وصفها جندي هندي أميركي خدم في العراق عام ٢٠٠٥ بأنها "أسوأ من حال العراقيين بعد سنتين من الاحتلال".

وتواجه محاولات التوصّل إلى تقدير قريب إلى الواقع لعدد هنود أميركا الشمالية يوم وصول كولومبوس إلى ما صار يُعرف بعد ذلك بالعالم الجديد المشاكل نفسها تقريباً التي تواجه الباحث في ما يتصل بعدد سكان المناطق الأخرى في أميركا الجنوبية، فأعلى التقديرات التي توافرت سابقاً كان ١٦ مليوناً وأدناها نحو نصف مليون نسمة. وصاحب الرقم الأول رسّام اسمه جورج كاتلن تنقل في مناطق العشرات من الأمم الهندية في القرن التاسع عشر ورسم نحو ٦٠٠ لوحة صوّر فيها مختلف أنماط حياتها وعاداتها وخلص إلى الاستنتاج مما رآه وسمعه بأن عدد الهنود كان أيام كولومبوس ١٦ مليوناً، ثم كتب في مذكرته: "هذا العرق النبيل من بني الإنسان يتجه بسرعة إلى الانقراض".

وشاع هذا الرقم وأرقام أخرى رفعت عدد الهنود الحمر في أميركا الشمالية أكثر من ذلك فتدخلت الحكومة ممثلة بمكتب الاحصاء لتحذّر عام ١٨٩٤ من تصديق "الأساطير" الهندية بوجود الملايين من الهنود قبل وصول الأوروبيين، وتزعم أن عدد السكان الأصليين في بداية زمن الاكتشافات لم يتعد نصف مليون بكثير. ولا يزال أنصار التقليل من عدد الهنود يستشهدون بنتائج الإحصاء ذاك لدعم حججهم، ويعودون كلما أثير هذا الموضوع إلى مشاهدات وملاحظات كتاب أوروبيين منهم المفكر الفرنسي إليكسي دو توكفيل Alexis de Tocqueville (١٨٠٥-١٨٥٩) الذي تنقّل في بعض مناطق الولايات

المتحدة عام ١٨٣١ واستنتج بأن أميركا كانت قبل وصول كولومبوس "قارة خاوية تنتظر سكانها" (أي الأوروبيين).

ولتوكفيل ملاحظات مدهشة عن الديمقراطية ومقارنة عجيبة بين الإسلام والمسيحية وتوقعات دقيقة للدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في المستقبل تقع خارج اهتمام هذا الكتاب يمكن أن تكون دراسة ممتعة لمن يجد الوقت. لكن سنأخذ هنا من ملاحظات كاتب فرنسي آخر رافقه في رحلته هو غوستاف بومونت قوله: "لا وقت لدي للحديث عن نوع العواطف التي جاشت في صدورنا ونحن نقطع هذه الدولة التي لها قدم في البراري وقدم في المدن فقبل خمسين سنة كان في استطاعة المرء أن يرى هنا أمماً قوية عدة اختفت من على سطح الأرض أو أقصيت إلى غابات أكثر بعداً من السابق، فهذا بلد يمكن للمرء أن يرى فيه شعوباً جديدة تتكاثر بسرعة ومدناً مدهشة ترتفع بسرعة وتحتل بلا شفقة الأرض التي ملكها هنود تعساء باتوا أضعف من أن يتمكنوا من مقاومة هذا التوغّل. ومنذ نصف قرن فقط ملأت هذه المناطق أسماء أمم "الأوروكوا" و"الموهوك" وقبائلها وبالكاد بقيت ذكراها فغاباتهم العظيمة تتساقط كل يوم وتقوم فوق أنقاضها الأمم المتحضرة، وسيستمر هذا إلى أن يحل اليوم الذي ستُخضع شعوب أخرى هذه الشعوب إلى المصير نفسه".

وهناك ملاحظتان يمكن استحضارهما بخصوص ما تقدم: الأولى أن هذين الكاتبين يتحدثان عن اختفاء الهنود في الولايات المتحدة وليس في المناطق الشاسعة التي كان الهنود لا يزالون يعيشون فيها غرب تلك الدولة وشمالها. أما الملاحظة الثالثة والأهم، في نظرنا، فهي أن جولة توكفيل وبومونت في الولايات المتحدة جاءت في وقت لم تكن فيه معاناة الهنود انتهت بل اقتربت من مرحلة مروعة بدأت، كسابقاتها، مع ارتفاع عدد المهاجرين الأوروبيين الفارين من الحرب والخوف والجوع والمرض في بلادهم الأم.

وخلال الفترة ١٨٣٠-١٨٦٠ سجل عدد سكان الولايات المتحدة ارتفاعاً كبيراً فتجدد الزحف في اتجاه أراضي القبائل الهندية يتقدمه صيادو الحيوانات البرية ثم الجيش فالمزارعون فسماسرة الأرض فالحرفيون فالمستثمرون فترتفع المباني بسرعة مذهلة وتُؤسس المجالس البلدية فمجالس المناطق فمجلس الولاية. ولا تمضي سنوات كثيرة حتى تضيف الولايات المتحدة ولاية جديدة، ثم تتدفق موجات جديدة من المهاجرين فينزلون في موانئ الساحل الشرقي ثم يتوجهون إلى الغرب وتتكرر المشاهد نفسها والنتيجة نفسها. وحكمت المعاهدات بعض حالات الاستيطان في المناطق الهندية فيما أبرمت صفقات لشراء أراضي الهنود بسعر كان مرّة دولاراً واحداً للأكر (٤,٠٠٠ متر مربع). إلا أن الحالات الأخرى تضمنت طرد الهنود من أراضيهم أو تهجيرهم إلى مناطق أخرى أو اختصار الطريق وقتلهم عن بكرة أبيهم وإحراق مخيماتهم.

وقام بين الجهتين منذ البداية سوء فهم عجيب فمن يقرأ ملاحظات الملاحين الأوائل (بمن فيهم كولومبوس نفسه) عن السكان الأصليين سيكوّن صورة عن شعوب غلبت على طبيعتها الوداعة والاطمئنان إلى الرجل الأبيض لذا كانوا يتساءلون دائماً عن سبب ارتداء الجنود الأسبان الزرد والخوذ الحديد وإصرارهم على إبقاء بنادقهم في متناول اليد معظم الوقت خصوصاً أن معظم أسلحة السكان الأصليين كانت مصنوعة من الخشب. وفي الأميركيتين أدغال وحيوانات برية كثيرة لكن الكلاب التي نقلها الأسبان معهم كانت غاية في الشراسة، وكان بعضها استطاب لحم الإنسان ودمه لذا تطلب الفصل بينها وبين الهنود جهداً خاصاً لا تقوى عليه إلا قلة من المدربين الأقوياء فإن خلوا سبيل الكلب إلى ضحيته، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً، فمصيرها التمزيق لا محالة. أما الملاحظة التي أثارت استغراب الأوروبيين فهي اقتراب مفهوم الملكيّة الفردية في العالم الجديد من المشاع فإذا طلب الأوروبيين منهم شيئاً كانوا يقدمونه لهم لقاء أي شيء تقريباً وأحياناً بلا أي مقابل.

وكان ملايين الهنود يعتاشون من الأرض أو مما يصطادونه من البراري والغابات لذا كانوا جزءاً من الطبيعة المحيطة بهم واعتبروا أنفسهم قيّمين على الأراضي التي يعيشون فوقها لا مُلاكاً لها على عكس الأوروبيين، خصوصاً الانكليز، الذين حكمت علاقتهم بالأرض والعقار صكوك الملكيّة. وكان المستعمرون يعرضون على الهنود المال حيناً والخرز أو القماش الملوّن والمرايا وأشياء مثل هذه في معظم الأحايين الأخرى لقاء الأرض التي يعيشون فوقها فينتقل الهنود إلى مناطق أخرى ثم يعودون إلى الأرض نفسها للصيد أو لجمع الجذور الصالحة للأكل فيستغربون منعهم من دخولها فتنشب المعارك بين الجهتين.

وعشية ولادة الولايات المتحدة وجدت قبائل هندية كثيرة نفسها في جيوب محاطة بحدود لا تعترف بوجودها هي الحدود بين الولايات المختلفة في الاتحاد الجديد أو الحدود على طول هذه الولايات والمناطق الممتدة غرباً باتجاه المحيط الهادىء أو شمالاً باتجاه كندا. ومع ارتفاع عدد المستعمرين بدأت الولايات المختلفة في ممارسة الضغوط على القبائل الهندية لإبعادها بكل الوسائل فرفضت قبائل كثيرة التخلّي عن أراضيها ومنها قبيلة "تشيرووكي" التي تداخلت مناطقها مع أراضي ولايات جورجيا وتنيسي وكارولاينا الشمالية وألباما.

وبدأت الأزمة مع ولاية جورجيا، كما بدأت في حالات كثيرة مشابهة، عندما أدى اكتشاف الذهب في المناطق الهندية عام ١٨٢٩ إلى تدفق ألوف المستوطنين عبر الأراضي الهندية فوسّعت الولاية حدودها في العام التالي لتشمل مناطق الهنود. وناشد الهنود المحكمة العليا التدخل على اعتبار أن أراضيهم تخص أمّة تشيرووكي المستقلة المتحضرة. إلا أن الرئيس أندرو جاكسون كان يؤمن بضرورة إبعاد الهنود فتحرّك لتنفيذ هذا المخطط بعد إقرار مجلس النواب في العام نفسه (١٨٣٠) قانوناً عُرف باسم "قانون الإبعاد" يقضي

بتخويل الرئيس صلاحيات الاتفاق مع الهنود على التخلي عن أراضيهم والانتقال إلى أراض عبر نهر المسيسيبي.

وانتهت سبع سنوات من المباحثات باستصدار قرار يعطي الهنود مهلة تنتهي في ٢٣ مايو ١٨٣٨ للنزوح طوعاً إلى المناطق المحددة لهم أو تهجيرهم بالقوة. وانصاع البعض ورفضت الغالبية فقاد الجنرال وينفيلد سكوت جيشاً قوامه سبعة آلاف جندي بدأوا بسوق الهنود إلى معسكرات تجميع تمهيداً لترحيلهم، وحط كثيرون منهم في تلك المستعمرات ولا متاع معهم سوى ما ستر أجسادهم. وتناهش الهنود المرض والجوع فمات خلق كثير، ثم بدأت بعد ذلك الرحلة في ثلاثة محاور عبر أراض وعرة امتدت نحو ١٢٠٠ ميل وانتهت بموت أعداد كبيرة أخرى. ويُعتقد أن مجموع عدد الهنود الذين شملهم تهجير عام ١٨٤٠ بلغ نحو ٧٠ ألف شخص لكن يختلف كثيرون في تحديد عدد ضحاياه إذ قدرته دراسة صدرت عام ١٩٨٤ بنحو ثمانية آلاف شخص لكن طبيباً رافق مجموعة من المهجّرين قدّره بأربعة آلاف شخص مات نصفهم في المخيمات والنصف الآخر في الدرب الذي سمّاه هنود التشيرووكي "الدرب الذي بكوا فيه" وعُرف لاحقاً باسم درب الدموع Trail of tears.

ولا بد أن تكون هذه الكارثة الإنسانية أبكت كثيراً من الأميركيين الذين عارض بعضهم التهجير الإجباري بشدة لكن الدمع تكفكف بسرعة وتجاوز الإنسانيون الأزمة بلا مضاعفات تُذكر إذ أفسح تهجير عشرات الألوف من الهنود مناطق إضافية للمستوطنين الجدد وضمن إلى حد كبير أحادية عرق الجمهورية ورفع عن كاهل البعض عقدة الذنب من الاستيلاء على أرض ليست لهم والتي لم يكن وجود الهنود بين ظهرانيهم يسمح لهم بتناسيها. وبما أن معظم الصعاب التي يواجهها الإنسان يتركز في تجربته الأولى فإن عمليات التهجير في المرة الثانية والعشرات بعدها كانت أقل ألماً للأميركيين وأفضل تنظيماً وتخطيطاً وأكثر حزماً ومُهد لها بشكل أفضل من خلال إلباس هذه العملية الاستيطانية اللبوس الفلسفي والحضاري.

وبعد ترحيل الأمة التشيرووكية وأربع من الأمم الهندية الأخرى (تشيكاساو، تشوكتاو، كريك، سيمينول) شاع في الولايات المتحدة عام ١٨٣٩ مفهوم استيطاني عُرف باسم "القدر المحتوم" (Manifest Destiny) فُهم منه أن قدر الولايات المتحدة هو أن تتوسع شمالاً وغرباً لتحتل كل قارة أميركا الشمالية فلا مرد لهذا القدر من أن يصبح حقيقة ولا مصد يمكن أن يتوقف عنده لأنه حق إلهي منحه الخالق للأميركيين "لتطوير التجربة العظيمة للحرية وللحكومة الذاتية الفدرالية التي عُهد بها إليهم"، كما قيل آنذاك. ولقيت الفكرة صدى واسعاً وتبنتها الحكومة وتحولت إلى قرار عندما أبلغ الرئيس جيمس بولك مجلس النواب (١٨٤٥/١٢/٢) أن الولايات المتحدة ستبدأ التوسع غرباً بقوة.[١١٨]

واستهدف هذا التوسع أولاً الأمم الهندية المنتشرة عبر الحدود الغربية للولايات المتحدة فأبدت تلك القبائل صموداً لم يَطل أجله في وجه نبع بشري أوروبي لا ينضب وإمكانات حربية ومالية كبيرة. وانتزعت أميركا من الأراضي المنتشرة بينها وبين المحيط الهادىء ما يكفي لقيام ولايات عدّة جديدة، لكن المكسيك وقفت في طريق هذا الامتداد إلى الغرب والجنوب ولم يعد مفر من إبعادها عن الطريق إلى المحيط الهادىء، وكان كل شيء جاهزاً للبدء بعملية التوسع باستثناء الذريعة.

والمكسيك أعرق دول الأميركيتين حضارة إذ تلاحقت عليها عبر ثلاثة آلاف عام حضارات مهمة مثل المايا والأزتك ثم سقطت بيد الفاتحين الأسبان وحملت بعد ذلك اسم "أسبانيا الجديدة". وخلال ٣٠٠ عام من السيطرة الأسبانية تحكّم الإقطاعيون والمتمولون الكبار بالبلد. وطرأ عام ١٨١٠ تطور مدهش عندما خرج قس اسمه "ميغيل هيدالغو إي كاستيا" إلى رعيته في مدينة دولوريس الصغيرة وشجعهم على مواجهة الاقطاعيين. وما لبثت هذه الحركة أن تحولت إلى حركة استقلال وطني فتوجه الثوار إلى العاصمة (مدينة المكسيك) وحرروا في طريقهم مدناً كثيرة لكن العاصمة استعصت. وأثناء تنقل الثوار في تكساس وقعوا في كمين واعتقل القس وعرض على محكمة التفتيش في المكسيك فجرّمته بالهرطقة والخيانة وأعدم رمياً بالرصاص في ٣١ يوليو ١٨١١. ولم تمت حركة الاستقلال بموته وتابعها من حل محله، ثم تطورت المعارك بين الثوار وجيوش الأمبراطورية إلى معارك حرب عصابات ودخل الثوار العاصمة أخيراً عام ١٨٢١ ونالت المكسيك استقلالها.

وفي عام ١٨٣٦ ضمت الولايات المتحدة تكساس التي كانت انفصلت عن المكسيك لكن حدود الولاية الجديدة بقيت محل خلاف بين البلدين فزعمت المكسيك أن نهر نويسيس هو حدود الولاية فيما زعمت الولايات المتحدة أنه نهر غرانديه الأبعد منه، وأمر الرئيس بولك أحد جنرالاته بنشر القوات بين النهرين. وطلبت المكسيك من الجنرال الانسحاب إلى ما وراء نهر نويسيس فرفض فوقعت مناوشات ومعارك محدودة أبلغ الرئيس بولك بعدها مجلس النواب أن المكسيكيين "غزوا أراضينا وسفكوا الدم الأميركي فوق التراب الأميركي". وعارض ممثلو الولايات الشمالية إعلان الحرب على المكسيك واعتبروه محاولة لفرض الرق على ولاية تكساس وبالتالي توسيع رقعة نفوذهم. لكن الجنوبيين أيدوه فكان لهم ما أرادوه لسيطرتهم على مجلس الشيوخ، وأعلنت الحرب فعلاً على المكسيك في ١٣ مايو ١٨٤٦.

وفيما بدأت القوات البحرية احتلال كاليفورنيا، بدعوى الحيلولة دون استيلاء بريطانيا عليها، كانت القوات البرية اقتحمت المكسيك من جبهات برّية عدّة واحتلت سانتافي وسان دييغو ولوس انجليس وغيرها. وفي مارس ١٨٤٧ أسند الرئيس بولك إلى الجنرال

وينفيلد سكوت قيادة جيش جديد اخترق البلاد واحتل العاصمة المكسيكية في العام التالي. ولم تستطع المكسيك المقاومة بعد ذلك فرضخت للأمر الواقع وقبلت كل الشروط الأميركية بما فيها التنازل عن أي مطالب خاصة بالحدود مع تكساس.

وكلفت هذه الحرب التوسعية الخزانة الأميركية نحو مليار دولار بأسعار اليوم إضافة إلى نحو ١٣,٢٠٠ جندي مات أكثرهم (١١,٥٥٠) عرضاً أو مرضاً، وأكثر من أربعة آلاف جريح. لكنها كانت استثماراً كبيراً وكانت مكاسبها هائلة إذ اقتطعت من المكسيك نحو ثلث مساحتها الإجمالية لتتضمن نيفادا ويوتاه ومناطق شاسعة أخرى أتبعت لاحقاً بولايات كولورادو وأريزونا ونيو مكسيكو ووايومنغ إضافة إلى كاليفورنيا التي كانت، ولا تزال، أكبر ولاية أميركية. وحالف مالك كاليفورنيا الجديد الحظ مبكراً عندما اكتشف فيها الذهب بكميات كبيرة عامي ١٨٤٨ و١٨٤٩ مما ساهم في تمويل نموها الاقتصادي وتتابع في ما بعد بوتائر عالية حتى وضعها ناتجها المحلي الإجمالي الضخم في مرتبة الدول العظمى اقتصادياً وأحلها خامساً في سلم دول العالم اليوم.

ولا تتوافر أي أرقام دقيقة عن الخسائر البشرية في صفوف المكسيكيين نتيجة تلك الحرب المعروفة في التاريخ المكسيكي باسم "التدخل الأميركي" و"حرب العدوان الشمالي" إلا أن التقدير الشائع هو ٢٥,٠٠٠ قتيل. وحتى لو كانت الخسائر البشرية أقل من هذا فإن المضاعفات السياسية لتلك الحرب كانت كارثية فزجت المكسيك في اضطرابات مستمرة أجج نارها تدخل القوى العظمى في شؤونها الداخلية وتحكّم بها العسكريون والطغاة والفساد حتى عام ١٩٢٩. وعلى رغم انقضاء أكثر من قرن ونصف القرن على تلك الحرب فإن المرارة لا تزال طعماً دائماً في أفواه المكسيكيين عبّر عنها الرئيس المكسيكي الجنرال بورفيريو دياس بمقولة شهيرة:

"Pobre México! Tan lejos de Dios, y tan cerca de los Estados Unidos."

أي "مسكينة أيتها المكسيك فأنت بعيدة جداً عن الله وقريبة جداً من الولايات المتحدة".

حرب الأهلية

يطلق الأميركيون على حربهم ضد إنكلترا اسم "الحرب الثورية الأميركية" لكن دراسة أسباب هذه الحرب ونتائجها في ضوء البحوث الجديدة لا تسمح بالخلوص إلى اقتناع يبرر هذه التسمية ذلك أن طرد القوات الانكليزية من المستعمرات الثلاث عشرة، بعد سلسلة طويلة من المعارك المتقطعة التي مات خلالها مرضاً أو نتيجة حوادث عرضية (١٨,٠٠٠) شخصاً أي ثلاثة أضعاف القتلى (٦,٨٢٤)، حركة عصيان كبيرة لكنها لم تكن في يوم من الأيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩) التي أزالت نظاماً ملكياً قديماً ونظاماً إقطاعياً أقدم منه

وحررت الفلاحين وقلبت الموازين والمفاهيم السياسية والعسكرية والفكرية والدينية في أوروبا وفي أقسام كبيرة من العالم، ولا يزال بعض تأثيراتها مستمراً حتى اليوم.

وتبدو وثيقة الاستقلال الأميركية (١٧٧٦) ثم الدستور (١٧٧٨) لمن يستعجل القراءة بمثابة إعلانين باهرين لحقوق الإنسان إذ رأت الأولى "أن الناس جميعاً خُلقوا سواسية، وأن الله منحهم من لدنه حقوقاً ثابتة معينة من بينها حق الحياة والحرية ونشدان السعادة". وحدد الدستور أهداف صياغته بـ"تأسيس اتحاد أكثر كمالاً، وإقامة العدل، وضمان الاستقرار الوطني، وتوفير ما يلزم للدفاع المشترك، وإشاعة الرخاء الاجتماعي، والثبات على فضائل الحرية لأنفسنا ولأجيالنا اللاحقة". إلا أن هذه المبادئ المرتفعة في السماء لم تهبط على الأرض تحتها لأن المصالح وقفت دونها حاجزاً منيعاً فأعلت حق الحياة لكن حياة معظم الهنود كانت تنتقل من بؤسٍ إلى آخر في صراع دائم من أجل البقاء، ورفعت شأن الحرية لكنها لم تحرر العبيد، ومجّدت المساواة لكنها لم تمنح النساء حق الانتخاب. ولم يكن الغرض الأساسي من قيام الجمهورية قلب الموازين السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل نظام اتحادي اكتسب قدراً مهماً من قدرته على الاستمرار من التنازلات وحلول الوسط والتوازنات واستبقى فتيل النزعة الاستقلالية القوية التي فجّرت كيانه في حرب أهلية حارقة استعرت بين عامي ١٨٦١ و١٨٦٥. لذا لم ينشأ وضع اقتضى تطبيق المبادئ النظرية على الواقع لأن الواقع كان مقبولاً ولأن القبول به كان يعني الإبقاء على الأمر الواقع. لذا وجدنا جورج واشنطن يقدم للفرنسيين في هاييتي بعد أربع سنوات من صدور الدستور مساعدات سخية لإفشال ثورة العبيد لأنه كان نفسه من كبار ملاك العبيد ومات عام ١٧٩٩ وفي مزارعه ٣١٦ عبداً.

وانقضى قرنان وعقدان على استقلال الولايات المتحدة لكن النزعة الانفصالية تبرز كلما نشب خلاف بين حكومات الولايات والحكومة الفدرالية في شأن حقوق كل منهما يفاقمها خلاف أشمل برز في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ خطاً فاصلاً واهياً بين الناخبين كما لو أنهم في جمهوريتين متباعدتين لا في جمهورية متقاربة واحدة. وكما أن الحياة تحمل في جذورها بذور الفناء فإن الوحدة تحمل في أصولها بذور الانفصال فيوم أخفقت أصوات الناخبين في حسم الانتخابات تلك، خرج أنصار الحزب الجمهوري إلى شوارع العاصمة وراحوا يهتفون: "بوش أو الانفصال" فتدخلت المحكمة الفدرالية العليا مكرهة وحسمت ما لم يحسمه الشعب، ثم حسم الرئيس بوش أمر الشكوك التي أحاطت بطريقة وصوله إلى البيت الأبيض في المرة الأولى عندما دفع الناخبين إلى إعادته إلى مكتبه وهو يسوقهم إلى صناديق الاقتراح ملوحاً بسوط الخوف من الإرهاب.

وكانت الولايات المتحدة عشية تلويح بعض الولايات الجنوبية بسوط خوف آخر هو

الانفصال تتألف من ٤٢ ولاية ضمت ٣١ مليون نسمة غربها تحت التأسيس وشرقها قديم شماله صناعي وتجاري متطور استوعب ٧١٪ من عدد السكان في ٢٣ ولاية، وجنوبه زراعي أقل تطوراً تألف من ١١ ولاية واستوعب النسبة الباقية من عدد السكان. وكان الفرق بين الجهتين في الإنتاج هائلاً فمثّل الشمال نحو ٩٢٪ منه لذا كانت الهوة في المستويين الإنتاجي والمعاشي بين الشمال والجنوب كبيرة جداً ولم يعد في استطاعة الولايات الجنوبية عكس هذا الاتجاه. وكان المستقبل المنظور بالنسبة لمعظم هذه الولايات الجنوبية قاتماً ثم تحول إلى سواد عندما بدأت تفقد هيمنتها التاريخية على رئاسة الجمهورية ومجلسي النواب والشيوخ لتعكس بذلك تراجع هيمنة البروتستانت الإنكليز على الساحة السياسية في فترة مثّل فيها الإيرلنديون الكاثوليك ٣٩٪ من عدد السكان يليهم الألمان بنسبة ٣٠٪ وبخليط ديني غلبت عليه البروتستانتية.

وفي هوليود والأدبيات التاريخية المتصلة بالحرب الأهلية تركيز كبير على تصويرها كحرب لتحرير العبيد الأفارقة. وكانت مسألة العبيد إحدى خلفيات تلك الحرب لكنها لم تكن السبب الحقيقي وهو انفصال عدد من الولايات الجنوبية عن الاتحاد فلو لم تنفصل لما نشبت الحرب، ولو لم تشعر تلك الولايات التي كانت تعيش عالماً منغلقاً على نفسه أنها وصلت إلى طريق سياسي واقتصادي مسدود لما انفصلت أصلاً، ولما أقدمت على حرب كانت تعرف أنها لن تتمكن من تحقيق النصر النهائي فيها، ولن تتمكن من الابقاء طويلاً على نظام عبودية قديم في عالم جديد نبذ العبودية.

ولا ننتقص من شخصية مهمة مثل الرئيس أبراهام لنكولن إذا قلنا إنه كان يعارض العبودية كمبدأ أخلاقي وكصاحب برنامج معارض للرق حمله والحزب الجمهوري الذي يمثله إلى سدة الحكم في انتخابات عام ١٨٦٠. لكن موقفه تجاه العبيد كسياسي لم يكن نهائياً إذ قاوم انضمام أي ولاية جديدة تقر الرق لكنه اعترف أن الحكومة لا تملك الصلاحيات لمنع الرق في ولايات الاستعباد. لذا لم يدخل قراره بتحرير العبيد حيز التنفيذ إلا في السنة الثالثة من الحرب (١٨٦٣/١/١). وظل إلغاء الرق حتى في تلك المرحلة اللاحقة من النزاع هدفاً ثانياً تقدمه دائماً هدف المحافظة على وحدة الاتحاد.

ولبى لنكولن بمعارضته الرق تطلعات أميركيين كثيرين لكن فوزه جاء نتيجة أصوات الولايات (١٨٠ صوتاً من إجمالي ٣٠٣) وليس أصوات الناخبين فلم يحز إلا على ٤٠٪ فقط. ولا نظن أن لنكولن الذكي فاتته أهمية معارضة الرق في استمالة الرأي العام العالمي إلى جانبه فعلى الرغم من أن الدول الأخرى لم تنضم إلى لنكولن في حربه مع الجنوب إلا أن تلك الدول لم تؤيد الجنوب أيضاً لأن هذا يعني تأييد الرق الذي نأت بنفسها عنه فنأت عن تأييد الجنوب وكان هذا التنائي مقتلاً أكيداً لولايات الاستعباد.

وحررت الفلاحين وقلبت الموازين والمفاهيم السياسية والعسكرية والفكرية والدينية في أوروبا وفي أقسام كبيرة من العالم، ولا يزال بعض تأثيراتها مستمراً حتى اليوم.

وتبدو وثيقة الاستقلال الأميركية (١٧٧٦) ثم الدستور (١٧٧٨) لمن يستعجل القراءة بمثابة إعلانين باهرين لحقوق الإنسان إذ رأت الأولى "أن الناس جميعاً خُلقوا سواسية، وأن الله منحهم من لدنه حقوقاً ثابتة معينة من بينها حق الحياة والحرية ونشدان السعادة". وحدد الدستور أهداف صياغته بـ"تأسيس اتحاد أكثر كمالاً، وإقامة العدل، وضمان الاستقرار الوطني، وتوفير ما يلزم للدفاع المشترك، وإشاعة الرخاء الاجتماعي، والثبات على فضائل الحرية لأنفسنا ولأجيالنا اللاحقة". إلا أن هذه المبادئ المرتفعة في السماء لم تهبط على الأرض تحتها لأن المصالح وقفت دونها حاجزاً منيعاً فأعلت حق الحياة لكن حياة معظم الهنود كانت تنتقل من بؤسٍ إلى آخر في صراع دائم من أجل البقاء، ورفعت شأن الحرية لكنها لم تحرر العبيد، ومجدت المساواة لكنها لم تمنح النساء حق الانتخاب. ولم يكن الغرض الأساسي من قيام الجمهورية قلب الموازين السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل نظام اتحادي اكتسب قدراً مهماً من قدرته على الاستمرار من التنازلات وحلول الوسط والتوازنات واستبقى فتيل النزعة الاستقلالية القوية التي فجّرت كيانه في حرب أهلية حارقة استعرت بين عامي ١٨٦١ و١٨٦٥. لذا لم ينشأ وضع اقتضى تطبيق المبادئ النظرية على الواقع لأن الواقع كان مقبولاً ولأن القبول به كان يعني الإبقاء على الأمر الواقع. لذا وجدنا جورج واشنطن يقدم للفرنسيين في هاييتي بعد أربع سنوات من صدور الدستور مساعدات سخية لإفشال ثورة العبيد لأنه كان نفسه من كبار ملاك العبيد ومات عام ١٧٩٩ وفي مزارعه ٣١٦ عبداً.

وانقضى قرنان وعقدان على استقلال الولايات المتحدة لكن النزعة الانفصالية تبرز كلما نشب خلاف بين حكومات الولايات والحكومة الفدرالية في شأن حقوق كل منهما يفاقمها خلاف أشمل برز في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ خطاً فاصلاً واهياً بين الناخبين كما لو أنهم في جمهوريتين متباعدتين لا في جمهورية متقاربة واحدة. وكما أن الحياة تحمل في جذورها بذور الفناء فإن الوحدة تحمل في أصولها بذور الانفصال فيوم أخفقت أصوات الناخبين في حسم الانتخابات تلك، خرج أنصار الحزب الجمهوري إلى شوارع العاصمة وراحوا يهتفون: "بوش أو الانفصال" فتدخلت المحكمة الفدرالية العليا مكرهة وحسمت ما لم يحسمه الشعب، ثم حسم الرئيس بوش أمر الشكوك التي أحاطت بطريقة وصوله إلى البيت الأبيض في المرة الأولى عندما دفع الناخبين إلى إعادته إلى مكتبه وهو يسوقهم إلى صناديق الاقتراح ملوحاً بسوط الخوف من الإرهاب.

وكانت الولايات المتحدة عشية تلويح بعض الولايات الجنوبية بسوط خوف آخر هو

الانفصال تتألف من ٤٢ ولاية ضمت ٣١ مليون نسمة غربها تحت التأسيس وشرقها قديم شماله صناعي وتجاري متطور استوعب ٧١٪ من عدد السكان في ٢٣ ولاية، وجنوبه زراعي أقل تطوراً تألف من ١١ ولاية واستوعب النسبة الباقية من عدد السكان. وكان الفرق بين الجهتين في الإنتاج هائلاً فمثّل الشمال نحو ٩٢٪ منه لذا كانت الهوة في المستويين الإنتاجي والمعاشي بين الشمال والجنوب كبيرة جداً ولم يعد في استطاعة الولايات الجنوبية عكس هذا الاتجاه. وكان المستقبل المنظور بالنسبة لمعظم هذه الولايات الجنوبية قاتماً ثم تحول إلى سواد عندما بدأت تفقد هيمنتها التاريخية على رئاسة الجمهورية ومجلسي النواب والشيوخ لتعكس بذلك تراجع هيمنة البروتستانت الإنكليز على الساحة السياسية في فترة مثّل فيها الإيرلنديون الكاثوليك ٣٩٪ من عدد السكان يليهم الألمان بنسبة ٣٠٪ وبخليط ديني غلبت عليه البروتستانتية.

وفي هوليود والأدبيات التاريخية المتصلة بالحرب الأهلية تركيز كبير على تصويرها كحرب لتحرير العبيد الأفارقة. وكانت مسألة العبيد إحدى خلفيات تلك الحرب لكنها لم تكن السبب الحقيقي وهو انفصال عدد من الولايات الجنوبية عن الاتحاد فلو لم تنفصل لما نشبت الحرب، ولو لم تشعر تلك الولايات التي كانت تعيش عالماً منغلقاً على نفسه أنها وصلت إلى طريق سياسي واقتصادي مسدود لما انفصلت أصلاً، ولما أقدمت على حرب كانت تعرف أنها لن تتمكن من تحقيق النصر النهائي فيها، ولن تتمكن من الابقاء طويلاً على نظام عبودية قديم في عالم جديد نبذ العبودية.

ولا ننتقص من شخصية مهمة مثل الرئيس أبراهام لنكولن إذا قلنا إنه كان يعارض العبودية كمبدأ أخلاقي وكصاحب برنامج معارض للرق حمله والحزب الجمهوري الذي يمثله إلى سدة الحكم في انتخابات عام ١٨٦٠. لكن موقفه تجاه العبيد كسياسي لم يكن نهائياً إذ قاوم انضمام أي ولاية جديدة تقر الرق لكنه اعترف أن الحكومة لا تملك الصلاحيات لمنع الرق في ولايات الاستعباد. لذا لم يدخل قراره بتحرير العبيد حيز التنفيذ إلا في السنة الثالثة من الحرب (١٨٦٣/١/١). وظل إلغاء الرق حتى في تلك المرحلة اللاحقة من النزاع هدفاً ثانياً تقدمه دائماً هدف المحافظة على وحدة الاتحاد.

ولبى لنكولن بمعارضته الرق تطلعات أميركيين كثيرين لكن فوزه جاء نتيجة أصوات الولايات (١٨٠ صوتاً من إجمالي ٣٠٣) وليس أصوات الناخبين فلم يحز إلا على ٤٠٪ فقط. ولا نظن أن لنكولن الذكي فاتته أهمية معارضة الرق في استمالة الرأي العام العالمي إلى جانبه فعلى الرغم من أن الدول الأخرى لم تنضم إلى لنكولن في حربه مع الجنوب إلا أن تلك الدول لم تؤيد الجنوب أيضاً لأن هذا يعني تأييد الرق الذي نأت بنفسها عنه فنأت عن تأييد الجنوب وكان هذا التنائي مقتلاً أكيداً لولايات الاستعباد.

ولعل الأدهى من فوز لنكولن في تلك الانتخابات من وجهة نظر الولايات الجنوبية أمران: الأول أن الحزب الجمهوري تبنّى سياسة حماية المنتوجات الأميركية من خلال مضاعفة التعرفة الجمركية على عدد من السلع المستوردة لتصل إلى ٣٧٪ فاستفادت منه صناعات الولايات الشمالية لكن الضرر الذي لحق بالولايات الجنوبية التي قام اقتصادها على الزراعة فاق المنفعة فلم تكن تنتج الكثير من المواد التي حمتها الحكومة. ثم أن الدول التي كانت تستورد من الولايات الجنوبية القطن والتبغ ردت على رفع التعرفة بالمثل فقل الطلب على المنتوجين وتأثر بالتالي أصحاب المزارع الكبيرة الذين سيطروا على الساحة السياسية والاجتماعية في تلك الولايات واحتكروا إلى حد كبير رئاسة الجمهورية حتى تلك الفترة. أما الأمر الثاني، والأهم، فهو أن الانتخابات أسفرت عن خسارة نفوذ الولايات الجنوبية في مجلس الشيوخ ووضعتها في مواجهة قدر محتوم كان سيبقيها في صف الأقلية في المستقبل المنظور.

وكان تباين الرأي العام في الولايات المتحدة إزاء العبودية يُقاس بالفراسخ إذ نمت اعتباراً من بداية العشرينات من القرن التاسع عشر حركة لإلغاء العبودية تُوّجت بإقامة دولة مستقلة في ليبريا (١٨٤٧) نُقل إليها عدد من العبيد الأفارقة الذين فروا من ملاّكهم في الولايات المتحدة. لكن أميركيين كثيرين يعيدون الفضل في تسليط الضوء الأكبر على معاناة العبيد إلى رواية هارييت بيتشر ستو "كوخ العم توم" التي صدرت عام ١٨٥٢. وتعتبر هذه الرواية من الروايات الإنسانية المهمة لكنها ليست الرواية الثورية التي لعبت دوراً أساسياً في إنهاء الرق في العالم. وهي ليست بالتأكيد الصوت الأميركي المدوّي دفاعاً عن أبسط حقوق الإنسان كما صوّره الاعلام الأميركي. ولم تكن المؤلفة ستو ولدت (١٨١١) عندما ألغت الأمبراطورية البريطانية الرق في بريطانيا عام ١٨٠٧. وكانت بريطانيا تغرّم تجار العبيد من القباطنة السفن التي ترفع العلم البريطاني ١٠٠ جنيه عن كل عبد فصار بعضهم يرمي العبيد في البحر إن رأى سفينة ملكية في الأفق. فسنّت الحكومة عام ١٨٢٧ قانوناً يقضي بإعدام كل من يتاجر بالعبيد، ثم حررت جميع العبيد في كل ممالكها الشاسعة في الأول من أغسطس ١٨٣٤ أي قبل صدور رواية ستو بنحو ١٨ عاماً. ولم تسمح فرنسا أبداً بالرق في أراضيها لكنها أتاحت الاستعباد في بعض مستعمراتها في البحر الكاريبي (١٨٠٢) ثم عادت وألغت الرق تماماً في كل ممالكها عام ١٨٤٨.

ويعني هذا أن العالم المتمدن كان تجاوز مشكلة الرق وانشغل بمشاكله الأخرى عندما بدأ البعض في الولايات المتحدة يقارن بين فضائله ومساوئه. ولهذه المقارنة المتأخرة جداً أسباب كثيرة أهمها أن تاريخ بناء الولايات المتحدة ارتبط بالرق كما لم ترتبط به دولة أخرى في العالم إذ لم يكن مضى على تأسيس أول مستعمرة في أميركا (جيمس تاون) ١٢

عاماً عندما وصلت إليها أول دفعة من العبيد (١٦١٩). وعندما بدأت الضغوط تشتد للحاق بالدول الأخرى وإلغاء الرق تذرعت الولايات الجنوبية بضرورات اقتصادية لتسويغه إذ تركزت فيها زراعة القطن والتبغ وكلاهما يتطلب عمالة كثيفة، وافترض تحقيق أكبر ربح ممكن من هذا النشاط وإنتاجه بأقل تكلفة ممكنة وجوب توفير عمالة مجانية. ومع ازدياد الطلب على القطن عالمياً ازدادت مساحات زراعته وازداد عدد الأفارقة المكلفين به حتى وصلت نسبتهم عام ١٨٦٠ إلى ١١٪ من عدد سكان الولايات المستعبدة، أي نحو أربعة ملايين عبد. وكان بعض العبيد يفر من مالكه إلى الولايات الشمالية مما زاد حدة التوتر بين ولايات الاستعباد التي كانت تطالب بإعادة العبيد الفارين، والولايات التي تحظر الرق فتخفي العبيد أو تتلكأ في إعادتهم.

ولم يكن لنكولن احتفل بعد بتنصيبه الرسمي الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة عندما أعلنت سبع ولايات جنوبية (كارولاينا الجنوبية، المسيسيبي، فلوريدا، ألباما، جورجيا، لويزيانا، تكساس) انفصالها وأسست في الرابع من فبراير ١٨٦١ "الاتحاد الكونفدرالي للجمهوريات الأميركية" وانتخبت رئيساً لهذه الجمهورية ووضعت دستوراً منفصلاً، فيما أحجمت أربع ولايات أخرى عن الانفصال. وأقامت الولايات حقها في الانفصال على قراءتها للدستور والتعديلات والإضافات التي ألحقت به، فيما قرأها لنكولن بشكل مغاير تماماً ورأى علاوة على ذلك أن الولايات منفردة لا تستطيع سن قوانين للتعامل مع مواطنيها تختلف عن تلك التي ثبّتها الدستور. وناشد لنكولن الولايات المنفصلة العودة عن انفصالها فرفضت ثم أطلقت الشرارة الأولى نفسها في ١٢ إبريل من العام ذاته عندما فتحت قوات جنوبية النار على حامية فدرالية في ولاية كارولاينا الجنوبية وأجبرتها على الاستسلام. وكانت الحادثة تلك بداية حرب أهلية تعتبر من أكثر الحروب الأهليّة دموية في التاريخ الحديث، ولا تزال صورها حيّة إلى اليوم في مناطق كثيرة من الجنوب الذي لم يعترف مطلقاً بالنهاية التي آلت إليها.

وكانت ولايات الاتحاد تعتقد أن شن هجوم صاعق على القوات الكونفدرالية وتحطيمها كفيل بوضع نهاية سريعة للحرب لكن الأمل خاب بعد سلسلة من المعارك التي أثبتت بأس القوات الكونفدرالية وقدرتها على نقل الحرب إلى الولايات الشمالية المتاخمة. وكانت الحرب دخلت شهرها الثالث عشر عندما قاد الجنرال الجنوبي روبرت لي جيشاً من ٥٥ ألف رجل وعبر نهر بوتوماك إلى ولاية ماريلاند الشمالية في الخامس من سبتمبر لهدف تكتيكي هو إتاحة الفرصة لمزارعي ولاية فيرجينيا لجمع المحصول، وهدف استراتيجي كبير هو إنزال هزيمة منكرة بالقوات الشمالية يمكن أن تؤدي إلى ضم تلك الولاية إلى الاتحاد الكونفدرالي وإجبار الولايات الاتحادية على نشدان الصلح مع احتمال اعتراف

الأمبراطوريتين البريطانية والفرنسية بالكيان المنفصل نتيجة مثل هذا الانتصار. وصبيحة السابع عشر من الشهر نفسه التقى الجيشان في الحقول القريبة من خور انتييتام ونشبت معركة وصلت الأوج في الضحى عندما تدافع الجيشان في اتجاه مواقع بعضهما البعض. ولم تهبط الظلمة إلا وكان تراب حقول الذرة تشبّع بدم نحو ٤,٨٠٠ قتيل وأكثر من ١٨,٠٠٠ جريح من الجانبين، والتصقت الجثة بالجثة فلم تبن الأرض تحتها على مسافات واسعة.

وانسحب الجنرال لي تحت جنح الظلام وتمكن في ما بعد من تحقيق انتصارات عدّة شجعته على غزو الشمال مرة ثانية فقاد في العام التالي جيشاً أكبر قوامه نحو ٧٥,٠٠٠ جندي واصطدم مع جيش اتحادي قاده الجنرال جورج ميد على رأس ٩٠,٠٠٠ جندي على أطراف مدينة غيتسبرغ في ولاية بنسلفانيا في معركة شرسة شغلت الأيام الثلاثة الأولى من يونيو ١٨٦٣. وانتهت المعركة بمصرع وجرح نحو ٥١,٠٠٠ جندي من الجانبين وانسحاب الجنرال لي إلى فيرجينيا. ولم تحاول الجيوش الكونفدرالية نقل الحرب إلى الشمال بعد تلك المعركة.

وفي مطلع عام ١٨٦٤ عين الرئيس لنكولن الجنرال عوليس غرانت قائداً عاماً للقوات الاتحادية وبدأ التخطيط لإنهاء التمرد في الجنوب بتوجيه جيوش عدّة إلى عمق الولايات الكونفدرالية على رأس جنرالات مثل ميد ووليام شيرمان. ورأى لنكولن وقادته العسكريون أن الطريقة الأسرع لإنهاء الحرب هي تدمير البنية الاقتصادية والعمرانية التي تموّلها. وبدأ الجنرالات تطبيق هذه الاستراتيجية خلال عمليات عسكرية تالية أشهرها تلك التي شنها الجنرال الاتحادي شيرمان على ولاية جورجيا فدخل عاصمة الولاية (أطلانطا) في الثاني من سبتمبر ١٨٦٤ ثم اخترق جيشه أراضيها في اتجاه البحر فعاث فساداً وتخريباً شمل إحراق البلدات والمزارع ونهب المحصول والإجهاز على قطعان الماشية وكل ما من شأنه تدمير البنية الاقتصادية في تلك الولاية.

وفي يونيو ١٨٦٤ بدأت القوات الاتحادية حصار مدينة بيترسبرغ (ولاية فيرجينيا) فاستمر أكثر من عشرة أشهر. ولما حاول الجنرال لي الإفلات من الطوق والانضمام إلى القوات الكونفدرالية في كارولاينا الشمالية كان الجنرال غرانت له بالمرصاد فاستسلم في التاسع من إبريل عام ١٨٦٥ وتبع ذلك استسلام كل القوات الكونفدرالية البرية في يونيو من العام نفسه، وحذت القوات البحرية حذوها قبل انصرام العام.

وبهزيمة الجنوب انتقل الثقل السياسي إلى الشمال فيما ضمن إلغاء الرق في الولايات الجنوبية إفقاد اقتصادها الميزة التي اكتسبها من الاستعباد. وترنّح اقتصاد الجنوب طويلاً لهذا وللدمار الشامل الذي ألحقته القوات الاتحادية، ثم تعرّض إلى ضربة أخرى عندما بدأت

مصر والهند زراعة القطن فانتشر الفقر في مناطق شاسعة من الجنوب. ولم يستطع كثيرون من سكان تلك الولايات نسيان هزيمتهم فصارت كتلة معارضة صلبة فلم تصوت ولايات مسيسيبي وألباما وجورجيا وأركنسو للحزب الجمهوري في كل الانتخابات الرئاسية بين ١٨٦٧ و١٩٦٤ (فاز فيها الديمقراطي ليندون جونسون)، فيما صوتت كل من ولايتي كارولاينا الجنوبية ولويزيانا للحزب الجمهوري مرة واحدة فقط.

وانقلب الوضع تماماً الآن فأضحى الجنوب أهم قاعدة للحزب الجمهوري على الرغم من أن الرئيس جورج بوش الابن لم يفز بفترة ثانية في انتخابات ٢٠٠٤ إلا بعدما صوتت ولاية أياوا الشمالية له فانتصر على المرشح الديمقراطي جون كيري بفارق بسيط لم يزد كثيراً على ١٢٠ ألف صوت. وحدث شيء قريب من العكس في الشمال فأصبحت في معظمها قاعدة للحزب الديمقراطي تساندها قاعدة على الساحل الغربي تضم ولايات كاليفورنيا وأوريغون وواشنطن.

ومن المفارقات المحزنة لهذه الحرب أنها أنهت العبودية لكنها أخفقت إخفاقاً ذريعاً في إنهاء اضطهاد الأفارقة الأميركيين. إذ أعطى التعديل الدستوري الثالث عشر ثم الرابع عشر فالخامس عشر الحكومة الفدرالية صلاحيات التدخل في الولايات الجنوبية للسماح للأفارقة بممارسة حرياتهم المدنية بموجب تلك التعديلات التي دعمها قانون الحقوق المدنية للعام ١٨٧٥. لكن عهد الحرية كان قصيراً وانتهى بانتهاء إعادة إعمار الجنوب (١٨٧٧) وما تلاه من رفع ترتيب يشبه الوصاية الاتحادية على الولايات الكونفدرالية السابقة.

وفيما انشغلت الحكومة الفدرالية بسلسلة من حروب الإبادة ضد القبائل الهندية في منطقة البراري الكبرى الممتدة من ولاية تكساس جنوباً إلى الحدود الكندية شمالاً، بدأت الصفوة البيضاء من ملاك المزارع والمتمولين والمتنفذين والسياسيين الجنوبيين في استعادة مراكزها السابقة ضمن تجمع عُرف باسم "المستردّون" (Redeemers). واستخدمت الجماعات العنصرية نفوذها لاستصدار جملة من القوانين المحلية التي عُرفت استهزاءً باسم "قوانين جيم كرو" (نسبة إلى شخصية كاريكاتورية زنجية بالاسم نفسه) وألغت عملياً معظم الحريات التي مُنحت للزنوج سابقاً، ثم أحلت محلها نظاماً عنصرياً فظيعاً فرضته على المستويين الحكومي والشعبي استمر حتى الستينات من القرن العشرين حتى ليكاد المرء وهو يستعرض بعض ممارسات تلك العنصرية في تلك الفترة السوداء يترحّم على أيام العم توم وكوخه.

الهولوكوست الأحمر

لم يلعب العرب والمسلمون أي دور على الإطلاق في هولوكوست (محارق) اليهود في ألمانيا

الذي جاء على خلفيات عدّة منها دور اليهود في زج الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا ضد ألمانيا. لذا يحار المرء في تفسير سبب انضمام عرب وإيرانيين ومسلمين آخرين إلى معسكر جماعات اليمين والنازية الجديدة في أوروبا وأميركا التي تنكر وقوع مذابح ضد اليهود أو تقلل من ضحاياها، والمضي في هذا الموقف الغريب إلى حد تنظيم المؤتمرات الدولية المكرسة لنفي وقوع الهولوكوست ومنها مؤتمر طهران في ديسمبر ٢٠٠٦. ولا يبدو أن أصحاب هذا الموقف أخذوا في الاعتبار أن الفعل يستدرج رد الفعل، لذا لا يمكن إنكار مسؤولية مؤتمر طهران عن تبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٧/١/٢٦) قراراً وافقت عليه ١٠٣ دول نص على "رفض اي إنكار للهولوكوست كواقعة تاريخية".

إن استعراض الأوراق المقدمة في مؤتمر طهران لا يكشف وجود ورقة واحدة تشرح لنا ما هي طبيعة الفوائد التي ستعود على الإسلام بإنكار وقوع الهولوكوست أو بالاستنتاج أن الضحايا كانوا ثلاثة ملايين أو أقل وليس ستة ملايين. واليهود وإسرائيل أكبر مستفيد من مثل هذه المؤتمرات لا العرب والإسلام لأنها تساهم في حصر الاهتمام بمأساة حدثت قبل ستين سنة وتبعده عن مأساة أكبر بكثير هي الحرب العالمية الثانية التي أودت بحياة ١٦٠ مليون شخص على الأقل، وبالمأساة التي انتكب بها الفلسطينيون والعرب منذ ١٩٤٨. وبدلاً من أن تُضعف هذه المواقف الرعناء الاهتمام بالهولوكوست نراها عززته من خلال اعتبار يوم الـ٢٧ من يناير من كل عام مناسبة ليتذكر العالم ضحايا الهولوكوست وينسى ضحايا ضحايا الهولوكوست. ولكل موّاله فربما كان أجدى تنظيم مؤتمر عن الهولوكوست الذي يتعرض له الفلسطينيون في فلسطين فلعل الفلسطينيين عندها كانوا سيحظون ببعض ما تحظى به إسرائيل من عطف وتأييد، ولعل ألمانيا كانت ستقر عندها أنها مسؤولة لا عن الهولوكوست اليهودي فقط بل عن الهولوكوست الفلسطيني، جزئيّاً على الأقل، وتقدم لهم ربع التعويضات التي قدمتها لليهود كتعويضات عن الهولوكوست منذ عام ١٩٤٩ بقيمة ٦٣ مليار يورو، أي ١٠ آلاف يورو عن كل ضحية.

وكانت السياسة في القرن التاسع عشر "فن الممكن"، وأصبحت في هذا القرن "فن التلفيق" والكيل بمكيالين أو أكثر، لذا وجدنا أميركا تقدمت بمشروع استصدار الإجماع الدولي لإدانة إنكار هولوكوست اليهود لكنها أنكرت على الدوام حدوث هولوكوست الهنود الحمر للاستيلاء على أراضيهم، وقللت دائماً من الهولوكوست الذي تعرض له ملايين الأفارقة العبيد. وكانت الحرب ضد الهنود في عهد ما قبل حرب الاستقلال وفرت الخبرة العسكرية التي وظّفها القادة العسكريون للمستعمرات الثلاث عشرة في قتال بريطانيا، وكانت الدروس التي تعلمها القادة العسكريون في تلك الحرب مفيدة في الحروب

التي خاضها الجيش الأميركي ضد بريطانيا والهنود في حرب عام ١٨١٢ وما تلاها. وأتاحت الحرب التوسعية ضد المكسيك اكتساب خبرات جديدة إذ كانت أول حرب رئيسية ضد دولة مستقلة. وبرز في هذه الحرب بعض الضباط الذين قادوا الجيوش الاتحادية خلال الحرب الأهلية مثل شيرمان وشيريدان (فيليب) وكستر (جورج) وتمكنوا بفضل خبراتهم العسكرية وشدة بأسهم من إنهاء الحرب. لكن الثمن كان هائلاً فقتل أو قضى نحبه في ساحة المعارك نحو ٥٥٨ ألف جندي فيما جرح أكثر من ٤٠٠ ألف آخرين بمجموع يزيد على ٩٧٠ ألف جندي بين قتيل وجريح ظل الأعلى في الحروب الأميركية حتى الحرب العالمية الثانية.

ويعتبر بعض الاستراتيجيين العسكريين الحرب الأهلية الأميركية أول حرب شاملة في العالم إذ اشترك فيها نحو عشرة في المئة من سكان الولايات المتحاربة آنذاك (١٢٪ في الحرب العالمية الثانية) واتسع نطاق الحرب خارج ساحات القتال ليتضمن إزالة البنية الاقتصادية. وصار هذا التدمير المقصود يُعرف في ما بعد باسم مبدأ حرب "الأرض المحروقة" (Scorched earth) ودرسه الضباط المرشحون في الكليّات العسكرية وطبّقوه في الفلبين والحرب العالمية الثانية والحرب الكورية والحرب الفيتنامية وفي كثير من مناطق الأنبار مثل مدينة الفلوجة عام ٢٠٠٤.

وتزامن انتهاء الحرب الأهلية مع استئناف مد خط السكة الحديد لتصل بين الولايات الشرقية وكاليفورنيا مما اقتضى التوغل في البراري والسهول الشاسعة التي سكنتها أمم هندية كثيرة. وثار بعض هذه الأمم وحاول وقف مد الخط فوجهت الحكومة الجيوش للقضاء على كل من يعارض المشروع بقيادة ضباط اشتركوا في الحرب الأهلية مثل شيرمان وشيريدان وكستر، وطبّق هؤلاء الاستراتيجية التي أثبتت نجاحها الحاسم في الحرب الكاسحة التي كانت انتهت للتو ونعني بها استراتيجية "الأرض المحروقة".

وكان معظم القبائل الهندية التي انتشرت في شكل جيوب توزعت داخل حدود الولايات الأميركية أو على تخومها انتهت في المعسكرات المخصصة لها عندما اندلعت الحرب الأهلية فالتحقت الكتائب والمتطوعون بجيوش طرفي النزاع إلا أن الأوامر صدرت إلى آخرين بقتال القبائل الهندية ومنهم جيش من المتطوعين قاده كيت كارسون فعاث في أراضي قبائل الأباتشي فساداً وقتل منهم خلقاً ونقل كثيرين إلى المعسكرات. أما من بقي من تلك القبيلة فتابع المناوشات إلى أن استسلم زعيمهم (جيرونيمو) عام ١٨٨٦. وجاء بعد الأباتشي دور قبيلة النافاهو فقاد كارسون جيشه لمحاربتهم وهو يحمل رسالة من قائده الجنرال جيمس كارلتون إلى تلك القبيلة نأخذ منها الآتي لأنه يلخّص الموقف الأميركي العام من الهنود: "خدعتمونا مراراً وسرقتم شعبنا وقتلتموه طويلاً فما عدنا نأمن جانبكم

إن بقيتم طلقاء في أوطانكم. وهذه حرب بدأناها وسنتابعها ضدكم ولو طالت أعواماً إلى أن تفنوا عن بكرة أبيكم أو تنتقلوا (إلى المعسكرات) فلا بديل غير هذا ولا كلام".

وانتهت الحرب ضد هذه القبيلة كسابقاتها بإلحاق أرومتهم بالمعسكرات. وحدث لباقي القبائل ما حدث لهاتين القبيلتين فلم يتمكن كثير منها من المقاومة طويلاً في وجه جيوش ارتقت اسلحتها وباتت تتضمن المدافع الرشاشة التي حصدت المحاربين الهنود. لكن تاريخ الأمم الهندية الذي انتهى بكارثة بشرية هائلة تقترب من وصف الإبادة الجماعية والنزوح الأممي يتضمن أيضاً انتصارات شرّفت الأمة ومنها مثلاً هزيمة جيش كستر ومقتله في معركة "ليتل بيغ هورن" (١٨٧٦) على يد اتحاد هندي من قبيلتي السيوكس والتشيان، وصمود ٥٣ محارباً من قبيلة مودوك في وجه نحو ألف جندي من فرقة الخيالة السابعة مدة سبعة أشهر تقريباً تفرقوا بعدها ووقع زعيمهم المعروف باسم "الكابتن جاك" في الأسر ثم أعدم (١٨٧٣) بتهمة التسبب بمقتل الجنرال إدوارد كولبي خلال اجتماع صلح. أما النقطة المضيئة في العتمة التي لفّت الأمم الهندية في ما نعرفه اليوم باسم الولايات المتحدة فكانت من صنع القبيلة الهندية الوحيدة التي لم تستطع القوات الأميركية هزيمتها عسكرياً وهي قبيلة لاكوتا إذ قاد زعيمها (السحابة الحمراء) حرباً ضارية بين عامي ١٨٦٦ و١٨٦٨ انتهت بتوقيع اتفاق صلح ضمن لهذه القبيلة منطقة سكنية واسعة من دون أي وجود أو إشراف عسكري مع حظر شق أي طرق أو إقامة أي مبان في تلك المنطقة.

ولم نجد في المصادر التاريخية التي يمكن الاعتماد على صدقيّتها تقديرات بعدد ضحايا الحروب بين البيض والهنود منذ وصول المستعمرين الأوائل في مطلع القرن السابع عشر، لكن باحثاً أميركياً أحصى أكثر من ٤٠ معركة رئيسية وقعت بين عامي ١٧٧٥ و١٨٩٠ قدّر وصول قتلاها الهنود إلى ٤٥ ألفاً والبيض إلى ١٩ ألفاً بما يتضمن النساء والأطفال من الجانبين. ولا نعرف في الوقت نفسه عدد الهنود عند بدء المعارك الكبرى خلال الحرب الأهلية وبعدها لكن يُعتقد بعض الباحثين أنه لم يتجاوز ٢٥٠ ألف نسمة يوم وقعت مذبحة "الركبة الجريحة" التي أجهز خلالها جنود من فرقة الخيالة السابعة على نحو ٢٠٠ من أبناء قبيلة السيوكس في ٢٨ ديسمبر ١٨٩٠، وكانت واحدة من عدد كبير من المذابح التي ارتكبها الطرفان معاً خلال نحو ٢٥٠ عاماً لم تعرف الأمم الهندية خلالها السلام إلا لماماً.

ومضت سنوات طويلة بعد ذلك لم يُشاهد خلالها هنود خارج المعسكرات المحددة لهم إلى أن عُثر في أغسطس عام ١٩١١ على هندي اسمه "إيشي" كان يعيش وقبيلته (ياهي) على سفوح جبل لاسن في ولاية كاليفورنيا. وتتبعت مجموعات من البيض القبيلة طمعاً بأراضيها ونحرت جميع أفرادها باستثناء إيشي الذي تمكن من الفرار. وعاش إيشي في البراري في وضع قريب من التوحّش حتى دفعه الجوع والخوف من أن يلحق القتلة به إلى

الالتجاء إلى مزرعة ملحقة بمسلخ قرب بلدة أوروفيل في كاليفورنيا. أما الباقون، من قبله ومن بعده، فتوالت عليهم الأوبئة وكثر فيهم التقتيل والتهجير وكثر أعداؤهم والمتسلطون عليهم والطامعون بأرضهم وذهبهم وتعرضوا إلى ضغوط لا تطاق. وبعد كل هذه المعاناة فرضت السلطات عليهم العيش في المعسكرات ومنعوا من التخاطب بلغتهم وقل نسلهم وارتفعت نسبة الانتحار والادمان بينهم. وهم يعانون حتى يومنا هذا من الفقر والبطالة العالية والأمراض التي تكثر بينهم مثل أمراض القلب وفقر الدم.

وتغير العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لكنّ اضطهاد الأميركيين الأصليين استمر حتى الستينات والسبعينات من القرن الماضي فدخل بعضهم السجن لاتهامهم بتلقين الصغار معتقداتهم، وأجبروا على الانخراط في مجتمعات غريبة عنهم كمقدمة لإزالة معسكراتهم ومستوطناتهم ولم يبرز من بينهم إلا ما ندر. وبما أن الجيش الأميركي يقدم للمتطوعين امتيازات قيّمة فقد انخرط في صفوفه هنود حمر كثيرون ممن ضاقت بهم الحيل وضعفت مؤهلاتهم فباتوا يشكّلون أكبر نسبة (١,٦٪ من مجموع الهنود) من أي عرق أميركي آخر، والتحق بعضهم بفرق وألوية لا تزال تحمل إلى اليوم الأسماء التي عُرفت بها خلال مراحل الحروب الكبرى ضد القبائل الهندية.

وفي الثالث والعشرين من مارس ٢٠٠٣ تعرضت قافلة أميركية عسكرية إلى هجوم قرب مدينة الناصرية جنوب العراق أسفر عن مقتل ١١ جندياً وجندية وأسر جيسكا لينش التي صُورت عملية "إنقاذها" فعرضتها كل شبكات التلفزيون الأميركية وعمل بعضهم فيلماً عن تلك المسرحية. إلا أن قليلين يتذكرون أسماء قتلى ذلك اليوم ومن بينهم جندية في الثالثة والعشرين من العمر تدعى لوري بريستيوا هي أول هندية تقتل في معركة حربية خارج حدود الولايات المتحدة. ولوري هذه من الهنود الأصيلين الذين لا يشكلون إلا نحو عشرين في المئة من مجموع عدد الهنود الذين تقل نسبتهم عن واحد في المئة من عدد سكان الولايات المتحدة. أما الباقون (٨٠٪) فمولّدون ينحدرون من أب أو أم هندية. لذا لا يستبعد بعض خبراء علم الأجناس أن يأتي اليوم الذي لا يبقى فيه هندي أصيل واحد في كل هذه المناطق الشاسعة التي عاشوا فيها أكثر من ١٥ ألف سنة قبل أن تظهر أشرعة السفينة التي نقلت كريستوفر كولومبوس إلى العالم الجديد.

الفصل الثامن

جليات وساقاه

قبل شهر من غزو العراق شارك ثلاثة من أهم أقطاب دعاة الحرب الدائمة وصراع الحضارات والأديان في مؤتمر للأمن الدولي في هامبورغ. واستغل الثلاثة وجودهم في أهم المحافل الأوروبية السنوية عن الأمن والاستراتيجيات الدفاعية فعرضوا رؤيتهم لمستقبل الصراع في العالم وحضوا حلف الناتو على الانخراط إلى جانب أميركا في هذه الحرب الدائمة للقضاء على العدو الثالث الذي يواجه "العالم الحر" بعد النازية والشيوعية المتمثل بـ"الأعداء المسلمين". وصاحب هذا الوصف هو الشيخ جو ليبرمان الذي كان ديمقراطياً ثم خسر مقعده وفاز بمقعد جديد كمستقل في انتخابات ٢٠٠٦ وهو يعتبر من اليهود المتدينين. أما القطبان الآخران فهما الشيخ الجمهوري اليميني جون ماكين الذي رشح نفسه للانتخابات الرئاسية، وريتشارد بيرل الذي احتل مناصب عدة في وزارة الدفاع وخارجها واتهم عام ٢٠٠٧ بتلفيق المعلومات الاستخبارية لاثبات وجود علاقة بين الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ومنظمة "القاعدة".

وكان العالم وقتها حائراً في أمر الغزو الأميركي فرجّحه البعض واستبعده البعض الآخر، لكن الثلاثة كانوا يعرفون شيئاً لا تعرفه إلا مجموعة صغيرة من السياسيين والعسكريين الأميركيين والبريطانيين في تلك المرحلة الحاسمة هو أن الغزو قادم، وأنه سيكون بسهولة غزو أفغانستان وسيقف العراقيون المستاءون من سياسات الرئيس صدام على جانبي الشوارع الكبيرة لتحية القوات الأميركية القادمة من الكويت، وسيرشقونهم بالورد والزهور، وستنطلق الأمبراطورية من العراق لتبسط سيطرتها على الشرق الأوسط الصغير فالكبير بعده، وسيتحول القرن الواحد والعشرون إلى قرن أميركا التي ستعتلي سدة العالم فيما تعتلي بريطانيا سدة أوروبا وتعتلي إسرائيل سدة الشرق الأوسط ويعيش العالم بعد ذلك في ثبات ونبات.

وكانت أهم قوتان أوروبيتان (ألمانيا وفرنسا) عارضتا الحرب على العراق بشدة، لكن حديث الأقطاب الأميركيين الثلاثة من على المنبر ثم في حلقات الدردشة أثناء الجلسات عزز اعتقاد الكثيرين أن الغزو قادم لا محالة فجاء ما سمعوه من الثلاثة تأكيداً لتصريحات سابقة أطلقها ديك تشيني نائب الرئيس بوش في أغسطس ٢٠٠٢ بأن أميركا بدأت حرب الأجيال للقضاء على "الإرهابيين المسلمين"، وينبغي على العالم، بما في ذلك أوروبا والناتو، الاختيار بين الوقوف في صف أميركا أو الوقوف في صف الإرهابيين. وكان الاقتصاد الأميركي يعاني عام ٢٠٠٢ من ارتفاع هائل في العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات فارتفعت أسعار النفط استجابة لازدياد احتمالات الغزو واشتدت الضغوط على الدولار فنزلت البنوك المركزية الآسيوية إلى أسواق القطع ودعمت الدولار كي لا ترتفع أسعار صرف عملاتها المحلية. ولما بدأ الغزو انضم إلى المخاوف المعروفة تأثير الإنفاق العسكري على ميزان المدفوعات وسعر صرف الدولار.

وفهمت أسواق القطع من وزير الخزانة الأميركية جون سنو آنذاك أن الولايات المتحدة لا تمانع في هبوط سعر صرف الدولار فتسارع نزوله فتدخلت البنوك المركزية الآسيوية في الصين واليابان وتايوان وغيرها في الأسواق واشترت ما يوازي ٥٠٠ مليار دولار بالعملات الأخرى فارتفعت احتياطات الدولار لدى تلك الدول في نهاية العام إلى ١,٩٠٠ مليار دولار. واستشرى القلق من هذا الوضع فأصدر بنك التنمية الآسيوي في ديسمبر ٢٠٠٣ تقريراً حض فيه الدول الآسيوية على إعادة النظر في طريقة إدارة سياساتها المتعلقة بالاحتياطات النقدية وأسعار القطع، أي بتقليص احتياط الدولار. ورحّلت بعض الدول الآسيوية جزءاً صغيراً من احتياطاتها الدولارية إلى اليورو والين، فيما عمدت دول أكثر عدداً إلى بناء احتياطها من الذهب باستثناء اليابان التي لا تزال بلداً محتلاً في نواح كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وعرفت أحزاب المعارضة اليابانية أن وزير المال الياباني سداكازو تانيغاكي أنفق عام ٢٠٠٢ ما يوازي ١٨٩ مليار دولار بالين لدعم الدولار فانتقدته فأعرب عن اعتقاده بضرورة دراسة مستقبل تكوين الاحتياط ورفع حجم الاحتياط الذهبي أسوة بدول أخرى مثل روسيا.

وخارج آسيا اشتد القلق من مصير النظام النقدي العالمي فاقترحت روسيا وإيطاليا إنشاء نظام نقدي عالمي جديد على غرار اتفاقات بريتن ودز التي ألغاها الرئيس نيكسون خلال الحرب الفيتنامية، فكان رأي أميركا أن تلغي الدول الدائنة ديونها المستحقة على الولايات المتحدة في مقابل الحصول على كوبونات ادخار يصرفها صندوق النقد الدولي للدول المقرضة تعادل قيمة ديونها. لكن العودة إلى النظام القائم على سعر محدد للعملات في مقابل الذهب لم يعد ممكناً إذ كان الصندوق تلقى أمر واشنطن بقطع طريق عودة العالم

إلى معيار الذهب فبدأ عام ١٩٧٥ برنامجاً مدته خمس سنوات لبيع جزء من احتياطه الذهبي بالتدرج، فيما كانت وزارة الخزانة الأميركية بدأت عام ١٩٧٨ بيع كميات كبيرة من الذهب انتهى قسم منها في الدول الخليجية وفي خزائن المستثمرين الأفراد العرب.

وحاولت الدول الآسيوية خلال أزمتها المالية الخانقة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠ إيجاد بديل للنظام المالي الدولي فواجهت مقاومة أميركية فلجأت إلى حل بديل يقوم على الاتفاق على إصدار عملة آسيوية جديدة. وشرحت نشرة "اكزكيوتيف انتليجنس رفيو" التي يشرف على تحريرها ليندون لاروش المرشح الأميركي السابق لرئاسة الجمهورية ما حدث بعدها في تقرير نُشر في ٢٠ فبراير ٢٠٠٤ فقالت: "أسكت ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الحديث عن المبادرة الآسيوية، وأصر تشيني والمحافظون الجدد من وقتها على أن أي انتقاد لنظام الدولار خيانة للحرب على الإرهاب. وبعد غزو العراق شعرت دول آسيوية كثيرة أنه من الأفضل لها أن تخرس وأن تحسن تصرفها كمطمورات بنكية من أن تغامر باكتشاف نفسها وسط منطقة حرب في مكان ما قرب شبه الجزيرة الكورية." [١١٩]

وباقتراب نهاية ٢٠٠٤ وجدت الدول الآسيوية أن الوضع يزاد خطورة إذ كانت المصارف المركزية الآسيوية الأربعة الكبرى (اليابان، الصين، تايوان، كوريا الجنوبية) اشترت ٣٠٠ مليار دولار إضافية ووصلت الاحتياطات الدولارية إلى أرقام تاريخية فراكمت اليابان ٧٤١ مليار دولار والصين ٤٠٣ مليارات وتايوان ٢٠٧ مليارات وكوريا الجنوبية ١٥٧ مليار دولار بزيادة ١٠٠٪ عما كان عليه الاحتياط في نهاية ٢٠٠٢. واقترب المسؤولون الماليون من حد اليأس الذي شرحه أحد المحللين بالقول: "يشبه هبوط الدولار في آسيا قياساً إلى الاقتصادات الحقيقية لدول القارة ما حدث للمارك الألماني عام ١٩٢٣ عندما كان المرء يحتاج إلى نقل الماركات بعربات الحدائق لشراء رغيف من الخبز. وما لم يستمر الآسيويون في شراء الدولار بكميات ترتفع لوغارتمياً (بالمضاعفات) ويعيدون استثمار هذه الدولارات في الأسواق الأميركية فإن الدولار سيهبط بسرعة. وهذا يعني أن الآسيويين الذين يشترون هذه الدولارات الإضافية لوقف هبوط الدولار يعرفون مسبقاً أنهم يرمون أموالهم في المرحاض لأنهم يعرفون أنهم لا يستطيعون الاستمرار في التزام هذه النسبة العالية من شراء الدولارات." [١٢٠]

واعتباراً من ٢٠٠٥ بدأ المشروع الأميركي في العراق يفقد تأييد الناخبين الأميركيين مع استمرار ارتفاع الخسائر وازدياد الشكوك بإمكان نجاح القوات الأميركية في تطويع العراق. وكشفت صحيفة واشنطن بوست (٢٠٠٥/١/١٤) تقريراً أعدته وكالة الاستخبارات المركزية اشترك في إعداده نحو ١,٠٠٠ خبير أميركي وأجنبي استنتجوا أن العراق "حل محل أفغانستان مركزاً لتدريب الجيل الثاني من الإرهابيين المحترفين، وبات العراق مغناطيساً

يجذب النشاط الإرهابي الدولي." ويبّن معظم استبيانات الرأي في الأشهر التالية ارتفاع عدد الأميركيين الذين يعتقدون إن الوضع في العراق لا يستأهل شن الحرب، في حين أوضح استبيان نشرته مؤسسة راسمسن في ٢٠٠٥/٦/٢٣ أن ٤٩٪ في الأميركيين يعتقدون أن الرئيس بوش أكثر مسؤولية عن بدء الحرب من الرئيس صدام حسين، وأعرب ٤٤٪ عن اعتقادهم بأن العكس صحيح.

وكانت المقاومة العراقية تحررت من الخوف من الأميركيين بعد أسابيع قليلة من الغزو وارتفع عدد العمليات إلى أكثر من ١٠٠ عملية يومياً فارتفع معها عدد القتلى من الأميركيين من ٤٨٦ عام ٢٠٠٣ إلى ضعفي العدد في العام بعده. وفجأة بدأ الآسيويون يتحررون من خوفهم من أميركا وانطلقت ألسنتهم الخرساء. وكان أول الناطقين بالظلم أكبر المظلومين من قرار أميركا منعهم من التخلص من الدولار وهم الصينيون الذين قالوا بأدبهم المعروف أنهم ليسوا على استعداد لرمي أموالهم في المراحيض. وهكذا قطعت الصين ربط عملتها المحلية (يوان) بالدولار في يوليو ٢٠٠٥ واعتمدت سلة من العملات الأجنبية. واعتقد بعض المحللين الماليين آنذاك أن الهدف من الخطوة الصينية مجرد رفع سعر صرف العملة المحلية في مقابل الدولار استجابة للطلبات الأميركية المتكررة. لكن اتضح بعد ذلك أن الهدف أبعد من ذلك بكثير إذ تلت الخطوة إعلان السلطات الصينية المسؤولة عن إدارة احتياطات العملات الأجنبية أنها ترغب في تعظيم هيكل العملات والأصول التي تملكها من خلال رفع العائدات الاستثمارية، أي تنويع الاحتياط في اتجاه اليورو والاستثمار في سندات الشركات الأعلى مردوداً من السندات الحكومية الأميركية.

وفي الشهر نفسه أعلنت البنوك المركزية في سويسرا وإيطاليا وروسيا والإمارات وغيرها أنها تدرس تقليص نسبة من احتياطها الدولاري المرتفع. لكن التساؤل الأكبر ظل يحوم حول الصين حيث تحقق ما توقعته من مضاعفة احتياطها الدولاري فارتفع في نهاية ٢٠٠٦ إلى نحو ١.٠٠٠ مليار دولار نتيجة استمرار تسجيل فائض هائل لصالحها في التجارة مع أميركا. وتحت عنوان "كل العيون على الدولار" قالت صحيفة فايننشال تايمز في ٢٠٠٦/١١/١٦ إن خطر قيام البنوك المركزية بتنويع الاحتياطات المالية الهائلة في حوزتها بعيداً عن الدولار بات الشغل الشاغل للعاملين في أسواق القطع الأجنبي وتخطى القلق من اعتبار العجز الأميركي في ميزان المدفوعات كأكبر حجر رحى حول عنق الدولار الأميركي.[١٢١]

في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٦ نشرت صحيفة فايننشال تايمز تقريراً مدهشاً عن تفوّق قيمة أوراق اليورو النقدية المطروحة للتداول على ما يعادلها بالدولارات الأميركية، ورجحت أن يكون اليورو أزاح الدولار عن عرشه في أكتوبر ٢٠٠٦ على الرغم من أنه لم يُطرح

للتداول إلا في الأول من يناير ٢٠٠٢. ونقلت الصحيفة عن أنتي هانونين رئيس دائرة الأوراق النقدية في البنك المركزي الأوروبي القول إن البنك كان يتوقع استقرار نمو الطلب على اليورو بعد طرحه لكن الطلب على العملة الجديدة لم يتوقف. وأضافت الصحيفة أن قيمة أوراق الدولار النقدية المتداولة بلغت في أكتوبر ٧٥٩ ملياراً فتقدمت على قيمة أوراق اليورو بقليل، لكن اليورو ارتفع بقوة في ما بعد فزادت قيمته في ديسمبر ٢٠٠٦ على ٦١٠ مليارات وبما يعادل ٨٠٠ مليار دولار. ورأت الصحيفة أن البنك المركزي الأوروبي لا يروّج لاستخدام اليورو دولياً لكن العملة الأوروبية أصبحت أكثر حجماً في احتياطات القطع الأجنبي الحكومية على الرغم من أن اليورو لا يزال بعيداً عن تحدي الموقع القيادي الذي يتسم به الدولار كأكبر عملة احتياطية دولية.[١٢٢]

وبعد ١٨ يوماً (٢٠٠٧/١/١٤) قالت الصحيفة نفسها إن اليورو أزاح الدولار من على عرشه كأهم عملة في أسواق السندات الدولية عندما فاقت قيمة السندات الدولية المطروحة باليورو قيمة منافسها الأميركي للسنة الثانية على التوالي، واعتبرت التطور الجديد تعزيزاً لما كانت نشرته سابقاً في شأن الأوراق النقدية. ويتضح مما عرضته الصحيفة أن قيمة الديون المصدرة باليورو كانت تعادل في نهاية ٢٠٠٦ نحو ٤,٨٣٦ مليار دولار مقارنة بـ ٣,٨٩٢ مليار دولار. ونقلت عن إحصاءات لاتحاد أسواق رأس المال الدولية أن الديون المقومة باليورو باتت تمثل ٤٥٪ من قيمة السندات العالمية مقارنة بنسبة ٣٧٪ للدولار. وأبدت الصحيفة الدهشة من هذا التطور المفاجئ فحتى عهد قريب هو ٢٠٠٢ لم تكن حصة قيمة السندات المقومة باليورو من سوق السندات تمثل أكثر من ٢٧٪ مقارنة بنسبة ٥١٪ للدولار. وعزت الصحيفة هذا الانقلاب إلى عوامل عدة منها ازدياد إصدار السندات باليورو واتجاه بعض الدول الآسيوية وتلك الموجودة في الشرق الأوسط، بما في ذلك السعودية، لتنويع احتياطاتها بعيداً عن الدولار.[١٢٣]

وما تقدم يعطي فكرة إضافية عن وسيلتين أساسيتين استخدمتهما أميركا لإجبار البنوك المركزية على الاحتفاظ بالدولار واستخدام ما يفيض عن الحاجة لشراء الديون الأميركية أولاهما "غض الطرف" عن انخفاض العملة الأميركية مما يجبر البنوك المركزية الآسيوية على المسارعة لوقف الانخفاض من خلال مراكمة كميات إضافية من الدولارات بالعملات المحلية أو الاحتياطية لديها، والثاني هو الإرهاب. وعلى رغم الهستريا الإعلامية الأميركية من خطر كوريا الشمالية النووي فإن تأجيج هذا الخطر فرض على دول آسيوية عملاقة مثل اليابان كسر جناحها لأميركا فأعلنت كوندوليزا رايس أن أميركا ملتزمة الدفاع عن اليابان. أما الصين فكانت تأمل من انضباطها الدولاري ألا تعاملها أميركا كمجرد مطمورة احتياطية أخرى لها فتقدمت بطلب للسماح لها بشراء شركة يونوكال كورب

المعنية بالطاقة التي تحدثنا عنها في الفصل الخامس بمبلغ ١٨,٥ مليار دولار. لكن الصين فوجئت بالعداء الذي واجهته من كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية الأميركيتين إلى حد زعم واشنطن أن الصفقة يمكن أن تهدد الأمن الأميركي وتخالف قواعد التجارة الحرة. وكانت شدة المعارضة وفظاظة الطرح الأميركي فوق احتمال الصين فأعلنت انسحابها من الصفقة (٢٠٠٦/٨/٢) واكتفت حينها بالقول إن الموقف من عرضها كان "مؤسفاً وظالماً". ومع ذلك لم يشك محللون كثيرون بأن الانسحاب "يقلص اهتمام الصينيين بصفقات تتعلق بالشركات الأميركية ويفولذ مقاومتها للأولويات الأخرى التي تنادي بها الحكومة والكونغرس بما يشمل السماح لليوان برفع قيمة عملتها".[١٢٤]

والصين محظوظة حتى بالرفض في تلك المرحلة المتأخرة من المحادثات الخاصة بشركة يونوكال مقارنة بوضع بعض الدول الخليجية إذ تناول اتفاق بينها وبين أميركا في منتصف السبعينات تفادي أي محاولة لشراء أي شركة أميركية أو مشروع أميركي بأموال تملكها الدولة لأن ذلك سيكون عملاً مرفوضاً تحت أية ظروف. وعلى رغم مرور نحو ثلاثين سنة على ذلك التفاهم واقتراب أميركا من الدول الخليجية التي باتت تضم عدداً من القواعد العسكرية المهمة، فإن السلطات التشريعية الأميركية بكلا حزبيها الديمقراطي والجمهوري استهجنت على دبي إدارة ستة موانئ أميركية ضمن صفقة لشراء شركة بريطانية وربطت رفضها للصفقة بدواعي الأمن.

وكانت الصين ورشة العالم حتى القرن الثامن عشر ودرت عليها صادراتها أموال الغرب والجنوب وباتت أغنى دول العالم إلى أن أزاحتها بريطانيا عن عرشها. ومذ دخل الرئيس بوش البيت الأبيض مطلع عام ٢٠٠١ خسرت الصناعة الأميركية قسماً كبيراً من قاعدتها وسرحت ثلاثة ملايين عامل ولا تزال صناعة السيارات الأميركية تتكبد خسائر هائلة، فيما قررت شركات صناعية كثيرة نقل نشاطاتها إلى آسيا واستقر كثير منها في الصين. وكان المخططون الاقتصاديون الأميركيون يعتقدون أن زيادة اعتماد الصين على السوق الأميركية سيجعل اقتصادها رهينة بيد أميركا مثلما كانوا يعتقدون أن الاحتياط النقدي الصيني سيكون رهينة الدولار. ولم تبدأ أميركا الشكوى من الصين إلا عندما انتبهت إلى أن تلك الدولة الآسيوية العظمى لم تركز على التصدير فقط بل عملت أيضاً على توسيع أسواقها المحلية الضخمة استعداداً لما يمكن أن يحمله المستقبل إلى علاقاتها مع أميركا.

وكما لو فجأة اكتشفت أميركا أنها أصبحت رهينة الصادرات الصينية لأنها توفر ما لم توفره المصانع الأميركية وبأسعار تقل بنسبة تصل إلى ٤٠٪ عن أسعار المصنوعات المماثلة في أميركا. لذا فإن حجب هذه الصادرات، أو جزء منها، سيرفع معدل التضخم إلى

مستويات عالية جداً وبسرعة كبيرة. وخلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦ سجل الميزان التجاري مع الصين عجزاً قياسياً في كل سنة وارتفع عام ٢٠٠٦ بنسبة ١٥,٤٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٢٣٣ مليار دولار. وظلت الصين بذلك تتربع على عرش أكبر شريك تجاري مع أميركا للسنة السابعة على التوالي مذ أزاحت اليابان عن الكرسي ذاك عام ٢٠٠٠. ويمثل العجز التجاري مع الصين ٣٠٪ من العجز التجاري الأميركي مع العالم وكان هو الآخر قياسياً في العام ٢٠٠٦ بحجم ٧٦٥ مليار دولار. والصين مستورد كبير للطاقة والمواد الأولية ومع ذلك تتمتع بفائض تجاري دولي وصل عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١٨٠ مليار دولار، مما يدل على أن الاقتصاد الصيني لن ينهار، كما يقول بعض المحللين، إذا شرّعت الولايات المتحدة ضد الصادرات الصينية لأي سبب.

ويتصل بالعجز الأميركي في ميزان المدفوعات وجود الاحتياط الدولاري الصيني الهائل فكما أشرنا اكتشفت أميركا في نهاية السبعينات والثمانينات أن تحميل الدول أعباء الديون الدولارية ليس مشكلة بالنسبة لأميركا بل الحل لدعم عملتها، ولم تنهج خلال السنوات العشر الماضية نهجاً انضباطياً للإنفاق. وقالت أميركا على الدوام إن الدولار عملتها لكنه ليس مشكلتها بل مشكلة العالم، لذا على العالم أن يتحرك لدعم الدولار إذا هبط كثيراً، وعلى الاقتصاد العالمي أن ينمو لكي يستورد صادرات أميركية أكثر. وكان هذا صحيحاً في الماضي، ولا يزال صحيحاً بالنسبة لبعض الدول المستضعفة مثل اليابان التي لن تستطيع تنويع عملتها بعيداً عن الدولار بنسبة توازي اقتصادها الكبير. لكن الأمور اختلفت اختلافاً جذرياً بعد تحرر العالم من الخوف من أميركا. ويكفي أن تنتشر مجرد إشاعات بأن البنوك المركزية تحاول تنويع عملتها لكي يهبط الدولار بحدة، وكلما كبر احتياط الدولة التي تُنسج الاشاعات حولها كلما ازدادت حدة الهبوط. ومع ذلك لا يوجد بين البنوك المركزية في العالم من يريد الإعلان على الناس أنه يقوم بتنويع العملة لأن العملة التي يريد الخروج منها جزئياً، ولتكن الدولار، ستهبط بحدة وسيخسر البنك المركزي المليارات نتيجة ذلك فمثلاً يكفي هبوط سعر صرف الدولار بنسبة واحد في المئة في مقابل اليورو بالنسبة للصين لضياع ١٠ مليارات دولار من احتياطها وهو رقم هائل.

وهذا بالضبط ما عوّلت عليه أميركا في الماضي كخط دفاع ثان ضد الهجمات التي تستهدف الدولار. لذا رأت أن ازدياد الاحتياط الدولاري لدى البنوك المركزية الأخرى يجعل البنوك رهينة لدى الدولار لا العكس. وعندما نعرف أن الديون الأميركية العامة تصل إلى ٨,٨٠٠ مليار دولار وأن الولايات المتحدة غير قادرة على سداد هذا الدين ولا تفكر بشيء مثل هذا أصلاً فسنستنتج أن الولايات المتحدة عادت إلى درس ديون أميركا اللاتينية واكتشفت أن تعظيم الديون المترتبة عليها هو الحل لا المشكلة فكلما ازدادت

الديون المترتبة عليها خارجياً كلما تدعم وضع الدولار. ولذا فإن أميركا غير عابئة بتراكم الديون السيادية واستمرار طباعة الدولارات المكشوفة لأنها لن تسددها طالما توافر عامل حاسم هو امتلاكها القوة العسكرية القادرة على إرهاب الدول صاحبة الاحتياط الدولاري الهائل مثل كوريا الجنوبية وتايوان. وإن لم يكن هذا ممكناً، كما في حال الصين التي تمتلك القنابل الذرية والصواريخ القادرة على حملها، فالسيطرة على قرار تصدير نفط الشرق الأوسط لاستخدامه ورقة ضغط هائلة على مستهلك كبير مثل الصين أو الهند وغيرها. وإذا لم تستطع تحقيق هذا الهدف الأخير من وراء احتلال العراق فلا توجد لدى أميركا أي وسيلة أخرى لمنع وقوع الخطر المتعاظم المتمثل بانهيار الدولار سوى إجبار نفسها على التأقلم مع واقع صعب للغاية.

وهذا بالضبط ما توقّعه رون بول النائب الجمهوري في مجلس النواب الأميركي في كلمة أمام الكونغرس في ١٥ فبراير ٢٠٠٦: "كان اسمها قبل ١٠٠ عام "دبلوماسية الدولار". وبعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩، تحولت إلى "هيمنة الدولار"... وبما أن طباعة المال الورقي ليست أقل من تزوير العملة فإن مصدّر هذه العملة الدولية يجب أن يمتلك دائماً القوة العسكرية لضمان السيطرة على النظام. وبدت هذه الخطة العظيمة النظام المثالي لحصول الدولة التي تصدر هذه العملة الدولية بحكم الأمر الواقع على الثروة الدائمة. لكن المشكلة في كل هذا أن هذا النظام يدمر شخصية الأمة التي تزور العملة، تماماً كما كان يحدث في الماضي عندما كان غزو الشعوب الأخرى طريق الحصول على الذهب حين كان الذهب عملة التداول. إن هذا الوضع يدمر الحافز على الادخار والانتاج فيما يشجع في الوقت نفسه على تراكم الديون والانفاق الاجتماعي المفرط... واستخدام القوة لإجبار الناس على قبول عملة بلا أي قيمة حقيقية يمكن أن يحقق هدفه لكن لفترة قصيرة وسينتهي دائماً بإحداث الخلل الاقتصادي محلياً ودولياً وسينتهي دائماً بسعر يجب دفعه... إن الفوضى التي ستترتب يوماً ما على تجربتنا في طرح عملة بلا غطاء استمرت ٣٥ عاماً ستتطلب العودة إلى عملة ذات قيمة حقيقية. وسنعرف أن ذلك اليوم يقترب عندما تطالب الدول المنتجة للنفط بالذهب ثمناً لنفطها، أو ما يوازيه، لا بالدولار أو اليورو. وليحدث هذا عاجلاً لا آجلاً." [١٢٥]

على السلاح

أتاح انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ تخفيف الانفاق العسكري في العالم وتقليص الجيوش واستمر هذا الاتجاه حتى عام ١٩٩٨ عندما سجل أدنى مستوى خلال تسع سنوات بإجمالي بلغ ٦٩٣ مليار دولار. وبدأ الانفاق العسكري يرتفع بسرعة بعد ذلك فبلغ ٨٧٩

مليار عام ٢٠٠٣ وهو أعلى مستوى منذ ١١ عاماً طبقاً لأرقام نشرها معهد "غلوبال سيكيوريتي" عام ٢٠٠٥. وجاء معظم هذه الزيادة نتيجة ارتفاع الانفاق العسكري الأميركي اعتباراً من عام ٢٠٠٠ إذ كانت الموازنة الحربية في تلك السنة نحو ٢٨٩ مليار دولار ثم ارتفعت في السنة بعدها إلى ٣١٠ مليارات ووصلت عام ٢٠٠٦ إلى ٤٤٢ مليار دولار. ولم ترتفع ميزانية عام ٢٠٠٦ مقارنة بسابقتها إلا بنحو ٢١ مليار دولار لكن الزيادة لا تعكس نفقات الحرب في العراق وأفغانستان وتلك المدرجة تحت بند "الحرب ضد الإرهاب" إذ كانت الحكومة فصلت النفقات الأخيرة عن الميزانية وعرضتها في طلبات تمويلية طارئة للتفكير بسدادها في ما بعد.

وتصل قيمة الاعتمادات التي تقدمت بها إدارة الرئيس بوش لتمويل بنود "الحرب ضد الإرهاب" إلى نحو ٧١٦ مليار دولار شاملة مبالغ إضافية للإنفاق على هذه العمليات حتى نهاية السنة المالية التي تصادف ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٠٨. وهذا المبلغ خرافي إذ يزيد على الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم باستثناء الدول الـ١٤ الأكبر اقتصادياً، وهو يزيد على الإنفاق العسكري في الحرب العالمية الأولى وفي فيتنام بالأسعار الجارية وهي ليست بعيدة جداً عن تكاليف الحرب الكورية. إلا أن هذه الاعتمادات لا تشمل الميزانية السنوية لوزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٨ وستكون نحو ٦٢٢ مليار دولار. والأرقام هذه رسمية لكن عدداً صغيراً في الجهازين التنفيذي والتشريعي يعرف كيف تنفق وزارة الدفاع (البنتاغون) مخصصات بنود موازناتها. ولا تقتصر نفقات الحرب على البنتاغون فهناك مخصصات كبيرة للإنفاق على المساعدات التي تقدمها أميركا للدول والجيوش والمرتزقة والأحزاب والمنظمات والأفراد الذين يخدمون مصالح أميركا في حرب بعينها، ومخصصات أخرى تنفقها وكالة الاستخبارات المركزية، ومخصصات لوزارة الخارجية وغير ذلك الكثير مما يتعذر حصره. لكن الثابت أن الولايات المتحدة تنفرد بحصة النصف تقريباً من الإنفاق الحربي الدولي الذي قدره معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي عام ٢٠٠٥ بنحو ١,٠٠٠ مليار دولار بالأسعار الثابتة لذلك العام.

وكشف تقرير لمعهد "غلوبال سيكيوريتي" أن الجنود الأميركيين موجودون في ١٢٠ بلداً (من أصل ١٩٢) يؤدون مهمات مختلفة تشمل الحرب (كما في العراق وأفغانستان) وحفظ السلام والتدريب وغيرها. وانتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ لكن القوات الأميركية لم تنسحب كلها من الدول التي احتلتها أو استخدمتها مسرحاً للعمليات العسكرية ومنها ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية. ويصل عدد مجموع القوات الأميركية خارج أميركا إلى نحو ٣٨٦,٠٠٠ جندي لكن نحو ١٠٠,٠٠٠ من هؤلاء موجودون في القواعد العسكرية أو يقضون فترة استراحة وإعادة تدريب بعد الخدمة في مناطق القتال.[١٢٦] أما

العدد الكلي للجيش الأميركي فهو بحدود ١,٤ مليون شخص يدعمه نحو ٩٠٠ ألف شخص في القوات الاحتياط.

وللولايات المتحدة أكثر من ٧٠٠ قاعدة عسكرية حول العالم تختلف في ما بينها من جهة الحجم والمهمات، وبعضها موجود في دول ليست عضواً في حلف الناتو مثل فرنسا. ويشكل إنفاق العاملين في بعض هذه القواعد دخلاً مهماً للمدن والبلدات المحطية بها حتى أن سياسيين ألمان كثيرين قدموا عرائض للحكومة الأميركية لوقف قرار إغلاق بعض القواعد التي لا تزال في ألمانيا. يُضاف إلى ذلك أن القواعد توفر حماية مجانية لدول كثيرة مثل إيطاليا (بما في ذلك قاعدتها الضخمة في صقلية) وبريطانيا وغيرها، وتؤدي المهمة نفسها في الدول غير الديمقراطية كما بالنسبة لبعض الدول العربية. ومن الواضح أن أميركا لا تحتاج إلى كل هذه القواعد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولا تتطلب ملاحقة "القاعدة" ٧٠٠ قاعدة عسكرية كان الهدف من إقامة معظمها التجاوب مع متطلبات الحرب الباردة.

ومن يعتقد أن القوات الأميركية أقامت القواعد العسكرية الضخمة في العراق لكي تنسحب منها فلعل المعلومات الآتية تساعده على إعادة النظر في رأيه: في عام ١٩٠٣ فرضت أميركا على حكومة كوبية تشبه إلى حد ما حكومة نوري المالكي المحتلة منحها حقوق استخدام قاعدة غوانتانمو، ولا تزال القاعدة موجودة في كوبا بعد أكثر من ١٠٠ عام. وفي عام ١٩٤٥ احتلت أميركا اليابان وحوّلت القواعد العسكرية اليابانية إلى قواعد أميركية لمواجهة الاتحاد السوفيتي وأقامت المزيد منها حتى وصل عددها إلى نحو٩٠ قاعدة. وفي ألمانيا أقامت أميركا أكثر من ٧٠ قاعدة رئيسية ولا يزال لها ٤٧ قاعدة حتى بعد انتهاء الحرب الباردة عشر منها قواعد جوية ضخمة. وفي عام ١٩٩٦ أعلن الرئيس كلينتون أن القوات الأميركية لن تبقى في البوسنة إلا سنة واحدة لكنها لم تنسحب إلا عام ٢٠٠٦. ولا يعرف أحد متى ستنسحب القوات الأميركية من العراق لكن الشيخ جون ماكين تطوّع لتقديم الجواب الآتي في تصريح نقلته الاسوشيتدبرس (٢٠٠٧/٢/١٣): "ستمر على الأرجح سنوات كثيرة قبل أن تنسحب القوات الأميركية من العراق. المشكلة ليست مشكلة وجود القوات في العراق بل الخسائر التي تلحق بتلك القوات. لم يشتك أحد من وجود القوات الأميركية في كوريا الجنوبية منذ خمسين عاماً ولا يهتم أحد بذلك لأنها لا تخوض الحرب هناك لذا لا أحد يقتل الجنود الأميركيين فيها."

وينفخ الشيخ ماكين بمزمار الحرب الدائمة لحن إبعاد اللوم عن إخفاق الرئيس بوش في إدارة الحرب في العراق. لذا لا يقول ماكين الحقيقة، مثل معظم السياسيين الأميركيين والبريطانيين، ويلوم الأميركيين لأنهم لا يحتملون استمرار تكبد الخسائر في العراق. ورئيس الجمهورية في أميركا ليس رئيس الحكومة فقط بل القائد الأعلى الذي يحدد هدفه

بدقة وينفذه من دون أن يتوقع تدخلاً من أحد. لذا لا نعرف معارضة حقيقية للحرب العالمية الثانية أو الحرب الكورية أو حرب العراق الأولى (١٩٩١) أو حرب أفغانستان أو للتدخل في إيران وغواتيمالا وهايتي ولبنان وليبيا وعشرات الدول الأخرى. ولا يذكر المؤرخون فيتنام إلا أشاروا إلى المظاهرات التي نظّمها أميركيون لوقف الحرب لكن ليس إلى المظاهرات المعاكسة التي كانت تطالب باستمرار الحرب. ويتحدث البعض دائماً عن ملايين الأميركيين الذين عارضوا الحرب لكن ليس عن الملايين الذين أيدوا الحرب.

إن الانطباع هو الذي يهيمن على معرفة الكثيرين بحرب فيتنام إلى حد كبير لا الحقيقة فهذه الحرب لم تنته لأن الأميركيين خرجوا إلى الشوارع وتظاهروا لأنهم تظاهروا أكثر من تسع سنوات (١٩٦٤-١٩٧٣) ولم تتوقف الحرب. كما أنها لم تنته لأن الجيش الأميركي هُزم إذ لم تكن في فيتنام قوات أميركية عندما سقطت سايغون (١٩٧٥) لكن الدعم بالعتاد الحربي والتدريب والمال استمر. ولم تنته الحرب بسبب ارتفاع الخسائر الأميركية لأن مجموع خسائر حرب فيتنام (٥٨,١٩٩ جندياً بمن فيهم ١٠,٧٨٩ ماتوا خارج ساحات المعارك) لا يمثل أكثر من ١٥ في المئة من خسائر الحرب العالمية الثانية (٤٠٥,٣٩٩ جندياً) التي لا نعرف لها أي معارضة تذكر. ولم تنته شفقة على أكثر ٣,٢ مليون فيتنامي سقطوا ضحايا آلة الحرب الأميركية ومئات الألوف في كل من لاوس وكمبوديا. ولا نلغي هذه الأسباب وغيرها تماماً إذا أشرنا إلى إنها توقفت لأن الجيش الأميركي لم يستطع تحقيق النصر فعمد الكونغرس (١٩٧٣/٥/١٠) إلى وقف خسائر أميركا وقطع الشريان الذي يغذي كل الحروب وهو التمويل. ثم خشي الكونغرس أن يُقحم الرئيس نيكسون أميركا في حروب أخرى في الهند الصينية من وراء ظهره فصوّت (١٩٧٣/١١/٧) لمنع الرئيس من إرسال الجيوش خارج الولايات المتحدة إلا بموافقة الكونغرس.

ولن تتوقف الحرب في العراق إلا بقرارات مشابهة، ولن يسن الكونغرس قرارات مشابهة ما لم يخرج الأميركيون بغضبهم إلى الشوارع بالملايين ويحاصرون الكونغرس والبنتاغون والبيت الأبيض إلى أن تتحقق مطالبهم لا أن يخرجوا من بيوتهم الباردة للاستدفاء مجاناً بأشعة الشمس والتقاء الممثلات اللواتي هجرهن الشباب والمعجبون، ثم يوهمون العالم أنهم كانوا يتظاهرون لوقف الحرب في العراق. إن حرب العراق لا تشبه أي حرب أخرى عرفها العالم ولن يتمكن المؤرخون من كشف كوامنها قبل توافر الوثائق التي لا تتوافر الآن. ولهذه الحرب مظاهر كثيرة لكن أعجبها من وجهة نظر الرأي العام الأميركي هو انعدام أي تحرك شعبي حقيقي لوقف قتل العراقيين خصوصاً أن معظمهم بات يعرف بعد أربع سنوات من الحرب أن معظم الأسباب التي عرضها الرئيس بوش لشن الحرب ملفقة مثل ارتباط نظام صدام بـ"القاعدة" ووجود أسلحة الدمار الشامل.

وأطول حرب عرفتها الولايات المتحدة هي الحرب ضد قبائل الآباشي الهندية بين ١٨٤٠ و١٨٨٦ وتحل ثانية الحرب الأميركية ضد المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، المغرب) بين ١٨٠٠ و١٨١٥ وكان أهم أسباب نشوبها رفض أميركا دفع الضريبة لقاء السماح لسفنها بالاتجار في البحر الأبيض المتوسط. وتأتي الحرب ضد المسلمين (المورو) في الفلبين ثالثاً إذ استمرت بين عام ١٩٠١ و١٩١٣ وراح ضحيتها نحو مليون شخص. أما أطول الحروب الكبيرة في القرن العشرين رسمياً فهي حرب فيتنام التي امتدت بين ١٩٥٩ و١٩٧٥. إلا أن هذين التاريخين في الواقع هما تاريخ الأزمة لا الحرب، فلم تبدأ أميركا التصعيد إلا في عام ١٩٦٤ وانتهى بامتناع الرئيس جونسون عن ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية عام ١٩٦٨. وتعتبر الحرب في أفغانستان من الحروب الطويلة التي خاضتها أميركا إذ بدأت في ٧ أكتوبر ٢٠٠١ ولا يرى كثيرون نهاية قريبة لها، فيما ولجت الحرب في العراق عام ٢٠٠٧ سنتها الخامسة. ولم تدخل أميركا الحرب العالمية الأولى إلا في سنتيها الأخيرتين فقط (١٩١٧-١٩١٨) فيما امتد الاشتراك في الحرب العالمية الثانية بين ١٩٤١-١٩٤٥.

وعندما يستعرض المرء قوام الجيش العامل والقوات الاحتياط فيجده نحو ٢,٣ مليون شخص (تقديرات مؤسسة هيرتنج[١٢٧]) ثم يسمع كولن باول وزير الخارجية الأميركي السابق وبعض الجنرالات الأميركيين يقولون إن البنتاغون لا يستطيع توفير ٢١,٥٠٠ جندي إضافي فوراً مطلع عام ٢٠٠٧ ليتساءل ما هي المشكلة التي يعاني منها جيش الدولة التي تعتبر نفسها القطب الأوحد في الكون. وأحد الأسباب طريقة تقسيم القيادات العسكرية في العالم، فمن أصل نحو ٣٨٦ ألف جندي انتشروا خارج الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ استوعبت القيادة الأوروبية (القواعد العسكرية الأميركية في أوروبا) نحو النصف فيما استوعبت القواعد الموجودة في آسيا (خصوصاً اليابان) نحو ٤٠٪ وتركزت النسبة الباقية في القيادات الثلاث: افريقيا، الشرق الأوسط، أميركا اللاتينية.

وتوفر القوات الموجودة في الولايات المتحدة والقيادتان في آسيا وأوروبا الاحتياجات التي تتطلبهما الحربان في أفغانستان والعراق. وزاد عدد الجنود الأميركيين الذين خدموا في هاتين الدولتين المحتلتين على ١,٥ مليون جندي، ولم يعد لدى البنتاغون مطلع عام ٢٠٠٧ من الألوية الاحتياطية الكاملة التسليح والتدريب إلا لواء واحد. ويعاني الجيش الأميركي عموماً من مشاكل عدة يأتي على رأسها نفور الشباب الأميركيين من الانخراط في الجيش، لذا يلجأ البنتاغون في صورة متزايدة إلى فقراء المهاجرين اللاتينيين إلى أميركا ويقدم لهم المكافآت المالية والقروض السهلة لمتابعة دراستهم وتسريع حصولهم على البطاقة الخضراء (بطاقات الإقامة الدائمة) والجنسية. ولا يبدو كل هذا كافياً لذا يقول بعض جنرالات التجنيد إن الحل في المستقبل هو تجنيد المرتزقة. ومن يسمع بعض النواب

الأميركيين والجنرالات المتقاعدين يحذرون من اقتراب الجيش الأميركي في العراق من الانهيار بسبب تزايد أعبائه القتالية، ثم يحسب عدد القتلى (٣٣٠٠) تقريباً فيجده نحو اثنين في المئة من عدد الجنود الأميركيين في العراق ليتساءل كيف يمكن لجيش تكبد هذه الخسائر الصغيرة جداً نسبياً أن يكون قريباً من الانهيار؟

ولن ينجلي بعض هذا الغموض إلا عندما يدرس الباحث إحصاءات الجرحى الرسمية والتقديرية ويجد أن نسبة القتلى إلى الجرحى في الحرب الأميركية في العراق كبيرة جداً قياساً إلى النسبة العادية (٤،٨/١ وكانت ٣/١ في فيتنام) إذ تراوح بين ٧/١ و٣٣/١ طبقاً للمصادر المختلفة التي تتابع إحصاء الإصابات الأميركية. وتصل النسبة بين المرتزقة (المتعهدين المدنيين ويشملون أميركيين وعراقيين وجنسيات أخرى) إلى ١١/١ أي ٧٥٠ قتيلاً إلى ٨،٠٠٠ جريح تقريباً (حتى نهاية يناير ٢٠٠٧) من إجمالي يعتقد أنه بحدود ١٢٥،٠٠٠ مرتزق طبقاً لخبر نشرته صحيفة لوس أنجليس تايمز (٢٠٠٧/٢/١٢).[١٢٨] ويدعم هؤلاء "جيش" من المتعهدين المدنيين من الباطن توفرهم شركات من تركيا والإمارات والكويت وغيرها.

ويمكن أن ينجلي قسم آخر من الغموض بدراسة طريقة تصنيف البنتاغون للخسائر في صفوف القوات الأميركية. فما يُعلن رسمياً هو الإصابات التي تقع في صفوف الأميركيين خلال العمليات العسكرية فقط. ولو حدث مثلاً وطلبت قوة مشتبكة الدعم وانطلقت عربة مدرعة لسندها ثم انقلبت في الطريق أو تعرضت إلى حادث سير فأصيب جنود بجروح نتيجة ذلك فهؤلاء لا يُدرجون في القوائم الرسمية لجرحى الحرب. ولا توجد طريقة لمعرفة العدد الحقيقي للجرحى الأميركيين لأن البنتاغون غير ملزم بتقديم هذه الاحصاءات لذا فإن تقديرات عدد الجرحى تراوح بين ٤٧ ألف جندي و١٠٠ ألف جندي.[١٢٩] ومن لا تعطب الاصابات من هؤلاء الجرحى جسده فإنها تعطب نفسيته إذ نقلت وكالة رويترز في ٢٨ مارس ٢٠٠٧عن دراسة طبية أن ١٣٪ من نحو ١٠٤ آلاف جندي خدم في العراق عانوا من مشاكل نفسانية "تهدد بإعادة الحرب إلى أميركا كعبء شخصي ثقيل تنوء به أيضا الخدمات الصحية." ومن بين هؤلاء وغيرهم كثيرون انتحروا أو عادوا إلى بلادهم وارتكبوا الجرائم الفظيعة، فيما يُقدّر عدد الجنود الذين أجلوا من المواقع الأميركية في العراق ونُقلوا إلى المستشفيات النفسانية بنحو ألف جندي.

ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن انخفاض عدد القتلى وارتفاع عدد الجرحى في الحرب العراقية مقارنة بالحروب الماضية لا يعني أن الحرب العراقية أقل حدة بل العكس فهذه سمة من سمات حرب العصابات من جهة ونتيجة طبيعية للأسلحة الفتاكة التي تستخدمها المقاومة. لذا فالأهم من عدد الجرحى في الحرب العراقية هو نوع الاصابات التي تلحق

بالجنود الأميركيين العاملين في العراق. ومن المعروف أن معظم الآليات التي تستخدمها القوات الأميركية ذات تدريع كثيف، وأن معظم الجنود مجبرون على ارتداء الدروع الواقية اعتباراً من خروجهم من القواعد. لكن المقاومة طوّرت ألغاماً شديدة الانفجار يستطيع معظمها اختراق التسليح والنفاذ إلى داخل العربات والدبابات، بما في ذلك دبابات أبرامز العالية التسليح، وتسببت بنحو ٧٠٪ من القتلى الأميركيين. ويقدم تسليح العربات والدروع الشخصية حماية كبيرة تفسر ضآلة عدد القتلى النسبي. لكن الإصابات غير القاتلة شديدة وتتطلب في حالات كثيرة عناية فائقة تمتد مدى الحياة في مستشفيات عسكرية ومدنية متخصصة لا تستطيع حتى المستشفيات العسكرية الأميركية تأمينها لكل المصابين. واتضح من سلسلة مقالات نشرتها الصحف الأميركية في فبراير ٢٠٠٧ إهمال عدد كبير من الجنود الجرحى والمرضى الذين خدموا في العراق قدّرتهم صحيفة صنداي تايمز البريطانية في مقال نشرته في ٤ مارس ٢٠٠٧ بنحو ٥٠ ألفاً. وتسبب الاهمال بفضيحة كبيرة أدت في مارس ٢٠٠٧ إلى استقالة الجنرال جورج ويتمان رئيس قيادة منطقة شمال الأطلسي الصحية المسؤول عن مستشفى والتر ريد الذي يعتبر أهم المستشفيات العسكرية لعلاج العسكريين المشوهين والجرحى والمصابين بأمراض نفسانية، ثم استقالة المسؤول المدني الأعلى في وزارة الدفاع.

ويعرف الضباط العسكريون العاملون أو السابقون، وكاتب هذا الكتاب أحدهم، أن عدد المقاتلين في أي وحدة عسكرية يخضع إلى نسبة وتناسب معينين طبقاً لوظيفة الوحدة العسكرية ومهمتها، لكن عدد الجنود المقاتلين مرتفع في العراق قياساً إلى الجيوش الأخرى. وأحد أسباب ذلك اعتماد الجيش الأميركي على المرتزقة لحراسة الشوارع والتدريب والصيانة والتموين والحراسات والاستطلاع والتحقيق في السجون ومراكز الاعتقال (كما في حال سجن أبو غريب) ومهام أخرى يقع عاتق توفيرها في الجيوش الأخرى على الوحدات العسكرية المتخصصة. ولوزارة الخارجية الأميركية مثلاً عقد مع شركة بلاك ووتر الأميركية قيمته ٣٠٠ مليون دولار يتضمن توفير الحراسات والحماية للمسؤولين والدبلوماسيين الأميركيين وقد قتل خمسة من موظفيها في حادث إسقاط طائرة هيلوكبتر خلال معارك في بغداد (٢٣/١/٢٠٠٧). وتعتبر بلاك ووتر أكبر شركة لتوفير المرتزقة في العالم، ويعتقد أنها تدير جيشاً قائماً بذاته قوامه ٢٠ ألف جندي و٢٠ طائرة. وتحدثت مجلة فوربس في مقال نشرته بتاريخ ٨/٢/٢٠٠٧ عن الدور المتعاظم الذي يقوم به المرتزقة في حرب العراق فقالت أن التقديرات الحكومية تشير إلى أن المتعاقدين المدنيين باتوا يمثلون نسبة صاعقة هي ٤٠٪ من مجموع الجهد الحربي في العراق إلى جانب القوات الأميركية، وأن اعتماد القوات على هؤلاء وصل إلى حد لم تعد القوات قادرة فيه على شن الحرب أو

الانخراط في جهود إعادة الاعمار من دونهم. ونقلت المجلة عن محلل في شؤون الدفاع قوله إن استخدام المتعاقدين في الحرب لا صلة له بالمال بل بالسياسة فلو قتل هؤلاء أو أسروا فإن المضاعفات السياسية ليس لها ثقل كبير في الإعلام وليس لها ثقل كبير بالتأكيد لدى صانعي القرار، وأضاف: "إذا سُحب المتعاقدون المدنيون من العراق فلا يوجد العدد الكافي من الجنود لسد الفراغ." [١٣٠]

وما نحاول استخلاصه من كل ما تقدم أن الرقم الذي يعتقد استراتيجيون حربيون أن أميركا تحتاجه لتطويع العراق (٥٠٠ ألف جندي) لا يتوافر الآن إذ لم يستطع البنتاغون تلبية طلب الرئيس بوش بإرسال تعزيزات جديدة إلى العراق في بداية ٢٠٠٧ إلا في حده المتوسط (٣٠,٠٠٠ جندي) هو كل ما سيتمكن البنتاغون من حشده خلال فترة تمتد خمسة شهور. لذا يعتقد خبراء عسكريون أن الوسيلة الوحيدة لتأمين العدد المطلوب من الجنود هي فرض التجنيد الاجباري وتحميل عجز الموازنة ما لم يعد في طاقتها تحمّله، وإلزام الأميركيين الذين لا تريد غالبيتهم استمرار الحرب بقبول تضحيات حرب أطول بكثير. وأقرب الطرق إلى تدمير سمعة أي سياسي أميركي وإلغاء مستقبله هو انتقاد إسرائيل خارج نطاق المسموح به والأمثلة على ذلك كثيرة آخرها التهجّم الشنيع على الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر بعدما نشر كتاباً العام الماضي بعنوان: "فلسطين: السلام لا التمييز العنصري"، وشمل رميه بالكذب وتأجيج الكره ومعاداة السامية وسرقة مواد منشورة في كتابه وغير ذلك. أما الطريق الأقرب فهو فرض التجنيد الاجباري فالبعض يحذّر من الآن أن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى تفجير الصدام بين الحكومة والكونغرس، وربما اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى في تاريخ أميركا لا لأن توفير ما يعتقد البعض كفايته لإخضاع العراق مستحيل بالنسبة لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة، بل لأنه لا يوجد سياسي أو خبير عسكري يستطيع أن يضمن تماماً تحقيق النصر حتى لو وضُعت كل هذه الإمكانات الإضافية في يد جنرالات الحرب في العراق. ويبدو أن المواطن الأميركي أكثر وعياً لهذه الحقيقة من السياسيين نظراً إلى أنه الطرف الذي يدفع في النهاية الثمن سواء بالروح أو بالمال، ولذا تريد غالبية الأميركيين وقف هذه الحرب. أما حال سياسيين، مثل بوش وتشيني وماكين وليبرمان وغيرهم، خلال حرب العراق فمثل حالهم خلال حرب فيتنام إذ اقترح الشيخ جون ستينس آنذاك أن تغزو القوات الأميركية كمبوديا مرة أخرى فخاطبه الشيخ جورج ماكفرن أحد أهم معارضي تلك الحرب بالقول: "لقد سئمت من رجال طاعنين في السن يحلمون بإشعال نار الحروب لكي يرسلوا الشباب إليها. إن كان ستينس يريد استخدام القوات البرية الأميركية في كمبوديا فليضع نفسه على رأس تلك القوات وليقد الهجوم بنفسه". [١٣١]

ويطرح ما تقدم سؤالين: الأول يتعلق بسبب استبقاء أميركا كل هذه القواعد في ما وراء البحار على رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة واقتصار ساحة الصدام الأميركي على العراق وأفغانستان. والجواب أن هذه القواعد العسكرية أفضل من مناجم الذهب بكثير ومن أنجح الاستثمارات التي وظفتها أميركا في تاريخها. فمثلاً يعتقد معهد "غلوبال سيكيوريتي" أن نفقات استبقاء القواعد العسكرية في كوريا الجنوبية منذ ٥٠ عاماً بلغت نحو ١,٠٠٠ مليار دولار لكن كوريا الجنوبية من أكبر مشتري الديون الأميركية ومن أكبر شركاء أميركا التجاريين، لذا فإن هذه القواعد لا تموّل نفسها بنفسها فقط بل تدر أرباحاً سنوية بمئات المليارات. وتنفق أميركا المليارات على القواعد سنوياً لكن معظم النفقات يعود إلى الاقتصاد الأميركي، فيما تساهم الدول "المستضيفة" في تغطيات النفقات بالمليارات كما بالنسبة لليابان التي تسدد فاتورة سنوية بنحو ملياري دولار.

وإذا كانت أميركا مدينة لأوبك برفعها إلى قمة الهرم الاقتصادي في العالم فإنها مدينة إلى قواعدها في الخارج باستمرار وجودها في هذه القمة. وكانت دول كثيرة تحتوي هذه القواعد بدأت تتململ بعد انتهاء الحرب الباردة فجاء الإرهاب ليعطي للولايات المتحدة عذراً جديداً لاستبقاء قواعدها في الخارج. ومنذ ٢٠٠٢ صار الإرهاب صناعة هائلة في الولايات المتحدة تدرّ على شركات الأمن المليارات كل عام. فمثلاً قدرت صحيفة "يو.إس.إيه تودي" أن صناعة السينما تدر ٤٠ مليار دولار سنوياً ومثلها صناعة الموسيقى الأميركية لكن صناعة الإرهاب درت عالمياً نحو ٥٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦ أو ستة أضعاف قيمة هذه الصناعة عام ٢٠٠٢، ومن المتوقع أن تصل قيمتها عام ٢٠١٠ إلى نحو ١١٨ مليار دولار.[١٣٢]

أما السؤال الثاني فهو لماذا تواجه الدولة العظمى الوحيدة في العالم مأزقاً عسكرياً في دولتين: الأولى أفغانستان التي تعتبر من أكثر بلدان العالم فقراً، والثانية العراق التي صارت بعد ١٢ عاماً من الحظر الاقتصادي الخانق وثلاثة حروب خيال قوتها الاقتصادية في الثمانينات؟ والجواب أن تقنية الفقراء صارت أكثر جدوى من تقنية الأغنياء بين يدي مقاتلين يتحلون بقوة الارادة والتصميم على تحرير بلادهم وقبول درجة عالية من التضحيات. ويمكن اكتشاف المشكلة بسهولة لدى استعراض القدرات القتالية التي تتمتع بها مثلاً حاملة الطائرات جون ستينس التي التحقت بالأسطول الأميركي في بحر العرب وسنجد أنها تتضمن الآتي: تدمير طائرات العدو وسفنه وغواصاته، تدمير الأهداف الأرضية، زرع الألغام على مدى مئات الأميال من الحاملة، شن الغارات رداً على غارات العدو الجوية، دعم المعارك في ساحات القتال، حماية السفن الصديقة، الدفاع عن خطوط الملاحة، الخ. ومن الواضح أن معظم هذه المهام لا علاقة لها بحرب العصابات في

العراق أو أفغانستان لأن المقاومة في البلدين، مثل المقاومة في أي بلد آخر، بلا حكومة أو جيش أو وزارات أو مطارات أو طائرات حربية، وهي لا تسيّر السفن العملاقة والغواصات، وليست لها أهداف أرضية ثابتة، ولا تفكر بشن الغارات الجوية على المواقع الأميركية. ويتضح من هذا المثال البسيط أن ما تحتاج إليه أميركا لتحقيق الانتصار في العراق ليس حاملات الطائرات بل الجنود لإرسالهم إلى الأزقة والأرياف والقرى والجبال والصحارى وبأعداد كبيرة جداً. فمثلاً احتاجت بريطانيا في عشرينات القرن الماضي إلى ٥٠٠ ألف جندي لإخضاع العراق ومع ذلك لم تستطع تحقيق هذه المهمة تماماً واحتلته مرتين ودفعت الثمن غالياً إذ لا توجد قبور للجنود البريطانيين خارج أوروبا أكثر من قبور الجنود البريطانيين في العراق، وخرجت منه في النهاية مثلما دخلت.

وهناك شأن آخر يتطلب الدراسة المتأنية هو التوزيع السكاني الطائفي في العراق. إن معظم التقديرات التي يتناقلها الإعلام ويرددها السياسيون الغربيون متشابهة إلى حد يدعو إلى الدهشة. وبتقفي مصادر هذه التقديرات اتضح لي أن منبعها واحد هو تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية. وتشير التقديرات التي تعرضها الوكالة في موقعها في الإنترنت إلى أن نسبة العرب العراقيين (سنة وشيعة) بين ٧٥-٨٠٪ من إجمالي عدد السكان فيما تبلغ نسبة الأكراد ١٥-٢٠٪ ونسبة التركمان والآشوريين وأقليات أخرى ٥٪. وتقترح التقديرات هذه أن نسبة المسلمين في العراق ٩٧٪ وما تبقى مسيحيون وغيرهم، فيما ترى أن نسبة الشيعة ٦٠-٦٥٪ والسنة ٣٢٪-٣٧٪ بعدد إجمالي يبلغ ٢٦,٧٨٣,٣٨٣ نسمة طبقاً لتقديرات يوليو ٢٠٠٦.[١٣٣]

ومن الواضح أن ٢٦,٧٨٣,٣٨٣ نسمة ليس رقماً تقديرياً كما زعمت الوكالة بل لا يمكن أن يكون أكثر دقة. ومع ذلك فإن الفرق في تقديرات عدد السنّة من العرب والأكراد (٣٢٪-٣٧٪) كبير جداً قياساً إلى عدد السكان الدقيق إذ يبلغ خمسة في المئة، أي ما يعادل ١,٣٩٩ مليون نسمة. وبعد طرح تقديرات أعداد السنة العرب من السنة الأكراد فإن الحاصل هو ١٦-١٧٪، أي أن العدد الأقصى للعرب السنة في العراق هو ٤,٥٣٣ مليون مما يعني أنه أقل من عدد الأكراد (٥,٣٥٧ مليون) بنحو ٨٢٠ ألف نسمة. وإذا طبّقنا معامل الأفراد القادرين على حمل السلاح إلى مجموع السكان (٤/١) على العراق وافترضنا أن غالبيتهم العظمى رجال بين ١٥-٤٩ سنة فإن عدد القادرين على حمل السلاح هو ١,١٣٣٢٥٠ مقاتلاً. ويبدو هذا الرقم كبيراً لكنه لا يأخذ في الاعتبار ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين العراقيين منذ الغزو إلى نحو ٣,٨ مليون عراقي طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة واستمرار النزوح بمعدل ٤٠-٥٠ ألفاً في الشهر. ويعتقد مسؤولون أردنيون أن بلادهم أصبحت مأوى لنحو ٧٠٠ ألف عراقي فيما لجأ نحو مليون عراقي إلى سورية طبقاً

لتقديرات نشرتها وكالة الاسوشيتدبرس في ٢٠٠٧/٢/١٤. ولا يُعرف بالضبط التقسيم الطائفي للاجئين العراقيين لكن يُعتقد أن قسماً كبيراً من اللاجئين إلى سورية هم من السنّة والمسيحيين في حين يشكل السنّة قسماً كبيراً من اللاجئين في الأردن.

وليس معروفاً بالضبط ما هو دور القوات الأميركية والعاملين معها في ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين إلى المستويات المرتفعة جداً، وما إذا كان أحد الأهداف هو تفريغ مناطق المقاومة من قسم كبير من السكان لتحسين فرص السيطرة العسكرية على الوضع. ومن المعروف أن إجلاء السكان جزء مهم من استراتيجية العمل العسكري ضد المقاومة في حرب العصابات، ومثله اعتقال أكبر عدد ممكن من القادرين على حمل السلاح لذا لم يكن مفاجئاً ارتفاع عدد المعتقلين في السجون الأميركية والعراقية بنهاية إبريل ٢٠٠٧ إلى نحو ٥٠ ألف شخص معظمهم من السنّة.

ويُعتقد أن عدد الضحايا السنّة في العراق خلال أربع سنوات من الحرب يمكن أن يكون في حدود ٦٠ ألف رجل قادر على حمل السلاح (أي بنسبة ١/٦ من إجمالي الضحايا وهم أكثر من ٦٠٠ ألف شخص)، فيما تعطي المعلومات القليلة، التي تتسرب عبر الإعلام الأميركي وتصريحات العسكريين الأميركيين في العراق والجنود الأميركيين المتهمين بقتل المدنيين عمداً، الانطباع بوجود خطة شاملة لتصفية السنّة القادرين على حمل السلاح بمشاركة مليشيات شيعية تستغل وجودها في الحكومة لاستخدام مصادرها لتنظيم حملة التصفية هذه. والدليل أن قسماً كبيراً من ضحايا التعذيب والقتل الذين تُلقى جثثهم في نهر دجلة أو في الشوارع الخلفية في بغداد وغيرها هم من السنّة. ومنذ سنتين تقريباً بدأت حملة واسعة النطاق لإجبار رجال السنّة القادرين على حمل السلاح على النزوح من مناطق سكنهم في أحياء بغدادية عدّة ومدن وبلدات عراقية أخرى وهي تبدأ بقصاصات من الورق تُدس عبر أبواب بيوت السنّة. وطبقاً لهذه التصورات فإن عدد حاملي السلاح ضد القوات الأميركية في وسط العراق وغيرها لا يبدو كافياً للتسبب بإخفاق القوات الأميركية والمرتزقة والجيش العراقي الضخم في تطويع العراق ومناطق كثيرة في بغداد.

وفي ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦ نشر فاروق زيادة السفير السابق في وزارة الخارجية العراقية دراسة بالتعاون مع جنيفر هيكس في موقع "كاونتر بنش" اعتمدا فيها على سجلات الناخبين بيّنا فيها أن الشيعة حصلوا على ٢٦,٣٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ٣١ يناير ٢٠٠٥ و ٣٢,٢٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥. وخلصت الدراسة إلى الآتي: "أحد أسباب الإخفاق الشديد للسياسة الأميركية في العراق مردّه الاعتماد على منطلق خاطئ هو أن السنّة أقلية في العراق وأن الشيعة هم الغالبية. لكن يتضح من الإحصاءات الرسمية المستقاة من النتائج الرسمية للانتخابات في يناير وديسمبر

٢٠٠٥ أن السنّة يمثلون ٦٠-٦٢٪ من جملة عدد السكان أي ٤٢-٤٤٪ للعرب و١٦-١٨٪ للأكراد فيما يشكل الشيعة نحو ٣٨-٤٠٪." [١٣٤]

حجر داود

زرت الناصرة مع أسرتي وخرجنا يوماً مع أقارب في نزهة إلى مرج بن عامر الذي كان ساحة حروب فاصلة في الماضي البعيد، ويعتقد مسيحيون ويهود كثيرون أن خرائب مجدو الواقعة على طرفه ستكون ساحة آخر الحروب قبل نهاية العالم. وخلال وجودنا هناك قدّم لنا قريب هديتين لم أعد أذكر أولاها لكن الثانية ظلت في صندوق حتى أخرجتها خلال غزو لبنان ٢٠٠٦ ووضعتها في مكان دائم على مكتبي. إنها حجر بازلتي مُغبرّ وزنه نحو ٤٠٠ غرام وقطره نحو ستة سنتيمترات ومنحوت في شكل قريب من الدائرة في الوسط، وقريب من التسطّح في الأعلى والأسفل. ولم يشك من تفحّصه ونحن في الناصرة أنه حجر قديم مُعدّ خصيصاً للرمي من المقاليع فما التسطح في الأعلى والأسفل إلا لكي يثبت أثناء تلويحه في قاع المقلاع ضمن شكل محفور في الجلد يشبه النجمة السداسية المعروفة باسم "نجمة داود"، وللسبب المعروف هو استخدام العبراني داود مقلاعاً فيه هذه النجمة لقتل جليات الجبار قبل ٣٠٠٠ سنة.

وفي يناير ٢٠٠٧ نشرت صحيفة "هاآرتس" خبراً ملفتاً عن ارتفاع عدد السيارات المسروقة شهرياً من ٢٥٠٠ سيارة في الأشهر التي سبقت حرب لبنان إلى ٣٠٠٠ سيارة في الأشهر التي لحقت بالحرب. واستخلص موشي إدري قائد الشرطة الإسرائيلية المسؤول عن ملاحقة سارقي السيارات أن سبب ارتفاع سرقة السيارات اعتقاد السارقين بعد حرب لبنان الثانية "أن قدرة الردع الإسرائيلية ليست بالقوة التي كانوا يتصورونها" قبل الحرب.[١٣٥] وفي الوقت نفسه تقريباً خلص حالوتس إلى النتيجة نفسها عندما قدم استقالته (٢٠٠٧/١/١٧) بعد تحميله جزءاً من مسؤولية فشل الحرب المعروفة أيضاً باسم "حرب تموز". ولم تفت الشيخ حسن نصر الله أهمية هذا الحدث فخرج ليبارك لحزب الله من على منبر المنار انتصاره السياسي المُضاف إلى صموده العسكري بعد يومين من استقالة رئيس الأركان التي يمكن اعتبارها أول تأكيد رسمي إسرائيلي على فشل حربها في لبنان. وتزامن ذلك مع مرور ٤٠ يوماً على خروج الرئيس بوش إلى الناس من على منبره المقابل ليعلن ضمنياً فشل الخطة الوحيدة التي عوّل عليها للشفاء من كل أوجاعه وأوجاع إسرائيل في الشرق الأوسط بهجوم إسرائيلي-أميركي مشترك على إيران، وليقول صراحة إن الخيار الوحيد أمام أنظمة الظلم العربية لضمان استمرار بقائها هو مساعدة أميركا للبقاء في العراق، لأن هزيمتها في العراق هزيمة ستطال أنظمة الظلم التي فتحت له بوابات العراق.

ويشعر إسرائيليون كثيرون بأنهم صاروا يتامى بعد شارون، وكثيرون غيرهم يتمنون لو تبادل شارون وأولمرت المواقع لأنهم قلقون مما حدث في جنوب لبنان ومما حدث في وسط العراق ومن احتمال خروج أميركا من الشرق الأوسط. لكن ملايين العرب لا يرون قلق الإسرائيليين لأنهم ينظرون إليهم من وراء جدار الهزائم الحقيقية التي أنزلتها أنظمة الظلم بهم، ومن وراء جبال الوهم الذي بنته أنظمة الظلم والإعلام الأميركي في عقولهم. وعندما يزيلون هذا الوهم سيرون ما حدث في جنوب لبنان على حقيقته، وسيعرفون عندها بأن ما تحقق عام ٢٠٠٦ ليس أقل من معجزة تكمّل المعجزة التي حدثت في العراق. لكن ملايين العرب لم يروا ما حدث في لبنان على حقيقته، وملايين لم يروا ما حدث في العراق على حقيقته لأن إعلام أنظمة الظلم قال لهم إن ما حدث خلال ٣٤ يوماً من الصمود المدهش كان هزيمة كبيرة. لذا لم يخرج العربَ إلى الشوارع للاحتفال بأهم إنجاز يحققه العرب منذ وقعة القصر الكبير (١٥٧٨/٨/٤) عندما مزق المغاربة جيش سباستيان وأزالوا الأمبراطورية البرتغالية من الوجود، ولم يخرج الإيرانيون إلى الشوارع لشكر حزب الله على تجنيب إيران هجوماً شاملاً رجح كثيرون احتمال شنه بعد القضاء على مقاومة حزب الله.

إن الولايات المتحدة ليست دولة كبرى بجيشها الكبير فقط، والسلاح ليس الأداة الوحيدة التي تضمن لها مركزها القيادي فلديها أداة ثانية ربما كانت أكثر فاعلية من السلاح في بعض الحالات هي الدولار، وأداة ثالثة تتمثل في معظم المؤسسات الدولية المختطفة وعلى رأسها مجلس الأمن، وأداة رابعة هي الإعلام، وست أو سبع أدوات مهمة أخرى. ولذا استطاعت أميركا بمساعدة بلير وميركل إن تعيد إلى إسرائيل بالدبلوماسية والوهم معظم ما خسرته في القتال، ثم لحق الأوروبيون بالأميركيين فعوضوا إسرائيل بالقوات التي نشروها في جنوب لبنان بعض ما خسرته من قدرتها السابقة على الردع. ثم جاء الإعلام فغسل إسرائيل من الفشل جيداً وها نحن نسمع بعض الإسرائيليين يقول شيئاً طريفاً لم نسمعه من قبل هو أن إسرائيل لم تنتصر على حزب الله بالضربة القاضية بل بالنقاط، وها نحن نسمع شيئاً طريفاً آخر هو أن أميركا هزمت نفسها في العراق ولم تهزمها المقاومة.

إن إسقاط استراتيجيات الحروب المنتمية إلى زمن آخر على الزمن الجديد بهدف تحديد النتائج هو منشأ الالتباس الحاصل في شأن تقييم حرب لبنان التي لا يستطيع أحد الانكار بأنها، والحرب المتصلة بها في العراق، أهم حرب في القرن الجديد حتى الآن. ومن أسباب قلق إسرائيل والقوات الأوروبية الموجودة في جنوب لبنان أن كلا هاتين القوتين، شأنهما شأن القوة الأميركية، تنتميان إلى قوى الزمن الآخر. ومع ذلك كثيرون لا يستطيعون إبعاد

هذا الالتباس تماماً لأن المواجهة جارية فلم تحسم بعد في العراق ولم تحسم بعد في جنوب لبنان ولذا لن يكون تقييمها سهلاً إلا في زمن آخر لذا سنترك لواحد من أهم مؤرخي الحروب الحديثة في العالم عرض السبب: "برهنت المعارك في أفغانستان والعراق أن المقاتلين الذين لا يملكون العتاد الكثيف يتمتعون بقدرات تكتيكية عالية المستوى يستخدمونها لشن حرب العصابات، وهم يملكون أسلحة أشدّ فتكاً مما يحرم جيوش الدول ذات التسليح الثقيل من الميزات التي توفرها القوة النارية ذات الكثافة العالية. وثبت ذلك في المعركة التي نشبت بين ألوف قليلة من مقاتلي حزب الله وبين الجيش الإسرائيلي الضخم ذي التحديث العالي المستوى الذي تدعمه الولايات المتحدة وتسلّحه. إن الحرب في لبنان نافذة تطل على المستقبل إلى جانب مظاهر أخرى. وهي توحي بنتيجتها أن أمام الإسرائيليين خياران: الكف عن ممارسة سياسة التدمير والإرهاب وقبول الشروط التي يتطلبها التوصل إلى سلام مع العالم العربي، أو مواجهة وضع سيقودهم في النهاية إلى الدمار بواسطة صواريخ تقليدية رخيصة الثمن ذات دقة أعلى، وأسلحة نووية في يد دولتين عربيتين على الأقل وإيران."

وهكذا نرى أن تقييم حروب المستقبل التي شهد العراق فاتحتها يقتضي وضع مقاييس تختلف عن مقاييس حروب الزمن الآخر لذا سيقودنا سؤال الزمن الآخر: "من الذي انتصر ومن الذي انهزم؟" إلى الجواب الصحيح لكن في الزمن الآخر. أما السؤال من الآن فصاعداً فهو: "من الذي لم ينتصر، ومن الذي لم ينهزم؟" وعندها يمكن أن نستنتج أن حزب الله لم ينهزم وأن الجيش الإسرائيلي لم ينتصر، والجيش النظامي الذي لا ينتصر في معركة استعد لها جيداً وحشد لها ما حشده الجيش الإسرائيلي مهزوم. لهذا يقول الكثيرون إن أميركا انهزمت في العراق لا لأن الجيش الأميركي انهزم في الحرب بل لأنه لم ينتصر. وحتى لو اعتبرنا حرب تموز من حروب الزمن الآخر فإنها ستظل أيضاً حرباً إسرائيلية فاشلة لأن إسرائيل حددت لها هدفين رئيسيين هما: تدمير حزب الله، واستعادة الجنديين المختطفين في ٢١ يوليو ٢٠٠٦ ثم وافقت على وقف العمليات القتالية من دون أن تتمكن من تحقيق أي منهما. أما حزب الله فلم يكن خطط لتحقيق النصر العسكري المبين على أقوى جيش في الشرق الأوسط بل للصمود وإنزال أكبر خسائر ممكنة بالقوات الإسرائيلية لرفع كلفة الحرب البشرية، وتمكّن في الوقت نفسه من إرسال نحو ٤,٠٠٠ صاروخ إلى شمال إسرائيل وحيفا لم تستطع إسرائيل اعتراضها على رغم شبكات اعتراض الصواريخ التي طورتها هي أو قدمتها أميركا.

وخسر الجيش الإسرائيلي في الحرب ضد حزب الله نحو ١٢٠ جندياً (١٦٠ بإضافة المدنيين) و٢٠ دبابة متقدمة وبعض الآليات وخرجت من مخازنها آلاف الصواريخ

والقذائف التي استخدمتها لتدمير عمارة لبنان وأكثر من مليون قنبلة عنقودية. ونحسب أن أميركا عوضت كل ما استخدمته إسرائيل أو تكاد، لذا لا يمكن اعتبار تلك الحرب حرباً مكلفة مالياً أو بشرياً مقارنة بالحروب الأخرى. لكن إن كانت إسرائيل ندمت على شن حرب واحدة خلال وجودها في البيت العربي فهي حرب تموز لأنها ألغت جزءاً معتبراً من أهم أهداف وجود جيش إسرائيلي أساساً وهو القدرة على الردع. لقد احتلت إسرائيل منذ إنشائها كل ما قدرت على احتلاله في فلسطين وسورية ولبنان، ولا تستطيع احتلال أي أراض أخرى لهذا انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان قبل أن تصدر إليه الأوامر بالانسحاب لأن ثمن الحرب شيء وثمن البقاء في أرض محتلة شيء مختلف تماماً. ويعرف الإسرائيليون هذه الحقيقة جيداً من تجربتهم المريرة في جنوب لبنان (١٩٨٢-٢٠٠٠)، كما يعرفها الأميركيون جيداً من تجربتهم الأكثر مرارة في العراق. كيف ستمنع القوات الإسرائيلية حزب الله من قصف شمال إسرائيل بالصواريخ؟ ما هو جدوى الجدار العازل إذا كانت الصواريخ التي يصنعها الفلسطينيون في أقبية غزة قادرة على تخطيه بسهولة؟ وماذا سيحدث عندما تتمكن حماس وباقي فصائل المقاومة من بناء ردع يماثل الردع الذي يملكه حزب الله؟ يوجد أكثر من مئتي نفق بين غزة ومصر تُنقل عبرها أسلحة الردع التي تحتاجها الفصائل الفلسطينية، بل كل الأسلحة الأخرى باستثناء الدبابات والطائرات، فكم ستحتاج حماس من الوقت لبناء الردع؟ ثلاث سنوات؟

إن الردع بالنسبة لحزب الله وحماس وسيلة للدفاع عن النفس لأنهما لا يشكلان الآن، أو في المستقبل المنظور، خطراً على وجود إسرائيل. لكن يجب أن نقف في المكان الذي تقف فيه إسرائيل وننظر إلى جنوب لبنان ثم إلى غزة وربما إلى الضفة الغربية في وقت لاحق وعندها فقط سنعرف ما يعرفه الأكثر اطلاعاً من بين الإسرائيليين بأن الردع لدى الطرف الآخر يشكل في حد ذاته خطراً أكيداً على وجود إسرائيل. والسبب هو أن الردع يقتضي أن تتمكن الذراع العسكرية الرادعة من الوصول إلى المكان الذي تريده في الوقت الذي تريده وضرب العدو الذي تريده بنقل الحرب والدمار إلى أرضه ومنعه من نقل الحرب إلى أرضها. لم يحدث هذا في حرب تموز لأن حزب الله لم يتوقف عن قصف المدن والمستوطنات الإسرائيلية بكثافة لم تعرفها إسرائيل سابقاً، وأجبر ثلث سكانها على البقاء تحت الأرض بتوجيه صواريخ بعضها ليس أكثر تأثيراً من حجر داود.

وانتهت المواجهة بين داود وجليات بقتل جليات لأن معظم الأساطير والخرافات تنتهي هكذا لأنها تُقارن داود الصغير بجليات الجبّار، لكن العلوم العسكرية ليست أساطير وخرافات لذا فإن المقارنة المهمة بالنسبة لها هي المقارنة بين حجر داود وجبروت الجبار. أما الاستنتاج فهو أن حجر داود سيحرم الجبار من تحقيق النصر إما بقتله أو بردعه. وحتى لو

أصيب جليات فقط، أو تجنب الحجر في اللحظة المناسبة، فإن الناس كانوا سينتبهون إلى خوفه ويتخلون تدريجاً عن خوفهم منه ثم سيستخفون به، كما بدأ لصوص السيارات يستخفون بقوة إسرائيل على الردع فارتفعت نسبة السيارات المسروقة بنسبة ٢٠٪ بين الفترة التي سبقت حرب تموز والفترة التي تلتها. وسيهجر رفاق جليات بناء عضلاتهم إلى نحت حجارة المقاليع بمئات الألوف. لهذا لا نزال نجدها في مرج بن عامر لأن البقاء صار إلى جانبها لا إلى جانب جليات. لقد أنهى هذا الحجر البازلتي الصغير في صورة جذرية مرحلة طويلة من حروب زمن القوة العضلية التي باتت حروب زمن آخر اختلفت تماماً عن حروب الزمن الذي تلاه. لهذا أفاق الإسرائيليون من الخدر الإعلامي الطويل بعدما استوعبوا ما حدث فعلاً في جنوب لبنان، فوجدوا جداراً بينهم وبين جارتهم الشمالية أهم بكثير من الجدار العازل بينهم وبين الفلسطينيين هو جدار الردع.

إن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يكاد لا يلقي خطاباً إلا وكان مجسم قبة الصخرة أو رسمها أمامه أو وراءه لذا لم يسمع رجل الشارع العربي من أي مسؤول أميركي أو أوروبي أو إسرائيلي حتى الآن لماذا يريد الرئيس أحمدي نجاد أن يستخدم القنابل النووية لتدمير القبة وقتل ١.٤ مليون فلسطيني معظمهم مسلمون وبعضهم أنصار إيران. ولن يقول لنا الإسرائيليون ما هو سبب خوفهم الحقيقي من احتمال امتلاك إيران أسلحة نووية لذا سنقترح سببين: الأول أن إيران ستمتلك قوة ردع مؤثرة لذا لن تستطيع ذراع الردع الإسرائيلي أو الردع الأميركي الامتداد إلى إيران دون نتائج مرعبة لأن الشجاعة الأميركية لا تتبدى إلى عندما يكون الخصم غير قادر على الرد. والثاني، وهو الأهم، أن مجرد وجود أسلحة نووية في إيران، أو حتى مجرد الشك القوي بوجود هذه الأسلحة، يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، واختلال تدفقات رأس المال الأجنبي، وضعف الثقة بمستقبلها، ثم ازدياد الهجرة اليهودية المعاكسة. إن النتيجة الأخيرة لم تعد احتمالاً إذ يعتقد محللون، استناداً إلى مؤشرات وأرقام غير رسمية لأن الأرقام الرسمية غير متوافرة، أن إسرائيل باتت أكبر مصدّر لليهود في العالم للمرة الأولى منذ تأسيسها عام ١٩٤٨، وإن الفرق بين عدد المهاجرين إلى إسرائيل والمهاجرين منها، خصوصاً إلى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا، إلى ازدياد.

ولم يسمع الشارع العربي من المسؤولين الأميركيين والاسرائيليين أسباباً تقنعه لماذا تُحرّم الأسلحة النووية على إيران وتحلل لإسرائيل. ومع ذلك يمكن للشارع العربي، لما تقدم ذكره ولأسباب كثيرة أخرى، فهم سبب قلق الأميركيين والإسرائيليين من احتمال تطوير إيران أسلحة نووية عبر بوابة السعي إلى تخصيب اليورانيوم. أما ما لا يمكن فهمه فهو انضمام مسؤولين في أنظمة الظلم العربية إلى طوابير الأميركيين والإسرائيليين القلقين

الراغبين في تخفيف هذا القلق عن طريق إشعال الحرب الأهلية والطائفية والعرقية في المنطقة. هل أصبح الشيعة أعداء العروبة والإسلام الآن؟ هل يريد بعض زعماء أنظمة الظلم فتح عيون الناس على الحلف الشيعي لئلا يروا حلف أميركا؟ هل أصبحت إيران فجأة أخطر من إسرائيل؟ بعض الناطقين باسم المقاومة العراقية يقولون إن العراق يعاني من محتلين اثنين لا محتل واحد ثانيهما هو الاحتلال الإيراني فهل إيران تسببت بموت أكثر من ٦٥٠ ألف عراقي أم أميركا؟ وهل سجنت إيران ١٠ آلاف فلسطيني أم إسرائيل؟ هل أصبحت إسرائيل وأميركا حليفتا المواطن العربي لكن إيران عدوته الكبرى؟

لقد استغلت إيران مأزق أميركا في العراق لتخدم مصالحها الوطنية، وربما الإقليمية، إلا أن أنظمة الظلم استغلت مأزق العراق لتخدم مصالح أميركا في المنطقة والعالم فلماذا الشكوى من إيران وليس من أميركا التي أتاحت لإيران هذه الفرصة الذهبية؟ وفتحت أنظمة الظلم الأبواب إلى العراق ولم يذهب مسؤول كبير فيها إلى واشنطن إلا طالب بإطاحة صدام وهو يعرف أن إطاحة صدام ستعني إطاحة العراق معه فلماذا الشكوى من أن أميركا باعت سنّة العراق لشيعة إيران؟ ألم تكن هذه الأنظمة الظالمة شريكاً لأميركا في بيع سنّة العراق أيضاً؟ ولن تنجح هذه اللعبة في إقناع الناس بأن إيران والشيعة هم أعداء العرب السنّة فهل سيحاولون الآن تأليب الشافعي على الحنفي والحنفي على المالكي ومن يطلق لحيته على من يحلقها ومن يلبس الدشداشة على من يلبس البنطلون؟

إن هدف تطوير الطاقة النووية في إيران يبقى هدفاً سلمياً لأغراض توليد الكهرباء إلى أن يثبت العكس فقد أكد الأميركيون والبريطانيون دائماً أن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل ثم تبين غير ذلك تماماً لكن بعدما صار الغزو أمراً واقعاً وتحول إلى احتلال وامتلأ العراق بالمذابح. ولا يمكن الوثوق دائماً بحيادية المؤسسات الدولية خصوصاً في شأن القضايا المتصلة بالشرق الأوسط نظراً للهيمنة الأميركية عليها أو النفوذ الذي تستطيع ممارسته على تلك المؤسسات ومنها وكالة الطاقة الدولية التي أخفق مفتشوها بإزالة الشك بوجود أسلحة الدمار الشامل في العراق حتى لحظة الغزو مع أنهم عملوا في العراق سنوات. ولم يتغير وضع الوكالة بالنسبة لإيران فالوكالة لم تتمكن أيضاً من إزالة الشك بأهداف إيران النهائية. ولا تستطيع إيران النفي بأنها لا تفكر بتطوير أسلحة نووية لكن أميركا أيضاً لا تستطيع أن تؤكد أن إيران ستطور تلك الأسلحة حتماً لذا فإن معظم الذرائع التي سمعناها من أميركيين وإسرائيليين وبعض أنظمة الظلم العربية المتحالفة معهم مجرد شكوك تشبه تلك التي مهدت الطريق لاحتلال العراق.

وحتى لو كانت إيران تريد تطوير الأسلحة النووية فإنها لم تنتق ذلك من خيارات عدّة مطروحة أمامها بل لأنه الخيار الوحيد الذي أبقته أميركا لها والخيار الوحيد الذي أبقته

أميركا لأي دولة أخرى لا تريد أن تدخل القوات الأميركية أراضيها للسيطرة على نفطها وثرواتها ومصادرة قرارها والتسبب في موت مئات الألوف وارتكاب المذابح وحرق الصغيرات بعد اغتصابهن. إن فتيات بريئات مثل عبير الجنابي لم يذهبن إلى أميركا وحدث لهن هناك ما حدث بل جاء جنود أميركا إليهن وفعلوا ما فعلوه في وطنهن المحتل. هل نريد فعلاً أن نعرف من الذي أجبر إيران على سلوك هذا الطريق الخطر؟ إذاً اسمعوا ما يقوله تشومسكي: "لقد وجّه الغزو الأميركي للعراق إيران إلى تطوير سلاح الردع النووي. والرسالة التي بعث بها الغزو هي أن أميركا ستهاجم كما تشاء طالما كان الهدف غير قادر على الدفاع عن نفسه. وإيران اليوم محاطة بالقوات الأميركية في أفغانستان والعراق وتركيا والخليج الفارسي، وهي قريبة من دولتين نوويتين هما باكستان وإسرائيل التي أصبحت بفضل الدعم الأميركي الدولة العظمى في منطقة الشرق الأوسط." [١٣٦]

إن وجود مصالح حيوية للعرب في الخليج لا يعني إنكار حق إيران في مصالحها الحيوية في ذلك البحر الصغير. وكما أن العرب يعتبرون أي وجود عسكري إيراني غير عادي في الخليج تهديداً لمصالحهم الحيوية فمن الطبيعي أن تعتبر إيران التصعيد العسكري الأميركي في الخليج تهديداً لمصالحها الحيوية، وأن تحاول بناء الردع المناسب لحماية هذه المصالح. وركبت الولايات المتحدة موجة "مخاوف" بعض الدول الخليجية من "العدوان" الإيراني لزيادة وجودها العسكري في الخليج مثلما ركبت المخاوف من الشيوعية بعد غزو الاتحاد السوفيتي لإقامة قواعد في عدد من تلك الدول، وركبت أخيراً موجة الحرب على الإرهاب لتعزيز قواعدها وزيادة وجودها العسكري في الخليج والشرق الأوسط وما حوله.

وقول الأميرال وليام فالون الذي حل محل جون أبي زيد في قيادة القوات الأميركية في الشرق الأوسط إن الإيرانيين "يعرضون قدراتهم في محاولة لحرماننا من القدرة على العمل في منطقة الخليج" [١٣٧] جهد دعائي آخر لاتهام إيران بما تُتهم أميركا به فهي التي وضعت حاملتي طائرات تحت تصرفه في منطقة الخليج. ويجب أن ينتبه العرب إلى أن توتر العلاقات بين إيران وأميركا ليس وليد غزو العراق أو الدعم الأميركي للدول العربية الحليفة بل تعاون أميركا مع بريطانيا في الخمسينات لإطاحة حكومة طهران الديمقراطية وفرض الشاه على الإيرانيين. ولحق بانقلاب ١٩٥٣ ظلم فظيع أنزله الشاه بالإيرانيين مدة ٢٦ سنة سلط خلالها السافاك المتعاونة مع وكالة الاستخبارات المركزية على الناس فقتلت ودفنت الألوف سراً وساقت عشرات الألوف إلى زنازين التعذيب فبقوا فيها سنوات. ومنذ ذلك الوقت صار إيرانيون كثيرون يعتقدون أن الوسيلة الوحيدة لمنع تكرار التاريخ البشع الذي عرفوه في زمن الشاه المتحالف مع أميركا هو تطوير حجر داود النووي ورفع جدار الردع بينهم وبين إسرائيل وأساطيل أميركا في الخليج وقواتها في العراق. ولا نعرف إن كان هذا

الهدف سيتحقق لكن نعرف من هي الجهة التي تريد إيران ردعها فمن تريد أنظمة الظلم العربية ردعه بتطوير حجرها النووي؟ إسرائيل؟

إن ما يمكن إضافته إلى القول بأن أميركا لم تتعلم من تجربتها المريرة في فيتنام شيئاً هو القول إن أميركا لم تتعلم أيضا من تجربتها الاستعمارية في الفلبين شيئاً وتريد أن تلغي القرن العشرين الذي كان قرن التحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي وتعود إلى عصر استعماري جديد. وكان الأوروبيون في منتصف القرن العشرين مقتنعين بأن الاتحاد السوفيتي يشكل خطراً عليهم لأنهم خبروا في ستالين ما خبروه في هتلر وموسوليني وفرانكو لذا وقف معظم الأوروبيين في صف أميركا وحاربوا معها في كوريا وتصدوا للغزو السوفيتي لأفغانستان.

لكن الأوروبيين لا يرون في الإرهاب ذاك الخطر الرهيب الذي يتطلب حرب الأجيال، ولا يريدون لحلف الناتو أن يكون قوة احتياط بيد أميركا، أو تسخير مطاراتهم لخدمة طائرات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية التي تنقل من تطلق عليهم اسم الإرهابيين إلى مراكز التعذيب بالوكالة في بعض الدول العربية وإثيوبيا. إنهم لا يريدون إرسال شبابهم إلى جبهات أفغانستان والعراق كي يموتوا في حروب الطاقة الأميركية وفي حروب البترودولار فهم يحتاجون أيضاً إلى عملة قوية، ويحتاجون إلى النفط ولا يمكن احتمال وضع يمكن أن تستفرد فيه أميركا بكل النفط الذي تصدره أوبك وتقدم للمنتجين في مقابل ثروتهم الناضبة دولارات لن تنضب طباعتها طالما استمر وجود الحبر والورق. ومع ذلك فإن ما تريده شعوب أوروبا ليس ما تريده حكوماتها فقد علّم الرئيس بوش حليفه بلير وحليفته ميركل وبعض زعماء الدول السائرة في فلك السياسة الخارجية الأميركية في وسط أوروبا وشرقها فن استغلال الحرب على الإرهاب لإضعاف الديمقراطية.

لم يبق أحد لم تلمه إدارة الرئيس بوش على مأزقها في العراق وأفغانستان: إيران، سورية، حزب الله، "القاعدة"، الإرهابيين، المارقين، حكومة نوري الآخر في المنطقة الخضراء، حلفاء أميركا الذين انسحبوا من خدمة المشروع الأميركي في العراق، الديمقراطيين، الخ. لكن لا تلومن أميركا إلا نفسها فهي لم تحصد في أي مكان هائج في الشرق الأوسط شيئاً لم تزرعه هي أو تزرعه أختها الصغيرة في إسرائيل خلال الستين سنة الماضية. لذا فإن الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط ليس الحل لمشاكل الشرق الأوسط بل هو المشكلة. ولم يعد ممكناً أو منطقياً أو مقبولاً الوثوق بأميركا لكي تكون جزءاً من الحل.

ولم ينفع جليات جبروته بعدما اكتشف داود الحجر الصغير الذي صرعه لذا لوّح داود في فيتنام بحجره وأخرج أميركا ولوّح داود في العراق بحجره فأدمى جبهة جليات الأميركي

ولوّح حزب الله بحجره فانهار جدار الردع الذي بنته إسرائيل على جبهتها الشمالية على مدى نصف قرن. وكما بات مستحيلاً لمن هم على شاكلة جليات أن يطلبوا ممن هم على شاكلة داود أن ينسوا حجر الردع ويعودوا بالزمن إلى الماضي، من المستحيل أن تعود أميركا ومن هم على شاكلة أميركا إلى مرحلة ما قبل فيتنام والعراق ولبنان. لذا نجد اليوم مئات الدول والأحزاب والمجموعات في معظم أنحاء العالم تعكف على دراسة التجربتين في العراق ولبنان لاستخلاص الدروس والاستراتيجيات للتصدي للهيمنة الأميركية.

وللبروفيسور غابريل كولكو أربعة كتب ركزت على مواضيع الحرب ومضاعفاتها منها أهم كتاب عن حرب فيتنام. وشرح نتائج توافر تقنيات الفقراء على الحروب الأميركية في الهند الصينية والشرق الأوسط فقال: "طرأت على التقنيات الحربية نقلة نوعية أحالت الحكمة التقليدية المتوارثة والحرب المستخدمة كأداة لرسم النهج السياسي إلى النسيان ليس بالنسبة للولايات المتحدة فقط بل لكل دولة تحاول سلوك الطريق نفسه. وكان يجب على كل الدول أن تلاحظ ما سيحمله التطور التقني في المستقبل لكنها لم تلاحظ شيئاً لكن طرأ تغير حاسم في ميزان القوى وبدأت الدول الفقيرة تمتلك أسلحة أكثر دقة وتدميراً من ذي قبل، وستتوافر لها قريباً الأسلحة النووية والصواريخ القادرة على حملها. إن تسارع التقنية يفوق بكثير سرعة الأدوات الدبلوماسية والسياسية والإرادة للسيطرة على المضاعفات التي لا مناص من حدوثها نتيجة توافر هذه التقنية... وكان على الولايات المتحدة أن تتعلم الدروس من فيتنام لكن وعي الجمهور الأميركي لتلك الدروس أكثر عمقاً من وعي السياسيين الذين يحكمون أميركا. وأعادت الحرب في العراق تأكيد محدودية التقنية بشكل حاسم عندما تواجه الجيوش أعداءً يتميزون برباطة الجأش واللامركزية. إن الحرب في العراق حرب هائلة التكاليف لكنها ليست حرباً غير مؤثرة وباتت خسارة أميركا مشروعها في العراق أمراً لا مفر منه. والخصوم اليوم أكثر تعادلاً والحرب لمن يصر على شنها أكثر تقطعاً وكلفة، وازدادت فرص التصدي لطموح أميركا بالهيمنة في كل أنحاء العالم نجاحاً. وتنطبق صحة هذا الوضع على الشرق الأوسط أكثر من أي مكان آخر فهنا أفرز التحالف الطويل بين الولايات المتحدة وإسرائيل التي تشاركها انبهارها بالقوة العسكرية إخفاقات سياسية هائلة لحقت بالدولتين معاً." [١٣٨]

تبادل الأدوار

زرت كندا قبل أكثر من ٢٠ عاماً لإعداد ملحق عنها وتضمن البرنامج زيارة مجلس النواب حيث التقيت عدداً من أعضاء المجلس. وتطرق الحديث إلى وضع الشعب الفلسطيني فأيد جميع الحاضرين حقوق هذا الشعب. وكانت اللازمة في تلك الفترة تأكيد حق الشعب

الفلسطيني في تقرير المصير فسألت النواب إن كان تأييدهم الحقوق الفلسطينية يتضمن تقرير المصير فالتفتوا إلى بعضهم البعض ثم عادوا إليّ فأكدوا دعمهم للحقوق الفلسطينية لكنهم لم يحددوا صراحة حق تقرير المصير. وبعد اللقاء سألني مرافق من وزارة الخارجية عن رأيي في المقابلة فكشفت له استغرابي من تفادي النواب تأكيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير مع أنهم أيدوا الحقوق كلها. وشرح لي المرافق وضعاً خاصاً في كندا سببه وجود أعداد كبيرة من سكان البلاد الأصليين الهنود في مناطق مخصصة لهم. وكان هؤلاء يطالبون في الفترة نفسها تقريباً بحقهم في تقرير المصير فخشي الكنديون البيض أن تتضمن المطالبة مساحات شاسعة من البلاد، لذا تفادى المسؤولون الحديث عن مثل هذا الحق. وكندا جارة أميركا لكنها تكاد تكون أوروبية في حضارتها، لذا لا يعاني الهنود الأصليون فيها المشاكل الهائلة التي يعاني منها جيرانهم في أميركا مذ سوّغ الأميركيون لنفسهم حق طرد الهنود من أراضيهم بموجب توكيل من الله منحهم حق استعمار قارة أميركا الشمالية بأسرها بالمفهوم الذي أشرنا إليه وهو "القدر المحتوم" (Manifest Destiny).

ولا توجد في العالم علاقة بين دولتين أكثر عجباً من العلاقة بين أميركا وإسرائيل فلا يوجد تناقض في قول قائل إن واشنطن تفعل ما تريده إسرائيل أو قوله إن إسرائيل تفعل ما تريده أميركا فكلاهما صحيح. ويعرف الأميركيون بمن فيهم بوش أن رأس كل الشرور في الشرق الأوسط، بما في ذلك الإرهاب، هو استمرار الصراع على الأرض الفلسطينية بين إسرائيل والعرب، وبأن الحل يكمن في إقامة دولتين منفصلتين على الأرض الفلسطينية الواحدة. لكن معرفة الحقيقة شيء والإقرار بها شيء آخر. أما العمل لنقل الحقيقة من حيز التفكير إلى حيز الواقع فشيء ثالث مختلف تماماً عن الحالتين الأوليين. ومن غير المسموح به مطلقاً أن تنتقد أميركا إسرائيل خارج نطاق الصغائر، أو أن تنتقد إسرائيل أميركا ضمن النطاق نفسه فكلا الطرفين يعرفان حقيقتين مهمتين لا يمكن إغفالهما هي أن أميركا تملك أهم مفاتيح بوابة إسرائيل إلى البقاء، وأن إسرائيل تملك أهم مفاتيح بوابة أميركا إلى الشرق الأوسط. لذا رأينا كيف يمكن أن تُشرك الولايات المتحدة أي طرف تجده مفيداً للبحث في المشكلة العربية - الإسرائيلية لكن ملف هذه القضية ملف أميركي خالص لا تأتمنه الولايات المتحدة حتى على حليف مقرّب مثل بلير.

وحلل البروفيسور لاري بورتس أستاذ مادة الدراسات الأميركية في جامعة مونتبلييه الفرنسية ومؤسس جمعية "المناصرين الأميركيين للسلام والعدل" طبيعية الارتباط الثقافي بين الصهيونية والولايات المتحدة فبدأ بالحديث عن لقاء جمعه والمؤرخ الاسرائيلي إيال نافيه شرح فيه الأخير كيف أصبحت الولايات المتحدة النموذج الرائد للمجتمع الإسرائيلي ودولته فكانت أولاً المثال الذي اقتدى به الصهاينة الرواد ثم المثال الذي اقتدت به حكومة

إسرائيل. وقام هذا الارتباط على تماثل ولادة كل من الدولتين فإسرائيل، مثل أميركا، هي الدولة الجديدة التي أسست نفسها على أرض متوحشة داشرة يسكنها متوحشون. ومثل أميركا تماماً، ستكون إسرائيل فريدة في مؤسساتها الديمقراطية وحداثة مجتمعها وتعدد ثقافاته، وستعمل، مثل الولايات المتحدة، على تطبيق أرفع درجات التقنية لحل المشاكل المتصلة ببقائها وتحقيق مستوى معاشي مرتفع.

وهذا تحليل معقول لكن السؤال المطروح اليوم ليس كيف صارت أميركا المثال الذي اقتدت به إسرائيل بل كيف صارت إسرائيل المثال الذي تقتدي به أميركا، أو بمعنى آخر ليس كيف "أمركت" إسرائيل نفسها بل كيف "تأسرلت" أميركا. ومنذ بدء تعثّر المشروع الأميركي في العراق تحدث عدد من الأميركيين علناً عن الدور الكبير الذي لعبته المصالح الإسرائيلية في التشجيع على غزو العراق ومنهم الجنرال المتقاعد أنطوني زيني المبعوث الأميركي السابق للشرق الأوسط الذي أبلغ محطة سي.بي.إس عام ٢٠٠٤ أن "المحافظين الجدد" وجدوا في غزو العراق طريق تعزيز المصالح الأميركية في المنطقة وتقوية وضع إسرائيل. وقال الشيخ الديمقراطي فريتز هولنغز في العام نفسه إن الرئيس بوش هاجم العراق لحماية إسرائيل واستمالة أصوات اليهود. ومنذ تلك الفترة ساهمت كتابات مؤلفين ومثقفين أميركيين في كشف دور الكتلة الصهيونية (اللوبي) وسيطرتها على ملف الشرق الأوسط تماماً. ومن هؤلاء جون ميرشايمر وستيفان والت وكاثلين كريستيسن والمحلل الدولي نعوم تشومسكي.

ويجب أن ننتبه إلى أن لعبة اللوم الأميركية ما كانت لتبدأ لولا تعثر المشروع الأميركي في العراق، وبما أن أميركا تعثرت، وبما أن مضاعفات التعثر هائلة فمن الطبيعي أن يبدأ بعض الأميركيين البحث عن أكباش فداء لهذا التعثر، ولم تجد المجتمعات الغربية منذ القرن الثاني عشر كبش فداء لكثير من هزائمها ومتاعبها أكثر مناسبة من اليهود. ويعرف الأميركيون قبل غيرهم أن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط تقوم على ثابتي النفط وإسرائيل. لكن استخدام كلمة "نفط" ممنوع لأنها تضع أميركا في صف المستعمرين العريقين مثل بريطانيا وفرنسا اللتين كانت تريدان النفط والمواد الأولية والغذاء وليس مثل أميركا التي لا تريد سوى الحرية والتحرر والديمقراطية ولا شيء غير ذلك. لذا وجد زيني وهولنغز وأمثالهما أن لوم إسرائيل أقل إحراجاً لأميركا وأكثر قبولاً للعرب والمسلمين مما يتيح لأميركا فرصة إقناع العرب بقلب صفحة جديدة وتصوير السياسة الأميركية بأنها كانت ضحية هذه المؤامرة اليهودية الجديدة.

ولدي شخصياً مشكلة في تعبير "المحافظين الجدد" أساسها الخشية من إعطاء العرب الانطباع بأن المسؤولين الوحيدين في أميركا عن المذابح في العراق وعن دعم أنظمة الظلم

العربية وعن إطلاق يد إسرائيل لتفعل معظم ما تريد فعله هم مجموعة صغيرة من الأميركيين لا يزيد عددهم على ٤٠ شخصاً معظمهم من اليهود الذين يحرّكون أميركا العملاقة كما يريدون. وأرجو أن أكون قدمت في هذا الكتاب حتى الآن ما يثبت خطأ هذا الاعتقاد لأن السيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط هدف المؤسسات الأميركية كافة، وإن كان هناك خلاف بين هذه المؤسسات فعلى أسلوب تحقيق هذه السيطرة لا على السيطرة نفسها. وكما تحاول بعض الأنظمة العربية تحويل مسار الاستياء الشعبي من سياساتها الداخلية إلى إسرائيل وأميركا فإن أميركيين كثيرين يحاولون الآن تحويل مسار الاستياء الشعبي العربي والإسلامي بل والأميركي أيضاً من سياسات بوش من أميركا نفسها إلى مجموعة صغيرة من الأميركيين والليكوديين معظمهم من اليهود. وفي أميركا الآن جهود واسعة النطاق ترمي إلى اتهام بوش ونائبه تشيني بترتيب الهجومين على المركز التجاري العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن في ٩/١١، وتدعي أن إسرائيل كانت تعرف مُسبقاً بوجود خطة الهجومين.

ومن المعروف أن جماعات من اليمينيين والليكوديين (المحافظين الجدد) حاولوا خلال السنتين الأخيرتين من الانتفاضة الفلسطينية الأولى بين عام ١٩٨٧ و١٩٩٣ إقناع حكومة جورج بوش الأب ثم بيل كلينتون إطاحة صدام حسين لكن السياسة الأميركية ظلت قائمة على مبدأ "احتواء" نظام الرئيس العراقي. وحتى عندما التحق عدد كبير من هؤلاء بحكومة بوش - تشيني فإن السياسة ظلت قائمة على مبدأ الاحتواء. متى تغير الوضع؟ عندما تعرضت نيويورك وواشنطن لهجمات ٢٠٠١ فالتحمت عندها أهداف المحافظين الجدد بأهداف إدارة بوش - تشيني، وبدأ المحافظون الجدد استخدام نفوذهم القوي وطاقاتهم الفكرية لإقناع الأميركيين بشن الحرب على العراق، فيما بدأ اللوبي الإسرائيلي جهوده لإقناع مجلسي النواب والشيوخ بدعم السياسة الحكومية بمساعدة المحافظين الجدد الذي ينتمي عدد معتبر منهم إلى هذا اللوبي أو يشغل في إداراته ومؤسساته مناصب عالية.

وأشرنا أعلاه إلى أن المحافظين الجدد طالبوا بإطاحة صدام حسين لا بشن الحرب على العراق لسبب أساسي هو أن الرئيس صدام حسين كان يدعم الانتفاضة الفلسطينية. لكن إسرائيل اعتبرت إيران خطراً أهم بكثير من خطر صدام حسين، ولو كان اللوبي الاسرائيلي والمحافظون الجدد يمارسون فعلاً النفوذ الهائل الذي يُزعم أنهم يمارسونه على الحكومة الأميركية فإن الغزو الأميركي كان استهدف إيران قبل أن يستهدف العراق. لذا فإن دعم حكومة بوش - تشيني لحشد التأييد الأميركي الشعبي والتشريعي لغزو العراق جاء بعد الاتفاق على أن يتبع غزو العراق غزو إيران وسورية أو العمل على تغيير النظامين بنظامين يأخذان مصالح إسرائيل في الاعتبار.

ولا يتمتع بوش أو تشيني بالطاقات الفكرية التي تؤهلهما لإعطاء الحرب على العراق العمق الدعائي المغلف بالمفاهيم الإنسانية والديمقراطية فهذه حتماً جهود المفكرين الليكوديين وتبناها بوش وتشيني. لكن هذا التبنّي خدم الإدارة الأميركية وإسرائيل معاً لأن إسرائيل كانت ستمتطيه لفتح الحدود إلى الدول العربية، وكانت إدارة بوش وتشيني ستمتطيه لفتح الدول العربية. وفي الوقت نفسه قدم فكر المحافظين الجدد في ما يتعلق بالحرب على الإرهاب العمق الدعائي المغلف بالمفاهيم الإنسانية والديمقراطية لخدمة الإدارة الأميركية وإسرائيل معاً إذ كانت ستستخدمه إسرائيل لفتح الحدود إلى الدول الإسلامية وستستخدمه الإدارة الأميركية لتعزيز نفوذها في الدول الإسلامية خارج العالم العربي.

وانهارت كل هذه المشاريع انهياراً كاملاً لأن الاحتلال الأميركي لم يتمكن من تطويع العراق ناهيك عن تطويع إيران، وبدأ كثيرون من المحافظين الجدد يراجعون مواقفهم أو يهاجمون إدارة بوش - تشيني ويحملونها مسؤولية الفشل في العراق لأنها لم ترسل العدد الكافي من الجنود، وبدأ بعض اليمينيين الأميركيين يحمّلون إسرائيل واللوبي الإسرائيلي مسؤولية المأزق الأميركي. وحتى عندما حاولت إدارة بوش وتشيني استخدام الدبلوماسية لإسناد ضعف أداء الجهد العسكري في العراق وجدت نفسها تتحرك ضمن نطاق ضيق جداً فهي لا تستطيع مثلاً فتح القنوات مع حماس لأن حماس بالنسبة لأميركا منظمة إرهابية منذ يناير ١٩٩٥، ولا تستطيع فتح القنوات مع حزب الله للسبب نفسه ولا تستطيع إجراء أي مفاوضات جدية مع إيران وسورية لأن مجلسي النواب والشيوخ المؤيدين لإسرائيل تأييداً مطلقاً يقفان لها بالمرصاد.

إن معظم العرب معتادون على أنظمة مركزية يقرر فيها الرئيس أو الملك كل صغيرة وكبيرة لكن الولايات المتحدة ليست دولة ديمقراطية فقط بل دولة ديمقراطية ليبرالية تحكمها المؤسسات لذا فإن السلطة فيها موزعة على هذه المؤسسات، ويستطيع أي لوبي فاعل التأثير في قرارات كثيرة وأهم هذه اللوبيات اللوبي الإسرائيلي الذي لا يستمد قوته غير العادية فقط من النفوذ الواسع النطاق الذي يمارسه على معظم المؤسسات الأميركية بل من ضعف اللوبي العربي أيضاً.

ويحذر مثقفون مثل بورترس من تجاهل أهمية الروابط الثقافية بين الصهيونية والولايات المتحدة إذ أن إقامة إسرائيل جاءت بدعم جزئي من أميركا لذا رأى أميركيون كثيرون تشابهاً بين قيام هذه الدولة وسط بيئة عدائية قاسية تشبه بيئة قيام الولايات المتحدة. وأسقط هؤلاء "الصورة الأميركية" على الصورة الإسرائيلية، وتطورت مشاعر عاطفية أساسها الإحساس بوجود تآلف بين المجتمعين الأميركي والإسرائيلي. ويمكن الرجوع إلى تاريخ

أقدم إذ أن كلا المجتمعين الأميركي والإسرائيلي تأسسا نتيجة الهجرة: الأول من إنكلترا والثاني من أوروبا خصوصاً. ويقول بورتس: "عندما نتحدث عن المستوطنين في أميركا وفلسطين فمن المنطقي أن ننسى السكان الأصليين في كلا الأرضين لأن الاستعمار كان استعماراً للأرض وليس للناس الذين يعيشون عليها. أما أهمية الهنود الأميركيين والفلسطينيين فتنبع من اعتبارهم في الحالتين عقبة أمام تحقيق رسالة الاستيطان. ونجد أيضاً أن كلا الهنود والفلسطينيين كانوا يُعتبرون أصحاب حالة حضارية أدنى همهم إبطاء مسيرة التقدم، وكلا الشعبين وصفا بأنهما شعبان من المتوحشين والقساة." [١٣٩]

إن أميركا التي نهضت على المستعمرات المقامة على أراضي الهنود لا تستطيع أن تنتقد إسرائيل على إقامة المستعمرات على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقبلها في قطاع غزة دون أن تنتقد الأساس الذي قامت عليه. وفي أميركا عشرات الملايين الذي يؤيدون السياسات الإسرائيلية مما يعني ضمناً تأييد قتل الفلسطينيين وانتزاع أراضيهم وطردهم وتشريدهم وسجنهم، ولا يمكن أن يتوقع العرب من هؤلاء أن يقف موقف المحايد أو المتعاطف مع الفلسطينيين لأن الأميركيين فعلوا كل هذا في الماضي مع الهنود والمكسيكيين. ويلعب هذا التماثل دوراً كبيراً في التأييد الذي تقدمه أميركا لإسرائيل لكن الأساس هو الفائدة التي تستطيع إسرائيل تقديمها لتعزيز مصالح أميركا في منطقة تتسم بأهمية حاسمة.

وتحدث تشومسكي في كتاب "الهيمنة أو البقاء: السعي الأميركي للسيطرة على العالم" عن إسرائيل بوصفها الأداة المثالية التي لجأت إليها أميركا لحل بعض أهم المشاكل التي اعترضت سيطرتها على الشرق الأوسط ومنها التهديد الذي مثله الرئيس عبد الناصر للأنظمة العربية المتحالفة مع أميركا ومد القوميين العرب وحركة عدم الانحياز. وقدمت إسرائيل خدمة جليلة للولايات المتحدة عندما شنت حرب ١٩٦٧ التي انتهت بهزيمة العرب وبوقف مد القوميين العرب وإضعاف حركة عدم الانحياز التي كان عبد الناصر أهم أركانها. وأضاف تشومسكي: "أدت إسرائيل لأميركا خدمة أخرى عندما ردعت سورية عام ١٩٧٠ عن تدخل محتمل لحماية الفلسطينيين الذي كانوا يتعرضون للذبح في الأردن. وتضاعفت بعدها المساعدات الأميركية لإسرائيل أربع مرات." [١٤٠]

ويمكن الجدل، كما فعل بورتس، بأهمية دور "التآلف" بين جزء من المجتمع الأميركي والإسرائيليين، لكن نعتقد أن المصالح أهم بكثير فلو كانت إسرائيل، مثلاً، في منطقة غير منطقة الشرق الأوسط فلا نعتقد أنها كانت ستحظى بنفس الاهتمام أو التأييد أو الدعم العسكري والمالي الأميركي بغض النظر عن الخلفيات التاريخية وتماثل النشوء وغيره. لكن وجود هذا التآلف يسهل على أعضاء مجلسي النواب والشيوخ ومسؤولين في الإدارات الأميركية التنافس على مساعدة إسرائيل وتبني وجهات نظرها.

ولا جدال في أن إسرائيل أثبتت لأميركا أهميتها الكبيرة منذ حرب ١٩٦٧ لكن ما حصلت عليه من أميركا يفوق بكثير قيمة الخدمات التي قدمتها كما أوضحت الدراسة القيّمة التي أعدها جون ميرشايمر الأستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة شيكاغو بالتعاون مع ستيفن والت الأستاذ في مدرسة جون كينيدي للعلوم الحكومية التابعة لجامعة هارفرد نشرها بادئ ذي بدء معرض الكتاب اللندني في مارس ٢٠٠٦ قبل أن تُنشر لاحقاً في أميركا، وهي بلا شك من أهم الدراسات المتعلقة بنفوذ اللوبي الإسرائيلي في أميركا.

ويقول الكاتبان إن واشنطن قدمت لإسرائيل منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ مساعدات لا ترقى إليها مساعدات حصلت عليها أي دولة أخرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعتقد الكاتبان أن إسرائيل تسلّمت منذ عام ١٩٧٦ معونات مباشرة قيمتها ١٤٠ مليار دولار بأسعار عام ٢٠٠٣، وتتلقى ثلاثة مليارات دولار سنوياً أو ما يعادل خُمس ميزانية المساعدات الخارجية، أي انها تقدم لكل إسرائيلي ٥٠٠ دولار سنوياً. يُضاف إلى ذلك أن أميركا منحت إسرائيل ثلاثة مليارات دولار لتطوير الأنظمة الحربية تشمل طائرة "لافي"، وهي توفر لها أسلحة متطورة جداً مثل حوامات بلاك هوك وطائرات إف ـ ١٦، وتسمح لها بالاطلاع على أسرار عسكرية تمنعها عن حلفائها في حلف الناتو.

وما تقدم ليست المعلومات التي دفعت بعض الكتاب الليكوديين الكبار إلى اتهام ميرشايمر ووالت بالعداء للسامية في مقالات نُشرت في نيويورك تايمز وغيرها، بل توصّل الكاتبين إلى استنتاجات تتناقض تماماً والانطباع السائد عن إسرائيل ومنها مثلاً أن إسرائيل عبء استراتيجي على أميركا إذ خاضت حرباً أميركية بالوكالة عام ١٩٦٧ وحمت بعض حلفاء أميركا العرب لكنها لم تستطع مساعدة أميركا خلال الثورة الإيرانية ولم تساعدها خلال حربي العراق الأولى والثانية وهي تعقّد علاقات أميركا مع الدول العربية.

ومنذ هجمات ١١ سبتمبر بدأت إسرائيل الترويج بأن أعداءها وأعداء أميركا هم الأعداء أنفسهم وبأن هؤلاء يتلقون الدعم من الدول "المارقة" التي تحاول تطوير أسلحة الدمار الشامل، ولذا على أميركا أن تهاجم أعداء إسرائيل مثل إيران وسورية والعراق. ويقول الكاتبان إن مثل هذه الحجة تبدو مقنعة لكن إسرائيل في الواقع عبء على أميركا في الحرب على الإرهاب وفي جهود التعامل مع تلك الدول "المارقة": "فأولاً الإرهاب تكتيك تستخدمه تشكيلة كبيرة من المجموعات السياسية وهي ليست عدواً موحداً. فالمنظمة الإرهابية التي تهدد إسرائيل (حماس مثلاً أو حزب الله) لا تهدد أميركا إلا عندما تتدخل ضدها كما حدث في لبنان عام ١٩٨٢. أضف إلى ذلك أن الإرهاب الفلسطيني ليس عنفاً عشوائياً موجهاً مباشرة إلى إسرائيل أو إلى الغرب بل الرد في قسمه الأكبر على الحملة الطويلة لاستعمار الضفة الغربية وقطاع غزة." [١٤١]

وما ساقه هذان الكاتبان الجريئان وتشومسكي قبلهما يؤكد انطباع رجل الشارع العربي بأن تماثل المصالح الأميركية والاسرائيلية كان على الدوام متناقضاً تماماً مع المصالح العربية، ولا يمكن أن نتصوّر وضعاً يمكن أن تنجح فيه أي دولة عربية، أو كل الدول العربية مجتمعة، في تغيير هذه المعادلة وإلا لما كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي استمر ٦٠ عاماً كسبت إسرائيل خلاله على الدوام وخسر العرب خلاله على الدوام ايضاً. ويُنهي الكاتبان دراستهما بالاعراب عن أملهما في أن يؤدي الحوار في شأن الدور الذي يلعبه اللوبي الإسرائيلي في أميركا إلى تطوّر سياسة أميركية متوازنة لكن الدراسة نُشرت قبل حرب تموز ٢٠٠٦ وأثبتت هذه الحرب للشارع العربي أن إسرائيل وأميركا في الحقيقة وجهان للسيطرة الواحدة، وأن أميركا عرقلت التوصل إلى وقف إطلاق النار إلى أن طلبت منها إسرائيل الموافقة على ذلك ولم تهتم بقتل اللبنانيين الأبرياء وإلحاق الدمار الهائل بلبنان إذا تحققت لها الأهداف التي تريدها وهي سحق حزب الله لذا لا يختلف هذا الموقف عن السياسة التي تنتهجها في العراق حيث حياة العراقيين لا شيء أمام تحقيق الانتصار العسكري.

الفصل العاشر

مأزق البشرية

الأخلاق والأمم

لا أعتقد أن كاتباً واحداً تمكّن من عرض بانوراما الجهد الأميركي لقتل أمل البشرية بالتحرر من الهيمنة الأميركية كما عرضها بلوم في كتابه الموسوعي "قتل الأمل: تدخلات الجيش الأميركي ووكالة الاستخبارات المركزية منذ الحرب العالمية الثانية". واستكملتُ في هذا الكتاب ما فات بلوم الحديث عنه في كتابه الذي صدر في طبعته الأولى عام ٢٠٠٣، لذا لا حاجة للتكرار. وعرضت العوامل العسكريةِ والنقدية والاقتصادية التي تُرجح عدم بقاء أميركا القطب الأوحد في العالم، وسأضيف إليها القول إن أميركا لا تستأهل أن تبقى دولة عظمى، لذا سنتحدث معاً عن الأخلاق.

في بداية عام ٢٠٠٧ عرضت روري كيندي ابنة الراحل روبرت كيندي في مهرجان "صن دانس" للأفلام الوثائقية فيلماً من إخراجها تناول التعذيب في سجن أبو غريب. ولما جاء الصحافيون لتهنئتها على هذا الإنجاز قالت لهم إنها نشأت على الاعتقاد الراسخ بأن الولايات المتحدة "تمثل حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لكن أصبحنا خلال السنوات الثلاث الماضية نمثل العكس تماماً وصرنا معروفين في العالم بأننا نعذب الناس." [١٤٢]

وجهد الآنسة اللطيفة روري، التي تنتمي إلى أشهر عائلة سياسية في أميركا، جهد محمود لأنه يُلمّع نقطة من بحر ما فعلته أميركا في العراق، لكن ما قالته يعكس في الحقيقة جوهر المشكلة التي تعاني منها أميركا، والمشكلة التي يعاني منها العالم في تعامله مع أميركا. أما المشكلة التي تعاني منها أميركا فهي اعتقاد معظم الأميركيين أن بلادهم هي الحل للمشاكل التي يعاني منها العالم، فيما يعتقد مئات الملايين خارج الحدود الأميركية أن أميركا هي أم المشاكل التي يعانون منها. وأصابت روري عندما استخلصت من فيلمها أن التعذيب الأميركي جهد أميركي مؤسساتي لا فردي، لكنها أخطأت عندما شاءت أن

تقنع الناس أن سياسات الرئيس بوش الجمهوري وحدها فقط هي التفاحة العفنة في صندوق التفاح الأميركي السليم، وأن تعذيب الناس وإذلالهم واستعبادهم ومصادرة ثرواتهم وأقدارهم وتدمير الدول والمدن في آسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وتسليط الظلم على الشعوب لم يبدأ إلا منذ ثلاث سنوات فقط وفي بلد واحد في العالم هو العراق.

هل الأجانب فقط يعرفون تاريخ أميركا الحقيقي؟ ألم يسمع الأميركيون بما حدث للهنود الحمر والأفارقة؟ ألم يسمع أحد في دولة "الكرامة الإنسانية" ما حدث في الفلبين وإندونيسيا وفيتنام وليبيا ولبنان ونيكاراغوا وغرانادا وفلسطين؟ معظم الأميركيين، كما اتضح من استبيان للرأي في آخر فبراير ٢٠٠٧، يعتقدون أن عدد قتلى الاحتلال الأميركي في العراق عشرة آلاف فما دون. أين يعيش هؤلاء؟

لقد حاولت إيرا تشيرنوس الإجابة عن هذا السؤال في مقال توقعت فيه أن تعود أميركا إلى المعاناة من "الظاهرة الفيتنامية" نتيجة الهزيمة في العراق، وقالت ما فهمنا منه إن معظم الأميركيين لا يعيشون في الطرف الآخر من العالم بل في الطرف الآخر من الأخلاق: "تفترض ثقافة النصر الأميركية أن الولايات المتحدة ستنتصر لا محالة في النهاية ـ بل انها تستأهل في الحقيقة الانتصار لأن دوافعها أقل استجابة للمنفعة الشخصية من غيرها من الدول. ويمكن أن تخوض أميركا الحروب بطريقة حمقاء أو بلا كفاءة لكنها لا تحمل في قلبها إلا الخير. إنها تريد الديمقراطية والرخاء والسلام والاستقرار ـ لا لنفسها فقط بل لكل إنسان في العالم." [١٤٣]

وبما أن أميركا لا تحمل في قلبها إلا الخير ولا تريد سوى الديمقراطية والرخاء والسلام والاستقرار ـ لا لنفسها فقط بل لكل إنسان في العالم، فمن الطبيعي أن تعتبر كل من يحاول منعها من تحقيق هذه "الأهداف النبيلة" في العراق المحتل عدواً للخير والديمقراطية والرخاء والسلام والاستقرار. ويبدو أن الاحتلال الأميركي الذي تسبب بموت أكثر من ٦٠٠ ألف عراقي يفكر بطريقة خداع النفس ذاتها ويطلق على الآخرين الوصف الذي يجب أن ينطبق على المحتلين فقد سمعنا قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ديفيد بيترايوس يقول: "نواجه عدواً بربرياً"، وسمعنا جنرالاً آخر على حاملة الطائرات آيزنهاور الموجودة في الخليج يطلب من مراسل صحافي بريطاني أن ينصت إلى صوت إقلاع طائرة حربية أخرى تحمل الدمار إلى العراق لأن ما يسمعه هو "صوت الحرية".

ونعرف أن كثيرين في الفلبين وفيتنام وكمبوديا وليبيا وغواتيمالا وعشرات الدول غيرها سمعوا "صوت الحرية" هذا في الماضي. ولا نعرف من سيسمعه في المستقبل لكن كثيرين سيسمعونه حتماً لأن المستقبل لن يكون أفضل من الماضي كما أعلمنا أحد المعلقين السياسيين الأميركيين: "اختر أي تاريخ في الروزنامة تقريباً وستجده توافق مع حرب

بدأتها أميركا في مكان ما، أو توافق مع انتهائها، أو توافق مع مذبحة وقفت وراءها، أو توافق مع الايعاز لمندوبها في مجلس الأمن كي يوجّه إنذاراً أخيراً ضد جهة ما.“ [١٤٤]

هل يذكر القارئ قصيدة كبلينغ ”عبء الرجل الأبيض“؟

إذا تذكرها فسيعرف لماذا يفكر الأميركيون بهذه الطريقة. لقد حاول كبلينغ مد أجل أمبراطوريته البريطانية بإشراك أميركا في جهدها الاستعماري فانتهى إلى المساهمة في قتلها لأنه جلب إليها منافسها الأميركي الأكبر المتحرر من القيود الأخلاقية التي كانت بريطانيا تدعيها. لا يوجد عبء للرجل الأبيض في احتلال الدول ونهب ثرواتها لذا فإن البيّاع الإمبريالي كبلينغ وضع بقصيدة واحدة عبئاً بشرياً جديداً على كاهل الإنسانية غير البيضاء هو عبء الرجل الأسمر أو الأصفر أو الأسود. وإذا كان الرجل الأبيض تحمل العبء حقاً فهو عبء نقل ثروات بشر الألوان الأخرى إلى بلاده وترك وراءه الفقر والمرض والجهل والظلم والمشوهين وما يمكن أن يصل إلى ٥٠ مليون قبر على الأقل في الهند وكوبا والكونغو وفيتنام والفليبين وإندونيسيا والعراق ولبنان وليبيا والصومال ومجموعة كبيرة أخرى من الدول في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية والجزر السابحة في البحار الكبيرة بينها.

سأعترف للقارئ أنني أمضيت نحو ثلاثة أشهر خلال مرحلة البحث الأوليّة لوضع هذا الكتاب في محاولة ”موافقة“ ما أعرفه عن التاريخ الأميركي مع النتائج التي انتهت إليها الأبحاث والمؤلفات التي صدرت خلال السنوات الخمس الماضية ووجدت ما أعرفه في واد والتاريخ الأميركي الحقيقي في واد آخر. ولم تبدأ الحقائق في الاتضاح إلا بعدما أزلت من ذاكرتي كل ما حشته هوليود وكل ما علق في العقل من شوائب الروايات والمسرحيات الأميركية لذا من المناسب الاعتراف بأنني كنت أيضاً ضحية نوع آخر من الهيمنة الأميركية هي الهيمنة الثقافية والتعليمية. لذا لا أشك مطلقاً بأن روري وملايين الشباب والشابات من جيلها يؤمنون فعلاً بأن أميركا، باستثناء الرئيس بوش، تمثل حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، لذا من يحاول دخول العقلية الأميركية ليفهم ما الذي يريده الأميركيون من العالم بالضبط سيقرأ ما قرأه دانتي على بوابة جحيمه: ”أيها الداخلون: اتركوا كل أمل“.

إن الجانب المظلم يقيم مع الجانب المضيء في النفس البشرية الواحدة. وكان الدكتور جيكل في رواية ستيفنسون الشهيرة يعرف هذه الحقيقة جيداً لكن حب الاستطلاع دفعه إلى إخراج الجانب المظلم المتمثل بالمستر هايد. واستذوق جيكل المكاره التي يحبها هايد وصار أسيره لأنه صار أسير لذة القوة التي يقدمها هايد، ولم يعد يستطيع العودة إلى طبعه الأول. إن هايد بالنسبة لروري هو بوش، لكن هايد بالنسبة للأميركيين المخضرمين الذين يعرفون مكاره بلادهم في ما وراء البحار هو السياسة الأميركية الخارجية لهذا يقول الداعية الأميركي لحقوق الإنسان رامزي كلارك: ”السياسة الخارجية الأميركية أكبر جريمة منذ

الحرب العالمية الثانية." أما الأميركيون الذين قرأوا تاريخ الأمم فقد استوقفتهم سيرة الأمبراطورية الرومانية فرأوا فيها التناقض الذي يرونه في أميركا فأطلقوا على هايد الأميركي اسم "الأمبراطورية" وعلى جيكل الأميركي اسم "الجمهورية" ولم نستخدمها في هذا الكتاب إلا في هذا السياق لأن الأمبراطورية الرومانية، على مكارهها، كانت صاحبة حضارة لا تمتلكها أميركا، ومعظم التشويه الذي لحق بتاريخها نتاج جهد مؤرخي المسيحية.

إن الجندي الأميركي جيمس باركر (James P. Barker) الذي أقر في نوفمبر ٢٠٠٦ باغتصاب عبير قاسم الجنابي البالغة من العمر ١٤ عاماً لم يكن التفاحة العفنة الوحيدة في صندوق التفاح الأميركي الموجود في العراق كما قال لنا الأميركيون. هناك تفاحة عفنة أخرى هي العريف بول كورتيز فهو اغتصب عبير أيضاً. ولم يكن باركر وكورتيز التفاحتين العفنتين الوحيدتين في الصندوق الأميركي فهناك تفاحة عفنة ثالثة عرفنا اسمها عندما سمعنا من كورتيز وصفاً للجريمة خلال محاكمة أوليّة جرت في لوس انجليس بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١: "ظلت (عبير) تحاول إبقاء ساقيها مشدودتين وهي تقول أشياء بالعربية. وخلال قيامي أنا وباركر باغتصابها سمعت صوت طلقات نار من غرفة مجاورة. وبعدما انتهى باركر، جاء غرين وقال إنه قتلهم جميعاً... ثم وضع نفسه بين ساقي عبير لاغتصابها." [١٤٥]

هؤلاء ثلاثة من خمسة جنود اقتحموا في ١٢ مارس ٢٠٠٦ بيت عبير في المحمودية قرب بغداد ثم فصلوها عن أبيها وأمها وأختها، ودفعوا الثلاثة في غرفة مجاورة ثم أطلقوا الرصاص على جبين أبيها حمزة وأمها فخرية طه وأختها هديل وعمرها خمس سنوات. ونقلت صحيفة "يو. اس. أي. تودي" في ٢٠٠٦/٨/٧ عن محقق عسكري أن الجنود الخمسة تداوروا على اغتصاب عبير، ثم أطلقوا عليها النار وأفرغوا على جسدها الكاز من المصباح وأحرقوها، وعاد باركر إلى مركز الحراسة وراح يشوي أجنحة الفراريج." [١٤٦]

إن المرء ليستمع إلى مثل هذه الاعتراف ثم يقول لنفسه إن هذه الخليقة التي ابتلاها الله بأميركا وبأمراض أميركا عمّرت أكثر مما ينبغي بسنوات. ثم ليتساءل كيف يستطيع إنسان أن يضع فوهة بندقية كلاشينكوف في جبين طفلة عمرها خمس سنوات ثم يضغط الزناد؟ هل فتح عينيه ليرى دماغها وهو يتناثر حوله أم أغلق عينيه؟ وكيف يستطيع إنسان أن يغتصب فتاة لا تزال أقرب إلى الطفولة من الشباب ثم يطلق عليها النار ويحرقها ويرمي البندقية في قناة؟ وكيف يدعي أنه فعل كل ما فعله بتأثير الويسكي فيما استخدم هذا النوع من البنادق عن سابق تخطيط لأنه سلاح المقاومة، لذا كان رسم خطواته تماماً وحدد الجهة التي سيتهمها بارتكاب هذه الجريمة قبل أن يدخل بيت عبير؟

ليس صحيحاً أن الخمسة هم التفاحات الخمس العفنة الوحيدة في الصندوق الأميركي لأن الصندوق عفن كله لأن المؤسسة العسكرية الأميركية في العراق حمت الجنود الأميركيين من الخضوع لقوانين العراق، ولأن المؤسسة الجاسوسية الأميركية حمت جواسيسها من الخضوع لقوانين الدول الأخرى، ولأن المؤسسة السياسية الأميركية فوق القوانين الدولية ومواثيق الأمم المتحدة واتفاقات جنيف.

هايد العفن هو الآخر كان فوق القوانين لأن جيكل كان يحميه.

ولم يعرف العالم من ارتكب تلك الجريمة في العراق إلا بعدما اختطفت المقاومة العراقية جنوداً من الوحدة التي ينتمي إليها هؤلاء الخمسة ثم قطعت رؤوسهم في يونيو ٢٠٠٦ فخاف الباقون واعترف أحد الجنود بما حدث لعبير وأهلها خلال خضوعه لمعالجة نفسانية. وجاء الاعتراف بعد فوات الأوان، كالعادة، ولهذا أيضاً لم يعرف العالم بوقوع مذبحة "ماي لاي" في فيتنام عندما قتل الأميركيون ما بين ٣٤٧ و٥٠٤ مدنيين فيتناميين معظمهم من النساء والأطفال (١٩٦٨/٣/١٦) إلا بعد سنة ونصف السنة من وقوعها (أي في ١٩٦٩/١١/١٢). وكما حاولت المؤسسة العسكرية الأميركية في العراق التستر على الجريمة بالزعم أن "الإرهابيين" هم الذين ارتكبوا هذه الجريمة، ثم بالترويج للصحافة أن عبيراً ليست ابنة الرابعة عشرة بل ابنة الخمسين، فقد حاول هنري كيسنجر التغطية على مذبحة ماي لاي لكن الصور التي توافرت حالت دون ذلك. لهذا أيضاً لم يعرف العالم بجرائم سجن أبو غريب إلا بعدما بدأت بعض صور تلك الجرائم تتسرب إلى مواقع في الإنترنت بعد نحو سنة من بدء التحقيق بها. لكن ما حدث حقيقة لا يعرفه إلا عدد قليل من المحققين ومن أعضاء مجلس النواب، وسيتطوع جيكل آخر يوماً لكشف الحقيقة كاملة لأننا لا نعرف من الفظائع التي ارتكبها الأميركيون في العراق إلا النزر اليسير لكن الثابت أنهم حوّلوا مهد الحضارة إلى مقبرة الحضارة. وإذا وضع بعض الأميركيين قناع الأخلاق على وجوههم وقالوا إن العالم لم يعرف بما حدث لعبير وما حدث لهديل وما حدث في سجن أبو غريب وما حدث للهنود الحمر والأفارقة في أميركا وللمورو في الفلبين ولأطفال ونساء فيتنام في ماي لاي إلا عن طريق الأميركيين والصحافة الأميركية فيجب أن يُقال لهم إن العالم لم يعرف أيضاً بفظائع المستر هايد إلا من الدكتور جيكل.

لكن هايد وجيكل المجتمعين في الجندي الأميركي في العراق لا يعترف إلا بما يجد نفسه مضطراً للاعتراف به لذا لا نعرف كل الجرائم التي ارتكبتها القوات الأميركية أو القوات المتعاونة معها في العراق. وفي ٢٠٠٧/٣/١٨ نقلت هيئة علماء المسلمين في العراق عن محمد أدهام الحمد الأمين العام لاتحاد الأسرى والسجناء السياسيين في العراق أن حوادث الاغتصاب التي كُشف عنها وطالت عبير الجنابي وصابرين الشمري لا تمثل سوى ١٪ من

نسبة الجرائم المماثلة التي تتعرض لها المعتقلات العراقيات في السجون. وزعم أن أعداداً كبيرة من المعتقلات تستمر عملية احتجازهن لا لشيء الا لاغتصابهن رغم وجود أمر قضائي بإطلاق سراحهن، إلا ان الشرطة العراقية التي تسيطر عليها الميليشيات الطائفية لا تمتثل للأوامر القضائية.

وأضاف الحمد: "في كل الحروب التي دارت رحاها على الأرض منذ القرون الوسطى، لن تسجل جرائم وانتهاكات قذرة وقعت على المرأة، بحجم الجرائم الكبيرة التي ارتكبت ضد المرأة العراقية من قبل قوات الاحتلال الاميركي وتشكيلات حكوماته الأربع، وهي الأدوات الأكثر خسة من قوات الاحتلال نفسها. لقد ضاقت جدران السجون والمعتقلات بالأعداد الكبيرة من السجينات العراقيات المحتجزات في أماكن لا تصلح لأن تكون زريبة للحيوانات كسجن الكاظمية للنساء والمعسكر السري للأطفال والنساء في مطار المثنى ببغداد، ومعسكر شيخان للنساء في محافظة الموصل، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من السجون والمعتقلات في جنوب العراق، وفي أحيان كثيرة لا يتم الفصل بين المعتقلين والمعتقلات، وقد يكون الفاصل بينهما قطعة قماش... إن عدد النساء اللاتي تعرضن للاعتقال منذ الغزو الأميركي للعراق في ربيع ٢٠٠٣ طبقاً للتقديرات الدولية وتقارير حقوق الإنسان في العراق والمركز الوطني للبحوث والدراسات العربية يتطابق مع تقديراتنا التي تؤكد وجود عشرة آلاف امرأة عراقية تعرضن للاعتقال منذ بدء الغزو الامريكي قبل أربع سنوات،" وأن كثيرات أصبن بمرض الإيدز.

إن الاعتراف بالجريمة يجلب نوعاً من الراحة النفسانية إلى المجرم لكنه لا يلغي وقوع الجريمة، ولا العقاب. ولا نستطيع إلا الإشادة بجهود دعاة مثل رامزي كلارك لكن هذا لا يتعارض والتمنّي لو كان كلارك وقف الموقف نفسه عندما كان المدعي العام في زمن الرئيس جونسون لا بعدما خرج من المؤسسة الحاكمة. ويتمنّى المرء أيضاً لو ان الرئيس جيمي كارتر قال للعالم عندما كان رئيس أهم الدول إن ما يريده الفلسطينيون هو السلام لكن ما تريده إسرائيل هو استمرار العنصرية وليس عندما بات خارج المؤسسة الحاكمة.

ولا بأس من تحية الرئيس السابق كارتر على إصدار كتابه "فلسطين: السلام وليس العنصرية" وهو في الثانية والثمانين من العمر مما يثبت أن العفن لم يتمكن من الانتشار في كل جسده لكن على العرب أن يتذكروا أن الرئيس بوش لم يأت إلى الخليج عام ٢٠٠٣ إلا ليؤكد "حق" أميركا التاريخي في التدخل في الخليج الذي أرساه الرئيس كارتر نفسه. بل إن كل الرؤساء الأميركيين الذين جاءوا بعد كارتر (ريغان، بوش الأب، كلينتون) استندوا إلى "المبدأ" الذي أعلنه كارتر في ٢٣ يناير ١٩٨٠ لتبرير تدخلهم في الخليج بما في ذلك العراق. ولم يكن ما أعلنه كارتر آنذاك إلا وصاية أبدية على الخليج من طرف واحد هو

الطرف الأميركي: "ليكن معلوماً لدى الجميع بأن موقفنا واضح في المطلق: ستُعتبر أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي (جاء هكذا) هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسيُصد مثل هذا الهجوم بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية." [١٤٧]

ماذا يقول العرب؟ "حاميها حراميها"؟

ولم يجرؤ رئيس أميركي على انتقاد تكتل صناعة السلاح في أميركا بالجرأة التي اتسم بها خطاب مشهور للرئيس دوايت آيزنهاور أعلن فيه: "علينا في المؤسسات الحكومية الحذر من نفوذ مجمع الصناعات الحربية سواء سعى المجمع إلى اكتساب هذا النفوذ أم لم يسع له، لأنه نفوذ لا مبرر له ولأن الخطر الكارثي للقوة التي لا تكون في مكانها الصحيح قائم وسيستمر... إن كل مدفع يُصنع وكل سفينة حربية تُرسل في البحر وكل صاروخ يُطلق يمثل في الحس النهائي سرقة من أولئك الجائعين الذين لا يُطعمون، ومن أولئك الذين يُبردون ولا يستدفئون." [١٤٨]

ولهذا الخطاب موقع خاص في التاريخ الأميركي لأن الرئيس آيزنهاور كان يعي النفوذ الكبير الذي تتمتع به صناعة الأسلحة ويعرف مخاطرها أكثر من أي رئيس آخر لأنه استجاب لها كما لم يستجب لها رئيس من قبل إذ كان القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، وكان وراء توجيه موازنة الحرب للتركيز على الأسلحة النووية. ومتى أطلق الرئيس آيزنهاور صرخة التحذير هذه؟ قبل ثلاثة أيام من انتهاء فترته الرئاسية الثانية والأخيرة عام ١٩٦١، أي بعدما أخرج عفريتاً لم يعد من الممكن إعادته إلى قارورته.

وفي ٢٧ مايو ٢٠٠٤ أعلنت محطة ABC التلفزيونية الأميركية نتائج استبيان أجرته بالتعاون مع صحيفة واشنطن بوست أوضح أن ٦٣٪ من الأميركيين يعارضون التعذيب فيما قال ٣٥٪ إن مثل التعذيب مقبول في بعض الحالات. كيف تدعي أميركا أنها بلد حقوق الإنسان إن كان أكثر من ثلث سكانها يؤيدون التعذيب؟ [١٤٩]

ولا شك أن الرئيس بوش بعد أربع سنوات من الفشل في العراق يُعتبر أقل الرؤساء الأميركيين شعبية كما يتضح من استبيان للرأي نشرته الاسوشيتدبرس في فبراير ٢٠٠٧ ومع ذلك فإن ٣٥٪ من الأميركيين يعتبرونه رئيساً جيداً. وإذا كان الرئيس بوش هو التفاحة العفنة في صندوق الرؤساء الأميركيين فكيف نفسر فوزه في انتخابات ٢٠٠٤ بنحو ٦٢ مليون صوت ناخب أميركي، أي بزيادة قدرها ١١,٦ مليون صوت مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٠ مما يضعه في مرتبة فريدة كصاحب أكبر عدد من الأصوات التي فاز بها أي رئيس في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية؟ هل توجد في أميركا ٦٢ مليون تفاحة عفنة مثل بوش؟ وكان تيد كينيدي، عم روري، من بين عدد قليل من أعضاء مجلس الشيوخ الذين صوتوا

ضد الحرب على العراق، لكن الباقين منحوه صلاحيات واسعة جداً لم يكن حتى صدام حسين يملكها. وأميركا ديمقراطية لكن الرئيس الأميركي يستطيع، نظرياً على الأقل، شن أي حرب على أي دولة واستخدام ما يريده من أسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية. ويستطيع أعضاء مجلس النواب والشيوخ الشكوى والتهديد لكنهم سيوافقون صاغرين على منحه المال الذي يريده بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

إن المقاومة العراقية لم تحمل السلاح لأنها تريد قتل الأميركيين بل لأن الأميركيين لم يتركوا لها خياراً آخر فيما بدأت حرب الإفناء في العراق. وما حدث ويحدث في العراق كارثة إنسانية لا يمكن تصوّرها وكارثة اقتصادية هائلة لكنها كارثة أخلاقية مدوّية أيضاً. وبعد مرور أربع سنوات على الاحتلال الأميركي لا يزال أكثر من ثلث العراقيين (٣٦٪) يعيشون على الإعانات التي تقدمها الحكومة، وأكثر من ١٤٪ من السكان لاجئون خارج العراق أو نازحون داخله، وأكثر من ثلاثة في المئة من سكان العراق في المقابر أو في المستشفيات، وشخص على الأقل من كل ١٦٥ من سكان بغداد المقدّر عددهم بنحو ٦.٥ مليون نسمة قتل منذ بدء الحرب (أي ٤٠٦٢٥ شخصاً).[١٥٠] إن نصف سكان العراق أطفال أدى الحصار الاقتصادي إلى موت نصف مليون منهم وقتل الأميركيون عشرات الألوف. لم يبق في العراق طفل لم يفقد أباً أو أماً أو أخاً أو أختاً أو قريباً أو لا يعرف من فقد أحد هؤلاء أو أكثر. يوجد في العراق مليون طفل يتيم، ومليون طفل لاجىء أو نازح، ومليون طفل يعاني من فقر التغذية الشديد، ومعظم من بقي في العراق بلا مدارس صالحة وبلا طعام مناسب أو ماء لا ينقل إليه الأمراض. لا يوجد في العراق بعد أربع سنوات من حكم أميركا طفل لم توقظه في الليل أصوات الانفجارات والقصف، وكثيرون يعانون من مشاكل نفسانية، ولا يستمتع إلا عدد صغير بحق أطفال العالم الاستمتاع بطفولتهم.

وتحكي الأساطير أن العراق كان الجنة يوماً لكن الحقائق تقول إنه بات الجحيم. لا يوجد من المسؤولين المدنيين أو العسكريين الأميركيين من لم يزعم أن العراق أفضل حالاً في عام ٢٠٠٧ لأن معظمهم لا يجرؤ على الخروج من القواعد الأميركية العسكرية ومن قاعدة المنطقة الخضراء لذا يجدون وجبات الطعام الساخن والماء النظيف والعناية الصحية والرواتب الجيدة لكن هذا موجود فقط في القواعد الأميركية وفي المنطقة الخضراء. أما خارج هذه القواعد فيوجد جوع لم يعرفه العراق منذ القرن التاسع عشر، ونقص في الماء الصالح للشرب لم تعرفه بلاد الرافدين في تاريخها، وشح في التيار الكهربائي لم يعرفه العراق حتى أيام الحرب مع إيران. لا يمكن أن تلوم القوات الأميركية المقاومة على كل هذا لأنها مسؤولة عن نشوء المقاومة وعن كل ما يحدث للعراق ولأطفال العراق الذين لم يعرفوا سوى الخوف منذ جاءتهم هذه القوات الغازية المحتلة.

لا نريد التحامل على روري أو غيرها من الشباب لأنهم لا يعرفون تاريخهم جيداً ويجهلون ما تفعله الإدارات الأميركية باسمهم لكن يجب أن يعرف الأميركيون أن الضحية العراقية الناظرة إلى هايد لا ترى وجه جيكل. ولا يرى عشرات الملايين من ضحايا السياسة الخارجية الأميركية في معظم أنحاء العالم الوجه الآخر لأميركا إلا في السينما. أما خارج السينما فهناك هايد الأميركي الذي عبر حدود أميركا القائمة على مساحات شاسعة من أراضي الهنود الحمر والمكسيكيين واستعمر بورتو ريكو واحتل كوبا وقتل مليون مسلم في الفلبين وثلاثة ملايين ضحية في فيتنام ومليوني ضحية في كمبوديا ولاوس وقصف ليبيا وهاجم لبنان مرتين ودعم أطول ظلم متواصل عرفه شعب في العصر الحديث وهو ظلم الشعب الفلسطيني على يد الإسرائيليين في فلسطين.

هذا الظلم ليس مشكلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية فقط بل مشكلة أخلاقية أيضاً. لقد أشار ميرشايمر ووالت في دراستهما إلى أن ما تريده إسرائيل من أميركا هو أن تتصدى لكل التهديدات التي تستهدف أمن إسرائيل. وإذا نجحت إسرائيل ومؤيدوها الأميركيون في توجيه السياسة الأميركية في هذا الاتجاه فإن أعداء إسرائيل سيصبحون ضعفاء أو سيُطاح بهم وستستطيع إسرائيل عندها أن تفعل بالفلسطينيين ما تشاء، وسيكون على أميركا أن تتحمل معظم القتال والقتل وإعادة البناء ودفع المال. "يوجد بعد أخلاقي هنا أيضاً. لقد أصبحت الولايات المتحدة بفضل اللوبي الإسرائيلي عامل تسهيل للتوسع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة مما جعلها شريكة في الجرائم التي تُرتكب ضد الفلسطينيين." [١٥١]

إن قيم الأميركي الذي يقتل الأطفال ويغتصب الفتيات ويدمر المساجد والبيوت على رؤوس أصحابها لكي يحمي الدولار ويسيطر على النفط ليست القيم التي يريد العالم مشاركة الأميركيين بها. والجواسيس الأميركيون الذين يختطفون المواطنين في شوارع إيطاليا وكوسوفو وغيرها لا يتحلون بالقيم التي يريد الأوروبيون ادعاءها لأنفسهم. هذا القتل والتدمير والاغتصاب والتعذيب في أبو غريب وغيرها صار أكثر مما يُحتمل وأعم مما تصوره العالم بكثير. لقد وصفنا أنظمة الظلم العربية "بالتفنيص" و"التكليح" لكن النظام الأميركي ليس أفضل من أنظمته العربية الحليفة. لا يُعقل أن يطالب بوش بإطلاق سراح البحارة ومشاة البحرية البريطانيين الخمسة عشر الذين احتجزتهم إيران في مارس ٢٠٠٧ فيما أميركا اختطفت المئات وأودعتهم غوانتانمو وغيره سنوات. لا يُعقل أن يصف بوش الاحتجاز بأنه عمل لا عذر له فيما اعتقلت القوات الأميركية ألوف العراقيين وأخضعتهم للتعذيب والقتل في أبو غريب وغيره.

ولا يمكن الحكم على صناعة كبيرة مثل صناعة السينما الأميركية من تقديرات ثلاث سنوات فقط لكن يوجد سبب وراء انخفاض عدد المترددين على صالات السينما في

الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عندما وصلت نسبة الانخفاض إلى ثمانية في المئة فبلغت قيمة التذاكر دولياً ٢٣ مليار دولار ٤٠٪ منها في السوق الأميركية.[١٥٢] البعض يرد السبب إلى انتشار أفلام الفيديو لكن آخرين يقولون إن مستوى السينما الأميركية إلى انحدار. ويقولون أن السينما انتقلت في قسم كبير منها من الاعتماد على المواهب البشرية إلى الاعتماد على مواهب الكومبيوترات الأقل كلفة. وهناك سبب آخر: لم تعد السينما الأميركية تسقي الناس جرع الرومانسية والترفيه كما في الماضي فصارت تميل إلى جرع القتل العبثي وزج الترويج السياسي في المناسب وغير المناسب من مَشاهد الأفلام، وتأليب الغربيين على غيرهم واضرام نار حرب الحضارات والأديان. يوجد سبب لاعتقاد عشرات الملايين من الأميركيين والأوروبيين أن العرب يظلمون الإسرائيليين وليس العكس، وأن العرب هم الذين لا يريدون السلام وليس العكس، وأن العرب هم الذين يقتلون أطفال الإسرائيليين وليس العكس، وأن العرب هم الإرهابيون وليس الذين يعتدون عليهم.

المنطق يفترض أن يقطع الأوروبيون والأميركيون المعونات عن الإسرائيليين لأنهم أبو الإرهاب في الشرق الأوسط وأصحاب أول عملية إرهابية في الشرق الأوسط عندما فجّروا فندق الملك داود في القدس في ٢٢ يوليو ١٩٤٦، وهم أول من لجأ إلى التطهير العرقي ورفض الاعتراف بحق الفلسطينيين في الوجود لكن الأوروبيين والأميركيين يقطعون المعونات عن الفلسطينيين. لقد أصبحت الديمقراطية الغربية ديمقراطية السنة الواحدة فقط هي سنة الانتخابات وصارت السنوات الثلاث أو الأكثر بعدها سنوات الديكتاتورية. لذا صارت الحكومات في أميركا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا واستراليا تتجاهل الناخبين وتفعل ما فيه مصلحتها لا مصلحة شعوبها. لكن هذا ليس السبب كله في الموقف الأميركي والأوروبي من العرب. مئات الملايين من الغربيين مدمنون على الأفلام والدعاية الأميركية وتتراكم في ذاكرتهم الأكاذيب فتتحول مع الزمن إلى موقف ويتحول الموقف إلى قرار.

لقد خبر الأوروبيون الحروب الدينية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كما لم يختبرها أحد من قبلهم ومن المستبعد جداً أن يعودوا إلى خوضها ضد المسيحيين الآخرين أو ضد الإسلام أو البوذيين. وحاولت الإدارة الأميركية بمساعدة اليمين في الدنمارك وهولندا وبريطانيا وألمانيا إقناع الأوروبيين بالانخراط في هذه الحرب لكن هذه الإدارة تعرف أنها فشلت وأنها تخوض "حرب الأجيال" وحيدة. وقليلون في العالم يصدقون مزاعم أميركا بأن الحرب في العراق ليست حرباً لفرض الدولار والسيطرة على قرار تصدير النفط، وهي لهذا حرب بلا شرعية وبلا أخلاق. وتطرق مفكرون كثيرون إلى الناحية الأخلاقية في السلوك الأميركي ومنهم البروفيسور غابريل كولكو أستاذ الأبحاث في جامعة يورك الكندية الذي قال في كتابه الشهير "قرن آخر من الحروب؟":

"إن السياسة الخارجية التي تتصف بانعدام الأخلاق والفشل ليست سياسة غبية فقط بل سياسة متزايدة الخطورة لكل من يمارسها ويفضلها. هذه هي المعضلة التي تواجه الولايات المتحدة الآن... لقد أنتجت السياسة الدولية التي انتهجتها أميركا سواء على الصعيد العسكري أو السياسي إخفاقات كبيرة. إنها سياسات غير واقعية وغير أخلاقية بل هي مزيج من الفوضى والتناقضات. هناك أسباب أخلاقية وأسباب كثيرة غيرها تستدعي الكف عن التدخل في كل مكان فهي لم تتمتع بالحق أو بالسلطة للتدخل دون غيرها من الدول في القرن الماضي بغض النظر عن المسميات التي أطلقتها تلك الدول على نفسها. لقد صعدت الشيوعية والفاشية نتيجة أخطاء فادحة في النظام الدولي وفي شؤون الدول تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى وانهار الاتحاد السوفيتي بعد ٦٠ عاماً لأنه كان العاقبة الشاذة لتلك الحرب المدمرة غير العادية. لكن الإسلاميين الانتحاريين الراديكاليين نتاج نصف قرن من التدخل الأميركي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ونتاج الأخطاء الخطيرة المتكررة إلى حد كبير... لقد قضت الشيوعية وأصبحت أوروبا واليابان قويتان وتستطيعان الاعتناء بنفسيهما بالشكل الأمثل الذي تتصورانه. وهناك كل الأسباب التي تدعو الولايات المتحدة إلى التأقلم مع هذه الحقائق، لكن الاستمرار في السير في الخط الذي سارت فيه خلال نصف القرن الماضي يعني الاعتراف بأن لديها طموح العظمة الفارغة اللاعقلانية لتسيير العالم. لا تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق هذا. لقد أخفقت في القرن الماضي وستخفق في القرن الجاري وستتسبب هذه المحاولة في فرض الحروب والاضطرابات على شعوب كثيرة بما في ذلك الشعب الأميركي." [١٥٣]

...راع اليأس والأمل

في العراق عَبَر العالم منذ أكثر من أربع سنوات قنطرة الشك بنوايا أميركا إلى اليقين بأن لا علاقة للغزو ثم الاحتلال بوجود أسلحة الدمار الشامل بل بالدولار والنفط. وأسقطت المقاومة العراقية القناع الأخلاقي عن وجه هايد فبانت صورة مشروع استعماري كلاسيكي فالت من القرن التاسع عشر لكن الفرق هو أن استعمار ذلك الزمن كان يريد العبيد والقطن والتبغ وقصب السكر، واستعمار هذا الزمن يريد السيطرة على النفط والغاز وفرض المال الورقي المتمثل بالدولار.

ومن يقارن أحوال اليوم بأحوال الأمس القريب سيجد الهستريا الأميركية عن الإرهاب هي الهستريا نفسها عن الشيوعية ثم الهستريا نفسها عن حركة عدم الانحياز والهستريا نفسها عن القوميين العرب. لذا لم يعد استخدام الهستريا الإرهابية ممكناً للتغطية على الأزمة العسكرية والنقدية والاقتصادية التي ربما كانت الأهم في تاريخ أميركا على

الإطلاق. لكن أميركا تواجه أيضاً أزمة أخلاقية هائلة لا تقل أهمية لأن العالم اكتشف أن جيكل لم يعد قادراً على الاستمرار إلا بوجود هايد لسبب واضح هو أن انفصالهما عن بعضها سيقود إلى النهاية التي انتهت إليها قصة ستيفنسون.

إلا أن الأزمة الأخلاقية ليست أزمة أميركا فقط بل أزمة كل الأدوات التي وظفتها أميركا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لخدمتها. إنها أزمة بريطانيا التي حكمها بلير. إنها أزمة أنظمة الظلم العربية التي باعت العراق وأرواح مئات الألوف من العراقيين لتشتري بقاءها من أميركا. إنها أزمة مجلس الأمن الذي لم يوقف بوش وبلير. إنها الأزمة الأخلاقية للمؤسسات التي خدمت المصالح الأميركية منذ تعويم الدولار وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (بنك الاحتياط الفدرالي الدولي) الذي خاض في العراق حرباً صليبية جديدة لإقرار مشروع قانون النفط العراقي. إنها أزمة البنك الدولي (بنك الإقراض الأميركي الدولي) الذي لم يكن أقل من صندوق النقد الدولي استماتة لفرض قانون النفط على العراق، وكان أكبر ممول لسوهارتو وأفراد أسرته بمبلغ يُعتقد أنه بحدود عشرة مليارات دولار. إنها أزمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (حلف الناتو الاقتصادي)، وأزمة منظمة التجارة الدولية (وزارة التجارة الأميركية الدولية) التي تريد نكب الدول الفقيرة بالعولمة الأميركية وغيرها من المنظمات التي هي سيان للعالم خارج أميركا إن حضرت وإن غابت. وما انهيار تمويل صندوق النقد الدولي وتحوّل فائضه التمويلي إلى عجز، ومحاولات البنك الدولي النأي بنفسه عن مساهمة سياساته بنشوب الأزمة المالية التي انتكبت بها آسيا والتخريب الذي ألحقته سياساته باقتصادات عشرات الدول النامية إلا ملامح هذه الأزمة التي شاركت في صنعها السياسات المالية والاقتصادية التي فجرت أزمة ديون أميركا اللاتينية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات واستخدمت فيها سلاح الاقراض لتعزيز سيطرة أميركا على الدول. وكما لا تستطيع الأفعى تغيير شكل جلدها فإن هذه المؤسسات لا تستطيع تغيير سياساتها لأن هدفها النهائي فرض السيطرة النقدية والاقتصادية الأميركية. ولا فرق في الواقع بين الاستعمار القديم الذي فرض شروطه بالسفن الحربية وبين الاستعمار الجديد الذي يفرض شروطه بالضغوط السياسية والنقدية. الأول كان يريد أن تضع الشعوب مقدراتها في يد الدول الاستعمارية والثاني يريد أن تضع الشعوب مقدراتها في يد الشركات الدولية. لذا فإن قسر حكومات الدول النامية على التخلي عن سلطاتها لصالح البنوك والشركات الأميركية طريق جديد تريد منظمة التجارة العالمية أن تقود فيه الدول النامية إلى أزمة مالية واقتصادية ستترحم الدول النامية في حال وقوعها على أزمة الديون في أميركا اللاتينية والأزمة المالية في آسيا.

أما العولمة المستقلة عن القرار الأميركي فهي قائمة وستستمر شاءت ذلك البنوك

والمؤسسات الأميركية والمؤسسات النقدية والاقتصادية الدولية المتحالفة معها أم أبت. لكن هذه العولمة ليست التي تصورتها أميركا ومؤسساتها الاقتصادية والنقدية لذا صارت أميركا أهم أعدائها وبدأت تحرّك جيوشها لفرض العولمة الأميركية على العالم وما الحرب العراقية في أحد أشكالها إلا أولى هذه الحروب. وإذا كان المثال على التطبيق العملي للعولمة الأميركية وعولمة البنك الدولي هو ما نجده في دول مثل إندونيسيا والعراق وأفغانستان، فإن هذه العولمة تمثل أعلى درجات العبودية والاستغلال التي عرفها العالم إذ كان النهب في العصر الاستعماري على مستوى الدول لكن النهب في عصر عولمة البنك الدولي على مستوى القرية. ومن المخزي أن يقول البنك الدولي في عهد ولفوفيتس إنه يريد التركيز على تطهير الدول النامية من الفساد الإداري والمحسوبية فيما هو يمارس الفساد والمحسوبية ولم يستقل إلا مضطراً نتيجة ضغط الأوروبيين، ومن المخزي أن يقول إنه يريد انتشال فقراء الدول النامية من فقرهم بعد ٥٠ سنة من تطبيق السياسات التي ساهمت في صنع الفقر في العالم ولا يعترف للعالم بعدد الملايين الذين دفعهم إلى مقبرة الفقر.

وفي هذا العالم ١٧٠٠ مليون فقير يعيشون على أقل من دولارين يومياً و١٣٠٠ مليون معدم يقتاتون من دخل يومي وسطي يقل عن دولار أميركي واحد منهم ٨٠٠ مليون شخص يعيشون على حافة المجاعة أو يعانون من سوء التغذية، فيما يموت ١٧ مليون شخص، أغلبهم أطفال، كل سنة إما بسبب الجوع أو ضحية أمراض تسهل الوقاية منها. وبين من يحصّل دولاراً واحداً أو أقل (بعض دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية) ومن يحصل ١٥١ دولاراً في اليوم (لوكسمبورغ) هناك ٣٠٠٠ مليون شخص يتدرجون صعوداً من قاع الفقر في عالم نعرف أن معظم أغنيائه يزدادون غنى ومعظم فقرائه يزدادون فقراً لكن لا نعرف تماماً إن كان عدد الفقراء يتقلص أم يزداد لأنهم يتقلصون في رقم ويزدادون في آخر.

ولنا بعد هذا أن نسأل: إذا كان نصف سكان الكرة الأرضية لا يحصّلون في يوم عمل يمتد غالباً من الفجر إلى الغروب ما ينفقه الأوروبي أو الأميركي على إطعام جرو بعد كل هذه القروض والمنح التي قدمها البنك الدولي الذي يريد تخليص العالم من الفقر، فما هو مستوى الفقر الذي كانوا آلوا إليه لو لم يكن هذا البنك موجوداً، و ما هي نسبة هؤلاء من سكان المعمورة اليوم؟ البعض يقول: أقل من العدد الحالي بكثير، والبعض الآخر يضيف أن أحوالهم المعيشية كانت ستتحسن بدلاً من أن تسوء.

وللخبير الاقتصادي الأميركي جون بركنز كتاب عنوانه: ''اعترافات مغتال اقتصادي'' أدرجته صحيفة نيويورك تايمز في قائمة الكتب الأكثر رواجاً سرد فيه قصة انضمامه إلى وكالة الأمن القومي أواخر الستينات وابتعاثه في مهمات سرية إلى عدد من الدول النامية بما فيها الشرق الأوسط وإندونيسيا وبنما لإقناع كبار المسؤولين فيها بقبول قروض ضخمة من

البنك الدولي. وأضاف أن قروض البنك الدولي من الضخامة بحيث تجبر الدولة المقترضة على الإخفاق في تسديد الأقساط المستحقة عليها وعندما يحدث ذلك تطالبها أميركا بشيء أو أكثر من الآتي: السيطرة على صوتها في الأمم المتحدة، إقامة القواعد العسكرية، فتح الطريق إلى المصادر الطبيعية الثمينة. أما الهدف النهائي لنشاطات بركنز والألوف غيره، كما أوضح في مقابلة مع موقع (democracynow.org) نشرت بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ فهو "بناء الأمبراطورية الأميركية ـ لخلق الحالات التي تؤدي إلى تدفق أكبر عدد من المصادر إلى هذه الأمبراطورية، وإلى شركاتنا، وإلى حكومتنا... هذه الأمبراطورية تختلف عن كل ما سبقها من أمبراطوريات في أن بناءها تحقق أساساً بطريق التلاعب الاقتصادي والخداع والغش وإغراء الناس بأنماط حياتنا ومن خلال المغتالين الاقتصاديين، وكنتُ شخصياً جزءاً من كل هذا." [154]

ولا يتسع هذا الكتاب لعرض جرائم البنك الدولي ونجاحه الباهر في خلق عشرات الملايين من الفقراء، ومن يريد الاستفاضة ننصحه بقراءة الفصل الخاص بإندونيسيا في كتاب جون بلجر "حكام العالم الجدد". [155]

لقد روجت أميركا لعصر العولمة لكنها لم تتصور أن تتحول العولمة إلى كائن مستقل القرار كما يحدث حالياً. والسبب أن الدول الناهضة اقتصادياً هي التي تموّل الولايات المتحدة الآن وليس العكس، ولأن أميركا لا تنفرد بتوريد القسم الأكبر من البضائع في العالم في مطلع القرن الجديد بل الصين واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية. وخلال السنوات الخمس الماضية سجلت أسعار معظم المعادن، بما في ذلك المعادن النفيسة، والسلع ارتفاعاً كبيراً فتضاعف سعر الألمنيوم مرتين وسعر النحاس أكثر من ثلاث مرات والنيكل أربع مرات والزنك أربع مرات والذهب مرتين والبلاتين أكثر من مرتين، ومثلها السلع فتوافرت للدول النامية المصدرة لهذه المواد عائدات ضخمة حررتها من الهيمنة الإيديولوجية التي فرضتها المؤسسات المالية والاقتصادية عليها مذ قوّضت أميركا اتفاقات بريتن ودز.

ولا شك في وجود دوافع وأغراض معينة وراء مناداة محللين نقديين واقتصاديين كثيرين بإنهاء هيمنة الدولار على العالم إلا أن العجز الكبير والمستمر في ميزان المدفوعات الأميركي وارتفاع حجم الدين العام إلى مستويات خرافية وضعف القاعدة الصناعية الأميركية وتضاؤل الادخار الشخصي وارتفاع ديونه مؤشرات أكيدة على أفول قوة أميركا الاقتصادية. ولو لم تكن لأميركا قوتها العسكرية الضخمة ونفوذها السياسي الكبير لكانت اضطرت إلى إعلان إفلاسها منذ سنوات. وفي الوقت نفسه يجب الانتباه إلى أن اليورو عملة صاعدة لا تحمل على كتفيها أعباء الديون الهائلة التي يحملها الدولار لكن اليورو هو الآخر عملة بلا غطاء ذهبي، لذا فإن قوة سعر صرفه مُستمدة من ضعف الدولار أكثر من

اعتمادها على قوة الاقتصاد الأوروبي العام. إن التأكيد القديم بأن الاقتصاد العالمي سينهار إذا انهار الدولار لم يعد مقنعاً ومثله التهويل بأن العالم يقف على "كف دولار" إذ أتاحت ولادة اليورو بديلاً قوياً كما تتوافر ثروات هائلة من المعادن والسلع، بما في ذلك النفط، لدى الدول النامية تمثل احتياطها الاستراتيجي الحقيقي القابل للتحويل. وتتوافر خيارات كثيرة للخروج من المأزق الدولاري إذ من الممكن أن يواكب استمرار ضعف الاقتصاد الأميركي والدولار وتراجع المركز الأميركي الدولي إعادة دراسة الفكرة التي طرحها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عام ٢٠٠٣ باعتماد دينار إسلامي على غرار الدينار الإسلامي التاريخي وكان يزن ٤.٢٥ غرام ذهباً بعيار ٢٢ قيراطاً، أو دينار ورقي مغطى بالذهب على غرار النظام الدولي الذي كان سائداً قبل عام ١٩٧١.

وجوهر التجارة هو تبادل السلع والخدمات بين الناس. وعندما كانت السلع والخدمات محدودة كان نظام المقايضة مناسباً فيحصل من يريد اللحم على خروف مقابل تقديم القمح، ويقدم الآخر خمس بقرات مقابل قطعة أرض. وكثرت السلع والخدمات مع الزمن ولم يعد نظام المقايضة مناسباً فطور الإنسان معياراً رمزياً يدل على القيمة لتحقيق استمرار تبادل السلع والخدمات هو العملة. ومن الطبيعي أن يزداد حجم العملة المتداولة ليواكب ازدياد حجم تبادل السلع والخدمات. وبما أن الذهب يتمتع بخصائص فريدة فقد ظل الأداة الأمثل للتبادل التجاري حتى عام ١٩٧١ فحجمه يزيد بنسبة سنوية وسطية هي ١.٧٪ ويتضمن الذهب المتوافر اليوم بحجم ١٢٠ ألف طن معظم الذهب الذي استخرجه الإنسان منذ أكثر من ٢٦٠٠ سنة. لذا فرضت محدودية توافر الذهب نظاماً مالياً صارماً لا يمكن التلاعب به لأنه لا يمكن طباعة الذهب. وكانت الحروب على الدوام أكبر منفق للعملة وأكبر محصّل لها في الوقت نفسه، وموّلت دول كثيرة حروبها بالدين أملاً في أن يؤدي الانتصار إلى إجبار الدول المهزومة على نقل ذهبها إلى خزائن الدول المنتصرة وتحقيق ربح من وراء الحرب. وفي الحالات التي لم يتحقق فيها ذلك لجأ الملوك إلى نهب الذهب من الناس وإلا فإعلان الإفلاس لتفادي تسديد الديون.

وبلغ التبادل التجاري مستوى متقدماً جداً من التعقيد فلم يعد حتى الذهب وحده مناسباً لتمكين الناس من تحقيق هذا التبادل. واستغلت دول كثيرة هذه الحقيقة لطبع عملات ورقية بأحجام تفيض كثيراً عن قيمة التبادل التجاري التي يجب أن تعكسها العملة إلى حد كبير. وكانت الحروب التي تسببت بأهم الأزمات النقدية في العصور السابقة هي السبب نفسه في نشوء أهم الأزمات النقدية في العصر الحديث. وأنتجت الحروب وضعاً ارتبطت فيه قدرة الدول على طبع العملات الورقية ليس بقدراتها الاقتصادية بل بقدرتها العسكرية على إجبار الدول على قبول تلك العملة الورقية.

وأخفى التركيز على النتائج التضخمية التي سببها تعويم الدولار عام ١٩٧١ حقيقتين مهمتين: الأولى أن البشر لم يعتمدوا الذهب إلا بعد اختبار كل أدوات القيمة الأخرى. والفرق مثلاً بين جدّين تركا لحفيدين أو حفيدتين عام ١٩٧١ إرثين يتألف الأول من الذهب والثاني من الدولارات الورقية هو أن تركة الذهب تساوي عملة اليوم وفوقها قيمة إضافية تعادل قوة الطلب على الذهب. أما تركة الدولارات الورقية فتساوي اليوم ١٧٪ من قيمتها الأصليّة. أما الحقيقة الثانية فهي أن الحكومات قبل عام ١٩٧١ لم تكن لها سلطة على تداول النقد إلا في أضيق الحدود لأنها لم تكن تسيطر على الذهب الذي بقي معظمه في جيوب الناس. وكان على الحكومات احترام رأي المواطنين لأنهم أهمّ دخلها المتمثل بالضرائب. وتغير الوضع تماماً منذ عام ١٩٧١ عندما سيطرت الحكومة الأميركية على النقد من خلال التحكم بإصداره، ولم تلبث أن لحقتها الدول الأخرى. وعندما تسيطر الحكومات على النقد فهي تسيطر عليك، أيها القارئ، وعليّ، شئنا أم أبينا. وعندما تسيطر الحكومات عليك وعليّ وعلى الآخر فإنها تسيطر على الجنس البشري.

وكما تحمل الحياة في صميمها بذور الموت، فإن العوامل التي ساهمت في استشراء القوة النقدية والاقتصادية الأميركية تحمل هي الأخرى في صميمها بذور الفناء. إن أهم الفوائد التي ترتبت على اعتماد الذهب معياراً عالمياً هو الانضباط النقدي وغياب التضخم عن الاقتصاد فمعدله لا يزيد إلا بنسبة واحد في المئة كل ١٠٠ عام. وعندما تخلت أميركا عن معيار الذهب فإنها تخلت في الواقع عن الانضباط وفتحت الباب واسعاً للآفة التي تبعث الاضطراب في الاقتصاد وهي التضخم لأنه يقلّص القدرة الشرائية لأي عملة، وصار قسم كبير من الجهد البشري ينصب على مجرد المحافظة على القدرة الشرائية للعملة.

هذا ليس مأزق أميركا فقط بل مأزق البشرية التي تواجه أكبر ديكتاتور عرفه العالم هو المال. ومنذ عام ١٩٧١ صار البشر أداة لخدمة العملة بعدما كانت العملة أداة لخدمة البشر. والسؤال عن الهدف الأميركي من السيطرة على العالم يطرح سؤالاً أهم بكثير هو من يسيطر على أميركا بالضبط؟ والجواب عن السؤال الثاني هو الجواب الأكيد عن السؤال الأول: المال. لا يوجد أمل للإنسانية في الاستمرار بهذه الصورة لأن المال صار أكثر أهمية من البشر، ولأن أقل من خمسة في المئة من سكان العالم يريدون أن يسدد ٩٥٪ من العالم فواتيرهم المتضخمة. لا يوجد أمام البشرية طريق للخروج من هذا المأزق الذي وضعته أميركا فيه إلا بإعادة هيكلة النظام النقدي العالمي. لكن أميركا لن تسمح بحل مثل هذا وستستخدم كل الأسلحة المتوافرة لها لفرض استمرار الوضع القائم لأن التجربتين في جنوب لبنان والعراق أثبتتا أن جيوش الزمن الآخر لم تعد صالحة في حروب الزمن الحاضر.

نحن إذاً حيال أهم المآزق التي ستواجهها البشرية فيما تبدأ أميركا عصر الأفول المديد. ولن تتخلص البشرية من هذه المآزق إلا بمقابلة اليأس الذي تريد أميركا زرعه في القلوب بالأمل في نجاح البشرية في إحباط المسعى الأميركي. وتساءلتُ مع القارئ في فصل آخر ما الذي تريده أميركا من العرب بالضبط وعرضت شيئاً مما يدور في ذهن رجل الشارع العربي ثم في أذهان خبراء الطاقة والنقد والتمويل والاقتصاد والحرب. وانتهينا إلى أنها تريد كل شيء يمكن أن يقدمه العالم العربي لضمان استمرار سيطرتها بما يتضمن النفط ودعم الدولار وفتح الأبواب لكل الأذرع الأميركية التي أنيطت بها هذه المهمة. ومنذ بداية القرن العشرين ذاقت آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية العنف الأميركي الذي يذوقه العراق وأفغانستان الآن لكن هوليود والإعلام الأميركي نفذا إلى عقول الناس فلم يعرف كثيرون ما حدث بالضبط إلا بعد سنوات طويلة.

يقول وليام بلوم في كتابه "الدولة المارقة": "خلال ٧٠ عاماً أقنعت الولايات المتحدة معظم دول العالم بوجود مؤامرة دولية. إنها مؤامرة الشيوعية الدولية الساعية إلى السيطرة على الكرة الأرضية بأسرها لأسباب لا علاقة لها بالقيم التي تساعد على خلاص المجتمعات. وخلال تلك الفترة نجحت أميركا بصورة ما في إقناع العالم بأنه يحتاج الولايات المتحدة لإنقاذه من الظلمة الشيوعية... وكانت تلك أكثر عمليات النصب الحمائية ذكاءً منذ نجح الرجال في إقناع النساء بأنهن يحتجن الرجال لحمايتهن. إذا اختفى كل الرجال فجأة فما الذي يمكن أن يخيف النساء من السير في الشوارع؟ ... وبعد ١٥ عاماً من سقوط جدار برلين تابعت أميركا "حماية" الدول والشعوب من خطر أو آخر وكانت المحصلة كالآتي: بين عامي ١٩٤٥ و٢٠٠٥ حاولت الولايات المتحدة إطاحة ٥٠ حكومة في إنحاء متفرقة من العالم، وسحق أكثر من ٣٠ حركة شعبية ووطنية كانت تناضل ضد أنظمة لا يمكن احتمالها. وأسفرت هذه العمليات عن موت عدة ملايين وحكمت على ملايين كثيرين آخرين بالعيش حياة العذاب واليأس."[١٥٦]

أما الدول التي قصفتها أميركا بالقنابل أو بالقذائف أو الصواريخ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فتعدّ نحو ٣٠ دولة منها إندونيسيا (١٩٥٨)، لبنان (مرتين ١٩٨٣، ١٩٨٤)، ليبيا (١٩٨٦)، إيران (١٩٨٧)، العراق (مئات المرات بين ١٩٩١-٢٠٠٣)، الصومال (١٩٩٣)، السودان (١٩٩٨)، أفغانستان (١٩٩٨) أي قبل الغزو عام ٢٠٠٢، اليمن (٢٠٠٢) وست دول في أميركا اللاتينية هي غواتيمالا (ثلاث مرات) وكوبا وغرانادا والسلفادور ونيكاراغوا وبنما.[١٥٧]

لقد فتح تعثر المشروع الأميركي في العراق والتهديدات الخطيرة التي أطلقها مسؤولون أميركيون عيون مجموعة متميزة من الكتاب على حقائق لم تكن بالوضوح نفسه في الماضي.

وعندما يستعرض الباحث هذه الكتب سيكتشف ملايين الحقائق التي لم تكن متاحة حتى سنوات قليلة خلت لكنه سيكتشف في الوقت نفسه أن خيرة العقول في العالم تقترب من الشعور باليأس من احتمال تمكّن البشرية من الخروج من المآزق الخطيرة التي تواجهها بعدما أصبحت أميركا القطب الأوحد، وربما كانت مستعدة لفعل أي شيء لكي تبقى في هذا المركز كما أوضح معلق في صحيفة آسيا تايمز مطلع مارس ٢٠٠٧:

"من الواضح الآن أن الولايات المتحدة لم تتوقف لحظة واحدة منذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ عن متابعة تحقيق هدف السيادة النووية. إن هذه الحرب بالنسبة لواشنطن والنخبة الحاكمة فيها لم تنته أبداً. وكل ما حدث أنهم نسوا أن يقولوا لنا ذلك. إن السعي إلى بسط السيطرة العالمية على النفط وخطوط أنابيب الطاقة، والسعي إلى إقامة القواعد العسكرية عبر مناطق أوروبا الآسيوية، ومحاولة تحديث وترفيع الغواصات النووية وأسطول القاذفات ب ٥٢، أهداف لا تبدو منطقية إلا إذا نُظر إليها عبر منظور السعي الذي لا يتوقف لتحقيق السيادة النووية. إذا كان الهدف من تحديث الترسانة النووية الأميركية موجهاً للدول المارقة (أي إيران وكوريا الشمالية) أو الإرهابيين فإن القوة النووية الأميركية لا تحتاج إلى ألف رأس نووي أرضي التفجير ستُضاف إلى ترسانتها من خلال برنامج التحديث W٧٦، لذا فإن القوة النووية الحالية والمستقبلية تبدو كأنها مصممة لتوجيه ضربة استباقية ضد روسيا والصين." [١٥٨]

إن الاستعداد لمثل هذه الضربة ليس في حكم المستقبل. في ٢٩ يناير ٢٠٠٧ أعلن مسؤول عسكري أميركي كبير أن الولايات المتحدة ستبدأ نشر بطاريات صواريخ اعتراض الصواريخ النووية العابرة للقارات في بولندا وتشيكيا عام ٢٠١١ بهدف التصدي للصواريخ الإيرانية فتساءل الروس لماذا تريد أميركا نشر هذه الصواريخ على عتبات روسيا وليس في تركيا أو الكويت أو إسرائيل وهي أقرب إلى مصدر الصواريخ؟ ومنذ ذلك التاريخ بدأت روسيا تعتقد أن هدف أميركا ليس التصدي لصواريخ "الدول المارقة" بل وضع خطة واسعة النطاق لتدمير القوة النووية الروسية التي تعتبر القوة الوحيدة في العالم القادرة على إزالة أميركا من الوجود. وإذا ردت روسيا على هجوم نووي أميركي فإن الصواريخ الاعتراضية التي ستنشرها في أوروبا ستتمكن من إسقاط مجموعة كبيرة من الصواريخ التي يمكن أن تطلقها روسيا رداً على الهجوم النووي الأميركي، وستتكفل شبكات اعتراض الصواريخ في أميركا باعتراض ما يصل إلى مجالها الجوي من صواريخ عابرة، وستتحقق لأميركا "السيادة النووية" على العالم مما سيضمن استمرار هيمنتها على البشرية إلى ما لا نهاية.

إن الرسالة التي أراد معظم المؤلفين الذين أشرنا إليهم نقلها إلى البشرية هي الحذر من المخاطر الهائلة التي تتربص بها في السنوات العشر المقبلة. إنها الرسالة الأهم في كتب ألفها نعوم تشومسكي ووليام بلوم وجون بلجر وغبريل كولكو ومارك كيرتس وديفيد فرومكين والعشرات من الكتب الأخرى. لقد فتح الكاتب وليام بلوم أكبر بوابة على الجهد الأميركي التخريبي منذ الحرب العالمية الثانية ثم اختار عنواناً يعبّر عن القنوط الذي يشعر به: "قتل الأمل". واستعرض تشومسكي ما الذي تحاول أميركا تحقيقه بالضبط فانتهى في كتابه "الهيمنة أو البقاء" إلى نتيجة هي قمة في التشاؤم فوجدناه يبدأ كتابه بالقول إن الإنسان الذي استخدم ذكاءه لصنع الحضارة استخدم الذكاء نفسه خلال فترة الـ١٠٠ ألف سنة الماضية لتدمير نفسه وتدمير البيئة التي يعيش فيها. وأنهى تشومسكي كتابه بمثل ما بدأ به فاقتطف من المفكر البريطاني برتراند رسل قوله في شأن السلام العالمي: "بعد عصور أنتجت الأرض خلالها الكائنات المفصلية الثلاثية والفراشات غير المؤذية تطور الخلق إلى نقطة انتج معها أشخاصاً مثل نيرون وجنكيز خان وهتلر. لكن أعتقد أن هذا الكابوس عارض فمع الزمن ستعجز الكرة الأرضية مرة أخرى عن توفير مستلزمات الحياة، وسيعود إليها السلام مرة أخرى."[١٥٩]

الفصل الحادي عشر

البوابة البابلية

سيوف الجعجعة وسيوف الطعن

"في لعبة البلياردو شيئان مهمان: العصا والكرة البيضاء المعروفة بكرة 'كيو' (Cue ball). مفتاح هذه اللعبة أن يسدد اللاعب رأس عصاه إلى الكرة البيضاء ثم يدفعها فتضرب الكرات الملونة الباقية وتسقط في مراميها. العصا في هذا التشبيه هي التصميم على حل المشاكل. الكرات الملونة هي معظم المشاكل التي يمكن حلها أو المساهمة في حلها تلقائياً أحياناً إذا عثرنا على الحلول الاستراتيجية الكبيرة. الكرة البيضاء هي أحد هذه الحلول الكبيرة... ما هو العمل الحاسم في لعبة البلياردو؟ أن يتقن اللاعب التسديد ويعرف مسبقاً ما هو الهدف المرحلي الذي يجب أن يحققه وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي." [١٦٠]

لقد أورد الأمير عبد الله بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود في كتابه: "ألف ميل في خطوة واحدة" التشبيه أعلاه لعرض رأيه في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها السعودية، وسنستعيره هنا لوصف الوضع الذي وجدت أميركا نفسها فيه بعد انهيار مشروعها العراقي: سطح طاولة البلياردو في هذا التشبيه هو العالم، العصا هي القوة العسكرية، الكرة البيضاء هي العراق، الكرات الملونة هي الدول التي تنافس أميركا مثل الصين وروسيا وإيران والأهداف النقدية والاقتصادية والاستراتيجية وتلك التي تتصل بأمن الطاقة الأميركي والسيطرة على قرار تصدير الطاقة وغيرها.

وبما أن العصا العسكرية الأميركية أخفقت بعد أكثر من أربع سنوات من القتل والتدمير في توظيف الكرة العراقية البيضاء لخدمة أهدافها الأخرى فقد ترتّب على ذلك إخفاق العصا العسكرية الأميركية في وضع كل الأهداف الملونة الأخرى في المرامي الأميركية. وانتبهت الكرات الملونة إلى ما تحاول أميركا تحقيقه من وراء السيطرة على مصير الكرة العراقية البيضاء فتحركت بسرعة لبناء دفاعاتها واتخذت الاحتياطات الاستراتيجية

الضرورية وستستمر في هذا الجهد بغض النظر عما يحدث من الآن فصاعداً للكرة العراقية البيضاء، لأن هذه الكرة العراقية التي رفضت أن تضع نفسها في خدمة أميركا حرمت القوة العسكرية الأميركية من عامل المفاجأة واتضح للعالم ما الذي تريد أميركا تحقيقه بالضبط.

وفي العراق تحوّلت العصا العسكرية الأميركية في يد استراتيجيي الإدارة الأميركية إلى حبل فبدأت أميركا اعتباراً من نهاية ٢٠٠٦ التركيز على بغداد. وكما لجأت أميركا إلى القوة الجوية التدميرية الشاملة في فيتنام وكمبوديا ولاوس في نهاية الستينات وبداية السبعينات عندما فشلت القوات الأميركية الراجلة في تحقيق النصر، فإنها لجأت إلى القوة التدميرية الجوية في العراق في بداية ٢٠٠٧ لتحقيق ما لم يتمكن الجنود الأميركيون من تحقيقه على أرض الأنبار والموصل وغيرها. وهكذا عادت أميركا إلى فعل ما تتقنه ولجأت في العراق إلى ما سبق ولجأت إليه في فيتنام أي القوة الحقيقية التي تتمتع بها أميركا وهي القوة التدميرية العمياء لسلاح الطيران. وكان التدمير الذي لحق بفيتنام الشمالية والجنوبية هائلاً وقتل من النساء والأطفال أكثر بكثير مما قتله من الجنود لكنه لم يتمكن من تحقيق النصر في النهاية لأن الطائرات تملك السماء لكنها لا تملك الأرض. وينطبق هذا على العراق وأفغانستان وأي دولة ستحاول أميركا غزوها عندما تجد العدد الكافي من الجنود والمرتزقة ما لم يتمكن الأميركيون أنفسهم من وقف آلة التدمير التي أطلقوها على الشعوب الأخرى ووضعوا كوكب الدمار في سماء البشرية.

وإذا لم تستطع العصا العسكرية الأميركية نقر الكرة العراقية البيضاء المنخورة بثلاثين سنة من الحروب والحصار الاقتصادي والمرض والجوع والمذابح فما هو أملها بنقر الكرة الروسية التي بدأت تتخذ احتياطاتها بسرعة؟

صفر.

والصينية؟

صفر.

والكورية الشمالية أو حتى الإيرانية؟

ضعيف جداً.

وتطويع أميركا اللاتينية ثانية؟

صعب جداً لأن خروج أميركا من العراق دون التمكّن من تحقيق أهدافها يمكن أن يؤدي إلى خروجها من منطقة الشرق الأوسط، فيما يمكن أن يؤدي خروجها المحتمل من أفغانستان إلى خروجها من منطقة وسط آسيا، واتضح خلال الزيارة التي أداها الرئيس بوش إلى عدد من دول أميركا اللاتينية في مارس ٢٠٠٧ أن أميركا فقدت الكثير من نفوذها السابق في تلك القارة.

وما هو سبب كل هذا؟

هل تذكرون قصة "ثياب الأمبراطور الجديدة" لهانز كريستيان أندرسن؟

كان هذا الأمبراطور مغرماً بالثياب الجميلة. وذات يوم جاءه بلطجيان زعما أنهما يستطيعان حياكة ملابس لا يستطيع أن يراها كل من هو ليس أهلاً لارتداء هذه الملابس أو الأغبياء. وصار الأمبراطور يرسل مساعديه إلى الحياكين فلم يروا ثياباً لكنهم خافوا أن يُتهموا بالغباء فصاروا يبالغون في وصف جمالها. ولما انتهى البلطجيان من حياكة لا شيء تصنّعا وضعها على الأمبراطور العاري فخرج إلى الناس في مسيرة ملكية فصار الناس يعظّمون ملابس الأمبراطور خوفاً من أن يتهمهم بالغباء إلا طفل صغير نظر إلى الأمبراطور مليّاً ثم صاح بالناس أن الأمبراطور بلا ثياب. وانتبه الناس وصاروا يكررون أن الأمبراطور بلا ثياب. وسمعهم الأمبراطور لكنه تجاهلهم ورفع رأسه عالياً ومشى بأبهة فيما البلطجيان يحملان ذيل ملابسه الوهميّة وراءه.

لقد انتبه الطفل العراقي إلى الأمبراطور ورأى ما لم يشأ أحد قبله أن يراه وهو أن الأمبراطور الأميركي بلا ثياب. وسقطت ثياب الأبهة من على الجسد الأمبراطوري الأميركي في العراق نتيجة فشله فرآه العالم عارياً وشاهدوا خصيتيه وقد لوحتهما الزوبعة الاستراتيجية الهابة عليه فتحرروا من خوفهم منه وبات محط سخرية العالم. وقلنا إن فيتنام ليست العراق لكن سنقول بعد اشتراك ١,٥ مليون جندي أميركي (٧٥٪ من القوات العاملة تقريباً) في محاولة تطويع العراق إن العراق ليس فيتنام. وكان من المفترض أن تخوض القوات الأميركية في العراق المعركة الأولى من سلسلة معارك ستنتهي بسيطرة أميركا على العالم إلى يوم يبعثون، فصار العراق المعركة الأخيرة. ولم تعد أميركا قادرة على البقاء لأن الاصرار على البقاء سيحمل إليها الكارثة، ولم تعد قادرة على الانسحاب لأن الانسحاب سيحمل إليها كارثة أكبر. وهكذا سدّ بوش برعونته المنافذ كلها على نفسه فلم يعد قادراً على التقدم ولم يعد قادراً على التراجع، وسيكتشف أن حلفاءه العرب لعبوا دوراً حاسماً في توريطه بما لا طاقة له على احتماله عندما هوّنوا عليه احتلال العراق.

وكان الرئيسان جونسون ونيكسون يخشيان أكثر ما يخشيانه أن ينتبه العالم إلى ما حدث في فيتنام حقيقة فلا يستنتج أن أميركا انهزمت في فيتنام بل أن الشيوعية انتصرت على أميركا، وقلما ينتبه الناس إلى أهمية الفرق الهائل بين الحالتين. ولم يختلف الوضع بالنسبة لبوش إذ قال دائماً إن حربه هي حرب على الإرهاب. ووصف الجنرالات في العراق المقاومة دائماً بأنها عصابات من الإرهابيين وأكد الإعلام الأميركي ذلك عندما أعاد نشر البيانات العسكرية الأميركية وما تدعيه الاستخبارات، لذا فإن بوش خائف مثل جونسون ونيكسون أن ينتبه العالم إلى ما حدث في العراق فلا يستنتج أن أميركا انهزمت في العراق

بل أن الإرهاب انتصر على أميركا وقلما ينتبه الناس إلى أهمية الفرق الهائل بين الحالتين.

لقد خدع الرئيس بوش الأميركيين طوال سنوات الحرب الأربع في العراق وعاد ليخدعهم مرة أخرى في بداية السنة الخامسة عندما أعلن عن معركة جديدة في العراق هي معركة بغداد. لا تنخدعوا مثل الأميركيين. لا توجد معركة في بغداد. المعركة خارج بغداد لكن الرئيس بوش لا يريد أن ينظر الناس إلى ما يحدث في العراق فطلع ماديسون أفنيو بخطة جديدة لكي ينظروا إلى ما يحدث في بغداد فقط لأن الإعلام الأميركي موجود في المنطقة الخضراء في بغداد وسينقل معظمه للعالم الصورة التي يريد بوش نقلها لأن طيلسان الدولية التي أوهم معظم الإعلام الأميركي العالم بوجودها على جسده الأمبراطوري الأميركي سقط هو الآخر في العراق فرآه الناس عارياً واكتشفوه مجرد أداة بيد السيطرة الأميركية يلعب في السياسة الدور الذي يلعبه الطيران في الحرب وهو التغطية.

ومنذ ٣٢ سنة حاول الرئيس نيكسون خداع الأميركيين عندما أعلن عن معركة جديدة في فيتنام هي معركة سايغون. لم تكن في سايغون معركة. كانت في شمال سايغون لكن نيكسون لم يشأ أن ينظر الناس إلى ما يحدث في فيتنام المنهارة فحاول إقناعهم بالنظر إلى سايغون لأن الإعلام الأميركي كان موجوداً في سايغون. ويعرف القارئ ما حدث آنذاك لذا يعرف الآن أن العواصم هي ساحات المعارك الأخيرة في معظم الحروب نصراً أو هزيمة لا ساحات المعارك الأولى. ولا تختلف حرب العراق في هذا عن الحروب الأخرى فقد كان آخر معقل أميركي سقط في فيتنام هو السفارة الأميركية في سايغون، وتوجد سفارة مماثلة في المنطقة الخضراء بدأت القوات الأميركية الدفاع عنها في فبراير ٢٠٠٧.

ودخلت الحرب الأميركية في العراق سنتها الخامسة وتغيرت لهجة المسؤولين الأميركيين الحكوميين حتى ليحسب المرء أنهم ينطقون بلسان حكومة جديدة غير حكومة بوش. إنها لهجة الحوار، ولهجة الدبلوماسية، ولهجة المصالحة لكن لا تنخدعوا. إنها لهجة الضعف لكنِ الأفعى لا تستطيع تغيير شكل جلدها لذا غلّف الأميركيون الضعف بالتهديد، وغلّف حلفاؤهم العرب الاستماتة لإبقاء أميركا في العراق بالدعوة العلنية إلى وقف إراقة الدم في العراق فيما هم ينفقون "مليارات الدولارات لتشويه صورة أبناء المقاومة في أعين شعبها، وإلباس هذه المقاومة الطاهرة لبوس الإجرام أو الإرهاب، فتارة يقومون بعمليات لقتل أبرياء لا ذنب لهم ثم يروج إعلام هؤلاء أن المقاومة هي من صنعت هذا الصنيع، وأحياناً يتمكنون بعد جهد جاهد من اختراق مجموعة تعمل في إطار مدافعة المحتل فتنفذ من العمليات ما يخدم مآربهم." [١٦١]

وتعرف المقاومة في العراق، كما تعرف الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران ودول كثيرة أخرى، أن الجيش الأميركي ليس الجيش الذي رآه الناس في عيون الممثلين

الأميركيين فهو يتميز بقدرة كبيرة على التدمير والقتل لكنه لم يستطع تحقيق النصر في فيتنام ولم يستطع تحقيق النصر في العراق والأرجح ألا يستطيع تحقيق النصر في أفغانستان.

ومن يهدد، كما يقول الصديق عبد الباري عطوان، يرمي الحجارة الكبيرة وحاملات الطائرات، ومن يشوش يرمي الكذب الكبير ويخترع التحالفات والمواقف الكبيرة لكن سيكون على أميركا أن تتوقع مجموعة من التحديات وخيبات الأمل خلال السنوات القليلة المقبلة في قرارات كثيرة وعلى مستويات عدّة في تعاملها مع دول مثل روسيا والصين والعراق وإيران وكوريا الشمالية وغيرها. ولم يفت معلق في صحيفة نيويورك تايمز كل هذا فكتب تحت عنوان "سيوف إضافية للجعجعة وسيوف أقل للطعن": "بقي في الجعبة الأميركية من التباهي ما يكفي لحمل كوريا الشمالية على التفكير عندما أرسلت إلى اليابان تشكيلة من طائرات إف – ٢٢ القادرة على تفادي شبكات الرادار... وسعت أميركا إلى تحقيق الهدف نفسه من وراء قرار إرسال حاملة طائرات أخرى وصلت الأسبوع الماضي إلى مكان قريب من الخليج الفارسي. وتبدو هذه الخطوات ردوداً جغرافية - سياسية منطقية تماماً على المخاطر المتعاظمة، لكنها ساهمت في وضع القناع على حقيقة أخرى هي أن القوة العسكرية الأميركية لا تملك هذه الأيام من القوات البرية ما يكفي لاستخدامها للتهديد، فهذه التحركات ليست الخيارات التي انتقتها أميركا من بين خيارات عدّة بل الخيارات الوحيدة." [١٦٢]

إن الأمل أحياناً أشدّ بلاءً من اليأس. وانتظر العرب ٦٠ عاماً وصول الإدارة الأميركية التي ستجلب إلى بلادهم السلام لكنها لم تجلب إلى بلادهم سوى الحرب. وكلما رحلت إدارة أميركية جاءت إلى البيت الأبيض حكومة أضرط منها لذا استمر التدخل واستمرت المذابح وقصف المدن والأحياء السكنية في فلسطين والعراق والصومال. وبدلاً من فلسطين واحدة صار في بيت العرب اثنتان، وكلما ازداد عدد القواعد الأميركية ازداد القتل فصار بمئات الألوف وصار اللاجئون والنازحون بالملايين.

لقد مات أمل أمم كثيرة بصلاح أميركا لكن أمل العرب لا يزال حياً. لماذا يا ترى؟ لقد سمع العرب الإدارة الأميركية وراء اختها تدعي أنها تريد إحلال السلام في الشرق الأوسط ثم رأوها تمدّ إسرائيل بالسلاح وتتهم كل من يقاوم إسرائيل بالإرهاب وتحض حكومات مثل حكومة إيهود أولمرت الضعيفة على مهاجمة حزب الله فمتى سيقتنع العرب أن أميركا لا تريد السلام في الشرق الأوسط؟

ما هي المصالح الأميركية التي يمكن أن يخدمها السلام في الشرق الأوسط أو في شبه الجزيرة الكورية؟

لقد باعت أميركا الدول الخليجية بعد غزو العراق في المرة الأولى أسلحة بقيمة ١٠٠

مليار دولار، وقدمت لإسرائيل أسلحة يمكن أن تصل قيمتها إلى ٥٠ مليار دولار فكيف كانت صناعة الأسلحة الأميركية، والبريطانية أيضاً، ستتمكن من بيع كل هذه الأسلحة إذا كان الشرق الأوسط سلاماً في سلام؟ كيف كانت أميركا ستبرر وجود كل هذه التسهيلات العسكرية في إسرائيل، ووجود كل هذه القواعد العسكرية الأميركية في دول عربية؟ من تحمي هذه القواعد؟ لقد بدأت أميركا نشر قواعدها العسكرية في الخليج لحمايته من الاتحاد السوفيتي الذي غزا أفغانستان آنذاك فهل سحبت أميركا هذه القواعد بعد خروج القوات السوفيتية من أفغانستان ثم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أم أبقتها وأضافت إليها قواعد أخرى؟

ورافقت إلين شانون مراسلة مجلة تايم الأميركية كوندوليزا رايس في جولة مكوكية أخرى على الأنظمة العربية التي تتعامل معها آخر مارس ٢٠٠٧ واستمعت إلى كل كلمة قالتها رايس عن "محور جديد في السياسة الأميركية للتعامل مع القضية الفلسطينية" ثم اعترفت المراسلة في مقال نشرته بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٧ أنها لم تفهم شيئاً مما سمعته. أنا أيضا لم افهم شيئاً. اسمعوا ما قالته رايس: "جرت محاولات كثيرة لحل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. جميعنا يعرف ما هي... بالنسبة لي أهم شيء وضع أرضية العمل لكل طرف، ثم وضع هذه الأرضيات في نهاية المطاف إلى جانب بعضها البعض قبل أن تبدأ في إجبار الناس على كشف مواقعهم التفاوضية." وبما أن شانون لم تفهم شيئاً مما سمعته فإنها فهمت شيئاً آخر أهم بكثير لم يفهمه معظم العرب حتى الآن هو الآتي: "يجادل قادة وخبراء كثيرون بأن مواقف الجماعات المتفرقة تصلّبت منذ زمن طويل وأن سبب استفحال النزاع هو أن الأطراف لم تجد من مصالحها أن تحل هذا النزاع."

إذا انسحبت القوات الأميركية من العالم العربي فستبدأ إسرائيل في اليوم التالي من رحيلها مفاوضات حقيقية للتوصل إلى سلام. وإذا انسحبت القوات الأميركية من العالم العربي فستبدأ الأنظمة العربية في فتح أبواب السجون والنوافذ المغلقة على العالم وستبدأ الشعوب في تنفس هواء الحرية. أما العكس فيعني العكس تماماً لأن السلام مقتل الأمبراطوريات، لذا وجدت أميركا دائماً عذراً أو آخر لنشر قواعدها في بلاد العرب، وإن لم تجد العذر المناسب أو لم تستطع استفزاز دولة أو أخرى لخلق هذا العذر فستخترعه، وإن لم تخترعه هي فستخترعه أنظمة الظلم العربية لأن بعض هذه الأنظمة يقتات من بيع مواقف الشعوب والأمة ويعيش على تفجير الأزمات واستمرارها ولا قيمة له أبداً من دونها. ومع ذلك يجب أن نعرف أن هذه الأنظمة ما كانت ستنتج هذه البضاعة لو لم تجد في واشنطن من يشتريها لأن أميركا تحتاج إلى من يبرر وجودها العسكري في العالم العربي ويؤجج النار في المنطقة لكي يشتد الطلب على مطافئ الحريق الدبلوماسية والعسكرية

الأميركية. وكان العذر في الأربعينات هو الخوف من تهديد القوات اليابانية الخليج، وصار في الثمانينات الخوف من تهديد القوات السوفيتية الخليج وصار في التسعينات الخوف من تهديد القوات العراقية الخليج وصار في بداية القرن الواحد والعشرين الخوف من تهديد إيران دول الخليج. وذهب التهديد بعد الآخر لكن بقيت القواعد وفي كل مرة تطلع أميركا بعذر جديد نتيجة تهديد جديد تضيف إلى الوجود العسكري وجوداً عسكريا جديداً. ولو فتح الخليجيون عيونهم لاكتشفوا أن الدولة الوحيدة التي تمكنت من مركزة ألوف الجنود في الخليج خلال الخمسين سنة الماضية ليست اليابان أو الاتحاد السوفيتي أو إيران بل أميركا. ولو فتح العرب عيونهم لاكتشفوا أن أكثر أنظمة الظلم العربية مطالبة بالتدخل الأميركي لحل النزاع العربي ـ الفلسطيني هي الأنظمة التي جعلت من نزاع بسيط على الأرض الفلسطينية أعقد نزاع في تاريخ البشرية.

إن العنف في الشرق الأوسط لم يكن سبب إرسال القوات الأميركية إلى العراق والصومال والخليج وبحر العرب بل هو نتيجة وجود القوات الأميركية في الشرق الأوسط.

ولست من المعجبين بالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ولا أعتقد أنه الزعيم المناسب لإيران أو المثال الذي يمكن أن يقتدي به العرب لكنه أصاب تماماً عندما قال خلال زيارة إلى السودان آخر فبراير ٢٠٠٧ "من الواضح أن وجود قوات الاحتلال في الأراضي العراقية له هدف لا ثاني له هو سرقة ثروة ذاك البلد واستخدامه قاعدة لتوسيع نطاق الهيمنة الأميركية على دول المنطقة والعالم الإسلامي كله." [١٦٣]

مصر خيبر العرب

إذا استخلص القارئ من هذا الكتاب وجود "مؤامرة" أميركية شاملة للسيطرة على العالم فهذا ليس القصد من وضعه. لا توجد مثل هذه المؤامرة فلا ترهقوا أنفسكم بالبحث عنها. هل يمكن اتهام الرئيس التنفيذي لشركة سعودية أو إماراتية كبيرة بأنه "يتآمر" لتعزيز أداء شركته وتعظيم أرباحها ودفعها في اتجاه الدوليّة؟ لا يمكن. هذه بالضبط هي المهمة التي يريد مجلس إدارة الشركة من الرئيس أو المدير التنفيذي القيام بها وإلا سيجد نفسه في الشارع. إذاً لا يمكن اتهام الحكومات الأميركية بأنها تتآمر شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً لتعزيز أداء الولايات المتحدة وتعظيم مداخليها ودفعها في اتجاه الدوليّة. هذه بالضبط هي المهمة التي يريد مجلس إدارة المؤسسة الأميركية من رئيسها التنفيذي (رئيس الجمهورية) القيام بها وإلا سيجد نفسه في الشارع.

اسألوا أنفسكم: إن لم يخدم النظام الرأسمالي ربّ هذا النظام وهو المال فمن يخدم؟ الحرية؟ الديمقراطية؟ الإنسانية؟ الاستقلال؟ إذا استعظم الناس على أميركا تدمير العراق

أو تدمير فيتنام أو قتل أبرياء العراق أو اغتصاب عبير وغيرها أو تعذيب السجناء أو اختطاف معارضي السياسات الأميركية أو دعم أنظمة الظلم العربية وغيرها فيجب أن يعرفوا أن هدف المؤسسة الأميركية ليس القتل والاغتصاب والتعذيب واختطاف المعارضين ودعم أنظمة الظلم بل تعظيم العائدات ولا يتحقق هذا التعظيم المطلق إلا بالسيطرة المطلقة ولا يتأتى في بعض الحالات، كما بالنسبة للعراق مثلاً، سلماً بل بالقتل والتدمير والتعذيب. لو لم يقاوم العراقيون الاحتلال وخضعوا للهيمنة الأميركية كما خضع اليابانيون والكوريون الجنوبيون وسلّموا لها أمرهم واستقلالهم ونفطهم لما حدث كل هذا، أو معظمه.

العراقيون ليسوا الوحيدين الذين قُتلوا في العراق بمئات الألوف ولحقت بهم العاهات والأمراض النفسية. أميركيون بالألوف ماتوا في العراق أيضاً وأصيبوا بعاهات وأمراض نفسية لخدمة هدف السيطرة المطلقة للمؤسسة الأميركية على العراق. إنه ثمن مقبول للمؤسسة الأميركية التي تعتقد أيضاً أنه الثمن الذي يجب أن يدفعه كل من يقف في وجه هذه السيطرة. لا توجد مؤامرة. المؤامرات تُحاك في الأقبية أو في السر وعمل أميركا مكشوف ومعروف. لا تستغربوا! هذه بالضبط هي طبيعة النظام القائم في أميركا. وعرضنا في هذا الكتاب من الأمثلة المستندة إلى الوثائق الأميركية الرسمية وتقارير الصحف الأميركية الأكثر صدقيّة من غيرها ما يثبت أن ما فعلته حكومة بوش في العراق لا يختلف كثيراً عما فعلته الحكومات الأميركية السابقة في عشرات الدول الأخرى حيث قتلت الملايين لأن هدف كل هذه الحكومات واحد هو خدمة المؤسسة الرأسمالية التي تحكم أميركا وتعظيم المداخيل والأرباح. لا توجد نهاية معروفة لهذا السعي لأنه لا توجد نهاية معروفة للمال. لم نسمع مليارديراً واحداً يقول مرة واحدة إنه اكتفى بما جمعه لذا لن نسمع أميركا تقول إنها اكتفت من بناء القواعد العسكرية في بلاد البشر الآخرين.

إذا شاء القارئ التبسيط فليفكر بهذا الأمر مستخدماً مثال القرش الأبيض. هل يتوقع القارئ أن يرحم القرش الأبيض سمكة تسد عليه طريق التنقل بحرية مطلقة في المجال الحيوي الذي يريده لنفسه أو مشاركته الغذاء الذي يريده بالكمية التي يريدها؟ أميركا في بركة الشرق الأوسط قرش أبيض كبير يقول إنه لا يريد سوى العراق لكن دور السمك السابح في البركة نفسها آت لا محالة. ويسمع السمك الآخر القرش يحلف له بأغلظ الأيمان أنه مجرد سمكة بريئة مثل السمك الآخر فيصدّقه لأنه لا يعرف كيف يفكر القرش الأبيض، أو يعرف ويحاول أن يقنع باقي السمك أنه في أمان مع القرش نفسه في البركة نفسها لعل القرش يلتهم السمك الآخر ويتركه هو. لن يحدث هذا وسيطال الدور الجميع لأن القرش سيكبر وستكبر معدته. إنها مسألة وقت فقط.

وفي الغرب مثل شائع: "على المرء أن يحذر مما يتمناه"، لذا على العرب الذين يتمنون زوال أميركا، وهم كثر ولأسباب شتى معظمها مفهوم تماماً، أن يحذروا مما يتمنونه لأن الأمة في وضعها الحالي لا تستطيع أن تسد الفراغ الذي ستخلّفه وراءها. وتمنّى العرب في بداية القرن الماضي زوال السلطنة العثمانية لظلمها فجاءتهم الأمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية وفعلتا من الشرور ما جعل عرباً كثيرين يترحّمون على العثمانيين. وتمنّى العرب للأمبراطوريتين البريطانية والفرنسية الزوال فجاءتهم أميركا وارتكبت في العراق من التوحّش والشرور والمذابح والتدمير الرهيب خلال أربع سنوات ما فاض عما ارتكبته أختها الإسرائيلية الصغيرة في فلسطين خلال ٦٠ عاماً مما جعل بعض العرب يترحمون لا على العثمانيين فقط بل على البريطانيين. وها نحن في بداية قرن آخر وصراع آخر مع أمبراطورية أخرى يتمنّى العرب زوالها فمن يرشّح العرب لملء الفراغ إن لم يُسارعوا هم لسد الفراغ بأنظمة العدل لا بأنظمة الظلم، وبالتسامح لا بالتشدد، وبالمرونة والحوار لا بالإرهاب، وبالتنوّر والانفتاح وروح التعايش مع باقي الأديان والشعوب لا بالتخشب الفكري والانغلاق والمصادمة؟ أوروبا مرة أخرى؟

لم يرتفع الظلم بعد، ولم يسد التنوّر والانفتاح وروح التعايش بعد ولا نجد أي مؤشرات مهمة تسوّغ التفاؤل بتحوّل الحراك العربي إلى جهد جماعي لتحقيق هذه الأهداف التي لم تعد ضرورية لكي يتمكن العرب من بناء دولتهم العظمى فقط بل ضرورية من أجل بقائهم أمة متميزة وممارسة الحقوق التي تتمتع بها أمم أخرى. لا يوجد في الوطن العربي اليوم من لا ينتمي إلى فئة أو حزب اختياراً أو بالطبيعة: حزب الغضب، حزب النقمة، حزب الهجرة، حزب العبث، حزب السلبية، حزب المقاومة لكن لا توجد أرضية مشتركة أو فكر جامع لأنه لا توجد إدارة ولا توجد قيادة. ولا فائدة من طرح السؤال الجديد عن أسباب الإخفاق في تحقيق ما تمكنت دول أقل حضارة وثراء وتماسكاً من تحقيقه بما في ذلك نيبال النائية إذا كان الجواب هو الجواب القديم الذي يلقي معظم العرب مسؤولية هذا الإخفاق على كل من حولهم ويعفون أنفسهم من اللوم.

ولا يطالب العراقيون والعرب أميركا بما لا يحق لهم المطالبة به عندما يطالبون بانسحاب القوات الأميركية من العراق فهو احتلال استعماري فالت من القرن التاسع عشر ولا يمكن أن يعود العالم إلى الاستعمار بعد قرن من انتهائه لذا ستخسر أميركا لأنها تقف في وجه حركة التاريخ. ولا يتجنّى العرب على الأميركيين إن أدانوهم لاستمرار احتلال العراق وقتل أطفاله وتدمير منازله فأمبراطوريتهم هي أمبراطورية العنف والقسوة والتدخل بلا منازع. لكن المنطق يفترض في الوقت نفسه أن يدين العرب من استقدم الأميركيين إلى العراق ومهّد لهم طريق الغزو وفتح لهم الحدود ليعبروها إلى العراق وشرعن الاحتلال.

ومن استقدمهم سوى بعض العراقيين ومن مهد لهم سوى صدام نفسه بظلمه ومعصوميته، ومن فتح للأميركيين الحدود سوى أنظمة الظلم العربية التي وضعت نفسها مع الأميركيين والليكوديين في خندق المواجهة الواحد؟ ألم تصنع هذه الأنظمة من رجال الأعمال والأطباء والمهندسين والطلاب وأهل المساجد إرهابيين دوليين قدّموا للأميركيين المتحالفين مع الليكوديين الفرصة التاريخية التي كانوا ينتظرونها لإخراج الأمبراطورية من غرفة الإنعاش الاقتصادي وشن حروب البترودولار والطاقة والمدّ بعمر الأمبراطورية وقوتها لتسيطر على العالم في القرن الواحد والعشرين؟ إن العراقيين ليسوا في المكان الذي يتمنونه لكن في المكان الذي وضعتهم أميركا فيه وعلى المقاومة أن تتيح لأميركا الانسحاب عندما تتوصل واشنطن إلى اقتناع نهائي بأن وجودها غير مرغوب فيه. إن القرار النهائي بيد المقاومة لكنها يجب أن تعرف أن هزيمة أميركا لا تعني بالضرورة انتصار العراق.

لقد جعلت أميركا من الإرهاب صناعة ضخمة واستخدمته لمطاردة "الإرهابيين" و"المتشددين" إلى مكامن الطاقة ومناطق تمديد أنابيب النفط ودول الفائض المالي لكن أنظمة عربية ظالمة عدّة جعلت هي الأخرى من الإرهاب صناعة كبيرة وطريقة مجربة لصرف الأنظار عن الفساد المؤسساتي والبلطجة السياسية. وفهمت الأنظمة اللعبة فصارت تسوّق نفسها للأميركيين والأوروبيين على أنها "قلعة" لحماية أميركا وأوروبا من الإرهاب الذي ساهمت في صنعه في المكان الأول بالقمع والظلم والاضطهاد وإشاعة الفقر ومصادرة القرار وإلغاء المواطن وملاحقة النهضويين. وهكذا صار الإرهاب الذي خلقته أنظمة الظلم العربية طريق الحصول على المساعدات والدعم العسكري والبوليسي وغض نظر الأوروبيين عما يحدث في دولها من خرق حقوق الإنسان وامتهان كرامته والسطو على مصادر البلاد لخدمة أزلام السلطة وأنصارها والإمعان في الممارسات الديكتاتورية والقمع وإلغاء القوانين والتجسس على الناس واستباحة حرماتهم وتزوير الانتخابات ورمي منتقديها في السجون وتثبت دعائم الجملكيات العربية التي تجمع أسوأ ما في الملكية والجمهورية معاً. ويعرف الشارع العربي أن هذه الأنظمة لم تكن لتقدم على هذا التخريب الواسع النطاق لولا دعم أميركا والدليل أن أكثر زعماء دول عربية وإسلامية فساداً وإفساداً مثل مصر وباكستان هم أقرب المقربين إلى أميركا.

من لا يعرف من العرب بعد لماذا انهارت الأندلس فلينظر حوله اليوم وسيرى عوامل الانهيار نفسه. وبيننا وبين انهيار الأندلس ألف عام لكن الأسباب التي أدت إلى انهيار الأندلس هي الأسباب نفسها اليوم فليفتح العرب عيونهم ولينظروا حولهم. كان العسكر والأمراء استفردوا بالسلطة في ما بقي من أشلاء الخلافة الأموية الثانية وحكم كل واحد منهم بطائفته فعُرفوا باسم ملوك الطوائف. وكان هؤلاء الملوك ينقلون ذهب الدولة

وفضتها إلى ملوك الشمال النصارى لتسديد ثمن بقائهم فكثر المال في يد هؤلاء الملوك وصاروا يستخدمونه لبناء الجيوش والتهديد للحصول على مزيد من المال. وأفلس ملوك الطوائف فصاروا يدفعون ثمن بقائهم بالاشتراك مع جيوش الشمال في غزو من بقي من ملوك الطوائف. وخلال ١٠٠ عام راح الثور الأبيض ثم الأسود ثم الأحمر والأشقر ثم آل كل شيء إلى ملوك الشمال، لذا فإن مسؤولية ملوك الطوائف عن انقراض واحدة من أعظم الحضارات التي عرفها تاريخ البشرية أكبر بكثير من مسؤولية ملوك الشمال النصارى، وإن لم تكن مسؤولية زعماء الظلم في عصر الأنظمة الوطنية عن تمزيق العراق تعادل مسؤولية أميركا فهي في موقع ليس ببعيد.

ومن لم ينتبه من العرب إلى التأثير الذي زرعه إعلام الأنظمة وإعلام التسطيح الفكري في عقولهم خلال السنوات العشر الماضية لن ينتبهوا إلى ما يحدث في العالم الإسلامي اليوم. إن أهم حليف لأميركا في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليس بريطانيا أو إسرائيل أو حلف الناتو بل السعودية التي يحاول المحافظون الجدد اختطاف قرارها الوطني والقومي والإسلامي ووضع مكانتها الإسلامية والاقتصادية المتميزة في خدمة السيطرة الأميركية. وسأضيف إلى هذه الحقيقة التي ربما استغربها البعض حقيقة أخرى هي أنه لا يوجد في هذه الأمة من المحيط إلى الخليج شعب أكثر استياءً من السياسات الأميركية وأكثر تأييداً لقضايا العرب والعروبة والإسلام من الشعب السعودي. لذا فإن هذا الشعب على رأس أهداف أميركا وإسرائيل لكن في وقت آخر. ولن يفلح جهد فتح جبهة جديدة ضد إيران المسلمة بالتعاون مع أميركا وإسرائيل في إرضاء النخبة الحاكمة في البلدين بغض النظر عن الحزب أو الأحزاب الحاكمة فيهما. وعندما يحين الوقت ستُخرج إدارة أميركية أو أخرى وكونغرس أو آخر ملف السعودية، وسيُقال للأميركيين إن معظم المسؤولين عن أكبر مذبحة في أميركا منذ الحرب الأهلية كانوا من السعوديين، وستستطيع بمساعدة الإعلام المتعطش للانقضاض على السعودية محو كل ما فعلته السعودية لأميركا وتصويرها أكبر عدو لأميركا خلال أقل من ثلاثة أشهر.

لا يوجد عامل واحد رفع الولايات المتحدة إلى عرش العالم النقدي وبالتالي الاقتصادي أهم من النفط العربي، ولا يوجد عامل واحد أقدر على زحزحة أميركا من عرشها من النفط العربي لا بهدف إيذاء أميركا بل لمساعدتها على الخلاص من شرورها وتلقينها أهمية احترام الشعوب والحضارات والأديان وحقوق الآخرين وخدمة العدل والديمقراطية لا خدمة الشر والظلم، ولصنع السلم لا لصنع الإرهاب. لقد قدم وجود كل هذا النفط فرصة تاريخية كانت ستمكّن العرب من قيادة العالم الإسلامي إلى تجديد الحضارة الإسلامية فقادها إلى مرحلة جديدة من الانحطاط. وبدلاً من أن يقدم العرب

للحضارتين الإسلامية والعالمية ابن خلدون الجديد وابن رشد وابن سينا قدموا لهما أسامة بن لادن والظواهري والزرقاوي وأهل المفخخات والانتحاريين والمهرة في قطع الرؤوس والتعذيب. كلنا مسؤولون عن هذا الوضع المأساوي أفراداً وأنظمة، ومثقفين وعاديين فأمل الأمة لا يكمن في منظمة "القاعدة" وما يماثلها لأنه لا يكمن في الإرهاب، وما استمرار تركيز البعض على مثل هذه المنظمات إلا دعوة مقصودة أو استغفالية لاحتلال وطن الأمة واستعبادها واستمرار الظلم والقهر والاستبداد.

إن البيعة ليست سوى صك تعاقدي بين الحاكم والشعب ولهذا سميت بالبيعة لأنها عملياً صك يبيع المحكوم بموجبه ولاءه للحاكم في مقابل تعهد الحاكم بتحسين معاشه وفتح أبواب الرزق أمامه وتمكينه من العمل والإنتاج وبناء الحضارة والمساهمة في تمويل الخزينة. ومنذ اكتشف العراق النفط في العشرينات من القرن الماضي اكتشفت الملكية في بغداد أن توافر الدخل من النفط أغناها عن الحاجة إلى الضرائب من الناس لذا لم تعد تحتاج مبايعة الناس لها لأنها اعتبرت الدخل من النفط دخلاً خصها الله بها دون غيرها من الخلق أجمعين. وكثيرون اليوم في أوساط الحكم يعتبرون الشعوب عبئاً على دخلهم من النفط، وكثيرون يعتبرون الولاء للأجنبي أرخص ثمناً من الولاء للناس. وهكذا رفع النفط الدولار فرفع الدولار القوة العسكرية الأميركية فأفسدت القوة العسكرية والدولار والجاسوسية النخبة الأميركية فأفسدت حياة مئات الملايين في معظم أنحاء العالم لأن النخبة لا تفكر كباقي الخلق، وتريد مشاركة الله في التحكم بمقادير الشعوب وثرواتهم إلى آخر الزمن.

إن العالم الإسلامي اليوم في حال حراك كبير ليس ضد السيطرة العسكرية الأميركية فقط بل ضد السيطرة السياسية والاقتصادية والنقدية والثقافية. ومن يقود هذا الحراك ليس العرب بل الإندونيسيون والماليزيون والمسلمون الهنود والباكستانيون والإيرانيون الذين يسعون إلى إقامة "هلال أخضر" من باكستان وأفغانستان إلى المغرب. أين يقف عرب أنظمة الظلم؟ في الصف المقابل تماماً. لقد وضعوا النفط في الماضي القريب بيد أميركا سلاحاً تستخدمه كما تشاء، ثم وضعوا عائدات النفط (اليورودولار) بيد أميركا سلاحاً نقدياً للسيطرة على أميركا اللاتينية فأفلس من أفلس من دولها وعانى الباقي من أعباء الديون وخدمتها إلى يومنا هذا، ثم اشتروا الديون الأميركية فاستخدمتها أميركا لتمويل الحروب في العراق وأفغانستان والصومال وإفساد الأنظمة الأخرى وترتيب الانقلابات والصرف على نشاطات التجسس على العالم الذي لا يقف في صفها.

إن عرب أنظمة الظلم يقفون اليوم في المكان الذي وقفوا فيه منذ بداية السبعينات ليس لمساعدة أميركا على الخروج من العراق وأفغانستان سلماً بل لمساعدتها على البقاء، وليس لوقف جرائمها في العراق وأفغانستان والصومال بل لمساعدتها على تحقيق النصر. لهذا

وغيره يجب أن يعترف العرب بأنهم مسؤولون أيضاً، إلى جانب أنظمة الظلم والأميركيين، عن انتكاب العالم بأميركا وعن النكبة الكبرى التي حلّت بالعراق وأهل العراق، وعن دفع الوطن العربي إلى زمن الشر والدموية الكبرى.

لقد مات عرب كثيرون لكي تحيا الحرية لكن معظم العرب لم يدفعوا الثمن الذي دفعه الفرنسيون والأسبان والإيرانيون في الماضي، واللاتينيون في الزمن الأقرب. الوحيدون في الوطن العربي الذين دفعوا الثمن كاملاً هم الجزائريون وإذ بنظام الظلم وإقصاء المواطن يختطف الحرية ويسلط عليهم جنرالات فيهم من القسوة والبطش ما كان في صدام ورهطه، وبعض الجزائريين يقولون بل أكثر بكثير. ومنذ أربعينات القرن الماضي استقلت دول عربية كثيرة لكن الاستقلال لم يحمل الحرية إلى ملايين العرب وكان لملايين غيرهم مجرد وهم وصارت الهجرة حلماً لملايين آخرين. وسعت أنظمة الظلم منذ دخلت أميركا الشرق الأوسط في الخمسينات إلى إلغاء ما بقي من حرية فصار الملايين يعيشون حالة يعتبرها البعض استعماراً وطنياً يستوجب هو الآخر حركة شعبية شاملة لنيل الاستقلال من جديد يجب تأكيد طابعها السلمي والحضاري لاسترداد ما سلبته أنظمة الظلم من حقوق بدعم أميركا وأنظمة غربية أخرى لا تريد الانفكاك عن ماضيها الاستعماري مثل نظام طوني بلير في بريطانيا وفرنسا في ما يتصل بموقفها من أنظمة مغاربية ولبنان.

إن التاريخ سجل أخطاء البشرية ونجاحاتها ولا توجد طريقة مجربة لقراءة المستقبل سوى قراءة الماضي. لقد حمل الأميركيون إلى العراق وأفغانستان شجاعة الجاهل بتاريخ العالم الإسلامي وحسبوا أنهم سيستطيعون تحقيق ما عجزت كل أمبراطوريات العالم عن تحقيقه منذ عهد الاسكندر المقدوني الذي حارب الأفغان في القلعة التي يحتلها الأميركيون اليوم وهي بغرام شمال كابول. ومهما طال وجود جنود أميركا في العراق فسيأتي وقت طردهم وسيتركون في العراق المذابح والدمار والتشويه التي تركها جنود صناعة الحرب والنفط السائرين دائماً تحت راية غطاء صناعة الحرية والديمقراطية في الدول التي غزوها في الماضي.

لكن يجب أن يعرف الجميع أن ويلي سيحاول العودة مرة أخرى لأنه لم يتوقف عن محاولة العودة إلى العالم العربي منذ القرن التاسع عشر وسيجد الأنظمة التي استقدمته في الماضي في انتظاره. الحل الوحيد هو أن يغلق العرب ممر خيبر العربي في وجه ويلي بانتزاع المفاتيح من أيدي أنظمة الظلم لأنها فشلت في حماية الوطن والأمة واستقدمت العنف والاحتلال والارهاب، وأن يفتحوا الأبواب على الدول الإسلامية الأخرى وعلى أوروبا والصين وروسيا ودول أميركا اللاتينية بإقامة دولة الديمقراطية والانفتاح والتنوّر. وإلى أن يحدث هذا فإن مفاتيح ممر خيبر العربي موجودة بيد الأنظمة الظالمة لا بيد برلمانات الشعوب، وما لم توقفها البرلمانات فإنها ستستقدم أميركا مرة أخرى كما استقدمتها في

الماضي، وستوجد العذر الذي أوجدته بسياساتها الظالمة في الماضي، وستدفع كثيرين إلى تصعيد العنف وتأجيج التوتر كي تستقدم أي قوة من الغرب أو الشرق أو تحالفاً بينهما فتبادله البقاء في بلاد العرب بالبقاء على عروشها.

وسيستمر الظلم لأن ضعف هذه الأنظمة سيستمر فهناك علاقة قوية بين الضعف والاستبداد في تاريخ البشرية ولا تختلف أنظمة الظلم العربية عن غيرها في طبيعة هذه العلاقة. لكن الوطن العربي يتميز بوجود أكبر عدد من الأنظمة الظالمة في العالم لذا فإن العربي المتعمّن في شعر الأمّة وأدبها والغائص في روحها سيجدها أمة تفتخر بأنها ولدت على صهوة الجواد ونشأت على الحريّة وإذ بها بعد ستة عقود من الظلم قعيدة حفر الحضارة بعدما صارت الأنظمة رواهصها. كما أن المتعمّن في حظ هذه الأمّة العاثر سيراها كما لو أن القدر وضع كل أنظمة العالم في غربال حكمه ثم هزه عنيفاً وأفرغ ما بقي من عوالق فسقط فوق الأمّة من الطائشين والجاهلين والولدان والمتخشّبين والبيّاعين وتلاميذ هتلر وستالين وبوش أرذل الخلق وأردأهم وأقدرهم على الظلم وامتهان الكذب وفعل الشر والفجيعة.

مستقبل العراق

لا يرى معظم المؤرخين المختصين بالشرق الأوسط خيوط التفاؤل التي يراها ملايين العرب لذا يعتقدون أن المستقبل الوحيد الذي يتربص بالعراق هو التجزئة والانهيار ومن هؤلاء ديفيد فرومكين: "السلام الذي أنهى السلام"، فيبي مار: "تاريخ العراق الحديث"، نيل فيرغسون: "حرب العالم: تاريخ زمن الحقد" وغيرهم.[١٦٤] والتاريخ رواية في النهاية لكن هناك فرقاً كبيراً بين المؤرخ والروائي لذا ليس من السهل دائماً معرفة رأي المؤرخ الشخصي بما يعرضه من أحداث. والدنيا لا تزال بخير كما يتضح من آراء عدد كبير من المؤرخين والمحللين الغيورين على مستقبل البشرية لكن هناك عدداً مقابلاً من المؤرخين والمحللين الذين يفرزهم انتماؤهم الوطني أو الثقافي عن الآخرين فتقف أميركية هذا أو بريطانية ذاك أو إسرائيلية الثالث بينه وبين أداء دور المراقب المحترف عند عرض قضية مثل العراق.

ومن يردد أن أميركا بوش وبريطانيا بلير حققتا انجازات كبيرة في العراق لا يردد في الواقع سوى بيانات الترويج التي تصدرها حكومتا البلدين والسلطات العسكرية في العراق. ومن المذهل أن تشترك أغنى دولة في العالم إلى جانب دولة تعتبر من بين الأغنى في العالم (بريطانيا) في احتلال العراق ثم يدخل احتلال هذا البلد سنته الخامسة دون أن تتمكن الدولتان من إقامة مستشفى حديث أو جامعة عالمية أو مركز علمي متقدم أو مشروع تنموي كبير ناهيك عن التمكّن من تقديم الخدمات الأساسية التي كان العراق

يقدمها في زمن ما قبل الاحتلال الأميركي والبريطاني. وبدلاً من الاعتراف بهذا الإخفاق المطلق نجد كتاباً كثيرين يلعبون لعبة اللوم فيحمّلون العراقيين مسؤولية هذا الإخفاق، ومنهم من يحاول أن يدفن هذا الإخفاق بدفن العراق كله كيلا يرى العالم هذا الإخفاق الهائل، أو إلغاء المسؤولية التاريخية عن الاحتلال بإلغاء تاريخ العراق.

لقد فككت أميركا كائناً عراقياً مشرقياً يحتوي كل تناقضات المشرق ثم أعادت بناءه بقطع من اختيارها فأنتجت فرنكشتاين الذي يعرفه الغرب جيداً. والأهم من القول إن الإخفاق الأميركي والبريطاني في العراق إخفاق في المطلق، الإضافة بأن النخبة السياسية والثقافية الغربية تعرف أن ثمن هذا الإخفاق لم يُدفع بعد لكنه سيُدفع عاجلاً أو آجلاً وسيمتد أجل الدفع عشرات السنين في المستقبل. ويحق لنا أن نتساءل إن كان الهدف من تحميل العراق مسؤولية إخفاق المشروع الأميركي والبريطاني في العراق التهرّب من دفع ثمن الإخفاق على غرار تهرّب أميركا من مسؤولية تدمير فيتنام أو التسبب بقتل نصف مليون إلى مليون شخص في إندونيسيا. وهكذا نرى أن معظم المؤلفين والمحللين يربطون تاريخ العراق السياسي بالوجود البريطاني في تلك الدولة العربية حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين لذا يقولون إن العراق السياسي والاجتماعي من صنع بريطانيا ولم يكن شيئاً محدداً قبل ذلك، ولا يمكن تحديد المسؤولية لكيان لم يكن محدداً قبل الاحتلال.

إن العربي لا يرى العراق بالصورة نفسها فبغداد بالنسبة لكل العرب ليست فقط عاصمة العراق الذي احتلته بريطانيا في القرن العشرين وتزعمه الرئيس صدام حسين، كما يعتقد معظم الأميركيين، بل هي عاصمة الخلافة العباسية التي تعتبر من أهم القوى التي عرفها العالم في تاريخه. ومن الطبيعي أن يحاول الأميركيون تجنّب الاتهام بأنهم لا يساهمون فقط في تدمير عاصمة صدام الذي وضعه الإعلام الأميركي في مستوى هتلر، بل في تدمير عاصمة الخلافة العباسية التي كانت عاصمة الحضارة الإنسانية في القرن التاسع الميلادي. كما أن الانتقال إلى الفترة التي سبقت العثمانيين تقود إلى الحروب الصليبية ولم يعد هذا الموضوع موضوعاً محبباً منذ أغلق المؤرخ ستيفن رانسيمان ذلك التاريخ بثلاثيته الممتعة "تاريخ الحروب الصليبية" التي كانت آخر الحروب الرومانسية الأوروبية في المشرق العربي وانتهت بإحدى أكبر الهزائم غير الرومانسية في التاريخ.[١٦٥]

وتكشف استشارة الوثائق العثمانية أن العراق كان كياناً سياسياً وجغرافياً واجتماعياً واضحاً في معظم الفترة العثمانية تؤكده حدود واضحة مع بلاد فارس وتركيا فيما لم تكن الحدود مرسومة مع سورية والأردن والسعودية لأنها العمق العراقي الطبيعي مع بلاد العرب إلى الغرب والجنوب، ولم تُرسم الحدود الحالية إلا في عهد الاستعماريين الفرنسي والبريطاني. ومن الواضح أن نظرة العرب إلى العراق تختلف تماماً عن النظرة الغربية لأن

معظم العرب "يقفزون" فوق الحقبة العثمانية. ولو سئل عرب كثيرون عن أهم تطور قبل تلك الحقبة لربما قالوا غزو المغول بغداد عام ١٢٥٨.

إن استقراء تاريخ العراق يوحي أن ما يمكن أن يحدث في العراق غير ما يتوقعه الكتّاب والمحللون الغربيون إذ لا تعكس المناداة بتقسيم العراق سوى أهداف الزعامات المتعاونة مع أميركا والتي يرتبط وجودها بوجود القوات الأميركية وقوتها بالقوة الأميركية. وسيخرج معظم هؤلاء مع القوات الأميركية ومن بقي منهم لن يستطيع المقاومة طويلاً لأن الفيتناميين الجنوبيين الذين تعاونوا مع أميركا كانوا أيضاً بمئات الألوف ثم "تبخروا" كما لو فجأة عندما خرجت القوات الأميركية ولم يبق لهم أثر بعد ذلك.

وأميركا لا تواجه حركة المقاومة في العراق فقط بل تواجه حركة التاريخ، ولم تستطع أي أمبراطورية في العالم أن تواجه حركة التاريخ، وسينطبق على أميركا ما انطبق على غيرها. ومهما طال الاحتلال الأميركي للعراق فسينتهي إلى النتيجة نفسها للأسباب نفسها. ولم يعد انهيار المشروع الأميركي في العراق محل خلاف بين محللين عسكريين كثيرين فالخلاف الآن هو في شأن توقيت هذا الانهيار. ولا ينبغي الاستخفاف بقوة أميركا لكن ما لم تستطع القوات الأميركية تحقيقه خلال أربع سنوات بوجود جيشين كبيرين من الجنود والمرتزقة لن يتحقق بإضافة ألوف قليلة من الجنود.

وينسحب على إسرائيل ما ينسحب على أميركا بعدما أسقط حزب الله ثياب الأبهة من على جسد الأمبراطور الإسرائيلي الصغير في جنوب لبنان، وشاهد العالم خصيتيه الصغيرتين وقد انقبضتا مع انقباض قدرته السابقة على الردع. وما حققه حزب الله في جنوب لبنان معجزة عسكرية لكنها لم تحسم الصراع مع إسرائيل وتعرف تل أبيب هذا وستحاول عكس الوضع لكي تستعيد قدرتها على الردع لأن بقاءها، خارج أي جهد حقيقي لتحقيق السلام، مرتبط باثبات هذه القدرة. ولن تتضح أهمية ما أنجزه حزب الله في لبنان إلا عندما تجد إسرائيل نفسها وحيدة في الشرق الأوسط مرة أخرى بعد خروج القوة الأميركية من العالم العربي.

وماذا سيحدث إن غزت إسرائيل جنوب لبنان مرة أخرى؟ الأرجح أن تنهزم إسرائيل مرة أخرى لأنها لن تستطيع تحقيق النجاح إلا إذا بدأت اعتماد الاستراتيجية القتالية التي يعتمدها مقاتلو حزب الله لا الاستمرار في الاستراتيجية القائمة على الاعتماد المفرط على التقنية وكثافة النيران. ولن تستطيع أن تفعل ذلك بسهولة لأن مقاتلي حزب الله أقدر من الإسرائيليين على التضحية بالنفس وأقوى إرادة وتصميماً على القتال لأنهم يعرفون أن مكانة الشيعة في لبنان تعتمد إلى حد كبير على صمودهم، ولأنهم يعرفون أن الشارع العربي والإسلامي معهم.

وكما ظنت أميركا أن مفتاح السيطرة على الشرق الأوسط العربي هو السيطرة على العراق، فإنها ظنت أيضاً أن السيطرة على الشرق الأوسط العربي هو مفتاح السيطرة على العالم الإسلامي الغني بالنفط والغاز والأسواق الاستهلاكية الهائلة. وزعزعت أميركا استقرار العالم الإسلامي لكنها لا تعرف كيف ستعيد إليه هذا الاستقرار ولذا فإنها تؤجج الحرائق هنا وهناك عل النار تلتهم هذه المنطقة ومن فيها فيوفّر عليها اللهيب عناء إيجاد الحل. وعاجلاً أو آجلاً ستكتشف والأنظمة المتعاونة معها أنها باتت وسط دائرة النار وانسد عليها طريق الخروج. إن الاضطراب السياسي في دولة إسلامية كبيرة مثل باكستان بحدة الاضطراب العسكري الموجود في العراق لكن باكستان دولة نووية تستطيع إنتاج ١٠-١٥ قنبلة نووية في العام. ويعرف الجنرال الانقلابي برويز مشرف أن الإسلاميين غير راضين عن علاقته بأميركا لذا يحاول بتأييد إدارة بوش الهرب من ضغطهم بتسليط الشرطة والمخابرات على معارضيه أو بفصلهم من أعمالهم وبالرشوة وبافتعال الفوضى وشق الصفوف وكبت الحريات وغير ذلك مما يتقنه كي يعود رئيساً وقائداً للجيش مرة أخرى.

وخارج باكستان اكتشف المظلومون بعد ٦٠ سنة من التدخل الأميركي أن الطريقة الوحيدة لوقف العنف الأميركي هي تخصيب الكيلوغرامات العشرة من اليورانيوم اللازمة لصنع قنبلة نووية. وأثبتت كوريا الشمالية صواب هذا الرأي ونجاعة هذا الحل لذا تخفي الهستريا الأميركية المسلطة على إيران سهولة انتقال تقنيات صناعة الأسلحة النووية وحقيقة امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية في الوقت نفسه، لكن الشرق الأوسط يسير في هذا الاتجاه لأن أميركا وضعته في هذا الاتجاه. ولا يخاف الأميركيون شيئاً أكثر من خوفهم من أن يستهدفهم أحد بمثل ما استهدفوا به هيروشيما وناغازاكي. أما حل التسابق الجديد على اقتناء الأسلحة النووية فهو في يد أميركا نفسها. وعندما توقّع أميركا على اتفاقية حظر تجارب الأسلحة النووية فستلحقها الصين ثم الهند ثم باكستان ثم إيران لذا يجب أن تلوم أميركا نفسها على سباق التسلح النووي الجديد لأن سياساتها أجبرت الدول الأخرى على تطوير الأسلحة النووية لحماية نفسها من هيمنة أميركا.

وتوقعت أميركا أن تبدأ قواتها الانسحاب من العراق عام ٢٠٠٧ لكنها في وضع معاكس. وكانت تتوقع أن تبدأ مرحلة القطاف بعد استتباب الاحتلال لكنها في وضع معاكس. وعرضنا في صفحات سابقة عدداً مهماً من الأهداف الدولارية والنفطية والاقتصادية التي رمت أميركا إلى تحقيقها فلم تحقق هدفاً واحداً على رغم التضحية بمئات الألوف من العراقيين وثلاثة آلاف أميركي ومئات المليارات من الدولارات لإنجاح المشروع الذي كان أمل أميركا الأخير في الاستمرار قطباً أوحد في العالم. والفضل في هذا للمقاومة العراقية وللشارع العربي الذي وقف بغالبيته وقفة حاسمة ضد الغزو فلم تشعر المقاومة

العراقية يوماً أنها وحيدة في هذا الصراع المصيري، واعتذرت في الحالات الأكبر عن قبول المتطوعين العرب الذين هبّوا لنصرة العراق من المغرب إلى السعودية.

ودعيت في أكتوبر ٢٠٠٦ لإلقاء محاضرة أمام اتحاد طلاب كليات الحقوق في الاتحاد الأوروبي عن التعاون بين أوروبا والعرب بمناسبة مرور ١٠ سنوات على إعلان "برشلونة" واستخدمت في المحاضرة تعبير "الشارع العربي".[١٦٦] وخلال المناقشة التي دارت بعد ذلك سألني أحد المشاركين ما الذي أقصده بالضبط بمفهوم "الشارع العربي". وقلت إن "الشارع العربي" ليس المرادف الدقيق لمفهوم "الرأي العام" في الدول الأوروبية بل المرادف الأدق لمفهوم "المعارضة" في الدول الديمقراطية، إلا أنها أشمل وأوسع نطاقاً بكثير في الدول العربية غير الديمقراطية من أي معارضة في الدول الديمقراطية. ولا يمكن فهم القوة الهائلة التي يتمتع بها الشارع العربي بالسؤال عما يستطيع الشارع العربي القيام به لمنع الأنظمة من تحقيق كل ما تريد تحقيقه بل بالقيود التي يفرضها الشارع العربي على الأنظمة من خلال حجب تأييده لها ومراقبتها وانتقادها الدائم والاستخفاف بها وعرقلة تنفيذ قراراتها والسخرية من النظام وقادته ووصفهم بالعمالة وخدمة الأجنبي والفساد وانعدام الأخلاق بهدف نهائي هو حرمانهم من الصدقيّة وإحباط مساعيهم وتحميلهم المسؤولية عن بيع قضايا الشعوب والأمة.

وتعرف الأنظمة ما حدث للعروش في القاهرة وطهران ودمشق وطرابلس الغرب وأديس أبابا بعد الإخفاق في حماية أوطانها من ظلم دول الاستعمار القديم. وتعتقد أنظمة كثيرة أن الانتقال من القصر إلى القبر ربما لن يكون طبيعياً لذا فهي قلقة لأن أميركا قلقة ولأن إسرائيل قلقة. لكن الأنظمة لا تفكر إلا ببقائها، وستهرب من وضع الضعف الذي تجد نفسها فيه إلى وضع القوة أيا كان مصدره، وستتخلى عن تحالفات قديمة لصالح تحالفات جديدة ناهضة، وستجد أميركا في النهاية عبئاً لا يطاق لأنها لا تستطيع أن تقدم لأميركا الشيء الوحيد الذي تريده وهو الجيوش التي تقاتل لبقاء أميركا. ويمكن لبعض هذه الدول تقديم مليارات الدولارات، ويمكن أن تضع إعلامها في خدمة بقاء أميركا لكن حتى أقربها إلى واشنطن لا يستطيع وضع فصيلة واحدة إلى جانب القوات الأميركية في أي مكان في بلاد العرب. ليس لأنها لا تريد أن تضع كل قواتها في خدمة أميركا بل لأن الشارع العربي لن يسمح لها بذلك. إن الطاقة الكامنة في الشارع العربي هي اللافعل الشعبي الذي يفل عزم الفعل الحكومي ويمنعه من التحقق كاملاً.

وعاجلاً أو آجلاً، والأرجح آجلاً، ستتحول الولايات المتحدة التي ضمنت بقاء معظم هذه الأنظمة منذ منتصف الخمسينات لكي تضمن بقاءها، إلى أكبر خطر يتهددها لأن السفينة تغرق بمن عليها من الفئران، وستخذلها أميركا كما خذلت نيغوين فان ثيو في

فيتنام والشاه في إيران والأكراد في شمال العراق وبيدرو كرمونا في فنزويلا.

وسئل نابليون مرة عن الخصال التي يفتش عنها عند اختيار جنرالاته فقال: "واحدة فقط ـ أن يكون الحظ إلى جانبهم." وتحدثنا عن المقاومة والشارع العربي لكن لا بدّ من الاستنتاج بأن الرئيس بوش لم يكن محظوظاً. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك لعل أغربها ما حدث في روسيا. وأشرنا سابقاً إلى أن الاستراتيجية النهائية التي كانت ستضع أميركا على عرش العالم إلى ما لا نهاية هي تدمير القوة النووية الروسية لكن حدث ما لم يكن في حسبان بوش على الإطلاق كما بيّن ف. وليام إنغدال مؤلف كتاب "قرن من الحرب: سياسة النفط الأميركية البريطانية والنظام الدولي الجديد" [١٦٧] في دراسة نشرها في صحيفة آسيا تايمز (١/٢/٢٠٠٧) اقتطعها من كتاب جديد اسمه "بذور الهلاك": "من سخرية الأقدار أن يؤدي ارتفاع سعر النفط نتيجة تعثر الحرب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى تمكين روسيا من بداية عملها الصعب لإعادة بناء اقتصادها وقدراتها العسكرية المنهارين. وروسيا في عهد بوتين لم تعد الدولة العظمى التي كانت تعيش في الماضي على إفقار جيرانها فهي تستخدم سلاحها النفطي وتعيد بناء قوتها النووية. أما بوش أميركا فهي دولة خاوية على عروشها ومنكوبة باقتصاد تعشش فيه الديون تنهمك في استخدام ورقتها الأخيرة وهي قوتها العسكرية الكبيرة لدعم الدولار ودعم دورها باعتبارها قطباً أوحد في العالم."

وسألني صديق ونحن في دبي لحضور قمة إعلامية عن رأيي في نتائج الحرب في العراق ولم تكن بدأت بعد فقلت إن أهم عدو للرئيس بوش في العراق سيكون "قانون مورفي". وكان يعرف قانون مورفي فضحك لغرابة هذا القانون الأميركي ومفاده: إذا توافرت أي فرصة على الإطلاق لوقوع خطأ ما فسيقع لا محالة. أي إذا وقع فنجان القهوة من يدك فسيقع على القطة وستقفز بعيداً فتدخل في فوهة الغسالة فتنغلق وتبدأ الغسالة الدوران على الفور. وهناك تفسير آخر فالبوابة البابلية ليست في الواقع بوابة العراق فقط بل بوابة أكبر بكثير لأن "بابل" تعني "باب إلهُ"، أي بوابة الله.

لقد استعرضت والقارئ بعض أوجه التماثل بين حرب العراق والحرب في فيتنام واقترحت أن الاختلاف بين الحربين أكبر بكثير من التماثل، لكن الاختلاف هائل في حال المقارنة بين مضاعفات الحربين. ولأن الولايات المتحدة دولة عظمى فإن مضاعفات الفشل في العراق على قدر عظمة الولايات المتحدة. ولأن انتشارها العسكري والاقتصادي عولمي، فإن المضاعفات ستكون عولمية، ولأن تحقيق النصر في الحرب العراقية كان الحبة الوحيدة التي كانت ستساعد أميركا على الشفاء من آلام الدولار والطاقة وأسطورية الديون والعجز في ميزان المدفوعات فإن الفشل في ابتلاع العراق سيسرّع مضاعفات كل هذه الآلام.

وفي العراق حرب جارية لذا سنتفادى التنجيم وسنتبع نصيحة ماكيافيللي فنحاول استشراف المستقبل القريب باستشارة الماضي. ومنذ ٥٠ سنة أيقن أنطوني إيدن أن بريطانيا لا تستطيع الخروج من مصر والبقاء في الشرق الأوسط ونحسب أن الرئيس بوش يعرف الآن أن أميركا لا تستطيع الخروج من العراق مطرودة وتبقى في الشرق الأوسط. إلا أننا نحسب أيضاً أن بوش يعرف نتيجة أخطر عرفها هارولد ماكميلان خليفة إيدن قبله وأخفاها عن البريطانيين كي لا يثير فيهم الذعر وهي أن بلادهم لا تستطيع أن تخرج من الشرق الأوسط وتبقى دولة عظمى. لقد اعتبرت أميركا نفسها حامية السلام في العالم وانتقلت الجيوش والأساطيل الأميركية من ساحات القتال في ألمانيا واليابان إلى ساحات القتال في كوريا وفيتنام والعراق وأفغانستان ثم العراق مرة أخرى فالصومال ولم تترك وراءها سوى المذابح والدموع والدمار والفوضى لذا فإنها أمّ المشاكل التي تواجه العالم الإسلامي اليوم: "قادة أميركا لم يُحلّوا السلام والأمن في أميركا أو الاستقرار في الخارج بل العكس لأن تدخلاتهم أنتجت عكس ما استهدفت تحقيقه وتحولت السياسة الأميركية إلى كارثة. إن أحوال الأميركيين والشعوب التي استهدفتها جهود الإدارات الأميركية ستكون أفضل بكثير لو لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً فتغلق قواعدها في الخارج وتسحب أساطيلها من كل مكان وتترك للعالم خيار إيجاد الطريق الذي يناسبه." [١٦٨]

هذه نصيحة قيّمة من مفكّر يعرف ما فعلته أميركا في العالم هو البروفيسور غبريل كولكو لكن أميركا لن تعمل بهذه النصيحة. إن احتلال العراق جزء أساسي من استمرار السيطرة الأميركية على الطاقة. ويعرف الأميركيون ذلك ومنهم بوب هربرت الذي كتب في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥: "أحلام الأمبراطورية لا تموت بسهولة. الجنود الأميركيون حفروا خنادقهم في العراق وستبقى القواعد الأميركية التي بُنيت في العراق طويلاً... سيبقى الجنود الأميركيون في العراق خمس سنوات أخرى وربما عشر ويجب أن يفهم ذلك كل من يعتقد أن تشكيل الحكومة العراقية الدائمة سيؤدي إلى انسحاب القوات العراقية. لا توجد خطة حقيقية للانسحاب. سيستمر القتال والموت إلى ما لانهاية." [١٦٩]

إذا استبعد القارئ حدوث هذا فلعله نسي ويلي ساتون؟ ويلي قصد العراق عام ١٩٩١ ثم عاد إليه عام ٢٠٠٣ بخطة اعتقد أنها قابلة للنجاح. وسيحاول ويلي العودة إلى العراق بعد خروجه منه للسبب نفسه الذي أعاد ويلي إلى المصارف مرة بعد أخرى. لا يوجد أمل بويلي أيها العرب. لا يوجد فرق كبير بين رئيس ورئيس وحزب وحزب فكلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي يريدان إبقاء هيمنة أميركا على العالم بغض النظر عما يحدث للشعوب، وكلاهما يريدان استمرار احتلال العراق إن كان ذلك ممكناً لأنهما فردتا الحذاء الواحد في قدمي الأمبراطورية الواحدة حتى لو كانت الواحدة حمراء والثانية زرقاء.

ويلي ليس القلق الوحيد من مواجهة مقاومة مشاريعه في العراق وباقي العالم الإسلامي. توجد في أوروبا شريحة سياسية أطلسية تتركز في بريطانيا وفرنسا انضمت إليهما شريحة ألمانية في عهد أنغيلا ميركل لأسباب مختلفة لكنها كلّها قلقة أيضاً من هذه المقاومة. لقد اعتادت طوال أكثر من ١٠٠ عام على عبور حدود الدول العربية وحدود كثير من الدول الإسلامية والدول النامية الأخرى في الوقت الذي تريده، وهي قلقة جداً من ارتفاع جدار المقاومة بينها وبين ما اعتبرته الساحة الطبيعية لمجالها الحيوي في الدول الأخرى. لكن هذا ليس السبب الوحيد. بعض هؤلاء قلقون من انتشار الإسلام في أوروبا، وبعضهم يكرر المخاوف التي أثارها الكاتب الكندي مارك ستاين في كتاب: "أميركا وحيدة: نهاية العالم الذي نعرفه" يتوقع فيه نشوء كيان عالمي جديد أسماه "يورابيا" (Eurabia).[١٧٠]

إن خسارة أميركا في العراق ليست خسارة أميركية فقط بل خسارة لحكومات غربية عدّة تعتبر نفسها من الدول الكبرى لذا تحاول بالنحنحة المرتفعة إغراق صوت صعوبة بلع المأزق الأميركي في العراق والمأزق الإسرائيلي في جنوب لبنان. بلير سابق بوش إلى العراق لكي يعترف العالم ببريطانيا دولة عظمى ثم سابق بوش للخروج من العراق لأنه اقتنع بعد أربع سنوات من الفشل أنه لن يستطيع بعث رميم الأمبراطورية البريطانية. وما أراده بلير غير ما أراده معظم البريطانيين لكن حكومة بلير وغيره تعلّمت من بوش كيف تحني هامتها للناخب قبل أن تصل إلى الحكم، وكيف ترفع له إصبعها بعد وصولها.

ومن الواضح الآن أن الملايين الذين خرجوا إلى الشوارع لوقف الحرب على العراق كانوا يعرفون شيئاً لا تعرفه الحكومات التي أيدت الغزو. لذا يتساءل المرء إن كانوا بتظاهراتهم ودّعوا مرحلة كاملة من التاريخ الحديث أم استقبلوا مرحلة جديدة من المخاطر والقلق والغموض؟ لا يمكن أن يحدث في العراق ما حدث ثم يتصوّر العالم أنه يستطيع أخيراً أن ينعم براحة البال وستعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل احتلال العراق وسيتجدد السعي للتوصل إلى سلام. لن يحدث شيء مثل هذا لفترة طويلة، وعلى العرب أن يعرفوا هذا جيداً لأن أنظمة الظلم التي دعمت احتلال العراق تعرف هذا جيدا لذا فإنها تستعد لمرحلة عاصفة من خلال تغيير القوانين بهدف إلغاء حقوق المواطن وإنفاق المليارات على توسيع السجون وأجهزة المخابرات وشراء أدوات القمع المتطورة. ومعظم هذه الأنظمة يتمنّى الآن لو لم يشترك مع أميركا في تمزيق العراق وأهل العراق، ولو كان صدام بقي في العراق إذ كان شوكة في جنب أنظمة كثيرة وشوكة في جنب العراق نفسه لكنه كان شوكة خامدة، وكان المستقبل واضحاً. وانتهى كل هذا الآن، أو معظمه، ودفع العراق الثمن كاملاً ونأمل ألا يدفع المزيد في المستقبل لكن دور الآخرين في السداد لم يبدأ بعد.

ويلي سيرحل مثلما رحل غيره لذا لا خوف. وعندما يرحل فسيرحل معه القتل

والإرهاب والظلم لأن الاحتلال عزز الثلاثة معاً، وستتحسن فرص إحلال الديمقراطية التي تناسب العرب لأن السياسة الخارجية الأميركية تريد استمرار الظلم والاستبداد والفوضى في الوطن العربي لكي يستمر التدخل الأميركي، لذا لا خوف. لا خوف في الواقع إلا في حلف الخوف الذي تقوده أميركا الخائفة على مصيرها وهو حلف ديناصوري هامشي معزول لا يتمتع بأي نوع من شرعية الحكم ولا يحظى باي تأييد شعبي أو اعتراف جماهيري لذا فمصيره هو مصير كل الديناصورات التي بادت. ويحاول من يقف على رأس بعض تلك الأنظمة إيهام الشعب والأمة أنه يسيطر على كل شيء في النظام الذي يقوده لكن الواقع غير هذا. لا يوجد موقف واحد من أي موقف مهم واحد في أي نظام عربي، ولا يوجد مركز قوة واحد لذا فأقواه ضعيف، وضعيفه لن يحتمل الهزّات القادمة، لذا لا خوف.

لن ينخدع الناس بهستريا أنظمة الظلم التي تريد صنع بعبع مخيف جديد هو الشيعة. كل أنظمة الظلم في بلاد العرب وأميركا وبريطانيا لجأت إلى الخوف لأنه أقوى العواطف لكن الخوف معظمه وهم وقليله التجربة، ولا يعرف العرب تجربة أشرس من الحرب في العراق والحرب في فلسطين. ولا يريد حلف الخوف أن تتوقف الحربان لذا وقعت مهمة تحديد برنامج لانسحاب القوات الأميركية من العراق لا على الأنظمة العربية بل على الحزب الديمقراطي الأميركي.

لقد جرّبت بريطانيا العودة إلى مصر عام ١٩٥٦ فخسرت، وحاولت فرنسا التشبث بالجزائر فخسرت، ووضعت أميركا قدميها في لبنان مرتين منذ عام ١٩٥٨ فخسرت أيضاً وانسحب المارينز إلى سفنها الراسية قبالة بيروت ومثلها شقيقتها الصغرى إسرائيل التي أدماها احتلال الجنوب فانسحبت عام ٢٠٠٠ بعد احتلال استمر ٢٢ عاماً. وخلال ٦٠ عاماً أنفقت أميركا على إسرائيل ما يمكن أن يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار واعتبرت هذا الإنفاق استثماراً كبيراً لأنها كانت ستحتاج إسرائيل يوماً لأمر خطير. وعندما جاء ذلك اليوم لم تستطع إسرائيل تلبية الطلب الأميركي بالقضاء على حزب الله فارتدت القوات الإسرائيلية على أعقابها في جنوب لبنان وبدأت بعض الكتائب الإسرائيلية الانسحاب قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

لقد انتهى ٦٠ عاما من التدخل الأميركي والانتهازية الغربية والطموح الأمبراطوري في الوطن العربي بفشل كبير، واعترف بعض أهم مؤيدي الحرب في العراق مثل وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر أن تحقيق النصر الأميركي في العراق مستحيل لأنه لا يوجد على رأس المقاومة العراقية زعيم واحد وحيد تستطيع أميركا قتله أو شراءه. وهكذا صار ضعف تفرّق الكلمة والقرار في حروب أخرى مصدر قوة كبيرة في العراق لذا

لا خوف في الواقع على مستقبل العراق ولا على مستقبل الأمة ولا على مستقبل الإسلام ويجب أن يفكر العرب والمسلمون بحكمة القوي لا بعصبية الضعيف. وإن تذكّروا ضعفهم فيجب أن يتذكّروا قوتهم في الوقت نفسه.

إنّ بقاء القوات الأميركية في العراق أو رحيلها بيد المقاومة لا بيد أميركا وعودة ويلي أو عدمها قرار المقاومة لا قراره. ويعرف ويلي هذا جيداً وسينتظر من أنظمة الظلم العربية أن تفتح له الأبواب مرة أخرى لكنه سيندحر مرة أخرى. لم يأت أحد إلى العالم العربي منذ القرن الحادي عشر إلا اندحر في كل مرة، وسيكتشف ما اكتشفه شيخ المحافظين الأميركيين باتريك بوكانان المرشح السابق لرئاسة الجمهورية أن الإسلام لن يقبل أن تملي عليه أميركا أو غيرها المصير الذي تختاره له، وسينتهي مشروعها إلى ما انتهت إليه كل المشاريع المشابهة في الماضي:

> "باعتلاء المكارثية الديماغوجية الأميركية عرش الوصاية على العراق سيصل المفهوم الأميركي للسلام إلى نقطة الذروة، ثم سيبدأ الانحسار لأن الجهد الوحيد الذي تُبدع فيه الشعوب الإسلامية هو طرد القوى الإمبريالية بالإرهاب وبحرب العصابات. لقد طردوا البريطانيين من فلسطين وعدن، وطردوا الفرنسيين من الجزائر، وطردوا الروس من أفغانستان، وطردوا الأميركيين من الصومال وبيروت، وطردوا الإسرائيليين من لبنان." [١٧١]



المصادر والمراجع

1 http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/01/20070110-7.html

2 Noam Chomsky, *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance*, (Penguin, 2003) p. 9

3 صحيفة آسيا تايمز، ١١/٤/٢٠٠٢

4 William Clark, *Petrodollar Warfare: Oil, Iraq and the Future of the Dollar*, (New Society Publishers, 2005)

5 http://www.ratical.org/ratville/CAH/RRiraqWar.html

6 http://www.blackcommentator.com/30/30_analysis.html

7 William Blum, *Killing Hope: US Military & CIA Interventions since World War II*, (Zed Books, London, 2003) p. 383

8 Noam Chomsky, *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance*, (Penguin, 2003) p. 162

9 انظر في المصدر قبل السابق القسم الخاص بإيطاليا (الصفحات ٢٧–٣٤)، والقسم الخاص بمحاولة الانقلاب في سورية (الصفحات٨٤–٨٩) وفيها إشارة إلى عرض اميركا تقديم ٣٠٠–٤٠٠ مليون دولار في حال نجاح الانقلاب والتوصل إلى سلام مع إسرائيل.

10 Noam Chomsky, *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance*, (Penguin, 2003) p. 4

11 انظر تقرير الاسوشيتدبرس بقلم آن فلارتي، ١٢/٢/٢٠٠٧

12 http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraq_orbat_coalition.htm

13 http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/12/17/AR2006121700494.html

14 http://www.elpais.com/articulo/opinion/Aniversario/elpepuint/20070320elpepiopi_16/Tes

15 رويترز، ١٨/١/٢٠٠٧

16 William Blum, *Killing Hope: US Military & CIA Interventions since World War II*, (Zed Books, London, 2003) pp. 234-235, 353-354, 366-367

17 http://www.theonion.com/content/node/56628

18 انظر سفر التكوين (١٥/١٨): "فِي ذلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ (ابراهيم) مِيثَاقًا قَائِلاً: «لِنَسْلِكَ أُعْطِي هذِهِ الأَرْضَ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ. ١٩ الْقِينِيِّينَ وَالْقَنِزِّيِّينَ وَالْقَدْمُونِيِّينَ ٢٠ وَالْحِثِّيِّينَ وَالْفِرِزِّيِّينَ وَالرَّفَائِيِّينَ ٢١ وَالأَمُورِيِّينَ وَالْكَنْعَانِيِّينَ وَالْجِرْجَاشِيِّينَ وَالْيَبُوسِيِّينَ»، وانظر سفر اَلتَّثْنِيَة (١١/٢٤) ٢٤ «كُلُّ مَكَانٍ تَدُوسُهُ بُطُونُ أَقْدَامِكُمْ يَكُونُ لَكُمْ. مِنَ الْبَرِّيَّةِ وَلُبْنَانَ. مِنَ النَّهْرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ، إِلَى الْبَحْرِ الْغَرْبِيِّ يَكُونُ تُخْمُكُمْ. ٢٥ لاَ يَقِفُ إِنْسَانٌ فِي وَجْهِكُمْ. اَلرَّبُّ إِلهُكُمْ يَجْعَلُ خَشْيَتَكُمْ وَرُعْبَكُمْ عَلَى كُلِّ الأَرْضِ الَّتِي تَدُوسُونَهَا كَمَا كَلَّمَكُمْ.

19 http://www.haaretz.com/hasen/spages/811055.html

20 انظر الفروق بين هذه التعابير في مقال نشرته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في ٧/٢/٢٠٠٧:
http://www.csmonitor.com/2007/0202/p09s02-coop.html

21 http://www.monthlyreview.org/0302editr.htm

22 Chalmers Johnson, *"Nemesis: The Last Days of the American Republic"* (Metropolitan Books, 2007)

23 http://www.alternet.org/story/47998

24 http://www.whitehouse.gov/stateoftheunion/2006/index.html

25 إشارة إلى الاستسلام غير المشروط الذي أقرته اليابان (٢/٩/١٩٤٥) على متن البارجة ميزوري التي كانت راسية آنذاك في ميناء طوكيو.

26 http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/01/20070110-7.html

27 http://www.globalsecurity.org/military/ops/iran-strikes-2005.htm

28 http://www.counterpunch.org/petras12242005.html
29 http://www.counterpunch.org/christison12292005.html
30 http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/04/20050411-5.html#3
31 http://www.globalresearch.ca/index.php?context=viewArticle&code=CH20060103&articleId=1714

32 المصدر أعلاه.

33 http://www.mideastweb.org/log/archives/00000499.htm
34 http://www.counterpunch.org/kolko02102007.html
35 Michael Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict,* (Owl Books, 2002), *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum*, (Metropolitan Books, 2004)

36 انظر عرضاً لإحدى محاضرات البروفيسور كلير في الموقع الآتي:

http://uk.theoildrum.com/story/2006/11/2/1789/66426
37 Kevin J. Clancy, Peter C. Krieg, *Counter-Intuitive Marketing,* (The Free Press, 2000) pp. 75-76
38 http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/01/20070110-7.html

39 رويترز، ٢٠٠٧/٢/٢٥

40 واشنطن بوست، ٢٠٠٦/١١/٣٠

41 William Blum, *Freeing the World to Death,* (Common Courage Press, 2005) pp. 89-91.
42 Noam Chomsky, *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance,* (Penguin, 2003) pp. 109-110.
43 Bernard Lewis, *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response,* (Phoenix, 2002) pp. 176-178.
44 Elliot Abrams, John Bolton, Douglas Feith, William Kristol, Bernard Lewis, Donald Rumsfeld, Richard Perle, Paul Wolfowitz etc.
45 http://www.aish.com/jewishissues/middleeast/Bernard_Lewis_Unplugged.asp
46 http://ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011
47 http://old.amin.org/eng/edward_said/2003/aug06.html
48 http://web.reed.edu/news_center/press_releases/2006-2007/042706carnegiescholar.html
49 http://www.counterpunch.org/said01252003.html
50 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/46B257CB-6FEC-4B1F-9111-FB929964C6B3.htm
51 http://www.commentarymagazine.com/cm/main/mainHome.aip

52 رويترز، ٢٠٠٧/٣/٢١

53 انظر شهادة بريزنسكي أمام مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١ في:

http://www.senate.gov/~foreign/testimony/2007/BrzezinskiTestimony070201.

54 الاسوشيتدبرس، ٢٠٠٧/٢/١٦

55 William Blum, *Rogue State*, (Zed books, London, 2006) p. 123
56 http://www.fromthewilderness.com/free/ww3/061203_simmons.html
57 http://mccain.senate.gov/press_office/view_article.cfm?id=397
58 Michael Parenti, *The Anti- Communist Impulse* (Random House, New York, 1969) p. 4

59 رويترز، ٢٠٠٧/٢/١٧

60 Christopher Andrew, *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush*, (Harper Perennial, 1996) p. 236

انظر أيضاً:

Mark Curtis, *Web of Deceit: Britain's Real Role in the World,* (Vintage, 2003) p. 283

61 "رؤيتي: التحديات في سباق التميز"، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٦)، ص ٧٣.

62 أنظر خلفيات هذه المساعدة ونوعها في "تاريخ الظلم العربي في عهد الأنظمة الوطنية"، عادل سعيد بشتاوي، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٥)، الصفحات ٩٠-١٠٦.

63 "C'est l'Europe, depuis l'Atlantique jusqu'à l'Oural, c'est tout l'Europe, qui décidera du destin du monde."

64 Bernard Lewis, *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response,* (Phoenix, 2002) p. 177.

65 http://www.forbes.com/businessinthebeltway/2006/05/01/oil-energy-production-cx_jh_0501energy.html

66 Greg Palast, *The Best Democracy Money Can Buy*, (Constable & Robinson Ltd., London, 2003) p. 194.

67 انظر قصة الانقلاب في: "تاريخ الظلم العربي في عصر الأنظمة الوطنية"، عادل سعيد بشتاوي (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٥)، الصفحات ١٣٦-١٤٣.

68 http://www.nioc.com/brief_history/page8.html

69 http://patrioticpulse.org/content/view/1537

70 http://www.eia.doe.gov/oiaf/ieo/oil.html

71 http://www.export.gov/Iraq/pdf/iraq_oil_0406.pdf

72 http://peakenergy.blogspot.com/2005/08/greatest-prize-of-all.html

73 http://www.silverbearcafe.com/private/chokepoints.hmtl

74 http://www.agiweb.org/geotimes/oct03/feature_oil.html

75 http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,2763,940250,00.html

76 http://www.mfa.gov.il/mfa/peace%20process/guide%20to%20the%20peace%20process/memorandum%20of%20agreement%20between%20the%20governments%20of

77 http://www.globalresearch.ca/articles/JDW304A.html

78 http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/09/10/AR2006091001204_pf.html

79 http://www.forecasts.org/oil.html

80 http://www.spr.doe.gov/dir/dir.html

81 http://www.federalreserve.gov/releases/H10/hist/dat00_eu.tx

82 http://www.fromthewilderness.com/free/ww3/061203_simmons.html

83 http://www.nrdc.org/air/energy/taskforce/tfinx.asp

84 Matthew R. Simmons, *Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy,* (Wiley, USA, 2005), p. 384

85 http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/IB22Ak05.html

86 http://www.gold.org/value/reserve_asset/gold_as/background.html

87 وهي: ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي (اكسون ثم اكسون موبيل لاحقاً)، رويال الهولندية (انغلو دتش)، شركة النفط الانكليزية-الفارسية (انغلو - إيران ثم بريتش بتروليوم ثم بريتش بتروليوم أموكو لاحقاً)، ستاندرد أويل أوف نيويورك (سوكوني ولاحقاً شيفرون)، غلف أويل التي آل معظمها إلى شيفرون وغيرها، تكساكو التي اندمجت مع شيفرون. وهكذا انحصر نادي الكبار الآن بشركتين أميركيتين هما اكسون وشيفرون، وبشركة بريطانية هي بريتش بتروليوم، وبشركة بريطانية - هولندية مشتركة هي شل. انظر:

Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped.* (Viking Press, New York, 1975).

88 http://www.financialcryptography.com/mt/archives/000070.html

89 *Henry C K Liu is chairman of New York-based Liu Investment Group.*

90 http://www.atimes.com/global-econ/DD11Dj01.html

91 http://www.marketinghotsheet.com/01a.php

92 رويترز، ٢٠٠٧/٢/٦

93 http://www.globalresearch.ca/articles/CLA410A.html

94 http://www.energybulletin.net/7707.html
95 http://www.msnbc.msn.com/id/16920933/
96 http://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2005/200503102/default.htm
97 http://www.counterpunch.org/roberts02122007.html
98 http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/01/20070123-2.html
99 http://www.jhu.edu/~gazette/2006/16oct06/16iraq.html
100 http://commentisfree.guardian.co.uk/richard_horton/2007/03/counting_the_cost.html
101 http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A17462-2005Feb11.html
102 http://www.ft.com/cms/s/a2bc2f0e-83c4-11db-9e95-0000779e2340.html
103 John Pilger, *The New Rulers of the World*, (Verso, 2003), pp 3-4

104 المصدر اعلاه، ص ٤

105 http://news.bbc.co.uk/2/hi/in_depth/6369529.stm

106 المصدر قبل اعلاه، ص ٢٦

107 John Pilger, *The New Rulers of the World*, (Verso, 2003), p 17
108 http://www.cia-on-campus.org/internat/indo.html
109 http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/01/20070123-2.html
110 Mark Curtis, *Web of Deceit: Britain's Real Role in the World*, (Vintage, 2003) p. 283

111 المصدر اعلاه.

112 المصدر اعلاه.

113 http://www.usip.org/isg/iraq_study_group_report/report/1206/index.html
114 http://www.usatoday.com/news/washington/2007-01-21-bush-qanda_x.htm
115 http://www.bakbakan.com/swishkb.html
116 http://www.slate.com/id/2090114/
117 http://www.usafa.af.mil/df/dfh/docs/Harmon05.doc
118 http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/osulliva.htm
119 http://www.larouchepub.com/other/2004/3107asia_dollar.html

120 المصدر اعلاه.

121 http://us.ft.com/ftgateway/superpage.ft?news_id=fto111620061406304903
122 http://www.ft.com/cms/s/d7968c02-9617-11db-9976-0000779e2340.html
123 http://www.ft.com/cms/s/572b41a6-a414-11db-bec4-0000779e2340.html
124 http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/08/02/AR2005080200404.html
125 http://www.house.gov/paul/congrec/congrec2006/cr021506.htm
126 http://www.globalsecurity.org/military/ops/global-deployments.
127 http://www.heritage.org/Research/NationalSecurity/cda06
128 http://www.latimes.com/news/nationworld/nation/la-na-contractors12feb12,1,1082292.story?coll=la-headlines-nation
129 http://www.antiwar.com/casualties/
130 http://www.forbes.com/home/business/2007/02/07/contractors-iraq-pentagon-biz-wash-cx_bw_0208contractors.html
131 http://www.thecrimson.com/printerfriendly.aspx?ref=355047
132 http://www.usatoday.com/money/industries/2006-09-10-security-industry_x.htm
133 http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/iz.html
134 http://www.counterpunch.org/ziada12272006.html
135 http://www.haaretz.com/hasen/spages/814824.html
136 http://www.guardian.co.uk/commentisfree/story/0,,2030015,00.html

137 الاسوشيتد برس، ٢٠٠٧/١/٣٠

138 http://www.counterpunch.org/kolko02102007.html
139 http://www.counterpunch.org/portis02242007.html
140 Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance, (Penguin, 2003), pp. 164-165

141 http://ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011
142 http://www.theage.com.au/news/film/documentary-shows-americas-dark-side/2007/01/27/1169788744015.html

143 صحيفة آسيا تايمز، ٣ مارس ٢٠٠٧

144http://www.counterpunch.org/
145 http://news.independent.co.uk/world/americas/article2293485.ece
146 http://www.usatoday.com/news/world/iraq/2006-08-07-iraqi-case_x.htm
147 http://www.jimmycarterlibrary.org/documents/speeches/su80jec.phtml
148 http://www.yale.edu/lawweb/avalon/presiden/speeches/eisenhower001.htm
149 http://abcnews.go.com/sections/us/Polls/torture_poll_040527.html
150 http://www.iraqbodycount.org/press/pr15.php
151 http://ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011
152 http://www.breitbart.com/news/2006/03/09/060309211938.c3imi3s8.html
153 Gabriel Kolko, *Another Century of War?*, (New Press, September 2002)

وكرر كولكو هذا الاستنتاج في كتاب اخر هو:

Gabriel Kolko, *The Age of War*, (Lynne Rienner Publishers, 2006), p. 177
154 http://www.democracynow.org/article.pl?sid=04/11/09/1526251
155 John Pilger, The New Rulers of the World, (Verso, 2003), pp 17-47
156 William Blum, Rogue State, (Zed books, London, 2006), pp. 1-2

157 المصدر أعلاه، ص ١٢٤.

158 انظر دراسة ف. وليام إنغدال، صحيفة آسيا تايمز، ١ مارس ٢٠٠٧

159 Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance, (Penguin, 2003), pp 1-2, 236-237

160 "**الف ميل في خطوة واحدة**"، عبد الله بن مساعد بن عبد العزيز، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠١)، الصفحات ٢٦٩-٢٧٠.

161 انظر بيان هيئة علماء المسلمين في العراق بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٧

162 صحيفة نيويورك تايمز، ٢٥ فبراير ٢٠٠٧

163 رويترز، ٢٨ فبراير ٢٠٠٧

164 Niall Ferguson, *The War of the World: History's Age of Hatred,* (Allen Lane, 2006)
Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, (Westview Press, 2nd Edition, 2003)
Phebe Marr & William Lewis, *Riding the Tiger: Middle East Challenge After the Cold War*, (Westview Press 1993)
David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*, (Weidenfeld & Nicholson, 2000)

165 Steven Runciman. *The Kingdom of Jerusalem*, (The Folio London Society, 1994. *The Kingdom of Acre*. (The Folio London Society, 1994)
166 http://www.bishtawi.com/research/elsa.html
167 F William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order*, (Pluto Press, 2004)
168 Gabriel Kolko, *The Age of War, (*Lynne Rienner Publishers, 2006), p. 177
169 http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/justify/2005/0728blood.htm
170 Mark Steyn, *America Alone: The End of the World as We Know It,* (Regnery Publishing, 2006)
171 http://www.amconmag.com/2002/2002_10_07/after_the_war.html

مراجع إضافية وخلفيات

Coll Steve, *Blowback* (Time Warner Paperbacks, 2002)
Johnson Chalmers, *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy and the End of the Republic* (Verso Books, 2006)
Roger Burbach and Jim Tarbell, *Imperial Overstretch: George W. Bush and the Hubris of Empire* (Zed Books Ltd, 2004)
Robert Fisk, *The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East* (Harper Perennial, 2006)
John Perkins, *Confessions of an Economic Hit Man: The Shocking Story of How America Really Took Over the World* (Ebury Press, 2006)
Michael C. Ruppert, *Crossing the Rubicon: The Decline of the American Empire at the End of the Age of Oil* (New Society Publishers, 2004)
Alfred McCoy, *The Politics of Heroin: CIA Complicity in the Global Drug Trade, Afghanistan, Southeast Asia, Central America, Columbia* (Lawrence Hill & Co, 2003)
William R. Clark, *Petrodollar Warfare: Oil, Iraq and the Future of the Dollar* (New Society Publishers, 2004)
Noam Chomsky, *Pirates and Emperors, Old and New: International Terrorism in the Real World* (Pluto Press, 2002)
James A Bill., *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations* (New Haven: Yale University Press, 1989)
Tariq Ali, *Pirates of the Caribbean: Axis of Hope* (Verso, 2006)
Michael D. Bordo, "*Financial Crises, Banking Crises, Stock Market Crashes, and the Money Supply: Some International Evidence 1870-1933*", in *Financial Crises and the World Banking System,* edited by Capie, Forrest and Wood, Geoffrey E. (Palgrave Macmillan, 1986)
Michael D. Bordo and Anna J. Schwartz, Eds., *A Retrospective on the Classical Gold Standard, 1821-1931* (University Of Chicago Press, 1984)
Rudiger Dornbusch, *The Gold Standard and the Bank of England in the Crisis of 1847* (National Bureau of Economic Research,1982)
G. A. Ford, *The Gold Standard, 1880-1914: Britain and Argentina* (Taylor & Francis, 1983)
Peter Dale Scott, *Drugs, Oil, and War: The United States in Afghanistan, Colombia, and Indochina* (Rowman & Littlefield Publishers., 2003)
Harlan Ullman, *America's Promise Restored: Preventing Culture, Crusade, and Partisanship from Wrecking Our Nation* (Carroll & Graf, 2006)
Harlan Ullman and Senator John S. McCain, *Unfinished Business: Afghanistan, the Middle East, and Beyond: Defusing the Dangers That Threaten America's Security* (Citadel, 2003)
Harlan Ullman, James Wade and Others, *21st Century U.S. Military Documents: Shock and Awe, Achieving Rapid Dominance- Momentous Defense Paper on New Strategies* (Progressive Management, 2005)
Phillip Agee, *Inside the Company: CIA Diary* (Bantam, 1984)
John Gerassi, *The Great Fear in Latin America* (Collier Books, 1967)
Kenneth S. Deffeyes, *Beyond Oil: The View from Hubbert's Peak* (Hill and Wang, 2006)
D. A. Farnie, *East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854-1956* (Clarendon Press, 1969)
Kenneth Love, *Suez: the Twice-Fought War, A History* (McGraw-Hill, 1969)
Avraham G. Mezerik, ed., *The Suez Canal 1956 Crisis-1967 War* (International Review Services, 1969)
Mohammed H. Heikal, *Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian* Eyes (Arbor House, 1987)
Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (Amana Books, 1988)

Zachary Karabell, *Parting the Desert: The Creation of the Suez Canal* (Vintage, 2004)
Judith S. Jeffrey, *Ambiguous Commitments and Uncertain Policies* (Lexington Books, 2000)
Howard Jones, *A New Kind of War: America's Global Strategy and the Truman Doctrine in Greece* (Oxford University Press, reprinted edition,1997)
George McGhee, *The U.S.-Turkish-NATO Middle East Connection: How the Truman Doctrine Contained the Soviets in the Middle East* (Palgrave Macmillan, 1990)
Arnold A. Offner, *Another Such Victory: President Truman and the Cold War* (Stanford University Press, 2002)
Elizabeth Edwards Spalding, *The First Cold Warrior: Harry Truman, Containment, And the Remaking of Liberal Internationalism* (University Press of Kentucky, 2006)